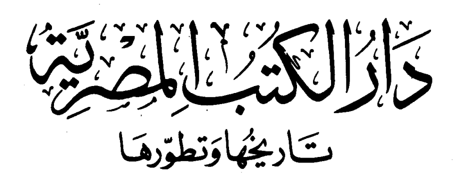
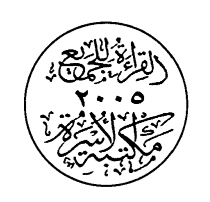


دار الكتب المصرية

تاريخها وتطورها

الدكتور أيمن فؤاد سيد

طبعة خاصة
تصدرها مكتبة الدار العربية للكتاب
ضمن مشروع مكتبة الأسرة



برعاية السيدة

سوزان مبارك

المشرف العام

د. ناصر الأنصارى

الإشراف الطباعى

محمود عبدالمجيد

الغلاف والإشراف الفنى

صبرى عبدالواحد

ماجدة عبدالعليم

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

فهرست الموضوعات

صفحة

الكتاب الثاني

تطوير دار الكتب المصرية

صفحة

صفحة

الكتاب الثالث
القوانين واللوائح التى نَظَّمَت
دار الكتب المصرية

صفحة



تصدير

إذا كان محمد على هو أول حاكم مصرى يضع برنامجًا متكاملا للتنمية فى مصر، فإن الخديو إسماعيل هو أول حاكم يعنى بالتنمية الثقافية والحضارية لدرجة أن ما أنجزه من مشروعات ثقافية وفنية يعد نقطة تحول كبيرة فى تاريخ الثقافة المصرية، وتعد دار الكتب (الكتبخانة المصرية) واحدة من أهم المشروعات الثقافية، التى شيدها الخديو إسماعيل، حينما أصدر فى ٢٣ مارس ١٨٧٩ أمرًا إلى على باشا مبارك مدير المعارف وقتئذ بجمع المخطوطات التى كان قد أوقفها السلاطين والأمراء والعلماء على المساجد والأضرحة ومعاهد العلم ليكون ذلك نواة لمكتبة عامة.

لقد سبق وأتيح لعلى باشا مبارك أن يشاهد المكتبة الوطنية فى باريس، حينما أوفدته الحكومة المصرية لدراسة العلوم العسكرية، وحينما عاد إلى مصر رغب فى إنشاء مكتبة عامة تجمع شتات الكتب والمخطوطات من المساجد والتكايا وإدارات الحكومة، تضاهى مكتبة باريس، وقد وجد كل العون والمساندة من الخديو إسماعيل، الذى كان مقدرًا القيمة الثقافية وأهميتها ليس فقط فى مجال الكتب والمخطوطات وإنما كان صاحب مشروع ثقافى كبير، حيث عنى بالآثار المصرية وقدم كل الدعم والمساندة للعالم الفرنسى الشهير «مارييت» وكلفه بإصلاح مخازن الآثار فى بولاق التى افتتحت أمام الجمهور فى ١٨ أكتوبر

١٨٦٧ وظلت تقدم خدمة جليلة بفضل مثابرة مارييت ودعم إسماعيل. وفى عام ١٨٦٩ أصدر إسماعيل أمرًا بإنشاء دار الآثار العربية وعهد بتنفيذ المشروع إلى فرانس بك كبير مهندسى الأوقاف، الذى جمع ما كان مبعثرًا من الآثار العربية الإسلامية، إلا أن المشروع لم يكتمل إلا فى عهد الخديو توفيق.

لقد كان إسماعيل أحد الحكام الكبار الذين قدروا أهمية الثقافة فى بلد كمصر تمتلك بنية ثقافية كبيرة أهلتها لكى تكون فى مقدمة الدول التى لفتت أنظار العالم بتاريخها وثقافتها، ويبدو أن الرجل كان على قناعة كبيرة بأهمية الثقافة التى استقدم من أجلها الخبراء والعلماء من كل أنحاء العالم، وحتى تكتمل الصورة الحضارية فقد عنى بإعادة تنسيق القاهرة فى واحد من أهم المشروعات الحضارية، حيث أنشأ أحياء بأكملها وخطط شوارعها وميادينها: كشارع الفجالة وكلوت بك ومحمد على وعبد العزيز، ومنطقة عابدين، ومنطقة وسط القاهرة من الأزبكية حتى النيل، حيث أعاد تخطيط الشوارع والحارات ومد أنابيب المياه وشيد أعمدة المصابيح.

كما أنشأ الأوبرا ونسق حديقة الأزبكية وشيد كوبرى قصر النيل ١٨٧٢ والكوبرى الإنجليزى (الجلاء) وأنشأ الطريق ما بين القاهرة والأهرامات (شارع الهرم)، بمناسبة زيارة الإمبراطورة «أوجينى» لمصر لحضور حفل افتتاح قناة السويس ١٨٦٩.

والخديو إسماعيل أول من ابتكر إقامة التماثيل فى الميادين العامة وبدأ بأهم ميدانين فى القاهرة والإسكندرية الأول لمحمد على وقد نُصِب فى الإسكندرية والثانى لإبراهيم باشا فى القاهرة.

لقد كانت الكتبخانة المصرية (دار الكتب) أحد مشروعات إسماعيل الكبرى التى خدمت الثقافة المصرية والعربية والإسلامية، وكانت بمثابة جامعة شعبية تخرج منها آلاف العلماء والأدباء والمفكرين وقد بدئ عملها فى شارع درب الجماميز، فشغلت طابقًا أرضيًا من سراى مصطفى فاضل شقيق (الخديو) إسماعيل وألحقت بالدار مجموعة من الأجهزة والمختبرات العلمية خدمة للباحثين والمترددين على الدار.

وفى سبيل تحقيق أهداف الدار تم نقل محتويات مكتبة «قوله»، التى سبق وأقامها محمد على إلى دار الكتب؛ وقد اشتملت على ٣٥٠ مجلدًا ما بين مخطوط ومطبوع، كما اشترى الخديو إسماعيل مكتبة أخيه مصطفى فاضل بمبلغ ١٣ ألف ليرة عثمانية وأهداها إلى الدار، وقد بلغ عدد مجلداتها ٣٤٥٨ مجلدًا جميعها من نوادر المخطوطات ونفائس الكتب، ثم توالت عمليات التزويد للمكتبة سواء بالشراء أو الإهداء ومن بينها مكتبة خليل أغا (١٥٠٠ مجلد) ومكتبة إبراهيم حليم (١٦٠٧ مجلدات) والخزانة التيمورية (١٩٥٢٧ مجلد) والخزانة التركية (٣٠ ألف مجلد) ومكتبة السيد عمر مكرم ما بين كتاب مطبوع أو مخطوط من أندر وأنفس المقتنيات.

وعلى ما يبدو فإن سراى مصطفى فاضل ابتداء من تسعينيات القرن التاسع عشر لم تعد تستوعب الكتب والمخطوطات المشتراة أو المهداة، وخصوصًا بعد أن أخذت الكتبخانة بالعمل على إيداع عدد من الكتب التى تطبع فى مصر ابتداء من عام ١٨٨٦؛ مما دفع الحكومة المصرية إلى التفكير فى إنشاء مبنى مستقل يكون معدًا من البداية لكى يكون مكتبة بالمعنى الفنى والعلمى وقد تقدمت نظارة الأشغال العمومية بمذكرة إلى مجلس النظار فى ١٩ يناير ١٨٩٨ مرفقًا بها مشروع أمر عال وخريطة عن الأملاك المفترض نزع ملكيتها لبناء الكتبخانة والأنتيكخانة العربية؛ نظرًا لعدم الاتفاق مع أصحاب الأرض على أثمانها.

وفى ١٧ فبراير ١٨٩٦ أصدر الخديو عباس حلمى الثانى أمرًا بنزع ملكية الأرض وتخصيصها للمنفعة العامة لبناء الكتبخانة الخديوية عليها مع تكليف نظارة الأشغال العمومية بتنفيذ عمليات البناء وفق القواعد المعمول بها فى أرقى المكتبات العالمية وعلى مساحة ألف وثمانية وخمسين مترًا وتسعة وتسعين سنتيمترا.

وفى الأول من يناير ١٨٩٩ وضع الخديو عباس حلمى الثانى حجر الأساس لمبنى الكتبخانة ودار الآثار العربية فى ميدان باب الخلق، وخصص الطابق الأرضى لدار الآثار العربية وبقية المبنى للكتبخانة الخديوية، التى تم الانتهاء من تشييدها مع منتصف عام ١٩٠٣ وفتحت أبوابها للجمهور مع بداية عام ١٩٠٤،

وظلت تؤدى وظيفتها كجامعة شعبية يتردد عليها جموع الباحثين عن المعرفة لدرجة أنك لا تجد عالمًا أو أديبًا أو مفكرًا مصريًا أو عربيًا إلا وله فى هذه الدار ذكريات كثيرة.

لقد أحدثت دار الكتب المصرية، منذ افتتاحها مناخًا ثقافيًا ضخمًا جعل من الثقافة مشروعًا وطنيًا كبيرًا كانت دار الكتب فى مقدمة مرتكزاته الأساسية، ثم جاءت الجامعة المصرية فيما بعد لكى يشكلا معًا رافدًا ثقافيًا ضخمًا أتاح لمصر أن تتبوأ ريادتها الإقليمية والعربية.

وحينما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت الثقافة فى مقدمة المرتكزات الأساسية التى اعتمدت عليها الثورة، وكان الكتاب والمسرح والسينما وكل مفردات الثقافة أحد المشروعات الكبيرة التى عنيت بها الثورة، وكانت دار الكتب أحد مفردات هذه المنظومة الثقافية؛ لذا فقد اتجه التفكير نحو اختيار أفضل المواقع على كورنيش النيل لكى يكون مكانًا لدار جديدة يراعى فيها العناصر الفنية والعلمية بما يدفع الدار نحو أداء رسالتها، لكن وللأسف فلم يكن الموقع الجديد على كورنيش النيل هو الموقع المثالى لدار الكتب، نظرًا للظروف المناخية والجغرافية الناجمة عن موقع الدار على ضفة النهر مما يضاعف من الرطوبة، ناهيك عن الأتربة المنبعثة من حركة السيارات على كورنيش النيل مما خلق بيئة مناسبة للفطريات والحشرات التى تضر ضررًا بالغًا بمقتنيات الدار، إضافة إلى أن الرسومات الهندسية للمبنى لم تراع المعايير الفنية اللازمة لإنشاء دور الكتب فى العالم، وعلى الرغم من ذلك فقد راحت الدار تقدم رسالتها فى ظل ظروف صعبة للغاية، إلى أن تبوأ الأستاذ الفنان فاروق حسنى مسئولية وزارة الثقافة، وقد رأى أهمية أن تعود دار الكتب القديمة (الكتبخانة) فى باب الخلق إلى أداء وظيفتها بجانب الدار القائمة على كورنيش النيل.

أعترف بأن الزميل الأستاذ الدكتور أيمن فؤاد السيد قد عرَّف بدار الكتب المصرية: تاريخها وتطورها وخصوصًا ابتداء من عام ١٩٩٣ حينما صدر قرار جمهورى باستقلال دار الكتب والوثائق القومية باعتبارها هيئة عامة مستقلة لها شخصيتها الاعتبارية وميزانيتها المستقلة، ومنذ هذا التاريخ والأستاذ فاروق

حسنى وزير الثقافة يجمع المعلومات ويسأل الخبراء المتخصصين مستهدفًا وضع دار الكتب على الخارطة الثقافية باعتبارها ذاكرة الوطن الثقافية، وقد انتهى إلى مشروع مكتمل الملامح محددًا مهام دار الكتب على كورنيش النيل باعتبارها المكتبة الوطنية التى تقدم خدماتها للباحثين والمستفيدين فى كل مجالات المعرفة المطبوعة من كتب ودوريات، بينما تتخصص دار الكتب القديمة فى المخطوطات والبرديات وأوائل المطبوعات، إضافة إلى عمل بانوراما متحفية تكون مزارًا للمواطنين، حيث تعرض أندر وأهم المخطوطات والمصاحف والمسكوكات وكافة المقتنيات النفيسة من خلال وسائل عرض إليكترونية يشعر المشاهد لها بأهمية ما قدمته الدار للثقافة العربية والإسلامية بل وللإنسانية فى شتى المجالات.

من الصعب أن تعود دار الكتب فى باب الخلق لكى تكون المكتبة الوطنية، فقد كانت الدار تضم عشرات الألوف من الكتب وفى أكثر حالات ازدهارها كانت تضم مئات الألوف. الآن نحن نتحدث عما يقرب من ثلاثة ملايين من الأوعية المعرفية ما بين مخطوطات، ومسكوكات، وكتب، ودوريات وهو ما لا تستطيع الدار القديمة أن تستوعب منه إلا البرديات وأوائل المطبوعات على الأكثر، وليس بدعة كما يقول الصديق الدكتور أيمن فؤاد بأن تتخصص دار الكتب القديمة بالمواد ذات الصفة التاريخية والمتحفية، بل أخذت به أعرق المكتبات الوطنية فى العالم، حينما أبقت الحكومة الفرنسية على المبنى التاريخى للمكتبة الوطنية فى باريس ليحوى المخطوطات التاريخية، والمسكوكات، واللوحات، والخرائط، والمكتبة الموسيقية، بينما خصص المبنى الجديد فى جنوب باريس على السين لسائر المقتنيات الأخرى من كتب، ودوريات، ومطبوعات. أعتقد أن مشروع دار الكتب يتفق تمامًا ونفس الخطة التى تعامل معها الفرنسيون للحفاظ على مكتبتهم الوطنية التاريخية.

وتحديدًا يمكن معرفة وظيفة دار الكتب فى باب الخلق على النحو التالى:

١ - حماية المخطوطات: عربية وتركية وفارسية، والعمل على إتاحتها للباحثين عبر الوسائل الإليكترونية وإعداد فهارس متكاملة لها تسهل مهمة الباحثين

والمترددين، مع الاستمرار فى نشر وتحقيق التراث باعتباره واحدًا من أهم وظائف دار الكتب، إضافة إلى العمل على الانتهاء من ترميم المخطوطات من خلال مركز ترميم أعد خصيصًا لهذا الغرض، وإعداد موقع إليكترونى على شبكة الإنترنت يكون واسطة الاتصال بين الدار وكافة المستفيدين والمهتمين فى كل دول العالم.

٢ - الحفاظ على أوائل المطبوعات؛ وهى مجموعات الكتب ذات القيمة العلمية العالمية التى آلت إلى الدار منذ نشأتها سواء على سبيل الإهداء أو الشراء، وهى ذات قيمة علمية وتراثية عالية تقترب كثيرًا أهميتها من المخطوطات، بعضها من إصدارات مطبعة بولاق وبعضها الآخر يرجع إلى القرن الثامن عشر، وخصوصًا الكتب الأجنبية: فرنسية وإنجليزية وتركية، وهى الكتب التى شكلت ذاكرة النخبة الثقافية المصرية مع نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

٣ - مجموعة البرديات والخرائط التى تعد من أندر وأهم ما تمتلكه الدار، وتعمل الدار على تصويرها رقميًا وعمل قواعد بيانات لها وإتاحتها للباحثين والمستفيدين من خلال أجهزة الحاسب الآلى، وهى فى مجملها ثروة لا تقدر، ومصدرًا للدراسات الأدبية والتاريخية.

٤ - إعداد بانوراما متحفية من خلال الفراغات الناجمة عن إعادة صياغة المبنى من الداخل بعد أن أزيلت حوائط كانت قد استحدثت على المبنى ولم تكن جزءًا من تصميمه الأساسى، حيث يتم عرض أندر المخطوطات والمصاحف والبرديات واللوحات والخرائط والأجهزة الموسيقية والمتحفية ذات القيمة التاريخية لكى تكون مزارًا للمواطنين. والمشروع المتحفى فى مجمله عملا فنيًا أعد بواسطة أكبر خبراء العرض المتحفى.

٥ - المشروع فى مجمله يعد تعظيمًا للثقافة المصرية وتقديرًا لدورها ودليلا على ما قدمته دار الكتب باعتبارها الذاكرة الثقافية للوطن وتاريخًا لقرن من المعرفة العلمية والأدبية والفكرية، وتجسيدًا لكل قيم الخير والوفاء لوطن

قدَّر الثقافة وعنى بها وخصص لها كل المقومات التى أثمرت فكرًا وخيرًا ومحبة، مما كان سببًا أساسيًا لكى يتعاظم دور الوطن وتمتد أياديه البيضاء على كافة المستويات العربية والإقليمية بل والدولية، ودليلا على ما قدمته مصر للتراث الإنسانى.

أما ما قدمه الدكتور أيمن فؤاد سيد، العالم والمحقق فى هذا الكتاب فهو جهد مشكور وتأكيد على إخلاصه لدار الكتب ومعرفته بقيمتها، وقد كان وما يزال أحد المفكرين والمهمومين برسالتها؛ لذا جاء عمله جهدًا فكريًا توثيقيًا مستقبليًا نأمل أن ينتهى العمل بما يتناسب وطموحات الدكتور أيمن، بل وما يأمله المخلصون لهذا البلد الذى يستحق أن يفاخر بما قدمه من فكر وما غرسه من خير عم كل الأوطان الناطقة بالعربية.

والله ثم الوطن من وراء القصد.

د. محمد صابر عرب



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

كانت بدايةُ أزمة دار الكتب عندما ضُمَّت إليها «دارُ الوثائق القومية» فى عام ١٩٦٥م، وهى الدار التى أُسِّسَت عام ١٩٥٤م والتى تأخَّر قيامها رغم الحاجة القصوى إليها. وجاء هذا الضَّمُّ عبئًا على دار الكتب وتَهْميشًا لدار الوثائق أعاق كُلا منهما عن أداء رسالته على الوجه المنتظر منه. ثم جاء ضَمُّ «الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر» إلى «دار الكتب والوثائق القومية» عام ١٩٧١م تحت اسم «الهيئة المصرية العامة للكتاب» ليُمَثِّل بداية تدهور عانت منه دارُ الكتب طوال الربع قرن الأخير. حيث فَقَدَت دارُالكتب شخصيتها الاعتبارية واستقلاليتها وأصبحت مجرد إدارة مركزية تابعة للهيئة المذكورة؛ فتراجَع دَوْرُها الثقافى وفَقَدَت ميزانيتها المستقلة، وأصبحت غير قادرة على متابعة الحركة الثقافية ولا على اقتناء أهم المطبوعات المنشورة خارج مصر خلال هذه الفترة، أو تقديم الخدمة المكتبية اللازمة للمترددين عليها لنَقْص إمكاناتها المادية والبشرية. وشَهَد العالم فى هذه الفترة تقدمًا علميًا كبيرًا فى مجال الخدمات المكتبية ونُظُم المعلومات وطُرُق الحفظ والتخزين وكذلك الصيانة والترميم، وقد تَخلَّفت دارُالكتب عن الأخذ بأسباب هذا التَقَدُّم لتقهقر موقعها فى قيادة العمل الثقافى وافتقارها للعلماء والإخصائيين، وسبَقَتْها فى مجال التحديث والتطوير العديد من المكتبات فى الدول المجاورة التى نشأت بعدها بعقود طويلة ولا تمتلك حَجْم مقتنياتها أو قيمتها العلمية. وهكذا فَقَدَت دار الكتب جمهوراً عظيمًا من العلماء

والباحثين بعد أن كانت مهوى أفئدة العلماء العرب والمسلمين والمستشرقين الذين ترَدَّدوا عليها للاستفادة من مجموعاتها النادرة ومن العلماء والشيوخ القائمين عليها.

وأصبح أمرُ الاهتمام بتدارك الوَضْع المتردّى لدار الكتب وإقالة عَثْرتها، ضرورةً مُلحَّة تحتاج إلى قرار جرئ يعيد إلى دار الكتب مكانتها التاريخية وريادتها فى المنطقة، ويُوَفِّر لها الأخذ بأسباب التَقَدُّم العلمى والتكنولوچى فى مجال الخدمات المكتبية وبناء قواعد البيانات، والأخذ كذلك بالأساليب الحديثة فى التخزين والحفْظ والصيانة والترميم، وإدخال وسائل الأمن المتقدمة من إنذار وإطفاء، ومراقبة وتأمين للمقتنيات.

* * *

وفى إطار المشروع الثقافى المصرى الشامل الذى تَبَنّاه الوزير الفنان فاروق حسنى وزير الثقافة، كانت دار الكتب فى قلب اهتماماته وكان يَتَحَيَّن الفرصة المناسبة ليعيد إليها هذه المكانة التى فَقَدَتها ولتسترد دَوْرَها البارز فى منظومة العمل الثقافى المصرى.

كان ذلك فى شهر فبراير عام ١٩٩٢ عندما فَكَّرْنا مجموعةً[١] من الذين آلمهم الوضع المتردى الذى آلت إليه دار الكتب فى تأسيس «جمعية لأصدقاء ومحبى الدار» محاولةً منّا لتقديم ما نستطيعه من عَوْن فنّى وتقْنى إلى دار الكتب، واقترحنا الرئاسة الشرفية للجمعية على السيدة الفاضلة سوزان مبارك قرينة

---

[١] كانت المجموعة تضم الدكتور بهى الدين الأبراشى والمهندس عبدالوهاب الحبّاك والأستاذ ماهر منير من نادى روتارى القاهرة، الدكتور فتحى صالح أستاذ الحاسبات بجامعة القاهرة والمستر وليم تشيريللو المدير الإقليمى لمكتبة الكرنجرس بالقاهرة، والمستشار الثقافى الأمريكى بالقاهرة، وكاتب هذه السطور.

السيد رئيس الجمهورية فى إطار جهودها الملحوظة للنهوض بالمكتبات فى مصر ، التى رَحَّبَت مشكورة بقبولها . وقبل أن نتوجَّه للقائها كان لابد لنا من مقابلة الأستاذ الفنان فاروق حسنى وزير الثقافة باعتباره المسئول الأعلى عن دار الكتب لنعرض عليه فكرتنا ونستأذنه فيما نحن مقبلون عليه . وقد رَحَّبَ سيادته ترحيبًا كبيرًا بالفكرة وأَوْضَح لنا أنه يُفَكِّر جَدِّيًا منذ زمن فى تطوير دار الكتب لتكون لمصر مكتبتها الوطنية المستقلة مثل بقية الأمم المتقدمة .

وكان من نتيجة هذا اللقاء أن أصدر الوزير الفنان فاروق حسنى قرارًا وزاريًا فى ١٢ مايو ١٩٩٢ بتشكيل «لَجْنَة استشارية عُلْيا لتطوير دار الكتب» تتولَّى رئاسة جلساتها السيدة الفاضلة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية ، وضَمَّت فى عضويتها ستة عشر عضوًا من كبار العلماء والمفكرين والمثقفين المصريين [١] . على أن تقوم اللجنة بوَضْع استرتيجية عمل لتطوير دار الكتب المصرية تطويرًا شاملاً بما يُحَقِّق استقلال الدار ورَفْع مستوى الأداء والخدمات بها للوصول إلى أفضل مستوى للأداء ، وإصدار المقترحات والتوصيات اللازمة لذلك ، ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية بما يَكْفُل نجاح المشروع وحَلّ ما يعترضه من مشاكل ، واختيار الجهاز التنفيذى الذى يتولى توصيات وقرارات اللجنة .

وقد تَفَضَّل أعضاءُ «اللجنة الاستشارية العليا لتطوير دار الكتب» فى جلستها الأولى فى ٢١ مايو ١٩٩٢ والتى رأسها السيد وزير الثقافة بتشريفى باختيارى «مديرًا لمشروع تطوير دار الكتب» . وعلى الفور قُمْت بدراسة الوضع الراهن لدار الكتب وتعرَّفت على المعوقات التى تعوقها عن أداء وظيفتها الرئيسية وتقديم خدماتها على الوجه الأكمل للمترددين عليها وأعددت تقريرًا مُفَصَّلاً رفعته إلى السيد الفنان وزير الثقافة [٢] .

---

(١) انظر قائمة بأعضاء اللجنة فيما يلى ص ٣٣٣ - ٣٣٥ .
(٢) انظر التقرير فيما يلى ص ١٢٩ - ١٥٨ .

كانت نقطة انطلاق مشروع التطوير التى وافقت عليها اللجنة الاستشارية العليا هى إعادة الدور التاريخى لمبنى دار الكتب بباب الخلق ليكون مكتبة للدراسات الشرقية، وكلَّفتنى اللجنة مع المهندس الاستشارى جمال بكرى عضو اللجنة بإعداد كراسة شروط ومواصفات للمشروع. وكان هناك رأى يرى أن تتم عملية تطوير مبنى دار الكتب بباب الخلق تحت مظلة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ولكن ذلك لم يكن ممكنًا، فإن سببًا رئيسيًا فى عدم استطاعة دار الكتب القيام بدورها هو تبعيتها للهيئة العامة للكتاب، فدار الكتب تختص بجمع التراث الفكرى الوطنى المخطوط والمطبوع وتُيَسِّر الانتفاع به للعلماء والباحثين وتحفظه سليمًا للأجيال القادمة، وهو نشاط خدمى ذا طابع بحثى أكاديمى، بينما تضطلع الهيئة العامة للكتاب بنشاط إنتاجى ثقافى خاص بالتأليف والترجمة والنشر باعتبارها دار النشر القومية لمصر. لذلك كان لابد من الفصل بين هيئة الكتاب ودار الكتب حتى يتمكن كل منهما من أداء الدور المنوط به تبعًا لنوع النشاط الذى يؤديه. ونظرًا لصعوبة إنشاء هيئتين عامتين فى وقت واحد فقد رؤى الإبقاء على دار الوثائق مع دار الكتب لتقارب نشاطهما، حيث تهتم دارالوثائق بجَمْع المحفوظات والأرشيف التاريخى والوسيط والجارى وتيسيره للمؤرخين والباحثين، على أن يكون استقلال دار الوثائق فى وقت لاحق نظرًا لاحتياجها إلى فنيين وخبراء متخصصين فى مجال الأرشيف والوثائق على خلاف المكتبيين الذين يعملون فى دار الكتب.

وهكذا فقد حصل السيد وزير الثقافة على موافقة مجلس الوزراء فى ٢٩ مارس ١٩٩٣ على استصدار قرار جمهورى باستقلال دار الكتب والوثائق القومية فى هيئة عامة مستقلة تعرف بـ «دار الكتب والوثائق القومية» تكون لها شخصيتها الاعتبارية وميزانيتها المستقلة مقرها مدينة القاهرة وتتبع وزير الثقافة[١].

---

[١] انظر نص القرار فيما يلى ص ٣٤١ - ٣٤٧

ومع ذلك فإن فَصل «دار الوثائق» عن «دار الكتب» ضرورةٌ يجب الإسراع في تنفيذها، فهذا الوَضْع الشَّاذ الذى يَجْمَع المكتبة الوطنية والأرْشيف الوطنى معًا لا نظير له فى أية دولة فى العالم، ذلك أن للمكتبة الوطنية وظائفها وتَخَصُّصها ومصادر معلوماتها التى تختلف تمامًا عن وظائف وتَخَصُّصات ومصادر معلومات الأرْشيف الوطنى.

وعادة ما يخلط الجمهور بَيْن المكتبة والأرْشيف والمتحف باعتبارها أماكن تَحْفَظ مواد تاريخية وأثرية، وهنا تأتى مهمة الجهات المشرفة عليها لتضع حدودًا واضحةً بين اختصاصاتها وتمنع التَدَاخُل فيما بينها. فالأرْشيف مكان ترقد فيه فى تراب القرون أوراقٌ ورقوقٌ وسجلاتٌ لا يستطيع العوام فَكّ رموزها، وتُحْفَظ به لدراسة عدد من علماء الكتابات وباحثى التاريخ. وترجع أهمية الأرْشيف إلى أننا لانستطيع أن نَحْكُمَ أو ندير فى غَيْبَة أرْشيف وطنى مُنَظَّم.

ورغم هذه الأهمية القصوى للأرْشيف فما زال الأرْشيف التاريخى والوسيط فى مصر مُفَرَّقًا بين عدَّة جهات «الأوقاف - المحكمة الشرعية - الشهر العقارى - دار المحفوظات . . . .).

والأرْشيف الوطنى يجب أن يقوم على بنية أساسية واسعة تشتمل على أبنية وتجهيزات فنية وأفراد متخصصين وميزانية واضحة، إلى جانب الخدمات العلمية والفنية المتخصصة، على أن يكون مجموع الأرْشيفات الوطنية (فى الأقاليم والمحافظات) تابعًا للأرْشيف الوطنى المصرى، وأن تَتَعَوَّد الوزارات والجهات الرسمية على تسليم ملفاتها بطريقة دورية للأرْشيف الوطنى، على أن يُحَدِّدَ القانون فترات الحَظْر اللازمة على الاطلاع على بعض الوثائق التى تَمَسّ أمن الدولة أو تتعرض للحياة الخاصة للأفراد.

* * *

ولم تكن فكرة تطوير دار الكتب هى تطوير محدود لقسم من أقسام الدار وإنما هى تطويرٌ شاملٌ لأداء الدار كمكتبة وطنية، يهدف إلى إعادة المكانة التاريخية والريادية للدار فى منطقة الشرق الأوسط والأخذ بأسباب التقدم العلمى والتكنولوچى الحديث. ولكن كان لابد من نقطة انطلاق تبدأ منها عملية التطوير. فوافقت اللجنة الاستشارية العليا لتطوير دار الكتب على أن تكون نقطة الانطلاق فى هذا المشروع الطموح هى تطوير مبنى باب الخلق التاريخى وتحويله إلى مكتبة للدراسات الشرقية تكون نموذجًا يُحْتَذى به فى تطوير بقية أقسام وإدارات دار الكتب المصرية أو المكتبات المتخصصة الأخرى.

ولم يكن مشروع التطوير أبدًا، كما يحلو لبعض المتخصصين أن يشيعوا، يهدف إلى «سَلْخ شريحة المخطوطات وحدها من مقتنيات الدار فى مبناها الأكبر على كورنيش النيل، ونقلها إلى ذلك المبنى بعد تزويده بما تتطلبه تلك الشريحة من العناية والخدمات الخاصة» ثم القول: «بأن دارًا للكتب الوطنية أو القومية يقف اهتمامها كله أو جله عند المخطوطات فقط، تعتبر فضيحة كبرى فى مجتمع المكتبات الوطنية والقومية أواخر القرن العشرين لأنها عادت إلى الوراء أكثر من خمسة قرون»[1]!.

هذا الحديث مجاف للواقع وقُصد به تشويه الحقائق وقلب الأمور، فكلنا يعلم أنه فى الوقت الذى بدأ فيه مشروع التطوير كانت دارُ الكتب ما تزال إدارة مركزية من إدارات الهيئة المصرية العامة للكتاب وكانت فكرة استقلالها تلقى معارضة كبيرة، ولم يكن من الممكن الحديث عن أى تطوير أو تعديل فى مبنى

---

(١) إفتتاحية «عالم الكتاب»، ٤٠ (أكتوبر ١٩٩٣)، ٧.

كورنيش النيل دون وجود حرم آمن لدار الكتب وحَسْم أمر تبعية المبنى وملكيته، فكان لابد من التفكير فى نقطة انطلاق يبدأ بها المشروع. علمًا بأن تطوير مبنى الكورنيش يحتاج هو الآخر إلى إعداد كراسة شروط ومواصفات تحدد استخدامات المبنى واحتياجاته لخدمة سائر إدارات الدار الفنية والإدارية ومراكزها العلمية وقاعاتها العامة والمتخصصة ومطبعتها. ولكن ذلك لايمكن أن يتم إلا بعد حَسْم موضوع تبعية المبنى والاستفادة القصوى من مساحاته الكبيرة كمكتبة وطنية.

أمرٌ آخر وهو أن تخصيص مبنى للمواد ذات الصفة التاريخية والمتحفية ليس بدعة نقوم بها فى مصر وإنما أخذت به أعرق المكتبات الوطنية فى أوربا وفى نهاية القرن العشرين ولم يقل أحدٌ أنها عادت به إلى الوراء خمسة قرون.

فقد أبقت الحكومة الفرنسية على المبنى التاريخى للمكتبة الوطنية فى باريس الكائن فى 58,rue Richelieu لما له من مكانة تاريخية ولما يرمز إليه فى تاريخ الحركة الثقافية عمومًا، ليحوى المخطوطات التاريخية والمسكوكات واللوحات والخرائط والمكتبة الموسيقية وكل ما ينتمى إلى هذه النوعيات، بينما خَصَّصَت المبنى الجديد الضخم الذى أنشئ فى جنوب باريس على السين، والذى يُعَدُّ أحدث وأكبر مبنى لمكتبة وطنية فى العالم، ليشتمل على سائر مقتنيات المكتبة من دوريات ومطبوعات وقاعات اطلاع عامة[1].

إذن فما أقدمنا عليه فى مصر ليس بدعة كما يحلو للبعض أن يشيع ولكن تأخذ به أحدث المكتبات الوطنية فى العالم وأعرقها.

---

(١) *La Bibliothèque Nationale*, pp 70-71

* * *

إن هذه الخطوة التى أعادت إلى دار الكتب وَضْعَها المستقل ومكانتها المُتَمَيِّزة حَدَثٌ تاريخىٌ فى حياة الدار يقف ويتكافأ فى نُبْل المحتوى والمَقْصد مع تأسيس الدار نفسها بما سيصحبه من دَفَعات فى سبيل النهوض بالدار وتطوير أدائها.

فلا شك أن دارَ الكتب المصرية واحدةٌ من كبريات مؤسَّسات المعرفة فى عالمنا العربى وكانت حتى منتصف هذا القرن الجامعة الحُرَّة لمصر بكفاءة وجدارة يلتقى فيها الأعلام الذين كانوا ملء السمع فى هذا الوقت.

كما أن العارفين بالمخزون الفكرى الذى لَمَّت شَمْلَه ووَحَّدَت أشتاته دارالكتب المصرية، يُقَدِّرون أنها بحق ذاكرة مصر الفكرية ومُدَّخَر التراث العربى الإسلامى حفظته على الآماد ونَزَّلته خير المنازل.

وهذا الكتاب عرضٌ لتاريخ دار الكتب المصرية ونشأتها وتَطَوُّرها، وتعريفٌ بمجموعاتها النادرة وفهارسها ودورها فى نشر التراث العربى، ومكانتها فى العمل الثقافى المصرى والعربى، ووسائل تطويرها والنهوض بها، والقوانين واللوائح التى نَظَّمَت العمل بها.

دكتور أيمن فؤاد سيد

١٠ ديسمبر ١٩٩٥

الكتاب الأول

تاريخ دار الكتب المصرية



المكتبات الإسلامية

و

فكرة المكتبة الوطنية

يرجع تاريخ المخطوط العربى إلى بدايات التدوين عند المسلمين والتى يُرْجعها أغلب الباحثين إلى منتصف القرن الثانى الهجرى/ الثامن الميلادى. وبالطَبع فقد سبق هذه المرحلة مرحلة أخرى دُوِّن فيها المُصْحَف وبعض الأحاديث النبوية فى شكل «صُحُف» و«كُرّاسات». ومنذ أواخر القرن الثانى الهجرى بدأت تظهر المؤلفات الضخمة فى فنون العربية وعلومها المختلفة بالإضافة إلى ما نَقَلَه المترجمون والنَّقَلَة عن اليونانية والسريانية والسَّنسكْريتية فى الشرق واللاتينية فى الأندلس. وقد حفظ لنا الوراق العربى الشهيرَ ابن النَّديم أسماء وموضوعات هذا الإنتاج الفكرى الغزير فى كتابه «الفهْرسْت» الذى بدأ فى تأليفه سنة ٣٧٧هـ/ ٩٨٧م. كذلك فقد أورد ابن خَيْر الإشْبيلِى فى «فهرسته» قائمةً مُفَصَّلَةً بالكتب الشرقية من مختلف فروع المعرفة التى أُدْخِلَت إلى الأندلس أو التى أُلِّفَت فيه.

المكتبات الإسلامية

وعرفت حواضر الخلافة الإسلامية فى دمَشْق وبَغْداد وقُرْطُبَة والقاهرة وكذلك مُدُن أخرى شهيرة مثل: حَلَب والبَصْرَة والمَوْصل والقيروان خزائن الكتب التى كانت تحوى هذه المؤلفات التى تعد السِّجل الحافل لما أنتجه الفكر العربى الإسلامى على امتداد العصور[1].

---

[1] أنظر كتاب يوسف العش Eche, Y., *Les bibliothèques arabes publiques et semi - publiques en Mésopotamie, en Syrie et en Egypte au Moyen - Age*, Damas *IFEAD* 1967.

ومن أشهر خزائن الكتب التى كانت تُعَدُّ فى ذلك الوقت مكتبات عامه تفتح أبوابها لجمهور العلماء والباحثين : « بَيْت الحكْمَة» فى بَغْداد الذى بلغ ذروته فى زمن المأمون العباسى وجمع لها أهم الكتب الموجودة وأمر المترجمين والنَّقَلَة أن ينقلوا إلى العربية أهم المخطوطات اليونانية والسُّريانية. وقد فقدت مكتبة بَيْت الحكْمَة دورها الأكاديمى بعد انتقال مقر الخلافة من بَغْداد إلى سامَرّاً زمن المُعْتَصم وأَصبح يُطْلَق عليها « خزانَة المأمون» . وظَلَّ العلماءُ يترددون عليها حتى نهاَية القرن الرابع الهجرى حيث انعدم ذكرها عند المؤلفين المتأخرين، وأضيفت فى أغلب الظن إلى أحد مكتبات الخلفاء أو تقاسمها سلاطين السَّلاجقَة بعد ذلك وعرفت كتبُها طريقها إلى مكتبات جديدة[١] ، فنحن نعلم أن بعضَ مقتنيات بيت الحكْمَة التى تحمل علامة المأمون العباسى أهديت فى القرن السابع إلى الطبيبَ المؤرخ ابن أبى أُصَيْبِعَة فى الوقت الذى كان يؤلف فيه كتابه «عُيون الأنْباء»[٢] .

وأعقب مرحلة بَيْت الحكمة ظهور «دار العلم» وهى مؤسسة ذات طبيعة شبه رسمية استعادت التقاليد الهللينستية فى الاهتمام بالعلوم الطبيعية، كانت مهمتها نشر الدعاية السرية للشيعة والإسماعيليين بوجه خاص. وقد وجدت دور للعلم فى كل من المَوْصل والبَصْرَة ورامَهُرْمُز، وإن كانت أشهر هذه الدور هى «دار العلم» الفاطمية التى أنشئت فى القاهرة فى زمن الحاكم بأمر الله فى عام ٣٩٥/ ١٠٠٥م[٣] .

ولعل أشهر المكتبات الإسلامية فى العصور الوسطى هى «خزانة كتب القصر الفاطمى بالقاهرة» التى كانت تحتوى على أكثر من ستمائة ألف مجلد،

---

(١) *Ibid*, pp. 27 - 60.

(٢) ابن أبى أصيبعة : عيون الأنباء ١ : ١٨٧ (طبعة موللر ١٨٨٤).

(٣) Eche, Y., *op. cit.*, pp. 67 - 159 ، أيمن فؤاد سيد : «المدارس فى مصر قبل العصر الأيوبى» فى كتاب تاريخ المدارس فى مصر الإسلامية، القاهرة ـ تاريخ المصريين ٥١ ، ١٩٩٢ ، ١٠٤ ـ ١٠٩ .

يقول عنها المؤرخ الشيعي يحيى بن أبى طَىّ أنها «من عجائب الدنيا ويقال إنه لم يكن فى جميع بلاد الإسلام دار كتب أعظم من التى كانت بالقاهرة فى القصر». وقد ظَلّت هذه الخزانة موجودة حتى استيلاء صلاح الدين على مقاليد السلطة فى مصر سنة ٥٦٧هـ/ ١٠٧٢م، فأمر ببيعها وخَصَّصَ لذلك يومين فى الأسبوع واستمر ذلك لمدة عشر سنوات، وقد قام القاضى الفاضل، قبل عملية البيع، بانتقاء مائة ألف كتاب منها جعلها فى مدرسته الفاضلية[١].

كذلك فقد كان للمكتبة التى كَوَّنَها الخلفاء الأمويون فى قُرْطُبَة بالأندلس شهرة كبيرة. وقد شرع فى تكوين المكتبة الخليفة الحكم الثانى واستعان فى ذلك بوكلاء ودلالين انتشروا فى العالم الإسلامى يجمعون له الكتب، حتى بَلَغَ ما احتوت عليه هذه الخزانة أكثر من أربعمائة ألف مجلد. وكان الفهرس المشتمل على عناوين كتبها وأسماء مؤلفيها مُكَوّن من أربع وأربعين كُرَّاسَة كل كُرَّاسَة منها تشتمل على خمسين ورقة. وقد فقدَت هذه المكتبة الضخمة بعد سقوط غرناطة خاصة بعد أن أمر الكاردينال سيزنيروس بإحراق كل الكتب المكتوبة باللغة العربية فى الميدان العام بغرناطة[٢].

ومع ظهور السَّلاجقَة وانتشار المدارس كمؤسسة سنية تعمل على تدريس الفقه على المذاهب الأربعة ولمحاربة الفكر الشيعى، وكذلك دور الحديث التى تَخَصَّصَت فى تدريس الحديث النبوى، حَلَّت مكتبات المدارس فى الشرق محل مكتبات قصور الخلفاء ودور العلم والحكمَة. وأهم هذه المدارس سلسلة المدارس النِّظامية التى أنشأها الوزير السَّلجوقى نظام المُلْك وكذلك المدرسة المستنصرية فى بَغْداد، أما أوّل دار حديث فهى دار الحديث النورية التى أنشأها فى دمشق السلطان نور الدين محمود سنة ٥٥٧هـ/ ١٠٦٢م[٣].

---

(١) أيمن فؤاد : المدارس فى مصر قبل العصر الأيوبى ١٠٩ ـ ١١٠.

(٢) خوليان ريبيرا : المكتبات وهواة الكتب فى أسبانيا الإسلامية (ترجمة جمال محرز)، مجلة معهد المخطوطات العربية ٤ (١٩٥٨)، ٨٨.

(٣) راجع Pedersen, I., & Makdisi, G. *EI*^{2}., art. *Madrasa*, V, P. 1120, Makdisi G. ,*The Rise of Colleges - Institutions of Learning in Islam and the West*, Edinbergh 1981.

وباستيلاء صلاح الدين على السلطة فى مصر عرفت المدارس طريقها إليها وحَلَّت محل دار العلم الفاطمية وكذلك الجامع الأزهر الذى لم تعد إليه صفته التعليمية إلا فى عام ٦٦٢هـ/ ١٢٦٤م فى زمن الظاهر بيبرس.

وهكذا ظَلَّت المدارس فى مصر وأَرْوقَة الأزهر بعد إعادة افتتاحه تحتفظ بهذه الكتب وتضيف إليها ما أنتجه العلماء المسلمون من مؤلفات[١].

وقد حرص واقفو خزائن الكتب فى المدارس والمساجد الجامعة على أن يضعوا لها من الشروط والأحكام ما يصون ذخائرها من الضياع، وضَمَّنوا وقفياتهم أو تحبيساتهم شروطًا دقيقة كان من أهمها حَظْر إخراج الكتب منها.

ولم تقف عنايتهم عند هذه الشروط بل وضعوا للمنتفعين بها والمترددين عليها حدودًا وآدابًا يلتزمونها فى استعارة الكتب والاطلاع عليها والاستنساخ منها وإعادتها، وغير ذلك من الأمور التى تعتبر نموذجًا رفيعًا لما يُعَرف الآن بـ«الخدْمَة المكْتَبِيَّة»[٢].

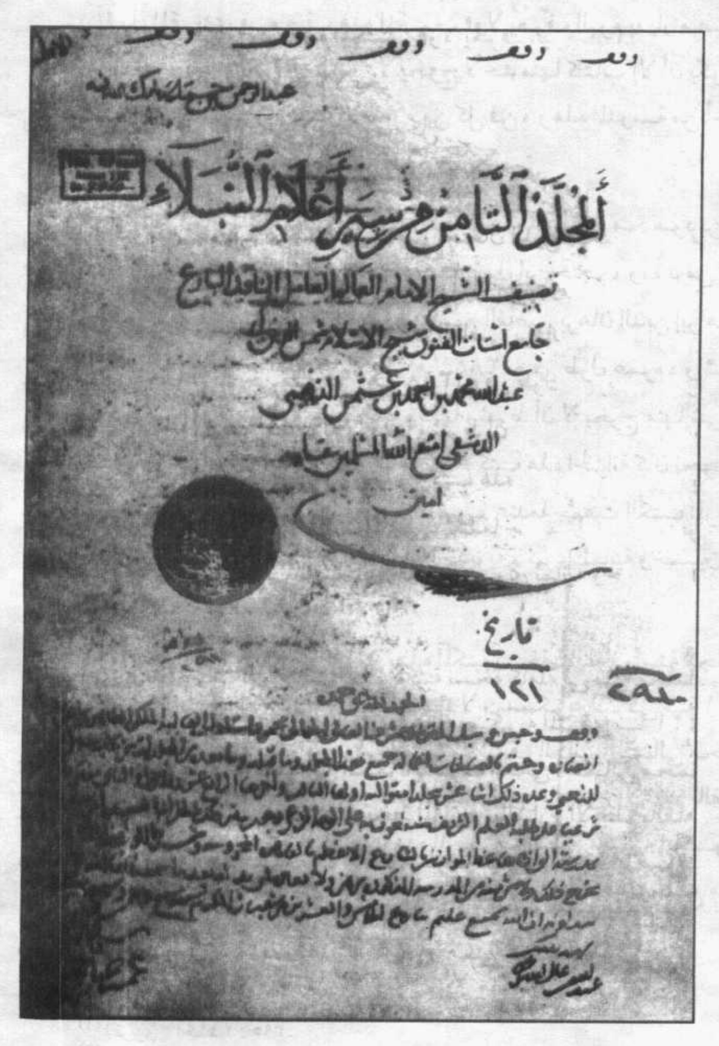
ومن حسن الحظ فقد وَصَلَ إلينا نَصٌّ بالغ الأهمية عن مكتبة فى القاهرة مخصصة للاطلاع ولاتتيح إعارة الكتب خارجها، كتبه الحافظ جلال الدين السُّيوطى سنة ٨٦٧هـ/ ١٤٦٢م خاص بـ«المدرسة المحمودية» التى كانت تقع فى خُطّ الموازين بالشارع الأعظم بالقاهرة المحروسة، ومكانها اليوم الجامع المعروف بجامع الكُرْدى الواقع فى آخر شارع قَصَبَة رضوان من أول الخَيمِيّة من جهة باب زُوَيْلَة[٣].

---

(١) أيمن فؤاد: المرجع السابق ١٢٠ـ١٢٥.

(٢) فؤاد سيد: «نصان قديمان فى إعارة الكتب». مجلة معهد المخطوطات العربية ٤ (١٩٥٨)، ١٢٥.

(٣) نشره فؤاد سيد فى المقال السابق.



وقفة محمود الأستادار صاحب المكتبة المحمودية على كتاب سير أعلام النبلاء للذهبي

يقول المقريزى فى وصف هذه المكتبة : «ولا يُعْرَف اليوم بديار مصر ولا الشام مثلها ، وهى باقية إلى اليوم لا يخرج لأحد منها كتابٌ إلا أن يكون فى المدرسة ، وبهذه الخزانة كتب الإسلام من كل فن ، وهذه المدرسة من أحسن مدارس مصر»[١] .

وقد أنشأ هذه المدرسة عام ٧٩٧هـ الأمير جمال الدين محمود بن على الأُسْتادار . وكانت كتبها كثيرة جداً ، كما يقول ابن حجر ، وتعد من أنفس الكتب الموجودة فى وقته بالقاهرة وهى من جمع القاضى برهان الدين إبراهيم بن عبدالرحيم بن جَمَاعَة المتوفى سنة ٧٩٠هـ/ ١٣٨٨م فى طول عمره ، واشتراها محمود الأُسْتادار من تركته بعد موته ووَقَفَها وشرَط أن لا يخرج منها شيء من مدرسته . ورغم أن ابن حَجَر يذكر أن مجموع كتب هذه الخزانة كان نحو أربعة آلاف مجلد فلم يتبق منها فى نهاية القرن الماضى ، عندما جُمعَت الكتب الموجودة فى المدارس والمساجد لتُضَمّ إلى الكُتُبْخانَة الخديوية ، سوى ثمانية وخمسين كتابًا فقط[٢] .

ومن بين المخطوطات التى كانت بهذه المكتبة نسخة كاملة فى ستة مجلدات من كتاب «تَجارب الأُمَم وعَواقب الهِمَم» لابن مَسْكَوَيْه المتوفى سنة ٤٢١هـ كُتِبَت سنة ٥٥٢هـ عليها توقيف من المَقَرّ الأشرف العالى الجمالى محمود أُستادار العالية على طلبة العلم بمدرسته بخَطّ الموازين بالشارع الأعظَم بالقاهرة مؤرخ سنة ٧٩٧هـ . وقد استقرت هذه المخطوطة اليوم بمكتبة آيا صوفيا باستامبول تحت رقم ٣١١٦ ـ ٣١٢١ ، ونشرها كايتانى Caetani مصورة مع مقدمة وملخص بالإنجليزية فى سلسلة جب التذكارية بين سنتى ١٩٠٩ ـ ١٩١٧ .

---

(١) المقريزى : الخطط ٢ : ٣٩٥ .
(٢) فؤاد سيد : المرجع السابق ١٢٧ .

ومن بين كتب هذه المكتبة كذلك التى انتقلت إلى تركيا نسخة من «كتاب الصناعتين» لأبى هلال العسكرى محفوظة فى مكتبة كوبريلى برقم ١٣٣٢ ـ ١٣٣٤، ونسخة من «مُعْجَم البُلْدان» لياقوت الحَمَوى أيضًا فى مكتبة كوبريلى برقم ١١٦١ ـ ١١٦٥، ونسخة ناقصة من «سيَر أعْلام النُّبَلاء» للذَهَبى كتبت سنة ٧٣٩هـ عن نسخة المؤلف فى حياته محفوظة فى مكتبة أحمد الثالث برقم ٢٩١٠أ.

ومع الفتح العثمانى لمصر سنة ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م أخرج السلطان سليم الأول مجموعة من المصاحف والمخطوطات وحَمَلَها معه إلى تركيا، وكذلك من سائر البلاد العربية التى فتحها العثمانيون، كانت نواة المجموعة الضخمة من المخطوطات العربية التى تحتفظ بها الآن مكتبات تركيا والتى تزيد على ثلاثمائة ألف مخطوط.

وطوال العصر العثمانى ونتيجة لتقهقر موقع مصر من دولة مستقلة إلى مجرد ولاية فى الإمبراطورية العثمانية، ونتيجة لتردد العديد من الرحالة والمغامرين وعن طريق قناصل الدول، خرجت من مصر بطرق غير شرعية أقرب إلى السرقة والنَّهْب الكثير من المخطوطات والممتلكات الثقافية التى استقرت فى مكتبات ومتاحف أوربا. ثم جاءت الحملة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر لتستولى كذلك على العديد من المخطوطات النادرة التى عرفت طريقها إلى المكتبة الأهلية فى باريس.

المكتبات فى أوروبا

كان هذا هو الوضع فى مصر وسائر المنطقة العربية حتى منتصف القرن التاسع عشر.

أما فى الغرب الأوربى فقد نشأ الاهتمام بالمكتبات العامة متأخراً نسبيًا، فقد عرف المسلمون الحاجة إلى وجود المكتبات العامة قبل الغرب بزمن ليس بالقصير. ونستطيع أن نؤكد دون مخاطرة أن المكتبات الإسلامية وُجدَت على كل وجه فى بلاد الإسلام قرونًا قبل المكتبات الغربية.

وكانت مكتباتُ الكنائس والأديرة وقصور الملوك والأمراء هى أيضًا أصول المكتبات العامة فى أوروبا. وكانت البدايات الأولى لها فى فرنسا حيث أنشأ ملوكها مكتبات ملكية فى قصورهم على غرار مكتبات قصور الخلفاء المسلمين. وأوّل مكتبة من هذا النوع هى المكتبة التى أسَّسَها شارل الخامس (١٣٦٤ - ١٣٨٠م) وأعَدَّ لها جيل ماليه Gilles Malet أوّل فهرس، وكانت كل مقتنيات هذه المكتبة من المخطوطات التى ورثها عن آبائه وجعلها فى أحد أبراج قصر اللوفر Louvre، وقد تبَدَّدَت هذه المكتبة خلال حرب المائة عام. وأعاد إنشاء هذه المكتبة فى القرن السادس عشر كل من لويس الثانى عشر Louis XII وفرانسوا الأول François Ier اللذين أغنوها بالعديد من الكتب التى اشتروها من الخارج وعلى الأخص بمناسبة حروب إيطاليا، وكان مقر هذه المكتبة فى مدينة بلوا Blois عاصمة مُلْك فرانسوا الأول وجاء تأسيسُها بعد اكتشاف الطباعة فتُعَدّ بذلك أوّل نموذج للمكتبة العامة، فقد صدر لهذه المكتبة أول قانون إيداع فى العالم وذلك فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٥٣٧م، أى بعد أقَلّ من قرن من ظهور الطباعة، وحَتَّم هذا القانون على كل ناشر وطابع فى فرنسا أن يودع فى تلك المكتبةنسخة مجانية من كل كتاب جديد ينشره، وفَرَض غرامة كبيرة مع مصادرة جميع نُسَخ الكتاب

إذا لم يُنَفَّذ الإيداع ، وبعد نقل رصيد المكتبة من Blois إلى باريس سنة ١٥٧٠م فى عهد شارل الرابع Charle IV ظل القانون معمولاً به ، وبالتالى فإن المكتبة الوطنية الفرنسية تملك سجلاً كاملاً للإنتاج الفكرى الفرنسى عبر تاريخه الممتد[١] .

وبعد قيام الثورة الفرنسية تَضَمَّن الميثاق الفرنسى الصادر سنة ١٧٩٥ ، قواعد تنص على تحويل المكتبات الملكية إلى ملْكية وطنية ، وأكَّد على ضرورة حصولها على نسخ من المطبوعات الوطنية التى تُنْشَر فى طول البلاد وعرضها .

وعلى ذلك فَيُرْجِع الباحثون ظهور «المكتبة الوطنية» فى العصر الحديث إلى عام ١٧٩٥ ، وهو العام الذى صادرت فيه الثورة الفرنسية المكتبات الملكية واعتبرتها ملْكية للدولة[٢] . وقد أصبحت المكتبة الوطنية الفرنسية نموذجًا احتذته الدول الأوربية الأخرى بل والولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك .

وتتركز مهمة المكتبة الوطنية فى الأساس فى جَمْع وحفْظ المخطوطات القديمة ، والوثائق التاريخية ، والطبعات النادرة وذات القيمة الخاصة ، وجَمْع الإنتاج الفكرى القومى وحفْظ هذه المجموعات سليمة للأجيال المتعاقبة .

وأصبح من مهام المكتبة الوطنية كذلك جَمْع أهم الإنتاج الفكرى العالمى وذلك بفضل جهد السير أنطونى بانتزى أمين مكتبة المتحف البريطانى فى منتصف القرن التاسع عشر الذى أكَّد على ضرورة أن تضم مكتبة المتحف «أحسن مجموعات الإنتاج الفكرى الإنجليزى وأحسن مجموعات الإنتاج الفكرى فى كل الدول الأخرى خارج نطاق الدول الناطقة بالإنجليزية» . وقد حذا حذو مكتبة المتحف البريطانى أغلب مكتبات العالم ، لذلك فإن المكتبة الوطنية فى أية دولة تعد بصفة عامة أكبر وأغنى مكتبة فى تلك الدولة .

---

(١) *La Bibliothèque Nationale* Paris s. d., p. 5

(٢) صادرت الثورة الفرنسية من المكتبات الملكية ومكتبات الأديرة الملغاة ٢٥٠ ألف مجلد و٨٣ ألف مخطوطة و٨٥ ألف قطعة نقود وميداليات ومليون وخمسمائة ألف لوحة وختم (*Ibid.*, p.6) .

وتعمل المكتبة الوطنية على تيسير الانتفاع بهذا الإنتاج مع تقديم خدمات المعلومات والخدمات الببليوجرافية اللازمة وإتاحة أقصى استخدام علمى للمقتنيات، وتعمل كذلك على المشاركة فى تخطيط خدمات المكتبات والمعلومات فى الدولة.

نشأة الكُتُبْخانة الخديوية

كانت نتيجة الجهل بقيمة الممتلكات الثقافية التى تمتلكها مصر وعدم وجود قوانين وتشريعات تحمى هذه الممتلكات وتَمْنَع من الاتجار فيها أو نقلها، بالإضافة إلى تردد الكثير من الأجانب على مصر وانتشار تجارة الكتب والآثار، أدّى كل ذلك إلى تسرب جزء كبير من المخطوطات وأوراق البردى ثم أوراق جنيزة القاهرة Cairo Geniza Documents عرف طريقه إلى مكتبات تركيا وأوربا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وقد تَنَبَّه إلى خطورة ذلك واحدٌ من أبناء مصر المستنيرين هو على باشا مبارك مدير ديوان المدارس، الذى عاش فى فرنسا فترة غير قصيرة ابتداء من عام ١٨٤٤ ضمن البعثة التى أوفدت لدراسة العلوم العسكرية وشاهد عن كثب المكتبة الوطنية فى باريس وأُعْجِبَ بها إعجابًا كبيرًا، وعندما عاد إلى مصر وأصبح فى موضع يتيح له الاتصال بأولى الأمر، اقترح على الخديو إسماعيل إنشاء داركتب على نمط دور الكتب الوطنية فى أوروبا واستصدر منه قرارًا فى ٢٠ ذى الحجة سنة ١٢٨٦هـ(٢٣مارس سنة ١٨٧٠م) أسند إليه فيه الخديو «جمع المخطوطات النفيسة التى لم تصل إليها يد التبديد مما حَبَسَه السلاطين والأمراء والعُلَماء والمؤلفون على المساجد والأضْرِحَة ومعاهد العلم، ليكون من مجموع هذا الشتات نواة لمكتبة عامة» ضَمَّتَ فى أول عهدهَا نحو عشرين ألفا من المجلدات والمراجع ومجاميع الخرائط هى كل ما أمكن إنقاذه فى هذا الوقت من

---

(1) راجع، أيمن فؤاد سيد: «نحو خطة عمل عربية لاسترداد الممتلكات الثقافية»، التراث الحضارى العربى الإسلامى خارج الوطن العربى، تونس - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٩١، ١٧٣ - ١٩٧.

تراث مصر المخطوط وأوائل المطبوعات، وضُمَّ إليها سائر كتب «المكتبة الأهلية القديمة» ومكتبتى وزارة الأشغال والمعارف العمومية مع ما يرد إليها من الكتب من أى نوع وبأية لغة ومن أية جهة[١].

و«المكتبة الأهلية القديمة» هى أحد إصلاحات محمد على باشا حيث أنشأ فى عام ١٢٣٥هـ/ ١٨٢٩م «كُتُبْخانَة» خَصَّص لها مكانًا فى القلعة حُفظَت فيها كتبه الخاصة وضُمَّت إليها فيما بعد مجموعة ما وجد فى «خزانة الأمْتعَة» بين كتب عربية وتركية وفارسية وأوربية، ثم كَلَّف رفاعة رافع الطَّهْطاوى بشراء ما ينقص الكُتُبْخانَة من المطبوعات الأوربية.

كذلك فقد قام ديوان الأوقاف فى عام ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م بحصر مكتبات الجوامع وعَيَّنَ لها أمناء لم يحافظوا تمامًا على ما سُلِّم إليهم مما أدَّى إلى تَسَرُّب أهم ما بقى من المخطوطات إلى أوربا.

وهكذا فمن هذه المجموعات تكوَّنت «الكُتُبْخانَة الخديوية» وبَلَغَ ما جُمَع لها نحو العشرين ألف مجلد وجعل مقرها بالطابق الأرضى بسراى الأمير مصطفى فاضل باشا شقيق الخديو إسماعيل بدرب الجماميز بجوار «ديوان المدارس». وأتيح الانتفاع بالكُتُبْخانَة لجمهور القراء فى غُرَّة رجب سنة ١٢٨٧هـ (٢٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠م) وتُعَدّ بذلك أوّل وأقدم مكتبة وطنية تنشأ فى الشرق الأوسط.

ونظرًا لعناية الخديو إسماعيل بأمر الكُتُبْخانَة فقد رأى أن يشترى لها من ماله الخاص بمبلغ ١٣ ألف ليرة عثمانية مكتبة أخيه مصطفى فاضل باشا بعد وفاته فى

---

[١] يقول على مبارك: «ثم ظهر لى أن أجعل كتبخانة خديوية داخل الديار المصرية أضاهى بها كتبخانة مدينة باريز، فاستأذنت الخديوى إسماعيل باشا فى ذلك، فأذن لى، فشرعت فى بناء الكتبخانة الخديوية هناك أيضًا (أى فى سرايا مصطفى فاضل باشا بدرب الجماميز). وبعد فراغها جمعت فيها ما تَشَتَّت من الكتب التى كانت بجهات الأوقاف زيادةً على ما صار مشتراه من الكتب العربية والأفرنجية وغيرها، وجعلت لها ناظرًا، ورتَّبت لها خَدَمَة ومعاونين، وعملت لها قانونًا لضبطها وعدم ضياع كتبها، فجاءت بعون الله من أنفع التجديدات التى حَدَثَت فى عهد الخديوى إسماعيل باشا وجعل بها النفع العام للخاص والعام». (الخطط التوفيقية الجديدة ٣ : ١٠٠).



علي باشا مبارك



الأمير مصطفى فاضل باشا

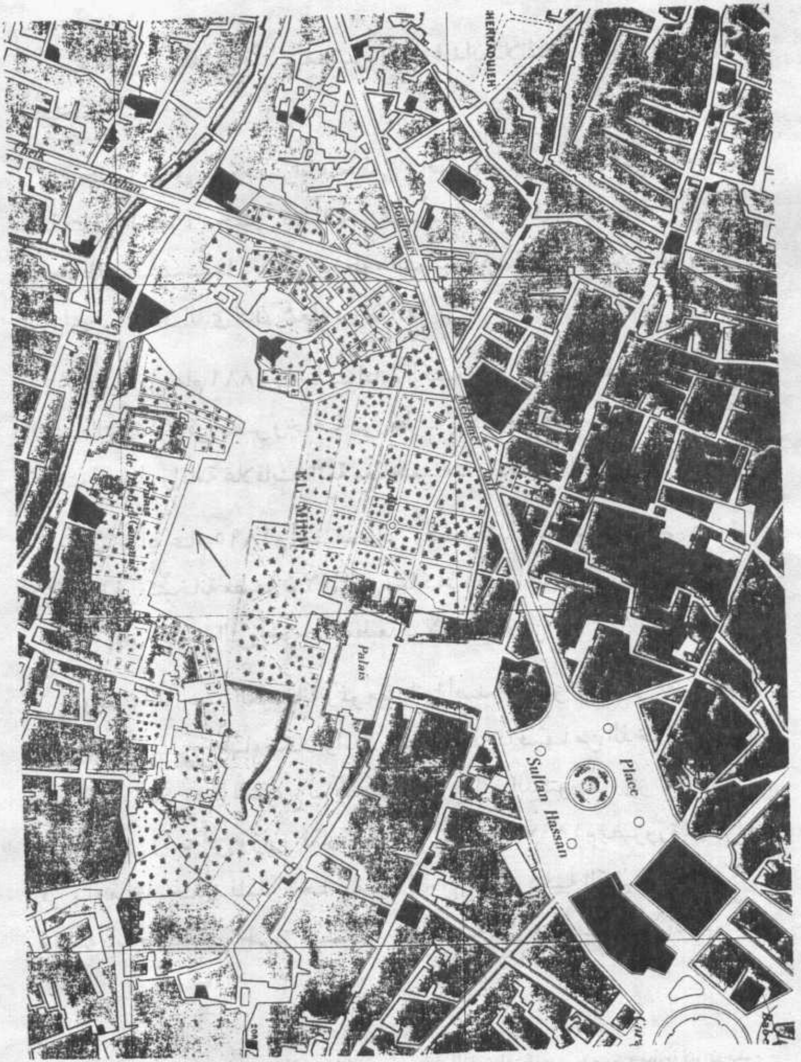
استامبول سنة ١٨٧٦م. ويبلغ حجم هذه المكتبة التى لانظير لها ٣٤٥٨مجلداً كلها من نوادر المخطوطات ونفائس الكتب بينها ٢٤٧٣ مجلداً عربيًا و٦٥٠ مجلداً تركيًا و٣٣٥ مجلداً فارسيًا. ويرمز لرصيد هذه المكتبة فى فهارس دار الكتب اليوم بالرمز (م).

وإذا كانت النواة الأولى للكُتُبْخانَة الخديوية فى مجموعاتها العربية والشرقية قد تكونت من كتب «الكُتُبْخانَة القديمة» وكُتُبْخانتى الأشغال والمدارس ومما جُمعَ مما تبقى فى المساجد والمدارس ودور العلم (فيما عدا ما وجد فى الجامع الأزهر)[1]، وما اشتراه الخديوى إسماعيل من مكتبة شقيقه مصطفى فاضل باشا؛ فإن النواة الأولى لمجموعتها الأجنبية تكونت من كتب الجمعية المصرية The Egyptian Society التى ألّفها سنة ١٨٣٦م بعض الأجانب الذين توفروا على خدمة العلم فى مصر. وقد أهديت مجموعة كتب هذه الجماعة من العلماء إلى الكُتُبْخانَة فى سنة ١٨٧٣م؛ ولهذه المجموعة فهرس طبع فى لندن سنة ١٨٥٨م باسم «كتبخانة مدرسة الصنائع» - *Catalogue of Workmen's Library*, London - Cheffins 1858 ويشتمل على ١٢٧٢ عنوانًا.

وقد اعتبرت محتويات الكُتُبْخانَة ملكًا لديوان الأوقاف لأنها كانت أعيانًا وقفت قبل أو بعد خزنها. ولأجل المنفعة العامة جعل حق ديوان الأوقاف شاملاً لكل ما يضاف فيما بعد من المؤلفات والأشياء بقطع النظر عن اللغة أو المادة أو الجهة الواردة منها. وأنعم الخديو إسماعيل على ديوان الأوقاف ـ الذى كانت

---

[1] انظر، أبا الوفا المراغى: «المخطوطات فى المكتبة الأزهرية»، مجلة معهد المخطوطات ١ (١٩٥٥) ٥٦ - ٦١؛ فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية، ١ - ٧، القاهرة - مطبعة الأزهر ١٣٦٥ - ١٣٨٢هـ/ ١٩٤٦ - ١٩٦٢م وأعيد طبع المجلد الأول سنة ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.



السهم يشير إلى موقع سراى درب الجماميز الذى أقيمت فيه الكتبخانة الخديوية (عن خريطة جراند بك ١٨٧٤م)

تتبعه الدار فى هذا الوقت ـ بعشرة آلاف فدان للإنفاق من ريعها على الكُتُبْخانَة[١] .

وعندما ضاق بدروم سرايا مصطفى فاضل بمجموعات الكُتُبْخانَة التى أخذت فى النمو ، وخُشِىَ كذلك من تَسَرُّب الرطوبة فى الدور الأرضى إلى المخطوطات فتُفْسِدَها ، نُقِلَت المخطوطات سنة ١٨٨٩م إلى السلاملك بنفس السراى فى المكان الذى كان يشغله ديوان المدارس .

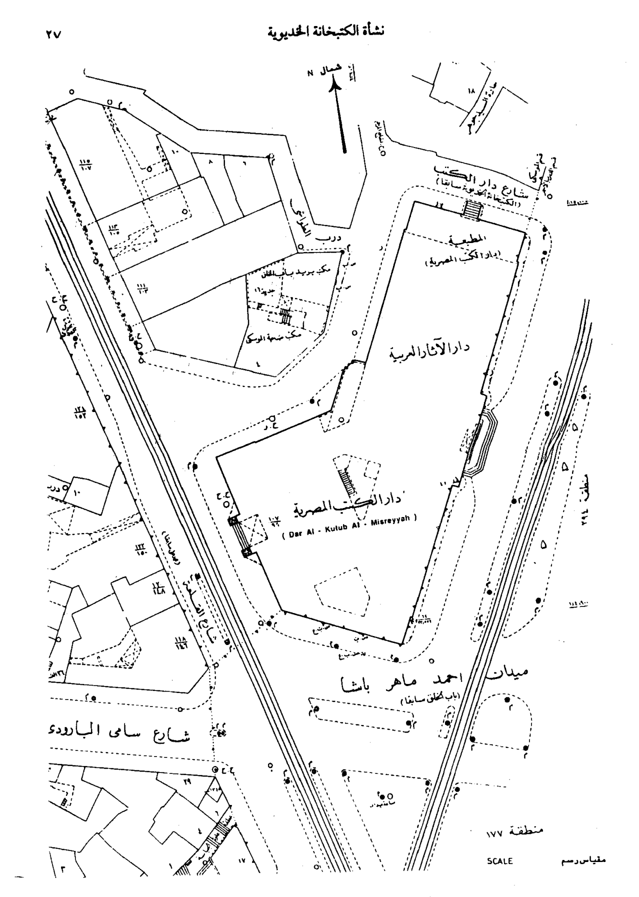
وابتداء من عام ١٨٨٦م أخذت إدارة الكُتُبْخانَة فى العمل على إيداع جميع الكتب التى تُطْبَع فى مصر وخاصة فى مطبعة بولاق بكيفية منتظمة ، وفَتَحَت قنوات للتبادل وإقامة علاقات دائمة مع الجمعيات والمكتبات الأوربية .

وفى بداية عام ١٨٩٥م أضيفت إلى رصيد الدار المخطوطات التى كانت موجودة فى كُتُبْخانَة مطبعة بولاق التى ربما كان بعضها هو الأصول التى قوبلت عليها أمهات الكتب التى أخرجتها مطبعة بولاق ابتداء من عام ١٨٤٤م .

ومع تزايد رصيد الكُتُبْخانَة ونمو مقتنياتها أصدر الخديو توفيق فى نفس العام أمرًا بعمل مشروع لبناء مكان واسع يليق بحفظ ما فيها من الذخائر الأدبية والعلمية ، ولكن هذا المشروع لم يَتَحَقَّق حتى طالب الدكتور موريتز Moritz فى تقريره الذى رفعه إلى وزارة المعارف فى ٢٤ يولية سنة ١٨٩٧م بضرورة الإسراع فى بناء محل جديد للدار ، خاصة وأن المحل الموجود فيه الكتبخانة لا يمكن وقايته بأية طريقة من الحريق ، كما أنه على سعته غير مناسب لوضع الكتبخانة

---

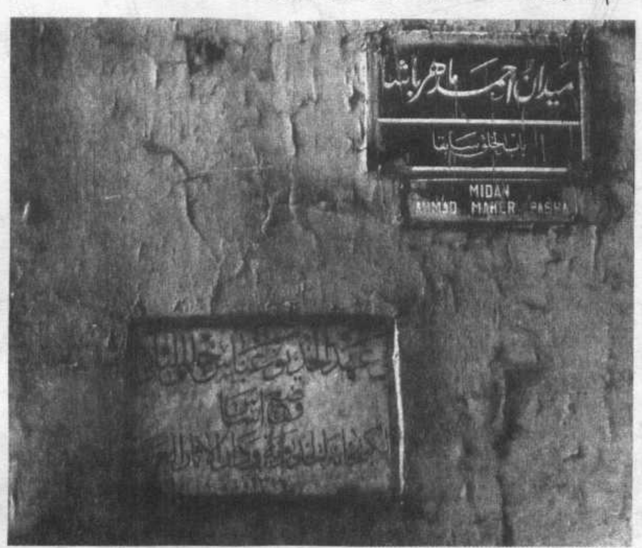
[٢] انظر ، كتاب وقف العشرة آلاف فدان الموقوفة من قبل المغفور له الخديوى الأسبق ، مطبعة ديوان عموم الأوقاف المصرية ١٣١٧هـ (دار الكتب برقم ٥٢١٢ تاريخ) . وكذلك البند ١٤ من أول لائحة للدار .



خريطة توضح موقع دار الكتب المصرية بباب الخلق

لأنه لم يبن لغرض إيجاد كتبخانة فيه، كما أن دوره الأول رطب جداً مما يُسَبِّبُ ضرراً بالغًا للكتب والمخطوطات [١].

وفى عام ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م وَضَعَ الخديو عباس حلمى الثانى حجر أساس الكُتُبْخانَة الخديوية ودار الآثار العربية فى ميدان باب الخلق وخُصِّصَ طابقه الأرضى لـ«دار الآثار العربية» وطابقه الأول وما فوقه للـ«كُتُبْخانَة الخديوية» وانتقلت إليه الدار فى عام ١٩٠٣م، وفَتَحَ أبوابه للمترددين عليها فى أول عام ١٩٠٤م. وقد تأثَّر تشييد المبنى بنظام المتحف البريطانى الذى كان حتى عام ١٩٧٤م يحوى كذلك المكتبة الوطنية الإنجليزية.



اللوحة التذكارية لإنشاء الكتبخانة الخديوية ودار الآثار العربية

---

(١) موريتز: ترجمة تقرير مرفوع لنظارة المعارف العمومية من جناب ناظر الكتبخانة الخديوية عن حالة الكتبخانة فى سنتى ١٨٩٦ و١٨٩٧، المطبعة الأميرية ببولاق ١٨٩٧، ١١.

المجموعات النادرة
بـدار الكتب المصـرية

تمتلك دارُالكتب منذ إنشـائهـا مـجـمـوعـات نادرة من أوْراق البَـرْدى والمخطوطات العربية والشرقية والنقود الإسلامية ولَوْحات الخَطّ العربى . وتمتاز هذه المجموعات بأصالتها و نُدْرَة محتوياتها . وفى التنظيم الجديد لدار الكتب سيكون مقر هذه المجموعات فى مبنى باب الخلق بعد تطويره ، كما ستُشْرف عليهـا إدارة تُعـرف بـ «الإدارة العـامـة للبـرديات والمخطوطات والمسكوكـات والميكروفلم» . (انظر مشروع تطوير مبنى دار الكتب بباب الخلق) .

وفيما يلى عرض لأهم هذه المجموعات :

١ – مجموعة مخطوطات
دار الكتب المصرية

يَبْلُغُ حَجْم المخطوطات العربيـة فى مكتبـات العالم تبعًا لتقـدير العلمـاء المختـصين نحو ثلاثة مـلايين مـخطوط ، بينهـا النسخ المكررة وغير ذات القيـمة والحديثة . أما المخطوطات المعتبرة بين هذا الكم فتصل إلى نحو نصف مليون مخطوط .

والمخطوطات العربية هى السجل الحافل للإنتاج الفكرى والأدبى والعلمى للأمة الإسلامية على امتداد أربعة عشر قرنًا . وما وَصَلَ إلينا منها يعد نذرًا قليلا مما أنتجه علماء المسلمين فى كافة مجالات المعرفة ، والذى نتعرف عليه من خلال

فهارس مخطوطات المكتبات المعروفة [١] والجهود الضخمة لعلماء من أمثال كارل بروكلمان [٢] وفؤاد سزجين [٣] ومؤسسات مثل مؤسسة الفُرْقان للتراث الإسلامي [٤].

وتَبْلُغُ المخطوطات العربية والشرقية فى مصر نحو ١٢٥ ألف مخطوط وهى تأتي فى المرتبة الثانية بعد مجموعة مخطوطات تركيا . أما مجموعة دار الكتب فتبلغ نحو ستين ألف مخطوط تعد من أقيم وأنفس المجموعات العالمية بتَنَوُّع موضوعاتها وبخطوطها المنسوبة وقيمتها العلمية والمادية، وبوفرة عدد ضخم من المصاحف الشريفة [٥] والرَّبْعات وبعضها على الرّق يرجع أقدمها إلى عام ٧٧هـ وهو مصحف منسوب إلى الإمام الحسن البصرى (ضمن مجموعة طلعت برقم ٥٠ مصاحف)، بالإضافة إلى مجموعة نادرة من المصاحف المملوكية التى أوْقَفَها سلاطينُ المماليك على مدارسهم التى أنشأوها فى القاهرة والتى نُقلَت إلى الدار

---

(١) Huismann, A. J. W., *Les manuscrits arabes dans le monde: une bibliographie des catalogues*, Leiden - Brill 1967; Sezgin, F., «Bibliotheken und Sammlungen arabisher Handschriften» in *Geschichte des arabischen Schrifttums*, Band VI, Leiden - Brill 1978; Pesrson, J. D., *Oriental manuscripts in Europe and North America : A Survey*, Inter Documentation Conpany 1971 (Bibliotheca Asiatica 7); Roman, S., *The* Development *of Islamic Library Collections in Western Europe and North America*, London - Mansell 1990 ؛ كوركيس عواد : فهارس المخطوطات العربية في العالم، ١ ـ ٢ ، الكويت ـ معهد المخطوطات العربية ١٩٨٤ .

(٢) Brockelmann , C., *Geschichte der arabischen Litteratur*, Bd. I - II, Leiden - Brill 1943-49 , *Suppl.* I - III, Leiden - Brill 1937 -42

(٣) Sezgin , F., *Geschichte des arabischen Schrifttums*, I - IX, Leiden Brill 1967 - 1990.

(٤) Geoffrey Poper (general editor), *World Survey of Islamic Manuscripts*, I - IV, London - al-Furqān Islamic Heritage Foundation 1992 - 1995.

(٥) Moritz, B., Arabic Palaeography, Wien 1905

فى نهاية القرن الماضى[١]، وكذلك مجموعة نادرة من المخطوطات الفارسية المُزيّنَة بالصور (المُنمنَمات) وبماء الذهب وبالألوان البديعة[٢].

* * *

كان رصيدُ دار الكتب من المخطوطات حتى أول أبريل عام ١٩١٦ عبارة عن ١٩ ألف مخطوط بينها ٣٤٥ مخطوطًا موقوفة من محمد محمود بن التلاميد الشّنقيطى أضيفت إلى رصيد الدار بعد وفاته عام ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م ويُرْمَز لها فى فهارس الدار بالرمز (ش)، و٣٤٥٨ مخطوطًا تمثل مجموعة مصطفى فاضل (منها ٢٤٧٣ مخطوطًا عربيًا و٦٥٠ مخطوطًا تركيًا و٣٣٥ مخطوطًا فارسيًا) بالإضافة إلى ١٨٩ مصحفًا (منها ٢٧ بالقلم الكوفى على رَق غزال)[٣]، ومخطوطات على باشا مبارك التى أضيفت إلى الدار فى عام ١٨٩٥ بعد سنتين من وفاته.

وأقدم هذه المخطوطات النسخة الوحيدة من «الرِّسالَة فى أصول الفقه» للإمام محمد بن إدريس الشّافعى كتبها الربيع بن سليمان المرادى صاحب الشافعى سنة ٢٦٥هـ، وهى من بين مخطوطات مجموعة مصطفى فاضل ومحفوظة الآن تحت رقم ٤١ أصول فقه م.

وابتداء من عام ١٩٢٩م أضيف إلى رصيد الدار مكتبات غنية أثرت رصيد الدار من المخطوطات وضاعفت حجم مخطوطاتها نحو ثلاث مرات وهذه المكتبات هى: -

---

(١) James, D., *Qur' âns of the Mamlûks*, London - Alexandria Press 1988.

(٢) نصر الله مبشر الطرازى : الفهرس الوصفى للمخطوطات الفارسية المزينة بالصور المحفوظة بدار الكتب، القاهرة ١٩٦٨.

(٣) Bibliothèque Khédiviale, *Guide de la Salle d'Exposition*, Le Caire 1887، أحمد لطفى السيد: مذكرة عن دار الكتب السلطانية، القاهرة ١٩١٦، ٨.

ـ مكتبة قَوَلَة التى أنشأها محمد على باشا فى مدينة قَوَلَة مسقط رأسه وأضيفت إلى دار الكتب فى سنة ١٩٢٩ وكلها مخطوطات وعَدَدُ مجلداتها ٣٤٤٠ مجلداً .

ـ مكتبة الأمير إبراهيم حليم وعَدَدُ مخطوطاتها ٦٤١ مجلداً .

ـ مكتبة خليل أغا وعَدَدُ مخطوطاتها ٦٨٦ مجلداً .

ـ مكتبة الإمام الشيخ محمد عبده وعَدَدُ مخطوطاتها ١٠٨ مجلداً .

ـ مكتبة أحمد طلعت بك المتوفى سنة ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م وعَدَدُ مخطوطاتها ٩٥٤٩ مجلداً[١]

ـ المكتبة التيمورية التى جَمَعَها أحمد تَيْمور باشا وضُمَّت إلى الدار بعد وفاته سنة ١٣٤٨هـ/ ١٩٣٠م وعَدَدُ مخطوطاتها ٨٦٧٣مجلداً .

ـ المكتبة الزكية التى جَمَعَها أحمد زكى باشا وأوْقَفَها فى حياته على قبة السلطان الغورى بالغورية ثم نُقِلَت إلى دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٥ وعَدَدُ مخطوطاتها ١٤٨٢ مجلداً[٢] .

ـ مكتبة السيد أحمد الحُسَيْنى وعَدَدُ مخطوطاتها ٢٤٥ مجلداً .

هذه هى المكتبات الخاصة التى ضُمَّت إلى الدار وتحوى مخطوطات واحتفظت بوحدتها . وهناك بعض مكتبات أخرى أقل شأنًا منها أُدْمِجَت فى الرصيد العام للدار الذى بَلَغَ عَدَدُ مخطوطاته حتى نهاية عام ١٩٥٤م ٣٨٥٨٣مجلداً ، كمكتبات : السيد وجيه العمرى والسيد عمر مكرم والشيخ أحمد أبى خطوة والسيد على جلال الحسينى .

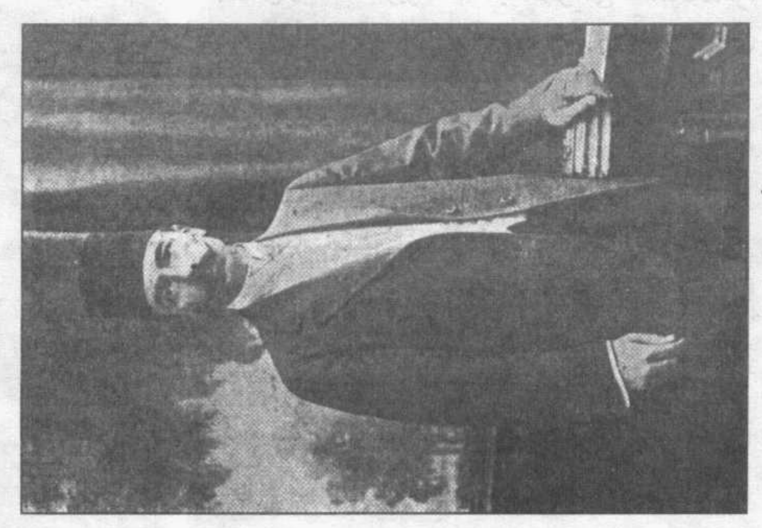
---

(١) انظر فؤاد سيد : «نوادر المخطوطات فى مكتبة طلعت»، مجلة معهد المخطوطات العربية ٣ (١٩٥٧) ١٩٧ـ٢٣٦ .

(٢) محمد كرد على : «مكتبة أحمد زكى باشا وأهم مخطوطاتها العربية»، المقتبس ٥ (١٩١٠) ٧٨٩ - ٧٩٣؛ نفسه : «الخزانة الزكية ومجموعة كتب أحمد زكى باشا المصرية»، المقتبس ٧ (١٩١٢)، ٥٩٣ - ٦٠٤، ٨ (١٩١٤)، ٣٩٣ - ٤٠٤ .



أحمد زكي باشا



أحمد تيمور باشا

وحتى عام ١٩٥٢ كانت فهارس الدار تضم المخطوطات والمطبوعات معًا وكانت تُحْفَظ فى مخزن واحد. وفى هذا العام صدر قرارٌ بفصل المخطوطات عن قسم الفهارس العربية وحُدِّدت له اختصاصات معينة منها: صيانة المخطوطات ودراسة ما يعرض على الدار منها للشراء واختيار ما يجب الحصول عليه من نفائس الكتب فى العالم، وإخراج فهارس خاصة للمخطوطات وحدها على منهج علمى مفصل مستوفيًا جميع البيانات التى تُقَدِّم للقارئ صورة صحيحة للكتاب. وقد بدأ هذا القسم فعلاً بإخراج فهرس لمخطوطات مُصْطَلَح الحديث[1] يحوى جميع ما فى رصيد الدار من كتب لهذا الفن[2] بالإضافة إلى ما فى المكتبات الخاصة أيضًا، كما أخرج نشرة فى ثلاثة أقسام بالمخطوطات التى اقتنتها الدار من سنة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٥[3].

وفى الفترة بين عامى ١٩٥٤ و١٩٦٤ اقتنت الدار حوالى ٢٣٢٧ مجلدًا بين مخطوطات أصلية ومصورة.

وشَرَعَت فى عام ١٩٥٤ فى تصوير المخطوطات التى تقتنيها على الميكروفلم. كما طلبت من وحدة التصوير المتنقلة لليونسكو التى عملت بالقاهرة فى الفترة بين فبراير ١٩٦٣ وإبريل ١٩٦٤ تصوير بعض المخطوطات على الميكروفلم أضيفت إلى رصيد الدار هى:

٥٣٤ مخطوطًا من مقتنيات دار الكتب.

٥٤٢ مخطوطًا من مقتنيات المكتبات الملحقة بالدار.

٤٩٨ مخطوطًا من مقتنيات المكتبة الأزهرية.

٤٥٢ مخطوطًا من مقتنيات مكتبات أروقة الأزهر.

٢٠٢٨ مخطوطًا[4]

---

(١) فؤاد سيد: «مخطوطات دار الكتب المصرية»، مجلة معهد المخطوطات العربية ١ (١٩٥٥) ٦٢ ـ ٦٧.

(٢) فؤاد سيد: فهرست المخطوطات، المجلد الأول ـ مصطلح الحديث، القاهرة ـ دار الكتب المصرية ١٩٥٦.

(٣) فؤاد سيد: فهرست المخطوطات ـ نشرة بالمخطوطات التى اقتنتها الدار من سنة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٥، ١ ـ ٣، القاهرة ـ دار الكتب المصرية ١٩٦١ ـ ١٩٦٣.

(٤) عبدالمنعم عمر: دار الكتب فى عهد الثورة، القاهرة ١٩٦٤، ٣٨ ـ ٣٩.

وعن طريق بعض البعثات العلمية التى أرسلتها الدار لزيارة المكتبات وخاصة إلى اليمن (١٩٥٢ و١٩٦٤) حصلت دار الكتب على العديد من المخطوطات النادرة عن طريق التصوير، كان من أهمها تراث المُعْتَزِلَة والزَّيْدِيَّة الذى احتفظت به اليمن وخاصة مؤلفات القاضى عبدالجبار بن أحمد الهَمَدانى المتوفى سنة ٤١٥هـ: «المُغْنى فى أبواب التوحيد والعدل» و«المجموع المحيط بالتكليف» [(١)]، كذلك أضافت الدار إلى رصيدها العديد من المصورات الميكروفلمية عن طريق اتفاقيات التبادل التى أبرمتها مع العديد من المكتبات العالمية ومع معهد المخطوطات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بعضها مُكَبَّر على الفوتوستات والآخر على الميكروفلم. ومن نوادر ما تحتفظ به الدار :

ـ المُصْحَف الذى جئ به من جامع عمرو بن العاص وهو مكتوب فى أوائل القرن الثانى للهجرة بالخط الكوفى على رَقّ غزال من غير شكل ولا نقط ولا كتابة أسماء السور ولا عدد الآيات، وبه خروم كثيرة فى عدة مواقع فكُتِبَ بدلها على ورق أبيض جديد بخط مشرقى مشكول منقوط. وجاء فى آخره بخط المُكَمِّل ما نصه: «قد تم هذا المصحف الشريف على يد محمد بن عمر الطنبولى الشافعى الأزهرى بإسعاف وإمداد الوزير الأعظم الحاج محمد على باشا سنة ١٢٤٦هـ». وعدد الأوراق بالخط الكوفى على رق غزال ٣٤٠ ورقة وما على الورق الأبيض بالخط المشرقى ٢٢٨ ورقة فيكون بذلك مجموع أوراق المصحف ٥٦٨ ورقة.

---

(١) انظر، خليل يحيى نامى: البعثة المصرية لتصوير المخطوطات العربية فى بلاد اليمن، القاهرة ـ وزارة المعارف العمومية ١٩٥٢؛ محمد أحمد حسين: تقرير عن أعمال بعثة الوثائق والمخطوطات الموفدة إلى الجمهورية العربية اليمنية (مطبوع على الآلة الكاتبة)؛ فؤاد سيد: «مخطوطات اليمن»، مجلة معهد المخطوطات العربية ١ (١٩٥٥) ١٩٤ - ٢١٤؛ أيمن فؤاد سيد: مصادر تاريخ اليمن فى العصر الإسلامى، القاهرة ـ المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية ١٩٧٤، ٤١٩ - ٤٣٣؛ قائمة بالمخطوطات العربية المصورة بالميكروفلم من الجمهورية العربية اليمنية، القاهرة ـ دار الكتب المصرية ١٩٦٧.

ولعل هذا المصحف أحد المصحفين اللذين ذكرهما المقريزى فى خططه (المقريزى : الخطط ٢ : ٢٥٥) عند ذكر الجامع العتيق.

- عَدَدٌ من المصاحف المملوكية جئ بها من المساجد المملوكية الموجودة فى القاهرة هى مصاحف السلطان الأشرف شَعْبان، السلطان بَرْقُوق، السلطان الناصر حسن، السلطان الناصر محمد بن قلاوون، السلطان فَرَجَ بن بَرْقُوق، السلطان المُؤَيَّد شيخ، السلطان الأشرف بَرْسباى، السلطان خُشْقَدَم، السلطان قايتْباى، السيدة خوند بَرَكَة والدة السلطان شَعْبان.

ومن نوادر مخطوطات الدار أيضًا :

كتاب «سرّ النَّحْو» لأبى إسحاق الزَّجَّاج المتوفى سنة ٣١١هـ، نسخة بخط نسخ مضبوطة بالحركات كتبت فى بداية القرن الرابع الهجرى تقديرًا.

[٤٤٩نحو]

«الخَصَائص» لأبى الفَتْح عثمان بن جنِّى المتوفى سنة ٣٩٢هـ، نسخة بقلم تعليق مشكول بخط الحسن بن الفرج بن إبراهيم أتم كتابتها فى شهر جمادى الأول سنة ٤٣٠هـ.

[١١٠نحو]

«مُشْكل القرآن» لعبدالله بن مسلم بن قُتَيْبَة المتوفى سنة ٢٧٦هـ، نسخة بقلم نسخ معتاد كتبها محمد بن أحمد بن يحيى وفرغ منها فى شهر ربيع الآخر سنة ٣٧٩هـ.

[٦٦٣تفسير]

«التعليقات والنوادر» لأبى على الهَجَرى المتوفى سنة ٣٠٠هـ، نسخة بقلم معتاد مشكول كانت من بين كتب خزانة الفاطميين بالقاهرة وعليها توقيف باسم الخليفة الفاطمى الظافر بأعداء الله (٥٤٤ - ٥٤٩هـ).

[٣٤٢لغة]

صفحة عنوان كتاب الرسالة للإمام الشافعي
أقدم مخطوطات دار الكتب مؤرخة سنة ٢٦٥هـ

أحد المنمنمات الموجودة في أول نسخة كتاب «الأغاني»
رقم ٥٧٩ أدب والمؤرخة سنة ٦١٢هـ

«ديوان شعر الحَادرَة» قُطْبَة بن أوْس الفَزارى برواية أبى عبدالله محمد بن العباس اليزيدى المتوفى سنة ٣١٠هـ، نسخة بخط الثلث والنسخ كتبها الخطاط الشهير على بن هلال المعروف بابن البواب المتوفى فى بغداد سنة ٤٢٣هـ.

[٢١٤٥ أدب]

نسخة أخرى بخط ياقوت المستعصمى خطاط بلاط المستعصم المتوفى سنة ٦٩٨هـ، مجدولة ومحلاه بالذهب.

[٤٥٦٥ أدب طلعت]

«الحُجَّة فى قراءات الأئمة السبعة» لأبى عبدالله الحسين بن أحمد بن خالَوَيْه المتوفى سنة ٣٧٠هـ، نسخة بقلم نسخ مضبوط بالحركات فرغ من كتابتها فى ذى الحجة سنة ٤٩٦هـ.

[١٣٤ قراءات طلعت]

«مقامات الحريرى» أبو محمد القاسم بن على بن محمد المتوفى سنة ٥١٦هـ، نسخة نادرة قرئت على المؤلف سنة ٥٠٤هـ وعليها خطه بالإجازة لبعض علماء عصره ممن سمعها عليه، وعليها أيضًا قراءات وسماعات مختلفة فى عصور مختلفة.

[٤٤٧٩ أدب طلعت]

«المُفَضَّل فى شرح المُفَصَّل للزَمَخْشَرى» لعلم الدين على بن محمد بن عبدالصمد السَّخاوى المتوفى سنة ٦٤٣هـ، الجزءان الأول والثانى من نسخة بقلم معتاد قديم سنة ٦٢٧هـ وعلى الورقة الأولى خط المصنف.

[٤٨٦ نحو طلعت]

جزء من «تاريخ بَغْداد» للخَطيب البَغْدادى أبى بكر أحمد بن على بن ثابت المتوفى سنة ٤٦٣هـ، من نسخة بقلم معتاد كتبت فى بداية القرن الخامس الهجرى بأولها وأثنائها وآخرها سماعات مؤرخة سنة ٤٥٣هـ (قبل وفاة المؤلف) و٤٩٥ و٥٣١ و٥٦٧هـ.

[٢٣٣٢ تاريخ]

«مجموع فى أمراض العين ومداواتها» يشتمل على ثمانى كتب ورسائل لجالينوس وحُنَيْن بن إسحاق ويحيى بن ماسَوَيْه المتطبب وثابت بن قُرَّة، وهى نسخة نادرة يتخللها بعض الصور التوضيحية بالألوان لأجزاء العين. كتبها عبدالرحمن بن يونس الأنصارى وفرغ من كتابتها فى ٢٦ ربيع الآخر سنة ٥٩٢هـ.

[١٠٠ طب تيمور]

الأجزاء الثانى والرابع والحادى عشر من «كتاب الأغانى» لأبى الفرج على ابن الحسين الأصْبَهانى المتوفى سنة ٣٥٦هـ، من نسخة نفيسة بقلم نسخ معتاد كتبها محمد بن أبى طالب البدرى سنة ٦١٤هـ وبأول كل جزء صورة ملونة بماء الذهب واللازورد والحمرة وعليها مطالعات، وكتبت عناوين ورؤس الفقَر بماء الذهب.

[٥٧٩ أدب]

أجزاء من كتاب «المُغْرب فى حُلَى المَغْرب» الذى توارث تأليفه آل بيت واحد آخرهم كاتب هذه النسخة بخطه على بن موسى بن سعيد المغربى المتوفى بدمشق سنة ٦٧٣هـ/ ١٢٩٦م.

[١٠٣ تاريخ م]

الجزأين الرابع والخامس من كتاب «الانتصار لواسطة عقْد الأمصار» لابن دُقْماق إبراهيم بن أيْدُمُر العلائى المتوفى سنة ٨٠٩هـ، وهى نسخة بخط المؤلف كتبت سنة ٨٠٤هـ كانت محفوظة فى جامع الفَخْرى (جامع البنات) ونقلت إلى دار الكتب سنة ١٨٩٤هـ.

[١٢٤٤ تاريخ]



صفحة عنوان كتاب ((الانتصار)) لابن دقماق
وهي النسخة الوحيدة في العالم بخط مؤلفها



الورقة الأخيرة من مصحف شريف بخط ياقوت المستعصمي
مؤرخ سنة ٦٣٠ هـ من مقتنيات المكتبة التيمورية

وتمتلك الدار أيضًا بعض المصورات التى لا يُعْرَف مصدرها أو أين استقرت نُسَخُها الأصلية. وقد ظهرت فى الأعوام الأخيرة فهارس مخطوطات بعض المكتبات التى عُرِفَ منها أين استقرت الأصول التى صُوِّرَت عنها هذه المخطوطات، مثل: كتاب «أبْنِيَة الأسماء والمصادر» لابن القَطّاع الصِّقِلِّى المتوفى سنة ٥١٥هـ، والذى تحتفظ الدار بنسخة منه مصورة على الفوتوستات عن أصل غير محدد المصدر، كتبت بقلم نسخى جيد مضبوط، فرغ من نسخها سنة ٦٥٧هـ بدار الحديث الكاملية بالقاهرة وهى منقولة عن نسخة منقولة عن مسودة المصنف التى بخطه سنة ٥٠٨هـ. وبالنسخة سَقْط فى نحو عشرين ورقة نَبَّه عليه مالك النسخة السيد أحمد خيرى بك بتاريخ ٧/ ٧/ ١٣٨١هـ بصفحة العنوان وعلى هذه الصفحة أيضًا تَمَلُّك بخط ابن خَلِّكان صاحب وفيات الأعيان. وفى ترجمته لابن القَطّاع ما يدل على أنه رأى الكتاب (وفيات الأعيان ٣: ٣٢٢).

[٦١١١ نحو]

وقد استقرت النسخة التى أُخذَت عنها مصورة دار الكتب الآن بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض التى اقتنت مجموعة مخطوطات أحمد خيرى بك بعد وفاته [١].

وكتاب «مُعْجَم السَّفَر» للحافظ أبى الطاهر أحمد بن محمد السِّلَفى المتوفى سنة ٥٧٦هـ/ ١١٨٠م، تمتلك دار الكتب نسخة مصورة منه على الفوتوستات تقع فى ٢٤٤ورقة قَدَّم أصلها أحدُ الباحثين إلى الدار لأخذ صورة شمسية لها، ثم استقر أصل المخطوط الآن فى مكتبة شستَر بتى بدبلن بأيرلندا وظهر فى

(١) محمود محمد الطناحى: الفهرس الوصفى لبعض نوادر المخطوطات بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٩٩٣، ١٦.

الفهرس الذى أعده آر برى لمخطوطات تلك المكتبة ولكن تحت عنوان «معجم الشعراء» لابن الشعار برقم ٣٨٨٠ (١). والصورة محفوظة فى دار الكتب برقم ٣٩٣٢ تاريخ.

* * *

أما المخطوطات الفارسية بدار الكتب فمن بينها واحد وسبعون مخطوطًا مُزَيَّنَة بالصور (المُنَمْنَمات) يتراوح تاريخها بين القرن الثامن الهجرى والقرن الرابع عشر الهجرى هى مجموع ما تقتنيه دار الكتب من المخطوطات المصورة فى رصيدها العام، ومكتباتها الملحقة، وهى تمثل مراحل تطور مدارس التصوير الفارسى فى هذه الفترة (٢).

من أقدم هذه المخطوطات نسخة من كتاب «كَليلة ودِمْنَة» يتخللها مائة واثنتا عشرة صورة مرسومة بالألوان تُعَبِّر عما جاء بالكتاب من حكايات وعجائب. ويرجع تاريخ هذه المخطوطة إلى القرن الثامن الهجرى.

[٦١ أدب فارسى]

وكذلك نسخة من «الشَّاهْنامَة» للشاعر الفارسى أبى القاسم حسن بن إسحاق الفِرْدَوْسى المتوفى سنة ٤١٦هـ. وهى أعظم ملحمة أدبية فارسية نظمها الفِرْدَوْسى فى ثلاثين عامًا وأتمها سنة ٣٨٤هـ وقدمها للسلطان محمود الغزنوى. والنسخة الموجودة تمت كتابتها بمدينة شيراز سنة ٧٩٦هـ، وتتخللها سبع وستين صورة مرسومة بالألوان للأبطال وتصوير للمعارك.

[٧٣ أدب فارسى]

---

(١) انظر مقدمة شير محمد زمان لكتاب معجم السفر للسلفى، إسلام آباد - الجامعة الإسلامية العالمية ١٩٨٨، 92,99-100.

(٢) راجع، Stchoukine, I., «Les manuscrits illustrés musulmans de la bibliothèque du Caire», *Gazette des Beaux - Arts* XIII (1935), pp. 138-158.

أما أهم المخطوطات الفارسية المُزَوَّقة التى تحتفظ بها دار الكتب فكتاب «بوسْتان» نظم الشاعر شرف الدين بن مصلح الدين السَّعْدى الشّيرازى المتوفى نحو سنة ٦٩٤هـ، وهو منظوم مؤلف فى عشرة أبواب يشتمل على حكايات ونوادر أخلاقية ومواعظ اجتماعية وسياسية فرغ من نظمها سنة ٦٥٥هـ.

وبدار الكتب نسختان من «بوسْتان» سَعْدى برقم ٢٢ أدب فارسى و٦٠٠٧س. وتمتاز النسخة الأولى التى كتبها سنة ٨٩٣هـ الخطاط الهروى الشهير سلطان على الكاتب بأنها تشتمل على ست لوحات تحمل توقيع الرسام الشهير رفائيل الشرق كمال الدين بَهْزاد المتوفى سنة ٩٤٣هـ، وهى من أجمل وأروع ما رسمه هذا الفنان وعليها التاريخ ٨٩٣ و٨٩٤هـ.

ويعتبر كمال الدين بَهْزاد من أعظم مصورى الفرس ويحتل مكانًا فريدًا فى تاريخ الفن الفارسى رغم أنه لم يُخَلِّف تراثًا ضخمًا يتناسب مع تلك الشهرة، إلا أن الصور القليلة التى خَلَّفَها وبينها اللوحات الست الموجودة فى مخطوطة «بوستان» سعدى توضح إلى أى مدى كان هذا الفنان متحكمًا فى ريشته متمكنًا من تصوير الأشخاص، ويتميز أسلوبه بالدقة والواقعية الكاملة مع إجادة استخدام الألوان ومزجها. وهو من المصورين القلائل الذين وَقَّعوا على صورهم[١].

وتمتلك دار الكتب كذلك مجموعة من المخطوطات التركية يبلغ عددها ٥١٥٤ مخطوطًا أعدت لها الدار فهرسًا فى أربعة مجلدات[٢].

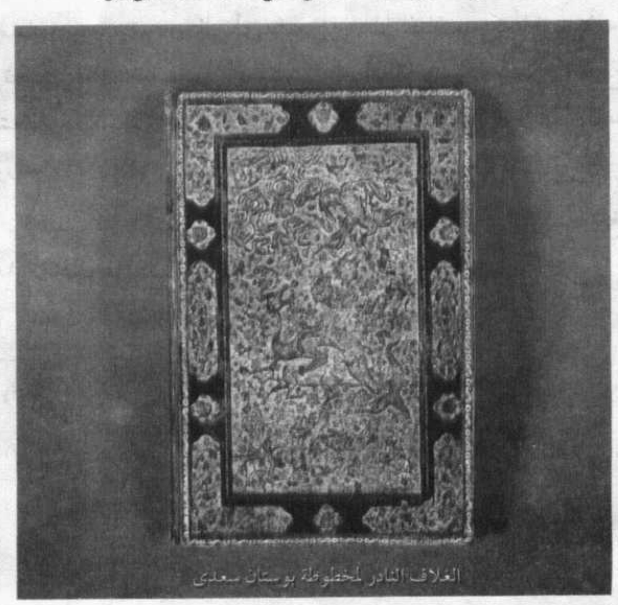
---

[١] راجع، نصر الله مبشر الطرازى : الفهرس الوصفى للمخطوطات الفارسية المزينة بالصور المحفوظة بدار الكتب، القاهرة ١٩٦٨.

[٢] فهرس المخطوطات التركية العثمانية التى اقتنتها دار الكتب القومية منذ عام ١٨٧٠ حتى نهاية ١٩٨٠م، ١ - ٤ ، القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧ - ١٩٩٢.



أحد لوحات بوستان سعدى من عمل الفنان كمال الدين بهزاد



الغلاف النادر لمخطوطة بوستان سعدى

٢ – مجموعة أوْراق البَرْدى العربية

بدار الكتب المصرية

يرجع أول اكتشاف لأوراق بَرْدى عربية فى مصر إلى عام ١٨٢٤م عندما عثر بعض الفلاحين فى مكان قريب من هرم سقارة ولا يبعد كثيرًا عن دير القديس أرميا على جَرَّة صغيرة مختومة وجدت فيها ورقتان مكتوبتان بالعربية. وقد سُلِّمَت الورقتان إلى المسيو دروڤتى Drovetti قنصل فرنسا بالقاهرة يومئذ، الذى اهتم بأمرهما وأرسلهما إلى البارون سلڤستر دى ساسى Sylvestre de Sacy المستشرق الفرنسى المعروف الذى نشر مقالاً عن الورقتين فى مجلة *Journal des Savants*[1].

هذه أول إشارة عرف بها الناس أمر أوراق البردى العربية أو «القراطيس المصرية» كما أطلق عليها ابن النديم فى الفهرست. وقد تطور البحث فى السنوات التالية حول أوراق البردى العربية حتى أصبح علمًا ضروريًا لدراسة تاريخ الإسلام وحضارته فى القرون الأولى للهجرة وتَطَوُّرَ الكتابة العربية.

وبعد مضى نحو خمسين عامًا وفى سنة ١٨٧٧م اكتشفت فى أطلال أرسينويه Arsinoé القديمة شمال الفيوم كمية كبيرة من أوراق البردى تَنَقَّلَت إلى أن استقرت بين مجموعات أوروبية شهيرة فى برلين وأكسفورد وڤيينا حيث اشترى الأرشيدوق النمساوى رينر Rainer ألف قطعة منها ومع الوقت أخذت هذه المجموعة فى النماء حتى أصبحت أشهر مجموعة عالمية وتُعرف بـ: PER = *Papyre Erzherzog Rainer*. ثم اكتشفت مجموعات أخرى وجدها الباحثون عن السِّباخ بين تلال أهناسيا Herocliopolis وأخميم Panopolis والأشمونيين

---

(1) de Sacy, S., «Mémoire sur quelques papyrus écrits en arabe et récement découverts en Egypte», *Journal des Savants* (1825), pp. 462-473

والبَهْنَسا Oxyrhynchos وميت رهينة وإدفو Appollinopolis Hermopolis Magna Magna التى عثَرَ بها المعهد الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة *IFAO* أثناء عمل بعض الحفائر على الكتاب العربى الوحيد المخطوط كاملاً على بردى وهو كتاب «الجامع فى الحديث النبوى» لعبد الله بن وَهْب المتوفى سنة ١٩٧هـ/ ٨١٢م [١] (محفوظ فى دار الكتب المصرية برقم ٢١٢٢ حديث). وقد استقرت هذه المجموعات فى هامبورج Hambourg وهايدلبرج Heidelberg وستراسبورج Strasbourg وأماكن أخرى.

وفى سنة ١٩٠١ أثناء حفر بعض العمال أساس منزل فى قرية كوم إشقاو الحالية Aphroditopolis الواقعة بين أبى تيج وطَهْطا فى محافظة سوهاج، ظهرت فجأه أمامهم فجوة فى الأرض مليئة بأكداس من لفائف البردى ومغطاة بقطعة من الحصير، وسرعان ماوصل خَبَرُ هذا الاكتشاف إلى تجار العاديات فى الصعيد وتنازعوه ووصل الأمر إلى الشرطة التى أرسلت حملة تفتيشية لتحقق فى الموضوع. وقد أدّى ذلك إلى نتائج غير متوقعة إذ أمْعَن نفرٌ من الفلاحين فى إخفاء مالديهم من أوراق البردى وعمد نفرٌ آخر إلى التخلص مما فى حوزتهم من البردى بإشعال النار فيه ليتجنبوا مسئولية التحقيق، وأخيراً اكتفى رجال الشرطة بوضع حراسة على مكان اكتشاف هذه الأوراق.

وبعد بضعة أسابيع من اكتشاف كنز كوم إشقاو ظهرت لدى أحد تجار العاديات فى القاهرة مجموعة كبيرة مما احتواه هذا الكنز من أوراق البردى لم

---

(١) أدولف جروهمان: المحاضرة الأولى عن الأوراق البردية العربية ومنها المحفوظ بالدار، القاهرة - دار الكتب المصرية ١٩٣٠، ٣ - ٤. Weill, J. D., «Note sur un manuscrit malékite de ʿAbd-Allah ibn Wahb ibn Muslin al-Fihri Al-Qurashi», *Mélanges Maspero* III - Orient Islamique, Le Caire - IFAO 1953, pp. 177-189 ؛ ونشر ديفيد فيل الكتاب نصًا ولوحات وتعليقات فى ثلاثة أجزاء، Weill, J. D., *Le Djāmiʿ d'Ibn Wahb* (texte, planches et commentaires, Le Caire - IFAO 1939 - 1948).

تلبث أن تسربت بدورها إلى أوربا حيث استقر القسم الأكبر منها فى المتحف البريطانى وتقاسم البقية الباقية مكتبات ومتاحف برلين وموسكو وهايدلبرج كما نالت دار الكتب المصرية شطراً من تلك الأوراق (١).

ويرجع الفضل الأكبر فى اقتناء دار الكتب لهذه المجموعة من أوراق البردى العربية إلى الدكتور برنارد موريتز Bernard Moritz الذى تولّى إدارة دار الكتب فى الفترة بين سنتى ١٨٩٦ - ١٩١١، والذى استطاع أن يحصل من خلال المبالغ القليلة التى كانت مخصصة لشراء الكتب على شىء غير قليل من كنوز أوراق البردى كلما عثر عليها علماء الآثار لتضم إلى مقتنيات دار الكتب، ومن بينها مجموعة الأوراق التى عثر عليها فى كوم إشقاو والتى تمدنا بعدد وفير من مراسلات قُرّة بن شريك أحد ولاة مصر فى العصر الأموى. وقد نَشَرَ هذه المراسلات المستشرق الألمانى كارل هنريش بيكر C. H. Becker (٢) كما نَشَرَ الأمير ليونى كايتانى Leoni Caetani بعض النماذج المصورة لهذه الأوراق (٣)، وكذلك الدكتور موريتس فى كتابه «علم الخط العربى»(٤). ويرجع تاريخ أقدم هذه الأوراق إلى شهر ذى القعدة سنة ٨٧هـ.

وللأسف الشديد فإن الكثير من هذه الأوراق وجدت متلاصقة متماسكة إلى حد يقرب من تَحَجُّرها مطموسة بالتراب، بالإضافة إلى ما وصل منها ممزقًا كله أو بعضه بفعل الأَرَضَة، وعادة ماتكون القطع الأكثر نفاثة هى التى تعرضت لهذا التدمير، الأمر الذى يتطلب عناية فائقة بترميم وصيانة هذه المجموعة من

---

(١) Grohmann, A., *From the World of Arabic Papyri*, Cairo 1952, pp. 216 - 218 ؛ إبراهيم أحمد العدوى: «ولاية قرة بن شريك على مصر فى ضوء أوراق البردى»، المجلة التاريخية المصرية» ١١ (١٩٦٣) ٤٩ ـ ٥١.

(٢) Becker, C. H., «Arabische Papyri des Aphroditofundes», *ZA* XX (1907), pp. 68 - 103; id., «Neue arabische Papyri des Aphroditofundes», *Der Islam* II (1911), pp. 245 - 268.

(٣) Caetani, L., *Annali dell' Islâm* V, pp. 320, 336, 352, 428.

(٤) Moritz, B., *Arabic Palaeography*, Wien 1905, Plates 43, 101 - 106, 112 - 116.

الأوراق التى يصل عددها تقريبًا إلى نحو ثلاثة آلاف بردية تشتمل على: عقود زواج وعقود بيع أو إيجار أو استبدال، أو وثائق خاصة بتقسيم ميراث أو دَفْع صداق، أو كشوف وسجلات وحسابات خاصة بدفع الضرائب وعلى الأخص ضريبة الأرض. وبَلَغَ مجموع الأوراق التى نَشَرَها أدولف جروهمان الذى توفر على دراسة هذه الأوراق ٤٤٤ ورقة فقط نُشِرَت فى ستة أجزاء صدرت بالعربية بين سنتى ١٩٣٤ و١٩٧٤ بالإضافة إلى مجموعة أخرى معدة للنشر فى ثلاثة أجزاء (١). وكان جروهمان قد سبق ودَرَسَ مجموعة أوراق البردى العربية التى استقرت فى مجموعة الأرشيدوق رينر بالنمسا (٢). كما نَشَرَ مارجوليوث المجموعة التى انتقلت إلى مكتبة چون ريلاندز بمانشستر (٣). وتوجد مجموعات أخرى من أوراق البردى العربية استقرت فى باريس فى متحف اللوفر وفى مكتبة هايدلبرج بألمانيا (٤).

وتجدر الإشارة إلى أن الخطوط التى كُتِبَت بها البرديات العربية غير متقنة فى الغالب كتبتها أيدى غير مثقفة لذلك لا يعتبر أسلوب خطها نموذجيًا. فالكاتب يستخدم فى البردية الواحدة أنواعًا مختلفة للحَرْف لا تمس جوهره من حيث بناؤه وتكوينه ولكن تتصل بنواحيه الجمالية، وعليه فأوراق البردى ـ وهى أقدم وثائق مكتوبة مؤرخة وصلت إلينا ـ لم تجمع فى وضعها بين غرض الدلالة

---

(١) أدولف جروهمان: أوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية، ١ ـ ٦، نقلها إلى العربية حسن إبراهيم حسن وعبدالعزيز الدالى وراجعها عبدالحميد حسن ومهدى علام، القاهرة ـ دار الكتب المصرية ١٩٣٤ ـ ١٩٧٤ (وأعيد طبعها فى عام ١٩٩٥). وراجع كذلك: Khoury, R. G., *Chrestomatie de papyrologie arabe. Documents relatifs à la vie privée, sociale et administrative dans les premiers siècles islamiques*, Préparé par A. Grohman. Retravaillé et élargié par, Leiden - Brill 1993.

(٢) Grohman, A., *Corpus Papyrorum Reineri Archiducis Austriae*, Wienna 1924.

(٣) Margoliouth, D. S., *Catalogue of Arabic Papyri in the John Rylands Library*, Manchester 1933.

(٤) راجع مقال رئيف جورج خورى الهام فى دائرة المعارف الإسلامية Khoury, R. G., *EI*[2]. art. *Papyrus* VIII, pp. 268-272.



كتاب ((الجامع في الحديث)) لعبد الله بن وهب الكتاب الوحيد على ورق البردى

والغرض الفنى، ففى الوقت الذى كانت المخطوطات العلمية يتولىّ أمرها ناسخٌ متمكن أو عالم موثق أو طالب علم، نجد البردية أكثر ارتباطًا بالعامة ويتّسم خطها بالارتجال والعفوية [1].

٣ ــ مجموعة النقود الإسلامية بدار الكتب المصرية

يُمَثِّل أصل مجموعة النقود الإسلامية التى تمتلكها دار الكتب المصرية ما جمعه المستر إدوارد توماس روجرز E. Th. Rogers الذى خَدَم فترة طويلة فى دواوين الإدارة فى مصر حتى أصبح وكيل المدارس المصرية. وقد جَمَعَ هذا الرجل مجموعةً ضخمةً من النقود العربية والإسلامية والتى اشترتها الحكومة المصرية ممثلة فى وزارة الأشغال العمومية، بناء على توصية من يعقوب أرتين باشا Yacoub Artin Pacha والمستر ستانلى لين بول Stanley Lane-Poole، بعد وفاة المستر روجرز فى ١٠ يونية سنة ١٨٨٤م وأودعتها أولا فى دار الآثار العربية ثم نُقِلَت إلى الكُتُبْخانَة الخديوية سنة ١٨٩٤. وبما أن الفهرس الموجز الذى أعده لها المستر روجرز كان غير كاف، فقد عَهَدَت الكُتُبْخانَة الخديوية إلى المستر ستانلى لين بول الذى سبق له وضع فهرس النقود العربية بالمتحف البريطانى، بوضع فهرس وصفى للمجموعة طبع فى لندن سنة ١٨٩٧م على نفقة الكُتُبْخانَة عنوانه: Lane - Poole, S., *Catalogue of the Collection of Arabic Coins Preserved in the Khedivial Library at Cairo*, London 1897 وقد قَدَّم فيه لين بول وصفًا لـ ٢٦٦٠ قطعة يرجع أقدمها إلى عام ٧٧هـ وهو درهم باسم الخليفة الأموى عبدالملك بن مروان لم يُسَجَّل عليه مكان ضربه.

---

[1] إبراهيم شبوح: «بعض ملاحظات على خط البرديات العربية المصرية المبكرة ومدى تأثرها بحركات إصلاح الكتابة»، الندوة الدولية لألفية القاهرة، القاهرة ١٩٧٠، ١: ٢١.

وقد أضيفت إلى رصيد قسم النميات والمسكوكات مجموعة أخرى أثْرَت مجموعة دار الكتب أهمها ١٩٠ ديناراً فاطميًا عُثِر عليها فى تل أشموم الرمان إحدى قرى مركز دكرْنس بمحافظة الدقهلية، بينها ٧٠ قطعة جديدة تمامًا أضيفت إلى الدار فى فبراير عام ١٨٩٨. وفى ديسمبر عام ١٩٠٢ أضيفت إلى رصيد المسكوكات مجموعة من ٢٨ درهم مملوكى. ولكن أغلب ما أضيف بعد ذلك كان عن طريق الشراء حيث عرض على الدار فى ديسمبر ١٩٠٣ مجموعة من ٣٧ديناراً ومائة درهم يرجع أغلبها إلى الفترة العباسية.

ونتيجة لهذه الإضافات المتوالية وَصَلَ مجموع هذه المسكوكات فى نهاية عام ١٩٠٣ إلى ٣٢٦٠ قطعة جَعَلَت مجموعة دار الكتب تنافس المجموعات الموجودة فى متاحف ومكتبات أوربا وعلى الأخص فى لندن وباريس [١].

وفى أعقاب الحرب العالمية الأولى تضاعف عَدَدُ قطع النقود والمكاييل والصَّنَج الزجاجية التى تمتلكها دار الكتب المصرية والتى وُضِعَت فى خزانة حديدية تعرف بـ«خزانة النقود الأثرية بدار الكتب المصرية». ولكن لم تتم دراسة القطع المضافة إلا فى عام ١٩٨٠ عندما قام نَفَرٌ من الباحثين الأمريكيين والمصريين بفتح الخزانة ودراسة المجموعة الموجودة بها وأصدروا كتالوجًا (فهرسًا) للنقود الإسلامية والصَّنج الزجاجية والميداليات المحفوظة بها حيث تمكنوا من فَحْص ٦٤٠٠قطعة تقريبًا تمثل ٥٣٠٠ قطعة من النقود و٨٩٠ صنْجَة زجاجية و١٢٠ ميدالية و١٣٠ قالب سك وأختام زجاجية ووصفوها فى الكتاب التالى Nicol, Norman D., el-Nabarawy, R. & Bacharach , Jere L., *Catalog of the Islamic Coins, Glass Weights, Dies and Medals in the Egyptian National Library, Cairo*, American Research Center in Egypt 1982.

---

(١) Moritz, B., «Addition à la collection numismatique de la bibliothèque Khédiviale», *BIE* 4ème série IV (1903), pp. 199-204.





لوحتان من لوحات الخط العربى بدار الكتب
الأولى بخط الحافظ عثمان والثانية بخط إمام زادة

وما تزال هذه المجموعة محفوظة فى «خزانة النقود الأثرية» فى مبنى باب الخلق مرتبة فى أدراج حسب تواريخ ضَرْبها. وسيُخَصَّص لها مكانٌ مناسبٌ فى المتحف المزمع إلحاقه بمبنى دار الكتب بباب الخلق بعد تطويره. وما زالت هناك عدة آلاف من القطع البرونزية موجودة فى صُرَر بالخزانة بحاجة إلى دراستها ونشرها بعد معالجتها وتنظيفها من الصدأ المتراكم عليها. (انظر مشروع تطوير مبنى دار الكتب بباب الخلق)

٤ ـ مجموعة

لَوْحات الخَطّ العَرَبى

تمتلك دار الكتب (قسم المخطوطات) مجموعة نادرة من لَوْحات الخَطّ العربى والأَمْشُق يبلغ عددها أكثر من خمسمائة لوحة متفاوتة الأحجام، معظمها فى حالة جيدة وإن كان بعضها بحاجة عاجلة إلى الترميم والصيانة، كما أن المجموعة ككل فى حاجة إلى إطارات وزجاج لحمايتها ولإتاحة عرضها عرضًا متحفيًا (انظر مشروع تطوير مبنى دار الكتب بباب الخلق).

وتتراوح خُطوطُ هذه المجموعة بين القرن التاسع والقرن الرابع عشر الهجرى وينتمى معظمها إلى المدرسة التركية العثمانية والمدرسة الإيرانية الفارسية.

ويرجع أغلب هذه اللوحات والأَمْشُق إلى مجموعة أحمد طلعت بك الذى ضَمَّ إلى مكتبته، التى آلت إلى دار الكتب، الكثير من المخطوطات النفيسة والمصاحف الرائعة من تركة السلطان عبدالحميد الثانى ومما حصل عليه من تركات أمراء العثمانيين بعد سقوط الخلافة العثمانية. فأصبح فى مكتبته من اللوحات الخطية الجميلة والأَمْشُق الرائعة والمصاحف الشريفة المكتوبة بخطوط مشاهير الخطاطين المُجَوِّدين والمنقوشة بالذهب والألوان، عددًا ضخمًا يبلغ الخمسمائة.

ومن بين هذه اللوحات والمصاحف ما هو مكتوبٌ بخط ابن البوّاب وياقوت المُسْتَعْصمى، وحَمْدالله بن الشيخ، والحافظ عثمان، ومبارك شاه، ودرويش السكُرى، وسليمان الوهبى، ومصطفى ذُهنى، ودرويش على، وشكر زادة، ومحمد راسم المعروف بإمام زادة، ومصطفى عزت المعروف برئيس العلماء، ونزهت، ونظيفى، وعبدالعزيز الرفاعى، وراقم وغيرهم[1].

٥ ـ مجموعة الخرائط

أهدت مَصْلَحَة المساحة بناءًا على طلب دار الكتب مجموعة كاملة من لوحات المساحة الخراجية (فَكّ الزِّمام) التى طبعتها فى مطبعتها لتُحْفَظ ضمن مطبوعات الدار ومقتنياتها لإرشاد ذوى المصالح الخاصة إلى مواقع الأراضى والقرى والأحواض الزراعية بواسطة موظف من العاملين بها يُنْتَدَب بالدار لهذا الغرض.

وبَلَغَ عدد اللوحات الموجودة بـ«قسم بحث الخرائط» حتى عام ١٩٢٧ نحو ٢٨٥٤٠ لوحة تقريبًا لجميع نواحى القطر المصرى البالغ عددها فى هذا الوقت ٣٤٥٨ قطعة منها ٢٠٧٢ بالوجه البحرى و١٣٨٦ بالوجه القبلى[2]. كما كان هذا القسم، الذى أُلغى ابتداء من عام ١٩٧٠، يضم لوحات طبوغرافية وچيولوچية عن القطر المصرى بالإضافة إلى مجموعة نادرة من الخرائط التاريخية الخاصة بمدينة القاهرة[3].

---

[1] فؤاد سيد: «نوادر المخطوطات فى مكتبة طلعت»، مجلة معهد المخطوطات العربية ٣ (١٩٥٧) ١٩٧.
[2] توفيق اسكاروس: دليل موجز لزائرى دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٢٧، ٢٩ - ٣٠.
[3] La bibliothèque khédiviale, *Catalogue de la section européenne* I-L'Egypte, Le Caire 1901, pp. 274-275

٦ – الدوريـــات

تمتلك دار الكتب مجموعة لا نظير لها من الدوريات والصحف والمجلات العربية والأجنبية الصادرة فى مصر والبلاد العربية والإسلامية وأوربا . وتبلغ عناوين الدوريات العربية المحفوظة فى الدار ٤٢٠٠ عنوانًا وعناوين الدوريات الأجنبية ٥٨١٢ عنوانًا تقع فى ١٥٦٤٣١ مجلدًا . وللأسف الشديد فإن بعض هذه المجموعات يتخللها سقط Lacune أحيانًا لسنوات كاملة وأحيانًا أخرى لبعض أعداد . ونظرًا لأن نوع الورق الذى تطبع عليه الدوريات ، وعلى الأخص اليومية والأسبوعية ، لا يحتمل كثرة التداول ، كما أن سوء التخزين وعدم توفر الظروف الملائمة للحفظ من ضبط لدرجتى الحرارة والرطوبة بالإضافة إلى تفاعل الورق نفسه وحموضته الذاتية ، ساهم كل ذلك فى تدهور حالة هذه الدوريات .

ورغم أن مدير دار الكتب فى مقدمته لـ «فهرس الدوريات العربية التى تقتنيها الدار» الصادر عام ١٩٦١م اقترح «تصوير تلك المجموعات بالميكروفلم لاستعمال المصورات فى البحث والاطلاع بحيث لا يؤذن بتداول الأصول إلا فى نطاق ضيق» ، فإن هذه الفكرة لم تخرج للأسف بعد أكثر من ثلاثين عامًا إلى حيِّز التنفيذ . وترجع أقدم دورية عربية محفوظة فى دار الكتب وهى العدد الأول من «الوقائع المصرية» إلى يوم ٣ ديسمبر ١٨٢٨م ، كما أنها تمتلك كذلك العدد الأول للأهرام الصادر فى الإسكندرية بتاريخ ٥ أغسطس ١٨٧٦م .

وفى أثناء تنفيذ مشروع تطوير دار الكتب اقترح علىَّ مدير المكتب الإقليمى لمكتبة الكونجرس بالقاهرة أن تتولى مكتبة الكونجرس دعم تصوير مجموعة دوريات دار الكتب على الميكروفلم وتستكمل النواقص الموجودة بها من مجموعات عالمية أخرى مقابل حصول مكتبة الكونجرس على نسخة ميكروفلمية (أو على الميكروفيش) من دوريات دار الكتب ، وتحتاج هذه الفكرة إلى إحيائها مرة أخرى ومناقشة شروطها .

كذلك فإنه يمكن حفظ بعض المجموعات الهامة من دوريات دار الكتب على الـ CD ROM وتبادلها مع المكتبات الأخرى. كذلك قد اقترحت عمل قاعدة بيانات على الحاسب الآلى لمجموعة من الدوريات الأكاديمية العربية التى تحتفظ بها الدار على نفس النمط الذى أخرج به Pearson كتابه الهام ***INDEX ISLAMICUS*** للدوريات الأجنبية المتعلقة بالشرق الإسلامى والمكتوبة باللغات الأوربية ويمكن أن يبدأ مركز الضبط البيليوجرافى الموجود بالدار بإعداد هذه القاعدة.

وللتعريف بمقتنياتها من الدوريات العربية والأجنبية أصدرت دار الكتب الفهارس والقوائم البيليوجرافية الآتية :

List of current periodicals - 1959, National Library Press 1959, pp. 86.

- محمود إسماعيل عبدالله (إعداد) : **فهرس الدوريات العربية التى تقتنيها الدار** (يشمل مقتنيات الدار من الدوريات إلى عام ١٩٥٨م). طبع دار الكتب المصرية ١٩٦١ - ٤٢٨ص.
- ــــــــــ : **فهرس الدوريات العربية التى تقتنيها الدار جـ٢** (يشمل كشاف هجائى بأماكن إصدار الدوريات العربية). طبع دار الكتب المصرية ١٩٦٣ - ٧٩٠ص.
- فردوس محمد مصطفى، شكرى عبدالنبى صالح (إعداد) : **النشرة العربية للدوريات الجارية**، طبع دار الكتب المصرية ١٩٧٤. ٤٩، ١١، ٧ص.
- قسم الدوريات (إعداد) : **قائمة الدوريات العربية الجارية من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٥**، طبع دار الكتب المصرية - ٧٤ص.
- قسم الدوريات (إعداد) : **قائمة الدوريات العربية الجارية لسنة ١٩٩٢**. طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢ - ٨٣ص.
- قسم الدوريات (إعداد) : **قائمة الدوريات الجارية لسنة ١٩٩٤** طبع دار الكتب المصرية ١٩٩٥ - ١٣٧ ص عربى، ٢٩ ص أجنبى.

٧ – المكتبات المهداة والمضافة

تمتلك دار الكتب المصرية منذ مَطْلَع هذا القرن عددًا كبيرًا من المكتبات التى أهداها أصحابُها وأوْقَفُوها على دار الكتب، بالإضافة إلى عدد من المكتبات المصادرة من القصور الملكية، وهى تُمَثِّل ثروةً ضخمةً من المخطوطات والمطبوعات والدوريات العربية والأجنبية والكتب ذات الحجم الضخم الخاصة بأدب الرحلات والجغرافيا، بالإضافة إلى مجموعة من الخرائط واللوحات والصور الزيتية، وكلها غير مفهرسة وغير متاحة للجمهور ومحفوظة فى الطابق الثامن بمبنى دار الكتب على كورنيش النيل، فيما عدا المخطوطات التى فُصلَت من هذه المجموعات وضُمَّت إلى أمانة المخطوطات التى أنشئت عام ١٩٥٢ وتَقَع هذه المكتبات فى الطابق الثامن من مبنى البرج المُخَصَّص لمخازن الكتب

وينقسم هذا الطابق إلى جانبين يفصلهما ممر، يحتوى الجانب الأيمن على المكتبات الآتيه :

اسم المكتبة	كتب		دوريات		ملاحظات
	عربى	أجنبى	عربى	أجنبى	
مكتبة عابدين الملكية	٣٠٦٩	٥١٨٨			غير مفهرسة
مكتبة مجلس الوزراء	٨٨٠	١٢١٤			غير مفهرسة
مكتبة زينب عباس حليم	٣٣٥	١٢٤١	٨		غير مفهرسة
مكتبة أنطون بوللى		٦٦١			غير مفهرسة
« محمد على إبراهيم	٢	٦٥٤	١٠		غير مفهرسة

اسم المكتبة	كتب		دوريات		ملاحظات
	عربى	أجنبى	عربى	أجنبى	
مكتبة مزرعة الخيل بأنشاص	٢	٤٥			غير مفهرسة
مكتبة الخاصة الملكية	١٧٧	١٧			غير مفهرسة
مكتبة محمد سعيد حليم	٤٢٦	٧١٩			غير مفهرسة
مكتبة عمرو إبراهيم	١٣	٥٦٩	٤٠		غير مفهرسة
مكتبة حورية حمدى	٧٣٠	١٥٠			غير مفهرسة
مكبة أمينة طوغان	١٠	١٤٠			غير مفهرسة
مكتبة بنات نازلى	٥	٢٤٨			غير مفهرسة
مكتبة نيڤين عباس حليم (بواقى)	٢٢	١٣٨			غير مفهرسة
مكتبة إسماعيل داود	٥٣	٧٥٦			غير مفهرسة
مكتبة السلطانة ملك (بواقى)	١٤١٤	١١١٤			غير مفهرسة
مكتبة إسماعيل مختار بالمرج	١٢١	٧٣٥	١١		غير مفهرسة
مكتبة إلهامى حسين	٨٦	٨٥٥			غير مفهرسة
مكتبة نازلى عبدالرحيم صبرى	٥٦	٨٣١			غير مفهرسة
مكتبة نعمت كمال الدين حسين	٣	٧٠٩			غير مفهرسة
مكتبة دفترخانة أنشاص		٢٨٩			غير مفهرسة
مكتبة وفيقة صبرى		١٥٥			غير مفهرسة
مكتبة فايزة أحمد فؤاد		٤٧٨			غير مفهرسة

اسم المكتبة	كتب		دوريات		ملاحظات
	عربى	أجنبى	عربى	أجنبى	
مكتبة رقية حليم	٣٢	٨١			غير مفهرسة
مكتبة نعمت يوسى	٤	١٥٥			غير مفهرسة
مكتبة نجيب البهيتى	٥٥٥٤	٨٥١			مفهرسة ومصنفة
مكتبة يوسف كمال بالمطرية وبمنشأة الأمراء	١٦٥٩	٧٦٨			غير مفهرسة وبها نسخ متميزة من الحجم الكبير الخاصة بالرحلات والجغرافيا واللوح والخرائط (غير مفهرسة) - مصحف مخطوط
مكتبة محمد على توفيق بالمنيل		٤٢٩	٤٠٦		منهم ٨ مصاحف
مكتبة الدوائر الخاصة	١٧٩٤				
مكتبة يوسف سيف	٥٢٤	١٢٨	٢٣		
مكتبة علاء الدين مختار	٦١٢	٦٣ ٢٢٥٩			
مكتبة قوت القلوب الدمرداشية	١٣٩٥	٧٢٢٦			

أما الجانب الأيسر من الطابق الثامن فيحتوى على المكتبات الآتية :

اسم المكتبة	كتب		دوريات		ملاحظات
	عربى	أجنبى	عربى	أجنبى	
المكتبة التيمورية	١٥٤١٥				بعضها مفهرسة
مكتبة قولة	٢٨٧١				مفهرسة
مكتبة محمد عبده	٩٩٣	١٩٥			غير مفهرسة
المكتبة الزكية	٦٧٣٥	٣٠١٤			غير مفهرسة
مكتبة طلعت	٢١٧٤٧				غير مفهرسة
مكتبة خليل أغا	٨٦٠				غير مفهرسة
مكتبة حليم باشا	١٠٦٢				غير مفهرسة
مكتبة أحمد الحسينى	٢٥٤٤				غير مفهرسة
مكتبة فتوح نشاطى	١٤١٦	٤١٨٥			غير مفهرسة
مكتبة الغورى	٧٢٧٧	٦٨٦	١٤٥		غير مفهرسة
مكتبة العقاد	٦٩٢٨	١١٧٠٨	٢٩٢		غير مفهرسة
مكتبة محمد أحمد حسين	١٥٠١	١٠١١	٦٧	١٦٣	غير مفهرسة
مكتبة عبدالرحمن صدقى		٢٠٥٥٢			غير مفهرسة
مكتبة عبدالرحمن الرافعى	٢٠٢٤	٥٤٤	٤٢٠		غير مفهرسة
مكتبة حسن عباس زكى	٩٩٦٧	١٦١٥			غير مفهرسة
مكتبة محمد عفيفى	١٧١	٢٨٧			غير مفهرسة
الإخوان المسلمين بالقاهرة والإسكندرية	٢٤٣٢	٨٥٠	١٦٠		غير مفهرسة
مكتبة توفيق الحكيم	٤٥	١٠٥			غير مفهرسة

اسم المكتبة	كتب		دوريات		ملاحظات
	عربى	أجنبى	عربى	أجنبى	
مكتبة مصطفى فاضل	٣١٦٦				غير مفهرسة
مكتبة الشنقيطى	٧٥٤				غير مفهرسة
مكتبة عبد العاطى جلال	٦٨٠				غير مفهرسة
مكتبة دكتور مصطفى شيحة	٦٨٤	٦٥٠			غير مفهرسة
مكتبة نيڤين سيف الله	٩	٧٦			غير مفهرسة
مكتبة رأس التين		٢٢			غير مفهرسة
مكتبة عادل عياد		٣٦٢			غير مفهرسة
مكتبة مزرعتى الصبحية وأبى قير	٢٨				غير مفهرسة
مكتبة أحمد جلال الدين محمود	٥	٧٧	٣٣		غير مفهرسة
مكتبة إسماعيل عزيز حسن	١٣	١٧٥			غير مفهرسة
مكتبة زينب سيف الله يسرى		٧٤٣			غير مفهرسة
مكتبة أجزخانة المنتزه		١٨			غير مفهرسة
« صافيناز ذوالفقار		٦٩	١٢		غير مفهرسة
مكتبة أوليڤيا عباس حليم	٥	١٩			غير مفهرسة
مكتبة السيد الجوهرى	١٨		٧٩		غير مفهرسة
مكتبة شويكار	٩				مصحفان مخطوطان ٥ مصاحف مطبوعة

وذلك بالإضافة الى ٢٢ إستاند بها دوريات عربية وأجنبية موزعة على الجانبين وكذلك ٣٢٠ كرتونة تحتوى على سجلات وكتب جمعت بشكل عشوائى من مخلفات هذه المكتبات بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من :

الخرائط

التابلوهات

الرسومات

البراويز

ورأس تمثال لأحمد إبراهيم يحمل رقم ١٧٦٧ م

وقد وضعت بعض أقسام من مكتبات : الرافعى والعقاد وحسن عباس زكى فى الطابق الخامس وهى أيضًا غير مفهرسة ولايمكن الاستفادة منها.

فهارسُ دار الكُتُب

اتَّبعَت دارُ الكتب فى فَهْرَسَة مقتنياتها العربية والشرقية نظامًا خاصًا بها، إذ أدمجت المخطوطات والمطبوعات معًا فى فهارس مُوَحَّدَة، ولم تُفْرِد المخطوطات كما هو متَّبع فى أغلب المجموعات الشرقية فى العالم بفهارس مستقلة. ولم تبدأ فى إفْراد المخطوطات بفهارس وصفية خاصة إلا بعد عام ١٩٥١، وهو العام الذى أنشأت فيه أمانة عامة للمخطوطات وتم فيه فَصْل الكتب المخطوطة عن المطبوعة فى مخازن منفردة، وعملت لها سجلات خاصة مرتبة على أرقامها الأصلية المسلسلة.

١ - الرَّصيد العام

وبدأت دارُ الكتب فى التعريف بمقتنياتها منذ عام ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م، عندما أصدرت أول فهرس يُعَرِّف بمقتنياتها وكان يشمل الكتب العربية والفارسية والتركية وعنوانه **«فهْرست الكتب الموجودة بالكُتُبْخانَة الخديوية المصرية الكبرى الكائنة بسراى درب الجماميز العامرة بمصر القاهرة»**. القاهرة - مطبعة وادى النيل ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م، ٣٣٣ صفحة

ثم أخذت منذ عام ١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م فى إعداد فهارس لها مُرَتَّبَة على موضوعات العلوم وداخل الموضوعات على عناوين الكتب، وكان هذا الفهرس بعنوان:

«فهرسْت الكُتُب العربيـة المحفُوظة بالكُتُبْخانَة الخديوية الكائنة بسراى دَرْب الجماميز بمصر المحروسة» ويَقَعُ فى سبعة أجزاء وجزؤه السابع فى مجلدين ويشتمل على المجاميع التى تحوى أكثر من رسالة أو كتاب، والأجزاء السبعة ذات ترقيم متَّصل. وعُرِفَ هذا الفهرست فيما بعد بـ«الفهرست القديم».

طبع فى القاهرة بين سنتى ١٣٠١ - ١٣٠٨هـ/ ١٨٨٤ - ١٨٩١م. وأعيد طبع جزؤه الأول سنة ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م، ٥٠٤ص، ٢٨١، ٣١٩، ٣٥٢، ٣٩٩، ٢٢٣، ٤١٦، ٤٠٠ صفحة.

ويشير بروكلمان فى «تاريخ الأدب العربى» وفؤاد سزجين فى «تاريخ التراث العربى» إلى هذا الفهرس بالاختصار القاهرة أول.

ويلى ذلك جزأين يحتويان على الكتب التركية والفارسية والجاوية صدرا سنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٩م الأول بعنوان **«فهرست الكتب التركية الموجودة فى الكُتُبخانة الخديوية»**.

والثانى بعنوان **«فهرست الكتب الفارسية والجاوية المحفوظة بالكُتُبخانة الخديوية المصرية»**، وضعه على حلمى الداغستانى. طبع فى القاهرة فى المطبعة العثمانية فى مجلد واحد يحوى الجزأين سنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٩م، ٥٥٩ صفحة.

وابتداء من عام ١٩٢١ بدأت دار الكتب فى إصدار فهارس جديدة تُعَرِّف برصدها العربى صَدَرَ منها حتى عام ١٩٤٢ ثمانية أجزاء تشتمل أيضًا على المخطوطات والمطبوعات، ثم صَدَرَ الجزء التاسع فى قسمين (١٩٥٩ - ١٩٦٣) يُعَرِّف فقط بالمطبوعات التى أضيفت إلى رصيد الدار بين عامى ١٩٣٥ و١٩٥٥، بيانها كالتالى، وكلها صفحات مُقَسَّمَة على عمودين:

الأول - **فهرس الكُتُب العربية الموجودة بالدار لغاية سنة ١٩٢١**، ذُيِّلَ بملحق بالكتب العربية الواردة للدار فى سنتى ١٩٢٢، ١٩٢٣ والستة شهور الأولى من سنة ١٩٢٤.

ويشتمل هذا الجزء على العلوم الدينية مرتبة حسب تصنيف الفنون (١٧ فنًا) وداخل كل موضوع ترتيبًا ألف بائى على العناوين، والبيانات الببليوجرافية لهذا الفهرس فى غاية الاختصار لا تُقَدِّم للباحث أكثر من اسم الكتاب والمؤلف ورقم الكتاب.

طُبعَ بمطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م، ٦٤٨ صفحة.

الثانى - **فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار لغاية سبتمبر سنة ١٩٢٥م وذُيِّلَ** بمُلحَق بالكتب العربية الواردة للدار لغاية شهر مايو سنة ١٩٢٦ ويشتمل على الفنون الآتية: اللغة والوَضْع والصَرْف والنَّحْو والبَلاغَة والعَروض والقوافى.

طُبعَ بمطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م، ٢٦٠ صفحة.

الثالث - **فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار لغاية شهر مايو سنة ١٩٢٦م.**

ويمثل هذا الجزء القسم الأول من فهرس آداب اللغة العربية.

طُبعَ بمطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٧م، ٤٣٩ صفحة.

الرابع - **فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار لغاية شهر ديسمبر سنة ١٩٢١م.**

ويمثل القسم الثانى من فهرس آداب اللغة العربية (الروايات والقصص)

طُبعَ بمطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٢٩م، ٢٢٨ صفحة.

الخامس - **فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار لغاية شهر ديسمبر سنة ١٩٢٨.**

ويشتمل على فهرس التاريخ، ويليه الملحق الأول بالكتب العربية منه والواردة على الدار فى سنة ١٩٢٩م.

طُبعَ بمطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٤٨هـ/ ١٩٣٠م، ٣٤٠ صفحة.

السادس - **فهرس الكتب العربية بالدار لغاية سنة ١٩٣٢م.**

ويشتمل على الفنون الآتية: الآثار والجغرافيا والأطالس والخرائط والزراعة والرى والتجارة والصناعات والمعارف العامة.

طُبعَ بمطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م، ٢١٦ صفحة.

السابع - **فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار من سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٥م.**

ويشتمل على القسم الأول من ملاحق علوم اللغة العربية والوَضْع والصَّرْف والنَّحْو وعلوم البَلاغَة وعلمى العَروض والقوافى والآداب والروايات والقصص.

طُبعَ بمطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٦١هـ/ ١٩٤٢م، ٣٤٠ صفحة.

الثامن - **فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٧م.**

وهو الملحق الثانى لعلم التاريخ.

طُبِعَ بمطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٦١هـ/ ١٩٤٢م، ٢٨٠ صفحة.

هذه الأجزاء الثمان تجمع بين المخطوطات والمطبوعات، كما أن الأجزاء من الثانى إلى الثامن تمتاز عن الجزء الأول بتقديم تعريف مُفَصَّل بالكتب ومؤلفيها وفاتحة وخاتمة المخطوطات. وعندما يضاف إلى أرقام المخطوطات أو المطبوعات حرفا م، ش فيرمزان إلى أن هذا الكتاب من مكتبة مصطفى فاضل ومحمود بن التلاميد الشنقيطى على التوالى.

ويشير بروكلمان وسزجين إلى هذه الطبعة باسم القاهرة ثان، وتعرف بـ «الفهرس الجديد».

أما الجزء التاسع فعنوانه : **فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار والتى اقتنتها من سنة ١٩٣٥ حتى آخر سنة ١٩٥٥م.**

وهو خاص بالمطبوعات فقط ويحتوى على مجلدين :

الأول - يبدأ من حرف (الألف) حتى حرف (الشين).

الثانى - يبدأ من حرف (الصاد) حتى حرف (الياء).

ويشتمل على كتب آداب اللغة العربية.

طُبِعَ بمطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

وهذه الأجزاء التسعة رُتِّبَت فيها الكتب المخطوطة والمطبوعة على حروف المعجم ولا يوجد بها كشافات بأسماء المؤلفين وهو أمرٌ تداركته الدار عند إعداد الطبعة الثانية للفهرس (تحت الطبع).

وفى أعقاب فَصْل الكتب المخطوطة عن المطبوعة عام ١٩٥١ بدأت دارُ الكتب فى الإعداد لإصدار فهارس تفصيلية لرصيدها من المخطوطات سواء

الموجودة فى الرصيد العام أو المكتبات الخاصة الملحقة بها حتى عام ١٩٣٥ مُرَتَّبَة على الفنون واستخراج ما يكون فى المجاميع من كتب أو رسائل تدخل فى الفن المفهرس. وروعى فى إخراج هذه الفهارس أن تكون على مَنْهَج علمى مَفَصَّل يُعْطى للباحث صورةً كاملةً عن المخطوط وأوصافه الفنية والمادية، واتُّبِعَ فى ذلك القواعد الآتية :

- ذكر اسم الكتاب كاملاً مع الإشارة إلى ما اشتهر به من أسماء أخرى .
- ذكر اسم المؤلف مصحوبًا بكُنيته ولقبه وشهرته وتاريخ ميلاده ووفاته أو تحديد العصر الذى ألّف فيه كتابه، إن تَعَسَّرت البيانات الأخرى .
- ذكر أول الكتاب مع عبارة تُوَضِّح مقاصده وأغراضه، وتحديد أبوابه وفصوله، مقتبسة من ديباجة المؤلف وتقدمته .
- ذكر عبارة الختام للكتاب .
- تعيين نوع الخط واسم الناسخ وتاريخ الكتابة وإثبات ما على النسخة من دلائل تُعَيِّن عصرها - إن خَلَت من التاريخ - كالسماعات والإجازات والمطالعات والتَمَلُّكات والوقفيات .
- عدد أوراق الكتاب وعدد الأسطر فى الصفحات وحجم الكتاب بالسنتيمترات طولاً وعرضًا .

وقد وَضَعَ هذه القواعد للفهرسة العلمية والفنية لمخطوطات دار الكتب عالم المخطوطات والمحقق الراحل المرحوم فؤاد سيد أمين مخطوطات الدار فى ذلك الوقت، والذى عُهِدَ إليه بإعداد وإخراج أوّل فهرست على هذا المنهج، وهو فهرس مخطوطات «مُصْطَلَح الحديث» الذى يُمَثِّل الجزء الأول من الفهارس الجديدة لمخطوطات الدار .

فؤاد سيد : **فهْرِسْت المخطوطات**، المجلد الأول - **مُصْطَلَح الحديث**، القاهرة - دار الكتب المصرية ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م، ٣٧١ صفحة.

وأُلحق بهذا الفهرست لأول مرة كَشّافٌ بأسماء المؤلفين الذين وردت أسماؤهم فيه.

ثم رأت الدار تعريفًا بمقتنياتها الجديدة من المخطوطات العربية أن تُخْرِجَ نَشْرَةً حاويةً لجميع المخطوطات التى أضيفت إلى مقتنياتها من عام ١٩٣٦ إلى آخر عام ١٩٥٥، والتى لم يسبق ذكرها فى أى من فهارس الدار المطبوعة، وتحتوى على جميع المخطوطات والمصورات التى اقتنتها الدار فى هذه الفترة مُرَتَّبَةً على حروف المعجم بحسب عناوين المخطوطات، وأُلحقَ بها كَشّاف بأسماء المؤلفين.

وروعى فى إعداد هذا الفهْرِسْت (النَّشْرَة) التوسُّع فى الإحالات للكتب التى اشتهرت بعناوين مختلفة، أو كانت شَرْحًا أو اختصارًا أو تذييلا لكتب أخرى، كما وُضِعَت أسماءُ المصنفات التى تبحث فى موضوع بذاته تحت عنوان مُوَحَّد مع الإشارة إلى عناوينها الأصلية فى النَّشْرَة، مساعدةً للباحث وعَوْنًا له على الوصول إلى غرضه من أية مَظَنَّة أو سبيل، وقد عُهِدَ كذلك بإصدار هذه النَّشْرَة إلى المرحوم الأستاذ فؤاد سيد أمين مخطوطات الدار فى ذلك الوقت.

فؤاد سيد : **فهْرِسْت المخطوطات - نَشْرَة بالمخطوطات التى اقتنتها الدار من سنة ١٩٣٦ - ١٩٥٥.**

القسم الأول (أ - س)، القاهرة - دار الكتب المصرية ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م، ٤٧٥ صفحة.

القسم الثانى (ش - ل)، القاهرة دار الكتب المصرية ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م، ٢٨٩ صفحة.

القسم الثالث (م - ى)، القاهرة - دار الكتب المصرية ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م، ٣٢٢ صفحة.

وآخر الفهارس الفنية للمخطوطات التى أصدرتها دار الكتب هى وصف ما صورته من اليمن فى بعثتيها عامى ١٩٥١ و١٩٦٤ وهو ٤٦٤ عنوانًا.

«قائمة بالمخطوطات العربية المصورة بالميكروفلم من الجمهورية العربية اليمنية»، القاهرة - دار الكتب المصرية ١٩٦٧م.

وبآخر القائمة كشاف بأسماء المؤلفين والشارحين ومن فى حكمهم.

ونظرًا لأن فهارس دار الكتب فى أجزائها الثمانية (الفهرس الجديد) لم تَتَعرَّض لفهرسة المخطوطات العلمية المحفوظة بدار الكتب المصرية فقد تَبَنَّى عملية فَهْرَسَة هذه المخطوطات بعض العلماء المتخصصين، كما ساهم فى تمويلها بعض المؤسسات العالمية المتخصصة.

وقد اتخذ المؤتمر الدولى الثامن والعشرون للمستشرقين المنعقد فى كانبرا سنة ١٩٧١ قرارًا «بالحاجة إلى القيام بإجراء فَهْرَسَة مُبَكِّرَة لكافة المخطوطات العربية التى لم يتم وَصْفَها أو إدراجها فى قوائم على نحو واف بعد». وأشار كذلك إلى أن «تَفَهُّم الحضارة الإسلامية وعلاقاتها بالحضارات السابقة والمعاصرة، وكذلك تاريخ العلوم وتاريخ الطب، سيظل غير مؤكد إلى أن يتاح إجراء مَسْح كامل لهذا التراث».

وبناء على ذلك قام فى الفترة بين سنتى ١٩٧٢ و١٩٧٩ الدكتور ديڤيد كنج David King بالتعاون بين دار الكتب ومؤسسة سميثسونيان بإنجاز فهرس لمخطوطات علمَىّ الفَلَك والرياضيات الموجودة فى مخازن دار الكتب، فيما عدا الموجودة فى مكتبة طلعت ومجاميع تيمور، ويشتمل هذا الفهرس على المخطوطات المصنَّفَة تحت الفنون الآتية: الميقات - الهيئة - الرياضة - الهندسة - الحروف - الصناعة - الطبيعيات - العلوم المعيشية - الفنون المتنوعة. وصدر فى جزأين تحت عنوان:

ديڤيد أ. كنج : **فهرس المخطوطات العلمية المحفوظة بدار الكتب المصرية .**

أصدرته الهيئة المصرية العامة للكتاب بالتعاون مع مركز البحوث الأمريكى بمصر ومؤسسة سمبشسونيان ، الجزء الأول عام ١٩٨١ والجزء الثانى عام ١٩٨٦ ، ١٢٩٩ صفحة .

وعمل ديڤيد كنج كذلك مَسْحًا للمخطوطات العلمية فى دار الكتب المصرية King, A.David, *A Survey of the Scientific Manuscripts in the Egyptian National Library,* Cairo, American Research Center in Egypt 1986, 331 pages.

كما وَضَعَ سامى حَمارْنَة فهرسًا للكتب العربية المتعلقة بالطب والصيدلة فى دار الكتب فى مجموعتى خليل أغا وحليم

سامى خَلَف حَمارْنَة : **فهرس مخطوطات دار الكتب العربية المتعلقة بالطب والصيّدلة .**

الجزء الأول : مجموعة خليل أغا .

الجزء الثانى : مجموعة حليم .

القاهرة - دار المحاسن ١٩٦٧ ، ٧٢ + ٤٨ صفحة .

ونَشَرَ أحمد عبدالمجيد هريدى فهارس لبعض مجموعات دار الكتب غير المفهرسة فى مجلة المورد العراقية .

أحمد عبدالمجيد هريدى : **«فهارس مخطوطات دار الكتب المصرية : قائمة بمخطوطات الحكمة والفلسفة بمكتبات حليمو تيمور وطلعت بدار الكتب المصرية» ،**

مجلة المورد ٥/ ٤ (١٩٧٦)، ٢٣٧ - ٢٤٨ .

: **« فهارس مخطوطات دار الكتب المصرية : المخطوطات الأدبية - مكتبة طلعت فى دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة»** (القسم الثانى)٩ ، مجلة المورد ٦/ ١ (١٩٧٧)، ٢٧١ -

: « **فهارس مخطوطات دار الكتب المصرية : قائمة بالمخطوطات الطبية** » ، مجلة المورد ٩/ ٣ (١٩٨٠)، ٢٨٥ - ٣٢٤ .

وفى الوقت نفسه أصْدَرَت دار الكتب نَشَرات تُعَرِّف بمقتنياتها من المخطوطات والمطبوعات إسهامًا منها فى الاحتفال ببعض المناسبات التاريخية .

فبمناسبة انعقاد المؤتمر العربى الأول للموسيقى أصدرت دار الكتب نشرة بأسماء كتب الموسيقى والغناء المخطوطة والمطبوعة بعنوان : « **نشرة بأسماء كتب الموسيقى والغناء ومؤلفيها المحفوظة بدار الكتب المصرية** » ، القاهرة - دار الكتب ١٣٥٠هـ/ ١٩٣٢ .

وبمناسبة الاحتفال بمرور ألف عام على مولدالشيخ الرئيس ابن سينا أصدرت الدار كذلك نشرة بمؤلفاته المخطوطة والمطبوعة المحفوظة بالدار .

فؤاد سيد : **ابن سينا - مؤلفاته وشروحها المحفوظة بدار الكتب المصرية**، القاهرة - دار الكتب المصرية ١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠م.

كما أَعَدَّت قائمةً مماثلةً عن مؤلفات ابن خَلْدون بمناسبة المهرجان العلمى الذى نَظَّمَه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية للاحتفال به عام ١٩٦٢ .

ابن خلدون - قائمة بمؤلفاته وبعض المراجع التى كتبت عنه، القاهرة - مطبعة دار الكتب ١٩٦٢ .

ووَضَعَ نصرالله الطُّرازى فهرسًا لمؤلفات عبدالرحمن الجامى .

نصرالله مُبَشِّر الطُّرازى : **نور الدين عبدالرحمن الجامى - فهرس مؤلفاته المخطوطة التى تقتنيها دار الكتب المصرية**، القاهرة - دار الكتب المصرية ١٩٦٤ .

ولما كانت أوائل المطبوعات تعد من حيث الندرة فى مقام المخطوطات القديمة ، فقد اهتمت دار الكتب بتعريف المترددين عليها بما تقتنيه من «أوائل

المطبوعات» من أول كتاب عربى مطبوع موجود فيها وهو كتاب **«صلاة السواعى، الصلوات الليلية والنهارية»**، المطبوع بمدينة ڤان بإيطاليا عام ١٥١٤م وهو برقم ١٨٠ لاهوت، وحتى سنة ١٨٦٢.

فكلفت الأستاذ محمد جمال الدين الشوربجى بإعداد هذه القائمة.

محمد جمال الدين الشوربجى: **«قائمة بأوائل المطبوعات العربية المحفوظة بدار الكتب حتى سنة ١٨٦٢م»**، القاهرة - دار الكتب المصرية ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م، ٤٠٣صفحة.

وقد رُتِّبَت القائمة على حسب ترتيب تواريخ طباعة هذه الكتب، وتشتمل على الكتب العربية والمترجمة إليها، والمترجمة عنها مع وجود النص العربى معها (٨٥١ عنوانًا). وألحق بالقائمة أربعة كشافات: كشاف مرتب ترتيبًا هجائيًا بعناوين الكتب، وكشاف بأسماء أماكن الطبع والكتب التى طبعت بها مرتبة ترتيبًا زمنيًا، وكشاف بمطبوعات مطبعة بولاق العربية مرتبًا ترتيبًا زمنيًا، وكشاف المؤلفين ومن فى حكمهم من المترجمين والمصححين والناشرين.

وفى الوقت نفسه قامت الدار بإعداد العديد من القوائم الببليوجرافية المتخصصة من بينها قوائم عن الكتب والمراجع عن الموسيقى والفنون المسرحية والسينما (١٩٦٠)، وعن بعض الأعلام مثل: رابندرانات طاغور (١٩٦١)، وعباس محمود العقاد (١٩٦٤)، وسلسلة قوائم عن الكتب والمراجع التى تُعَرِّف بالعالم العربى، عن تونس (١٩٦٢)، والسودان (١٩٦٠)، وسوريا (١٩٦٠)، والعراق (١٩٦٤)، وليبيا (١٩٦٢)، وفلسطين والأردن (١٩٦٤)، والمغرب (١٩٦١)، والجزائر (١٩٦٣)، والجزيرة العربية (١٩٦٣).

ثم أصدرت فى عام ١٩٦٨ قائمة ببليوجرافية مُحَدَّثَة عن التاريخ العربى ظَهَرَت باللغتين العربية والإنجليزية قُسِّمَت إلى عشرة أبواب حسب التصنيف العشرى المُعَدَّل لديوى، ،ألحق بها ثلاثة كشافات بالعناوين والمؤلفين والموضوعات.

«التاريخ العربى – قائمة ببليوجرافية»، القاهرة – دار الكتب المصرية ١٩٦٨، ٥٩٢صفحة. (وانظر الفهارس الأفرنجية).

وبعد انقطاع دام أكثر من ربع قرن عادت دار الكتب لإصدار ببليوجرافيات مختارة مرة أخرى. ففى إطار مشاركة الدار فى الندوة التى عقدها المجلس الأعلى للثقافة (٢٧/ ٥ – ٣٠/ ٥/ ١٩٩٥) عن عبدالله النديم أصدرت الدار نشرة بعنوان :

«عبدالله النديم – سيرته مع ببليوجرافية مختارة»، القاهرة – دار الكتب المصرية ١٩٩٥، ٩٦ صفحة.

كذلك وبمناسبة الاحتفال بالذكرى الألفية لوفاة الفيلسوم الأديب أبى حيان التوحيدى التى نَظَّمَها المجلس الأعلى للثقافة (٩/ ١٠ – ١٢/ ١٠/ ١٩٩٥) أصدر ت الدار نشرة بعنوان :

«أبو حيان التوحيدى – ببليوجرافية مختارة»، القاهرة – دار الكتب المصرية ١٩٩٥، ١١٨ صفحة.

الدوريات

وللتعريف بمقتنياتها من الدوريات والمجلات والصحف، أصدرت دار الكتب فهرسًا يُعَرِّف بالدوريات العربية التى اقتنتها حتى سنة ١٩٥٨ مرتبًا ترتيبًا هجائيًا وفق عناوينها وألحق بها ثَبْت هجائى بأسماء أصحاب الدوريات والمشرفين عليها، وكذلك كشَّاف هجائى بأماكن إصدار الدوريات، وثَبت تاريخى تصاعدى لإصدار الدوريات بالإضافة إلى كشَّاف موضوعى للدوريات عامة.

محمود إسماعيل عبدالله : **فهرس الدوريات العربية التى تقتنيها الدار**، ١-٢، القاهرة – دار الكتب المصرية ١٩٦١ – ١٩٦٢، ٧٩ صفحة. (وانظر الفهارس الأفرنجية).

كما صدر عن الدار **«قائمة الدوريات الجارية ١٩٩٤»**، القاهرة - دار الكتب المصرية ١٩٩٥، ١٣٧ + ٢٩ صفحة.

(وانظر أعلاه ص ٥٥ - ٥٦).

٢ - المكتبات الخاصة

الملحقة

١ - المكتبة (الخزانة) التيمورية

صاحب هذه الخزانة هو العلامة أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور المشهور بأحمد باشا تيمور. ولد بالقاهرة سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م وهو من بيت فضل ووجاهة كردى الأصل، مات أبوه وعمره ثلاثة أشهر فربّتْه أخته عائشة (التيمورية).

وكان من أعضاء المجمع العلمى العربى بدمشق وعضواً بالمجلس الأعلى لدار الكتب قال الزِّرِكْلى: كان رضىَّ النفس، كريما، متواضعًا فيه انقباض عن الناس. توفيت زوجته وهو فى التاسعة والعشرين من عمره فلم يتزوّج بعدها مخافة أن تسىء الثانية إلى أولاده. وانقطع إلى خزانة كتبه يُنَقِّب فيها ويُعَلِّق ويُفَهْرِس ويؤلف إلى أن أصيب بفَقْد ابن له اسمه محمد سنة ١٣٤٠هـ/ ١٩٢١م، فجزع ولازمته نوبات قلبية انتهت بوفاته عام ١٣٤٨هـ/ ١٩٣٠م. وتألّفت بعد وفاته لجنة لنشر مؤلفاته تعرف بـ«لجنة نشر المؤلفات التيمورية» أخرجت العديد من مؤلفاته [1].

---

(١) الزركلى: الأعلام ١ : ١٠٠؛ لوسى يعقوب: الأسرة التيمورية والأدب العربى، القاهرة - مكتبة الآداب ١٩٩٣، ٤٧ - ٥٩.

وقد جمع أحمد تيمور باشا مكتبة قَيِّمَة غنية بالمخطوطات النادرة ونوادر المطبوعات (نحو ١٩٥٢٧ مجلداً وعدد مخطوطاتها ٨٦٧٣ مخطوطاً)، أهديت إلى دار الكتب بعد وفاته. وقد دَوَّن تيمور باشا بخطه على أغلب مخطوطات مكتبته ما يفيد اطلاعه عليها وسَجَّل على أول المخطوط بخطه «قرأناه» وكان يعد لكل مخطوط قرأه فهرسًا بموضوعاته ومصادره وأحيانًا لأعلامه ومواضعه ويضع ترجمة لمؤلف الكتاب بخطه.

وضع تيمور باشا فهرسًا ورقيًا بخطه لمكتبته، وجعل لكل فن فهرسًا مستقلا خاصًا. وكانت هذه الفهارس موجودة فى قاعة المخطوطات بمبنى دار الكتب القديم بباب الخلق متاحة للباحثين. وللأسف الشديد فقد دُشتَت هذه الفهارس وفُقدَ أغلب أوراقها نتيجة لسوء النقل من المبنى القديم إلى المبنى الكائن بكورنيش النيل عام ١٩٧٣.

(راجع محمد كرد على: **«الخزانة التيمورية وفهرست مخطوطاتها»**، مجلة المقتبس ٧(١٩١٢)، ٤٣٧ - ٤٥٨؛ عيسى اسكندر المعلوف: **«خزائن الكتب العربية: من نفائس الخزانة التيمورية»**، مجلة المجمع العلمى العربى ٣(١٩٢٣)، ٢٢٥ - ٢٣٠، ٣٣٧ - ٣٤٤، ٣٦٠ - ٣٦٦؛ أحمد تيمور: **«بيان ما عندنا من المخطوطات فى القهوة والدخان والشاى والحشيش ونحوها»** فى كتاب رسائل متبادلة بين الكرملى وتيمور، بغداد ١٩٧٤، ٢٠٥ - ٢٠٨).

وفور انتقال هذه الخزانة إلى دار الكتب قامت بطَبْع الفهارس الأربعة الأولى من مجموع فهارس المكتبة التيمورية على النحو التالى:

فهرس الخزانة التيمورية.

الجزء الأول - التفسير، وهو مقسم إلى عشرين قسمًا وكل قسم مرتب على حروف المعجم حسب العنوان وتشتمل على المصاحف الشريفة وعلوم القرآن والتفسير.

طُبعَ بمطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م، ٣٠١ صفحة.

الجزء الثانى - مُصْطَلح الحديث والحديث، يشمل مصطلح الحديث خمسة أقسام، ويشمل الحديث ثلاثة وعشرين قسمًا.

طُبِعَ بمطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م، ٤٤٦ صفحة.

الجزء الثالث - يشتمل على أسماء المؤلفين مرتبة على حروف المعجم وذيل اسم كل مؤلف بمصادر ترجمته، ويلى اسم كل مؤلف عناوين مؤلفاته ورقمها فى الخزانة التيمورية.

طُبِعَ بمطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٨م، ٣٢٠ صفحة.

الجزء الرابع - فى فن العقائد والأصول، ورتب فيه كل فن على حسب العناوين على حروف المعجم.

طُبِعَ بمطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م، ١٩٠ صفحة.

وتشمل هذه الأجزاء على المخطوطات والمطبوعات معًا.

٢ - مكتبة قَوَلَة

هذه المكتبة أوقفها محمد على باشا وأضيفت إلى دار الكتب المصرية عام ١٩٢٩م بأمر من الملك فؤاد الأول. وتحتوى هذه المكتبة على ٣٤٤٠ مجلدًا. وصدرت لها فهارس مطبوعة فى أربعة أجزاء تشتمل على المخطوطات والمطبوعات معًا.

فهرس مكتبة قَوَلَة

القسم الأول - الفنون العربية، ويشمل المصاحف والقراءات والتفسير والحديث وأصول الفقه وعلم الكلام والتصوف.

طُبِعَ بمطبعة دار الكتب المصرية ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م، ٤٣٢ صفحة.

القسم الثانى – من الفنون العربية ويشمل بقيَّة موضوعات الفنون العربية فى اللغة والنحو والبلاغة والأدب والتاريخ . . . الخ .

طُبِعَ بمطبعة دار الكتب المصرية ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م، ٣٨٩ صفحة .

القسم الثالث – فى أسماء الكتب العربية . رُتِّبت فيه عناوين الكتب على حروف المعجم .

طُبِعَ بمطبعة دار الكتب المصرية ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م، ٣٦٠ صفحة .

القسم الرابع – فهرس أسماء المؤلفين، مرتَّب بأسماء المؤلفين على حروف المعجم مع ذكر تاريخ وفاة كل مؤلف والكتب التى له فى الفهرس وأرقامها وفنها .

طُبِعَ بمطبعة دار الكتب المصرية ١٣٥١هـ/ ١٩٣٣م، ٢١٠ صفحة .

٣ – مكتبة مكْرَم

وهى مكتبة نقيب الأشراف بالديار المصرية السيد عمر مكرم التى أهداها ورثته إلى دار الكتب فى ١٣ أغسطس سنة ١٩٣١م لتُحْفَظ بها ويُنْتَفَع منها .

وقد وَرَدَت المكتبة فى بادئ الأمر مُدْشَتَة مختلطة الأجزاء حيث أهملت لفترة طويلة فلعبت بها الرطوبة والأرَضَة فتم إصلاح ما أمكن إصلاحه منها . ويبلغ عدد كتبها بعد إصلاحها ٣٢٥ مجلداً منها ٢٣٠ مخطوطًا و٥٥ مطبوعًا كلها عربية فى العلوم الشرعية والفنون العربية، واشتملت على بعض المخطوطات النادرة التى لم تكن فى الدار من قبل مثل : «تكملة شرح ابن سَيِّد الناس اليَعْمُرى على الجامع الصحيح للترمذى» للحافظ العراقى المتوفى سنة ٨٠٦هـ بخطه، و «التجريد لبغية المريد للقراءات السبع» لابن الفَحّام الصِّقلّى

شيخ القراء بالإسكندرية المتوفى سنة ٥١٦هـ. ونسخة من كتاب «أسباب نزول القرآن الكريم» للواحدى كتبت سنة ٨٨٣هـ لخزانة السلطان قايتباى محلاه ومجدولة بالذهب والألوان. وقد قُسِّم الفهرس الذى أَعَدَّه قسم الفهارس العربية بالدار إلى ثلاثة أقسام: أسماء الكتب، والفنون، وأسماء المؤلفين. وهو بعنوان: **«فهرس مكتبة مكّرم»**، القاهرة - دار الكتب المصرية ١٣٥١هـ/ ١٩٣٣م.

أما سائر المكتبات الملحقة فلا يوجد لها أى فهارس مطبوعة فيما عدا تعريف ببعض مقتنياتها مثل مكتبات: طلعت وحليم وخليل أغا.

٣ - فهارس المخطوطات الشرقية

أ - الفارسية

أصدرت دار الكتب فهرسًا يُعَرِّف بمقتنياتها الشرقية فى أول عَهْدها اشتمل جزؤه الثانى على الكتب الفارسية والجاوية.

على حلمى الداغستانى: **فهرست الكتب الفارسية والجاوية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية المصرية**، القاهرة - المطبعة العثمانية ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م.

وفى سنة ١٩٣٩ صدر الجزء الثانى من هذا الفهرس:

فهرس الكتب الفارسية، القاهرة دار الكتب المصرية ١٩٣٩.

يحتوى على الكتب الفارسية والأوردية ويضم المخطوطات والمطبوعات معًا.

ولما كان هذان المجلدان لا يحويان جميع ما تقتنيه دار الكتب لأنهما يشتملان فقط على الكتب الموجودة بالرصيد العام دون ذكر جميع محتويات المكتبات الخاصة بها، وكذلك المخطوطات التى تَمّ اقتناؤها بعد عام ١٩٣٨. فقد

قامت دار الكتب بإخراج فهرس عام يحوى جميع المخطوطات الفارسية المحفوظة سواء فى الرصيد العام أو فى المكتبات الخاصة الملحقة بها منذ تأسيسها وحتى نهاية عام ١٩٦٣ . وقد أسندت الدار هذه المهمة إلى الأستاذ نصرالله مُبَشِّر الطِّرازى رئيس قسم الفهارس الشرقية فى ذلك الوقت والذى اتبع فى تصنيفه القواعد الآتية :

- ذكر اسم الكتاب وشهرته .

- ذكر اسم المؤلف بالكامل مصحوبًا بلقبه وكنيته وتَخَلُّصه (وهو اسم مستعار يُعْرَف به المؤلف ولا سيما الشعراء الفرس والترك فى عالم العلم والأدب) .

- نبذة عن الكتاب وسبب تأليفه وتاريخ الفراغ منه ، أو أى معلومات أخرى تُوَضِّح أغراضه ومقاصده وتُحَدِّد أبوابه وفصوله مقتبسة من ديباجة المؤلف أو اعتمادًا على المراجع البيبليوجرافية والعلمية الموثوق بها .

- إثبات فاتحة المخطوط .

- الوصف المادى للمخطوط مع ذكر نوع الخط واسم الخطاط أو الناسخ وتاريخ النسخ وعدد أوراق المخطوط ومسطرته وحجمه بالسنتيمترات طولا وعرضًا .

- ذكر رقم ورمز الكتاب بالدار .

وقد ذُيِّل هذا الفهرس بالكَشَّافات العلمية اللازمة وخاصة كشافات المؤلفين والشراح والمترجمين .

نصرالله مبشر الطِّرازى : **فهرس المخطوطات الفارسية التى تقتنيها دار الكتب المصرية حتى عام ١٩٦٣م .**

المجلد الأول (أ - ش) ، طبع بمطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٦٦ ، ٣٥٨ صفحة .

المجلد الثانى (ص – ى)، طبع بمطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٦٧، ٣٦٨ صفحة.

ويحتوى هذا الفهرس على ٢٥٤٢ عنوانًا.

ولما كانت مجموعة المخطوطات الفارسية بالدار تحتوى على ٧٢ مخطوطًا مزوقًا بالمُنَمْنَمات فقد قَدَّم لها الأستاذ نصر الله مُبَشّر الطُّرازى وصفًا تفصيليًا مع نماذج مصورة لها ودراسة عن تطور التصوير الفارسى فى كتاب عنوانه:

نصر الله مُبَشّر الطُّرازى: **الفهرس الوصفى للمخطوطات الفارسية المزينة بالصور والمحفوظة بدار الكتب المصرية**. طبع بمطبعة دار الكتب المصرية عام ١٩٦٨، ١٩١ صفحة و ٨٠ لوحة.

ب – التركية

صدر أول فهرس يُعَرِّف بالمقتنيات التركية فى دار الكتب بعد نحو عشرين عامًا من إنشائها.

على حلمى الداغستانى: **«فهرست الكتب التركية الموجودة فى الكُتُبْخانة الخديوية»**، القاهرة – المطبعة العثمانية ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٩م.

ومنذ هذا التاريخ لم تعاود الدار التعريف بمقتنياتها التركية حتى أصدرت فى عام ١٩٨٢ فهرسًا لمطبوعاتها التركية العثمانية.

نصر الله مبشر الطرازى: **فهرس المطبوعات التركية العثمانية التى اقتنتها دار الكتب القومية منذ إنشائها عام ١٨٧٠ حتى نهاية عام ١٩٦٩م.**

القسم الأول: يشتمل على: الأعمال العامة – الفلسفة – الديانات – العلوم الاجتماعية – علوم اللغات – العلوم البحتة – العلوم التطبيقية – الفنون الجميلة، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢، ٣٦٧ صفحة.

القسم الثانى: يشمل على: آداب اللغات – التاريخ والجغرافيا، القاهرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢، ٣٩٢ صفحة.

ويَضُمّ هذا الفهرس ٥٤٤٢ مدخلا للمطبوعات التركية العثمانية التى تم طبعها فى الآستانة ومصر والبلاد العربية والعالم منذ أن أنشئت أول مطبعة باستامبول سنة ١٧٢٩م.

ثم أصدرت الدار فهرسًا لمخطوطاتها التركية العثمانية بين سنتى ١٩٨٧ و١٩٩٢م.

«فهرست المخطوطات التركية العثمانية التى اقتنتها دار الكتب القومية منذ عام ١٨٧٠ حتى نهاية ١٩٨٠»، ١ – ٤ ، القاهرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧ – ١٩٩٢؛ ٣٧٣، ٣٤٦، ٣٢٥، ٢٧٩ صفحة.

ويشتمل هذا الفهرس على وصف لـ ٥١٥٤ عنوانًا مرتبة على حروف المعجم. واتبع فى إعداده نفس القواعد التى اتبعت فى إعداد فهرس المخطوطات الفارسية.

وكانت دار الكتب قد أصدرت فى عام ١٩٥٩ فهرسًا يُعَرِّف بفهارس المخطوطات العربية والشرقية فى المكتبات العالمية المحفوظة بها وعنوانه:

«قائمة ببليوجرافية لفهارس المخطوطات العربية والشرقية المحفوظة بدار الكتب والمكتبات الملحقة بها»

List of Catalogues of Oriental Manuscripts,

القاهرة، دار الكتب المصرية ١٩٥٩ ، ٣٦ صفحة + 35 pages

٤ – الفهارس الأفرنجية

كانت أولُ مجموعة كتب أجنبية أضيفت إلى رصيد دار الكتب المصرية (الكتبخانة الخديوية) هى كتب الجمعية المصرية التى ألّفها سنة ١٨٣٦ بعض الأجانب الذين توفّروا على خدمة العلم فى مصر. وقد أهديت هذه المجموعة

إلى دار الكتب فى سنة ١٨٧٣م. ولهذه المجموعة فهرس طبع فى لندن سنة ١٨٥٨م.

Catalogue of Workmen's Library, London - Cheffiris 1858

ويشتمل هذا الفهرس على ١٢٧٢ عنوانًا

وفى عام ١٨٩٣ أصدرت الكتبخانة فهرسًا للقسم الأوربى من مقتنياتها فى جزأين : الجزء الأول خاص بمصر، والجزء الثانى خاص بالشرق

Catalogue de la section européenne I-Egypte, Le Caire 1892 (2ème édition, Le Caire 1901).

II - L'Orient, Le Caire 1899.

وبين عامى ١٩٥٧ و١٩٦٣ أصدرت فهرسًا موضوعيًا فى ثلاثة أجزاء عن مصر باللغات الأجنبية حلّ محل الفهرس الصادر فى عامى ١٨٩٢ و١٩٠١

EGYPT - Subject Catalogue, I-III Cairo - Egyptian National Library Press 1957 - 1963, 1098 pages.

اشتمل الجزء الأول على: المعارف العامة، والعلوم البحتة، والعلوم الاجتماعية، والعلوم التطبيقية، والفنون الجميلة، والجغرافيا.

واشتمل الجزء الثانى على: التاريخ، والآثار والعمارة، والديانة، والفلسفة، واللغة، والآداب.

أما الجزء الثالث فهو كشاف للمؤلفين الواردة أسماؤهم فى الفهرس الموضوعى.

كما أصدرت فى عام ١٩٥٩ قائمة بالدوريات الأجنبية الجارية المحفوظة فى الدار.

List of Current Periodicals, Cairo National Library Press 1959, 86 Pages.

وأصدرت الدار فى عام ١٩٦٦ قائمةً ببليوجرافية بالتاريخ العربى بناء على توصية المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية :

The Arab History (A Bibliographical List), Cairo, The National Library Press 1966, 292 pages.

وفى عـهـد الأسـتـاذ عـبـدالمنعم عـمـر مـدير عـام دار الكتب بين سنتى١٩٦٢-١٩٦٦ ، أصدرت الدار العديد من القوائم والفهارس الموضوعية باللغات الأجنبية كان أولها : فهرس الفنون الجميلة فى جزأين

Fine Arts Subject Catalogue, I - II, Cairo - National Library Press 1962, 1963, 591 pages.

٥ – نَشْرَةُ الإيداع
أو
الببليوجرافيا الوطنية

ظَلّ رصيدُ دار الكتب المصرية منذ إنشائها وحتى صدور قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الذى نَصَّت المادة ٤٨[1] فيه على أن يودع الناشرون خلال شهر من تاريخ نَشْر أى مُصَنَّف خمس نسخ من المُصَنَّف فى دار الكتب المصرية ، ظل يَعتمد فى تزويده بالمطبوعات على : الشراء والإهداء والتبادل .

وكان هَدَفُ الدار تَبَعًا لذلك ، العناية باقتناد كل ما يتصل بمصر والشرق ، وظلّت تعمل على التعريف بما اقتنته من نوادر ونفائس الكتب من خلال

[1] استبدلت هذه المادة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ (الجريدة الرسمية العدد رقم ٢٠ فى ١٦ من مايو سنة ١٩٦٨ .

الفهارس التى أصدرتها حتى يقف القُرَّاء والباحثون على حركة النشر والثقافة فى مصر خاصة وفى الشرق الأوسط عامة ويُلموا بما ظهر من كتب ورسائل تفيدهم فى بحوثهم ودراساتهم .

وابتداء من عهد مديرها العام الأستاذ أمين مرسى قنديل بدأت الدار فى إصدار نشرة تُعَرِّف بالكتب العربية والشرقية التى أضيفت إليها فى عام ١٩٤٨ وأخرى تُعَرِّف بالكتب الأوربية التى حصلت عليها فى العام نفسه .

وبدأت الدار هذا النشاط بغرض توثيق صلاتها بالمكتبات الأخرى فى أنحاء العالم والعمل على تبادل المطبوعات معها حتى يكون التعاون الثقافى بين مصر وغيرها مثمرًا حقًا .

ومن خلال ميزانية لم تتعد ٦٠٠٠ جنيهًا مصريًا فى عام ١٩٤٨ اقتنت الدار ٧٥٤٤ مجلدًا منها ٤٣١٦ باللغة العربية واللغات الشرقية و٣٢٢٨ مجلدًا باللغات الأوربية أكثرها باللغتين الإنجليزية والفرنسية . كما أنه من بين الكتب التى أضافتها إلى رصيدها فى هذا العام ١٧٣ مخطوطًا و٢٤ مصورًا .

نشرة دار الكتب المصرية – تشتمل على الكتب التى اقتنتها فى سنة ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م، القاهرة – دار الكتب المصرية ١٩٤٩ ، ٣٧٠ صفحة .

Bulletin of the Egyptian Library - General Catalogue of Additions, Cairo - National Egyptian Library Press 1949, 467 pages.

ومن أجل زيادة إمكانات الدار ومواردها دعا الأستاذ أمين مرسى قنديل فى مقدمة هذه النشرة إلى إنشاء جمعية لأنصار وأصدقاء الدار يعاونوها بكل ما يرون فيه فائدة لها وللمترددين عليه من الباحثين والمطالعين من كتب ومال ومن ذخائر وأوقاف يحبسونها عليها . وقد ظلت دعوة الأستاذ أمين مرسى قنديل إلى

الآن لم تخرج إلى حَيِّز الوجود علمًا بأن جميع المكتبات الوطنية والمتاحف العالمية لها جمعيات لأصدقائها تعاونها فى الكثير من هذه الأمور التى دعا إليها مدير دار الكتب منذ نحو خمسين عامًا .

وبعد صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤م والذى قَنَّن مبدأ الإيداع القانونى للمطبوعات فى دار الكتب بوصفها المكتبة الوطنية لمصر . أتاح صدور هذا القانون للدار اقتناء ما يصدر من المطبوعات فى مصر على اختلاف أنواعها أولا بأول مما يَسَّر لها البدء فى إصدار «الببليوجرافيا الوطنية» التى تُعَبِّر عن الإنتاج الفكرى الوطنى بعنوان «النَّشْرَة المصرية للمطبوعات»

النَّشْرَة المصرية للمطبوعات - نَشْرَة مُجَمَّعَة للمصنفات التى صدرت فى الجمهورية العربية المتحدة وأودعت فى دار الكتب من أغسطس ١٩٥٥ إلى ديسمبر ١٩٦٠، القاهرة، دار الكتب المصرية ١٩٦٢ ، ١٠١٨ صفحة .

كما صدرت نشرة مجمعة أخرى ضمت السنوات من ١٩٦١ - ١٩٦٥ .

النَّشْرَة المصرية للمطبوعات - نشرة مُجَمَّعَة للمصنفات التى صدرت فى الجمهورية العربية المتحدة وأودعت فى دار الكتب والوثائق القومية خلال الأعوام من ١٩٦١ إلى ١٩٦٥، فى مجلدين ، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية ١٩٦٦ ، ١٧٧٥ صفحة . والجزء الثالث الذى يحوى القسم الأجنبى فى ٢٠٤ صفحة .

وبعد صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ الذى أعاد تنظيم الإيداع القانونى بدار الكتب، أخذت الدار فى إصدار النشرة باسم «نشرة الإيداع»، وأخذت ابتداء من يناير ١٩٦٨ تَصْدُر شهرية ويتم تجميعها كل خمس سنوات، ثم ابتداء من عام ١٩٧٤ أخذت تصدر فصلية حتى توقفت عام ١٩٨٩ .

وأضيفت أرقام تصنيف ديوى العشرى إلى البطاقات التى تَضَمَّنَتها النشرات بدءًا من أول يناير ١٩٦٩ ، كما استخدم الترقيم الدولى ISBN ابتداء من عام ١٩٧٥ ، كما طبقت فى الوصف الببليوجرافى قواعد التقنين الدولى للوصف الببليوجرافى ISBD .

وبعد استقلال دار الكتب عن الهيئة العامة للكتاب أخذت فى إعادة إصدار نشرة الإيداع نصف سنوية حيث صدر قسم يُعَرِّف بما أضيف إلى رصيد الدار عن طريق الإيداع فى الستة أشهر الأولى لعام ١٩٩٣ .

«نشرة الإيداع ١/١/١٩٩٣ - ٣٠/٦/١٩٩٣»، القاهرة - دار الكتب المصرية ١٩٩٥، ٤٦٩ + ٣١ صفحة .

كذلك فقد أصدرت الدار

«الثبت الببليوجرافى للكتب المترجمة إلى اللغة العربية فى مصر عام ١٩٩٤»، القاهرة - دار الكتب المصرية ١٩٩٥، ٩٤ + ٢١ صفحة .

وحتى تتدارك الدار التأخير فى إصدار «نشرة الإيداع» فيمكنها إصدار نشرة مجمعة للسنوات الخمس (١٩٩٠ - ١٩٩٤) فى عدة أجزاء تعرف بالإنتاج الفكرى المصرى المضاف إلى الدار فى هذه الفترة . كما يمكنها كذلك القيام بعمل CD ROM للببليوجرافية الوطنية المصرية لعدد من السنوات يمكن طرحه للبيع أو تبادله مع المكتبات الوطنية الأخرى .

كذلك يجب أن تقوم الدار بتحديث الببليوجرافيات الموضوعية والمتخصصة التى سبق أن صدرت عنها وخاصة ما يخص منها «مصر» و«الشرق» باللغة العربية واللغات الأجنبية . وإدخال المقالات المنشورة فى الدوريات العلمية العربية والأجنبية داخل هذه الببليوجرافيات وتوفير بياناتها فى فهارس آلية وأخرى مطبوعة .

دارُ الكُتُب ونَشْر التُّراث

بدأت مطبعةُ بولاق منذ أواسط القرن التاسع عشر تحت إشراف عدد من المُصَحِّحين من علماء الأزهر الذين دُرِّبوا على ذلك تدريبًا خاصًا مثل الشيخ نَصْر الهوريني والشيخ عبد الرحمن قُطَّة العَدَوى والشيخ محمد قاسم، فى إخراج الموسوعات الضخمة وأُمَّهات الكتب العربية مثل: «لسان العرب» لابن مَنْظور و«تفسير» الطَّبَرى و«فَتْح البارى وشرح صحيح البخارى» لابن حَجَر العَسْقَلانى و«الكتاب» لسِيبَوَيْه و«ألف ليلة وليلة» و«القاموس المحيط» للفيروزابادى و«المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار» للمَقْريزى وغيرها كثير، وذلك بالإضافة إلى بعض المطابع الأهلية التى أسْهَمَت فى نَشْر التراث العربى مثل المطبعة الميمنية ومطبعة الجمالية ومطبعة هندية والمطبعة الوهبية ومطبعة السعادة ومطبعة عيسى البابى الحلبى. كما بدأ فى مطلع هذا القرن نَفَرٌ من الناشرين فى إخراج العديد من أصول الكتب العربية القديمة أهمهم: محمد أمين الخانجى ومحب الدين الخطيب وحسام الدين القدسى.

كان هذا الإخراج يتم دون قواعد أو أُسُس ثابتة، فبرغم تَوَفُّر العديد من النسخ المخطوطة للكتاب الواحد بين أيدى المصححين كانت تُسْتَقْدَم من المساجد والمدارس إلا أن إخراجها كان يتم على أساس التلفيق بين قراءات هذه النسخ المختلفة التى لا نَعْلَم عن وصفها وأماكن وجودها اليوم أى شىء.

ونحن نعلم أن تحقيق النصوص بمعناه الحديث بدأ على أيدى المستشرقين عندما بدأوا فى بدايات العصور الحديثة فى التَعَرُّف على الشرق العربى

الإسلامى وآدابه وذلك امتداداً لما اتبعوه عند نشر التراث اليونانى واللاتينى. ولكن الأصول العلمية لنَقْد النصوص ونَشْر الكتب القديمة لم تظهر إلاَّ فى أواسط القرن التاسع عشر والتى استخدمها المستشرقون فى نَقْد الكتب العربية والشرقية. (انظر فيما يلى ص١٩٧-٢٠٦).

وكان لأحمد زكى باشا شيخ العروبة الذى مَثَّل مصر فى العديد من مؤتمرات المستشرقين وسافر إلى أوربا واستامبول من أجل البحث عن المخطوطات القديمة، وكَوَّن مكتبةً ضخمةً أُلحقَت بعد وفاته بدار الكتب المصرية[١]، كان لهذا العالم الفَضْل فى مد الجسور بين مصر وأوربا فى مجال نَشْر التراث وهو أوَّل من استخدم مصطلح «بتحقيق» على أغلفة الكتب العربية المنشورة، كما أنه أوَّل من أشاع إدخال علامات الترقيم الحديثة فى المطبوعات العربية وألَّف فى ذلك كتابًا سَمَّاه «الترقيم فى اللغة العربية» طُبِعَ فى مطبعة بولاق سنة ١٩١٣[٢].

القسم الأدبى

وابتداء من عام ١٩١١ أصبح من اختصاص «المجلس الأعلى لدار الكتب» الذى صدر بتشكيله القانون رقم ٨ لسنة ١٩١١ الخاص بتنظيم كيفية إدارة الدار من الجهة المالية والإدارية، الإشراف على مشروع «إحياء الآداب العربية» الذى أقَرَّه مجلس النظار (الوزراء) فى جلسته التى رأسها الخديو عباس فى ٢١ شوال سنة ١٣٢٨هـ/ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٠م بناء على المذكرة التى تَقَدَّم بها أحمد زكى باشا واقترح فيها البدء بنشر عدد من المخطوطات الموسوعية[٣]. وقد أخرج

---

(١) انظر فى ترجمته، الزركلى: الأعلام ١ : ١٢٦ - ١٢٧؛ عبدالمجيد دياب: تحقيق التراث العربى منهجه وتطوره، القاهرة - دار المعارف ١٩٩٣، ٩٦ - ١٠١.

(٢) عبدالسلام هارون: التراث العربى، القاهرة - دار المعارف ١٩٧٨ (سلسلة كتابك العدد ٣٥)، ٥٣ - ٥٤؛ محمود الطناحى: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى، القاهرة - مكتبة الخانجى ١٩٨٤، ٨٢ - ٨٣.

(٣) راجع، جريدة الأهرام فى ٩ ديسمبر ١٩١٠.

مشروع إحياء الآداب العربية بتحقيق أحمد زكى باشا العديد من الكتب القديمة على منهج علمى حديث مثل : «الأصْنام» لابن الكَلْبى و«التاج» للجاحظ و«نَكْت الهِمْيان» للصَفَدى والجزء الأول من «مسالك الأبصار» لابن فضل الله العُمَرى . وكانت هذه الكتب تُطْبَع فى أوَّل الأمر فى المطبعة الأميرية (بولاق)، وفى سنه ١٩٢١ نُقلَت لجنة إحياء الآداب العربية التى تَحَوَّل اسمها إلى «القسم الأدبى» ومطبعتها إلى دار الكتب المصرية للقيام بنَشْر مطبوعاتها القيمة ولتقوم للجمهور أيضًا بطبع المؤلفات العلمية والأدبية على نفقتهم الخاصة . وقد جُمعَ لهذه المطبعة كُلُّ أسباب الجودة والإتقان بحيث صار الكتاب المطبوع بدار الكتب المصرية عنوانًا على أحسن إخراج وأنق صورة . وكان أول ما طُبعَ بها الجزء الأول من «نهاية الأرب» للنويرى سنة ١٩٢٣ .

وبدأ منذ هذا التاريخ مايمكن أن نطلق عليه «مرحلة دار الكتب فى نَشْر التراث» ويقوم منهجُها على إخراج التراث إخراجًا علميًا من حيث جَمْع نُسَخ الكتاب المخطوطة والمفاضلة بينها، واتخاذ إحدى النُّسَخ أمًا أو أصلاً، وإثبات فروق النُّسَخ الأخرى والتعليق والشروح والتخريجات للنص ، ووَضْع الفهارس التحليلية (الكشافات)، وكتابة المقدمة العلمية . وتأثَّرَت فى ذلك بمناهج المستشرقين وخاصة ماأخرجته مطبعة بريل بمدينة لَيْدن بهولندا مثل تحقيقات المستشرق الألمانى وستنفلد Wüstenfeld ، والمكتبة الجغرافية التى أخرجها المستشرق الهولندى دى خوية de Göeje فى سبعة أجزاء، وكُتُبُ الأدب التى أخرجها المستشرق الإنجليزى شارل ليال Charle Lyale .

وعلى امتداد أكثر من ٣٥ عامًا أخرج القسم الأدبى بدار الكتب العديد من أمهات الكتب العربية فى تحقيقات علمية اضطلع بها عُلَماءٌ أثْروا المكتبة العربية بتحقيقات هامة منهم الأستاذ أحمد زكى العَدَوى والشاعر الضرير الشيخ أحمد الزين والشيخ عبدالرحيم محمود والشاعر أحمد نسيم والأستاذ محمد عبدالجواد الأصْمَعى والشيخ محمد عبدالرسول والشيخ أحمد عبدالعليم

البَرْدونى والعالم الجزائرى الشيخ إبراهيم أُطْفَيِّش. وتَمَثَّلَت تحقيقاتهم الغنية فى كتب مثل: «نهاية الأرب» للنُّوَيْرى ثمانية عشر جزءاً، و«الأغانى» لأبى الفَرَج الأصْبَهانى ستة عشر جزءاً، و«صُبْح الأعْشَى» للقَلْقَشَنْدى أربعة عشر جزءاً، و«النجوم الزاهرة» لابن تَغْرى برْدى اثنا عشر جزءاً وتمتاز هذه الطبعة بالتعليقات الطبوغرافية الغنية للعلامة محمد بك رمزى، و«أساس البَلاغَة» للزَمَخْشَرى، و«عيون الأخبار» لابن قُتَيْبَة أربعة أجزاء، و«الجامع لأحكام القرآن» للقُرْطبى عشرين جزءاً، و«ديوان الهُذَليين» ثلاثة أجزاء، و«ديوان مهْيار الدَّيْلمى» أربعة أجزاء، و«ديوان نابغة بنى شَيْبان»، و«ديوان جران العَوْد»، و«شَرْح ديوان زهير بن أبى سُلْمى»، و«شَرْح ديوان كَعْب بن زهير». بالإضافة إلى كتب مُحَقَّقَة تَقدَّم بها أصحابُها لتُخْرجَها لهم دار الكتب مثل «المُعَرَّب من الكلام الأعْجَمى» للجواليقى بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، و«الفاضل» للمُبَرِّد بتحقيق الشيخ عبدالعزيز الميمنى الراجكوتى، و«المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم» للأستاذ محمد فؤاد عبدالباقى. وكان خروج هذه المطبوعات عن دار الكتب نقطة تَحَوُّل هامة فى فَهمْ حضارتنا العربية الإسلامية والإلمام الواضح بخفاياها.

كما أخرجت دار الكتب طبعة مميزة من «المصحف الشريف» عُرِفَ فى تاريخ طَبْع القرآن الكريم باسم «مُصْحَف دار الكتب» الذى طُبِعَ عام ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م بإشراف لجنة من المشائخ: على محمد الضَّبّاع ومحمد على النَّجَّار وعبدالفتاح القاضى وعبدالحليم بسيونى وأحمد عبدالعليم البَرْدونى وإبراهيم أُطْفَيِّش [1].

ورغم الجهود التى بُذلت للنهوض بهذا القسم، وخاصةً ما قام به الأستاذ أمين مرسى قنديل الذى تولَّى إدارة الدار فى الفترة بين ١٦ يناير ١٩٤٨ و٢٧ فبراير ١٩٥١ ومحاولته إنقاذ القسم بعد أن ضعفت العناية به حيث عَهَد إلى

---

[1] محمود الطناحى: المرجع السابق ٨٤-٨٦.

بعض العلماء بإتمام ما بقى من كتاب «الأغانى» الذى كان العمل قد تَوَقَّف فيه، وغيره من الموسوعات التى بدأت الدار بإخراجها وتَعَثَّرَت فى الطريق. فإن الظروف لم تُسْعفه فى ذلك، بعد أن كاد القسم الأدبى فى عهده أن يَرْتَقى القمة فى نَشْر موسوعات التراث، حيث أطاحت بذلك فكرة خاطئة مُغْرِضَة تَزْعُم أن ليس من وظائف دور الكتب فى أوربا أن تضطلع بنشر التراث، وكأننا فى جميع خطواتنا إنما نَتَرَسَّم أوربا فى حقها وباطلها كما يقول الأستاذ عبدالسلام هارون الذى اعتبر إلغاء هذا القسم جريمةً لا تُغْتَفَر فى حق إحياء التراث العربى ودعا إلى بعثه ثانيةً ليؤدى رسالته التى لايستطيع أن يؤديها غيره نظراً إلى وَفْرَة المراجع المخطوطة والمطبوعة، وإمكان تجنيد طائفة من العلماء وإعداد جيل يتلقى فن التحقيق بوجه عملى فى رحاب دار الكتب[١].

وقد حاول المحقق الكبير محمد أبوالفضل إبراهيم - رحمه الله - الذى تولّى أشلاء هذا القسم بعثه من جديد فصدر فى أيامه «إنباه الرواه على أنباه النحاة» للقفطى ثلاثة أجزاء بتحقيقه، و«الخصائص» لابن جنّى ثلاثة أجزاء بتحقيق المرحوم الشيخ محمد على النَّجَّار، والجزء الأول من «المَنْهَل الصافى» لابن تغرى بردى بتحقيق الأستاذ أحمد يوسف نجاتى و«المعارف» لابن قُتَيْبَة بتحقيق الدكتور ثروت عكاشة، والجزء الأول من «معانى القرآن» للفَرّاء بتحقيق الشيخ محمد على النَّجَّار.

مَرْكَزُ تَحقيق التُّراث

وفى عام ١٩٦٦ نشأت فكرة تعليم بعض شباب الباحثين المناهجَ العلمية لتحقيق ونَشْر التراث، فأنشئ فى إطار دار الكتب المصرية مركز تحقيق التراث عوَضًا عن القسم الأدبى بهدف تخريج جيل حاذق لفن تحقيق النصوص القديمة يتلقى هذا العلم على أيدى كبار المحققين عن طريق التدريب على أيديهم على هذا الفن وأصوله. وقد تَبَنّى هذه الفكرة الأستاذ عبدالمنعم محمد عمر وكيل

---

(١) عبدالسلام هارون: المرجع السابق ٥٤ - ٥٥، محمود الطناحى: المرجع السابق ٨٦ - ٨٧.

وزارة الثقافة لشئون دار الكتب فى ذلك الوقت الذى استصدر من وزير الثقافة القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ٨/٨/ ١٩٦٦ «بإنشاء مركز دراسات تحقيق التراث القومى ونشره» . وقد نَصَّت مادته الثانية على أن يتولَّى المركز تدريب الأجيال الجديدة من المثقفين الذين تتوافر فيهم الخصائص وتزكو فيهم الملكات التى تُؤَهِّلهم للتَمَرُّس على أعمال التحقيق والنشر العلمى ويتلقون الأصول الصحيحة والتدريب السليم على ذلك العمل عن أساتذة متخصصين لهم دراية وسليقَة وسَبْق فى هذا المضمار .

كما نَصَّت لائحتُه الداخلية على تقديم دراسة علمية وأخرى تطبيقية للملتحقين به عن طريق دراسة الخط العربى وتطوره ومناهج تحقيق النصوص ونَشْرها عند المستشرقين والعلماء العرب المُحْدَثين ودراسة المصادر والمراجع العربية وعلى الأخص كُتُب الببليوجرافية والسِّيَر والطبقات والتراجم واللغة ومعاجم البلدان .

ونَصَّت اللائحة أيضًا على أن تكون مدة الدراسة بالمركز عامان وتبدأ السنة الدراسية فى أكتوبر وتنتهى فى يونية من كل عام ، وإذا أَتَمَّ الدارس هذه الدراسة بنجاح يُكَلَّف بتحقيق نَصٍّ من نصوص التراث بإشراف أحد أساتذة المركز ويُمْنَح بعد إتمام التحقيق إجازة بأنه أَتَمَّ الدراسة والتحقيق بنجاح .

وقد أَخْرَجَ المركز على امتداد أكثر من رُبعْ قرن عددًا من الكتب التراثية فى موضوعات مختلفة ، ففى مجال التاريخ أَخْرَجَ الأقسام الستة الأخيرة من كتاب «السُّلوك لمعرفة دُوَل الملوك» للمَقْريزى بتحقيق الدكتور سعيد عبدالفتاح عاشور ، والجزأين الرابع والخامس من «مُفَرِّج الكُروب فى أخبار بنى أيوب» لابن واصل الحَمَوى بتحقيق الدكتور حسنين محمد ربيع ، وأربعة أجزاء من «نُزْهَة النُّفُوس والأبْدان» لابن الصَّيْرَفى بتحقيق الدكتور حسن حبشى ، وثمانية أجزاء من «المَنْهَل الصافى» لابن تَغْرى برْدى بتحقيق الدكتور محمد محمد أمين والدكتور نبيل عبدالعزيز .

وفى مجال الأدب أخرج «ديوان ابن الرُّومى» فى ستة أجزاء بتحقيق الدكتور حسين نَصَّار، وفى اللغة أخرج «المُذكَّر والمُؤنَّث» للمُبَرِّد بتحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب، و«شرح كتاب سيبويه» للسيرافى بتحقيق الدكاترة رمضان عبدالتوان ومحمود فهمى حجازى ومحمد هاشم، وأخرج «مقدمة» ابن الصَّلاح فى علوم الحديث بتحقيق الدكتورة عائشة عبدالرحمن، وغيرها كثير فى مجال التصوف والطب وعلم الكلام (انظر قائمة منشورات المركز).

ولكن الهدف الذى أُسِّسَ من أجله المركز لم يَتَحَقَّق، فقد ظَلَّ الباحثون الذين التحقوا به وأمضوا به حتى الآن أكثر من خمس وعشرين سنة مجرد مساعدين للأساتذة المحققين ولم يُعْهَد إلى واحد منهم تحقيق أى كتاب، كما تَوَقَّفَت الدراسة النظرية التى نَصَّت عليها لائحة المركز الداخلية بعد سنتين من إنشائه، وأصبح الباحثون الجُدُد الذين يُضَمُّون إلى المركز لا يتلقون أى دراسة أو تدريب عملى على قواعد تحقيق التراث.

ويدور نظام العمل فى المركز على أساس اللجان المتخصصة فى كل فن من فنون العربية، فهناك لجنة للتاريخ وأخرى للغة وثالثة للأدب وهكذا، يُشْرِف عليها أحد الأساتذة المتخصصين وتقوم بتحقيق كتاب يشارك فيه باحثو المركز كلٌّ فى لجنته.

ونظرًا لأن أغلب الكتب المختارة من الكتب الضخمة والموسوعية والتى لايقوى على إخراجها الناشر الخاص، فقد أدَّى ذلك إلى طول المدة التى يستغرقها إخراج الكتاب، كذلك فإن التباعد الزمنى بين إخراج كل جزء والجزء الذى يليه تَرَكَ فرصةً للمزورين للسطو على طبعات دار الكتب وإخراجها كاملة فور صدور آخر جزء من الكتاب عن الدار بعد أن تكون قد نَفِدَت أغلب أو كل أجزائه الأولى.

ويَتَطَلَّب معالجة ذلك أن يُعْهَد إلى الباحثين العاملين فى المركز بعد مااكتسبوه من خبرة وتدريب على أيدى كبار المحققين أن يتولوا بأنفسهم إخراج هذه الكتب وفْقًا للقواعد التى حَدَّدَها المركز لمطبوعاته، على أن يتولّى أحدُ الأساتذة المتخصصين مراجعة العمل قبل الدفع به إلى المطبعة. وهذا من شأنه التعجيل بإخراج الكثير من الكتب المُعَلَّقَة فى المركز والتى بدئ فى إخراج بعضها قبل أكثر من خمسة عشر عامًا، وإعطاء فرصة للباحثين بظهور أسمائهم على أغلفة الكتب باعتبارهم أقدر الناس على التحقيق بعد التدريب والخبرة التى اكتسبوها طوال سنوات على أيدى أساتذة فن التحقيق، وليكونوا الجيل المُؤَهَّل لقيادة هذا العمل العلمى الدقيق وحَمْل رايته.

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

أنشىء هذا المركز فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٣ باسم «مركز دراسات التاريخ القومى» وافتتح فى يونية عام ١٩٦٤ وكان يتبع فى أول الأمر مصلحة الاستعلامات. وفى ٣٠ يونية سنة ١٩٦٦ انتقلت تبعيته بفضل جهود المؤرخ الثبت المرحوم الدكتور محمد أنيس إلى دار الكتب والوثائق القومية، ثم تَغَيَّر اسمه إلى «مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر» فى ٢٧ يولية ١٩٦٧ فى الوقت الذى أنشىء فيه «مركز تحقيق التراث».

ويقوم المركز بحصر لوثائق تاريخ مصر الحديث الموجودة فى الداخل والخارج وجَمْع تراث القادة والزعماء المصريين وإصدار فهارس تحليلية لها ونشر هذا التراث نشراً علميًا، كما يقوم بإصدار سلسلة شهرية عن تاريخ مصر الحديث والمعاصر بعنوان «مصر النهضة» يشرف عليها الدكتور يونان لبيب رزق.

مركز الببليوجرافيا والحساب العلمى

أنشىء هذا المركز فى عام ١٩٧٠ فى إطار مشروع ضخم يستهدف إعداد فهرس كامل لمقتنيات دار الكتب فى مائة عام يعرف بـ الفهرس المئوى»

وفى عام ١٩٧٧ أدخل الحاسب الآلى إلى المركز لمواجهة أعمال الببلوجرافيا المتنوعة.

ورغم استخدام الحاسب الآلى فى أعمال المركز ، فإن التقدم الهائل فى مجال تكنولوچيا المعلومات يتطلب التطوير الدائم لأجهزة وأنظمة المركز كما هو موضح فى مشروع تطوير مبنى باب الخلق وبحيث يكون المركز على اتصال كامل بإدارة الشئون الفنية .

مركز توثيق وبحوث أدب الطفل

أنشئ هذا المركز عام ١٩٨٨م فى فترة تبعية دار الكتب للهيئة المصرية العامة للكتاب بغرض جمع وتوثيق كل المواد المتعلقة بأدب الطفل فى مصر والوطن العربى وكذلك على المستوى الدولى . ويهدف المركز إلى تسهيل عمل الباحثين فى مجال أدب الأطفال وتطوير البحث فى هذا المجال .

ويتكون المركز من قسمين أساسيين : مركز معلومات لتقديم الخدمة البحثية المتخصصة عن أدب الأطفال ومكتبة نموذجية للأطفال تقدم الخدمة المكتبية المتطورة والمثالية لمكتبات الأطفال .

ويقع هذا المركز فى مبنى مستقل فى حى الروضة بمدينة القاهرة ويتكون من طابقين ، خُصِّص الطابق الأول للكتب النموذجية والطابق الثانى لمركز التوثيق والبحوث .

مـــــديرو الدار

مَرَّ على إدارة دار الكتب المصرية منذ إنشائها ثلاثة عهود مُتَمَيِّزة فى الإدارة: عَهْدُ الإدارة الأجنبية (١٨٨٠(؟) - ١٩١٤)، وعَهْدُ الإدارة المصرية (١٩١٥ - ١٩٥٧)، وعَهْدُ المديرين العاملين (١٩٥٧ - ١٩٩٣). وبعد استقلال الدار فى أول يوليـة سنة ١٩٩٤ بدأ عَـهْدٌ رابع من الإدارة لدار الكتب يتولى فيـه إدارتها مجلس إدارة يأتى على رأسه رئيس للمجلس ويتولَّى تنفيذ سياسة المجلس مديرٌ تنفيذى.

١ - الإدارة الأجنبية (١٨٨٠ (؟) - ١٩١٤).

لا نعرف الكثير عن كيفية إدارة دار الكتب (الكتبخانة الخديوية) منذ إنشائها عام ١٨٧٠ وحتى بداية عقد الثمانينات من القرن الماضى سوى إشارة «قانون الكتبخانة» فى البند ٢ إلى وجود ناظر للدار. ولكن منذ بداية الثمانينات وحتى عام ١٩١٤، عام إعلان الحماية البريطانية على مصر، تناوب على إدارة الدار مجموعة من العلماء الألمان أولهم الدكتور شتيرن Stern الذى لا نعـرف على التدقيق الفترة التى تولَّى فيها إدارة الدار ثم الدكتور سبيتا Sbeta (١٨٨٣ - ١٨٨٩؟)، ثم الدكتور ڤولرز Vollers (أول مايو ١٩٨٩ - ٣٠ سبتمبر ١٨٩٦)، ثم الدكتور برنارد موريتز Bernard Moritz (٢٥ أكتوبر ١٨٩٦ - ٣١ أغسطس ١٩١١) وآخرهم الدكتور شادة Shada (أول نوفمبر ١٩١٣ - ٣ أغسطس ١٩١٤).

وتَمَيَّزت هذه الفترة باتساع نشاط الدار فى توفير الكتب الأجنبية، واقتناء مجموعة أوراق البَرْدى ومجموعة النقود الإسلامية وصدور العديد من الفهارس العربية والأوروبية والكتب التى تُعَرِّف بتَطَوُّر الخط العربى من خلال مقتنيات الدار.

٢ - الإدارة المصرية (١٩١٥ - ١٩٥٧)

فى هذه المرحلة تولَّى إدارة دار الكتب وشَغَلَ منصب مديرها العام شخصياتٌ مصرية بارزة فى مجال الفكر والأدب، وجاؤا جميعهم من خارج الدار، يأتى فى مقدمتهم :

١ - **أحمد لطفى السيِّد باشا** الذى تولَّى إدارة الدار مرتين.

(١٦ سبتمبر ١٩١٥ - ٣٠ نوفمبر ١٩١٨)

(١٢ إبريل ١٩٢٢ - ١٠ مارس ١٩٢٥)

٢ - **أحمد صادق بك**

(أول إبريل ١٩٢٠ - ٣١ مارس ١٩٢٢).

٣ - **الدكتور عبدالحميد أبو هيف بك**

(أول إبريل ١٩٢٥ - ١٩ يناير ١٩٢٦)

٤ - **محمد أسعد بَرَادَة بك**

(أول إبريل ١٩٢٦ - ٦ مايو ١٩٣٦)

٥ - **الدكتور منصور بك فهمى**

(٧ مايو ١٩٣٦ - ١١ ديسمبر ١٩٤٤)

٦ - **أحمد عاصم بك**

(١٢ ديسمبر ١٩٤٤ - ١٩٤٧)

٧ - أمين مرسى قنديل

(١٦ يناير ١٩٤٨ - ٢٧ فبراير ١٩٥١)

٨ - توفيق الحكيم

(٢١ مارس ١٩٥١ - ٢٨ إبريل ١٩٥٨)

وتَمَيَّزت هذه المرحلة بالاهتمام بالنواحى الشرقية إلى جانب الثقافة الغربية، ونشأت فيها أقسام الفهارس الشرقية التى أخرجت فهارس الدار الجديدة على أيدى رجال وضعوا قواعد وأُسُس الفَهْرَسة والتصنيف فى الدار من أمثال الشيخ محمد عبدالرسول والسيد محمد الببلاوى وتوفيق إسكاروس وفريد الرزّاز ومحمد جمال الدين الشوربجى وفؤاد سيد وعلى عبدالعظيم وعبدالرؤف شلبى وغيرهم، كما شهدت نمو القسم الأدبى بما أخرجه من أمهات الكتب العربية على القواعد العلمية لتحقيق ونشر النصوص، وكذلك إضافة مكتبات هامة إليها أغنت رصيدها مثل مكتبات: أحمد تيمور باشا وأحمد زكى باشا وأحمد طلعت بك وقَوَلّة وعمر مكرم.

كما تولّى منصب وكيل الدار مجموعة من رجال الفكر والثقافة منهم شاعر النيل حافظ إبراهيم وشاعر الشباب أحمد رامى والأديب الروائى يحيى حقى.

٣ - المديرون العاملون (١٩٥٧ - ١٩٩٣)

وهم المديرون الذين تَدرَّجــو فى سلك وظائف الدار حــتى وصلوا إلى منصب المدير العام وتناوبوا العمل فى أقسامها المختلف وتَعَرَّفوا على مشكلاتها وأولهم:

١ - محمد أحمد حسين

(٢ يونية ١٩٥٧ - مايو ١٩٦٢)[1]

٢ - عبدالمنعم محمد عمر

(١٣ ذى الحجة سنة ١٣٨١ / ١٧ مايو ١٩٦٢ -)

٣ - صلاح الدين الحفنى

(١١ محرم سنة ١٣٨٦ / ٢ مايو ١٩٦٦ -)

٤ - أحمد عابدين

(أول يولية ١٩٦٦ - ٢٣ مايو ١٩٦٨)

٥ - حسن رشاد السيد

(١٨ يولية ١٩٦٨ - ١٤ يونية ١٩٧٠)

٦ - على محمود كحيل

(يولية ١٩٧٠ -)

٧ - محمد فريد عبدالخالق

(ديسمبر ١٩٧٣ - سبتمبر ١٩٧٥)

٨ - إسماعيل النّحْراوى

(٥ ديسمبر ١٩٧٦ -)

٩ - صالح إبراهيم محمود

---

(١) فى هذه الفترة أنشأت وزارة الثقافة التى تتبعها دار الكتب وظيفة جديدة وهى : وكيل وزارة الثقافة لشئون دار الكتب ، وأول من تقلّد هذا المنصب هو الأستاذ محمد أحمد حسين . وعندما ضمت دار الوثائق إلى دار الكتب فى عام ١٩٦٥ أصبح يشرف عليهما وكيل وزارة الثقافة لشئون دار الكتب والوثائق القومية .

(٢٢ أكتوبر ١٩٧٧ - ٢٦ أكتوبر ١٩٧٢)

١٠ - عبدالمنعم محمد موسى

(٢٧ أكتوبر ١٩٧٨ - ٢٢سبتمبر ١٩٨٢)

١١ - نصر الدين محمد حسين

(٢٣ سبتمبر ١٩٨٢ - ١٣ يونية ١٩٨٣)

١٢ - سعد محمد أمين رشيد

(٢٧ ديسمبر ١٩٨٣ -)

١٣ - على عبدالمحسن زكى على

(٧ مايو ١٩٨٩ -يولية ١٩٩٣)

وشهدت الفترة الممتدة بين عامى ١٩٤٨ و١٩٦٩ نشاطًا ملحوظًا للدار فى مجال إخراج الفهارس وإصدار الببليوجرافيات ونشرة الإيداع والفهارس الموضوعية العربية والأجنبية التى ماتزال إلى اليوم هى المراجع الأساسية التى يستخدمها المترددون على قاعات الدار المختلفة فى التعرف على مقتنياتها (انظر أعلاه ص ٦٣ - ٦٥، ٦٧ - ٦٩، ٧٨ - ٨٢).

بينما توقفت عن إصدار أمهات الكتب العربية بعد إغلاق القسم الأدبى، ولكنها عادت مرة أخرى إلى إحياء هذا النشاط بعد إنشاء مركز تحقيق التراث.

٤ - استقلال دار الكتب (١٩٩٤ -).

تنفيذًا للقرار الجمهورى رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ بأن يكون لدار الكتب والوثائق القومية مجلس إدارة، أصبحت إدارة دار الكتب والوثائق القومية يتولاها رئيس مجلس إدارة ومدير تنفيذى أولهما :

الدكتور محمود فهمى حجازى (٨ أغسطس ١٩٩٤ – ٦ يوليو ١٩٩٧)	رئيسًا لمجلس الإدارة
الدكتور أيمن فؤاد سيد (٧ يونية ١٩٩٤ – ٢٠ يوليو ١٩٩٥)	مديرًا للدار
الدكتور جابر عصفور (٧ يوليو ١٩٩٧ – ٦ مارس ١٩٩٨)	رئيسًا لمجلس الإدارة
الدكتور ناصر الأنصارى (٨ مارس ١٩٩٨ – ٣١ ديسمبر ١٩٩٨)	رئيسًا لمجلس الإدارة
الأستاذ سمير غريب (٢١ فبراير ١٩٩٩ – ٣١ ديسمبر ٢٠٠١)	رئيسًا لمجلس الإدارة
الدكتور صلاح فَضْل (٨ يناير ٢٠٠٢ – ٢٠ مارس ٢٠٠٣)	رئيسًا لمجلس الإدارة
الدكتور أحمد مرسى (٢١ مارس ٢٠٠٣ – ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤)	رئيسًا لمجلس الإدارة
الدكتور محمد صابر عرب (١ يناير ٢٠٠٥ - ....)	رئيسًا لمجلس الإدارة



دكتور سبيتا



دكتور فولرس

أوّل مايو ١٨٨٩ - ٣٠ سبتمبر ١٨٩٦



دكتور موريتس

٢٥ أوكتوبر ١٨٩٦ - ٣١ أغسطس ١٩١١



دكتور شاده

أوّل نوفمبر ١٩١٣ - ٣ أغسطس ١٩١٤



أحمد لطفي السيد باشا

١٦ سبتمبر ١٩١٥ - ٣٠ نوفمبر ١٩١٨

١٢ أبريل ١٩٢٢ - ١٠ مارس ١٩٢٥



أحمد صادق بك

أوّل أبريل ١٩٢٠ - ٣١ مارس ١٩٢٢



دكتور عبد الحميد أبو هيف بك

أوّل أبريل ١٩٢٥ - ١٩ يناير ١٩٢٦



محمد أسعد برادة بك

أوّل أبريل ١٩٢٦ - ٦ مايو ١٩٣٦



دكتور منصور فهمي بك

٧ مايو ١٩٣٦ - ١١ ديسمبر ١٩٤٤



مطبوعات دار الكتب المصرية

١ – مطبوعات مُنَمَّرَة

صدرت عن الكتبخانة الخديوية

١ – **فهرست الكتب الموجودة بالكتبخانة الخديوية المصرية الكبرى الكائنة بسراى درب الجماميز العامرة بمصر القاهرة**، القاهرة، مطبعة وادى النيل ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م، ٣٣٣ صفحة.

٢ – **فهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية الكائنة بسراى درب الجماميز بمصر المحروسة**، ١ – ٧ والجزء السابع فى مجلدين، القاهرة ١٣٠١ – ١٣٠٨هـ/ ١٨٨٤ – ١٨٩١م، ٤٥٠، ٢٨١، ٣١٩، ٣٥٢، ٣٩٩، ٤١٦، ٤٠٠ صفحة.

(أعيد طبع جزؤه الأول سنة ١٣١١هـ ١٨٩٣ بالمطبعة العثمانية).

حلمى الداغستانى: **فهرست الكتب التركية الموجودة فى الكتبخانة الخديوية، وفهرست الكتب الفارسية والجاوية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية المصرية**، القاهرة – المطبعة العثمانية ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٩، ٥٥٩ صفحة.

٣ – **مُرْشد لأودة المتفرجين** *Guide de la Salle d'Exposition* المطبعة الأميرية سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٧م.

٤ – *Catalogue de la section européenne* t. I. L'Egypte، المطبعة الأميرية سنة ١٨٩٢م.

٥ – ابن دُقماق : **الإنتصار لواسطة عقد الأمصار**، الجزاين الرابع والخامس نشره ڤولرز مع مقدمة باللغة الفرنسية، المطبعة الأميرية ١٨٩٣، ٢٦٣ صفحة + 7 pages.

٦ – ابن إياس : **بدائع الزهور فى وقائع الدهور**، ١ – ٣، نشره ڤولرز مع مقدمة باللغة الفرنسية، المطبعة الأميرية ١٨٩٤م.

٧ – محمد على البيلاوى : **فهرست أسماء الأعلام** وفهرست الأماكن والبلدان والجبال والأنهار الواردة فى الجزء الرابع والخامس من كتاب **الانتصار لواسطة عقد الأمصار لابن دقماق**، المطبعة الأميرية ببولاق مصر ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م، ١١١ صفحة.

فهرست الأعلام الواردة فى كتاب بدائع الزهور لابن إياس، المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م.

٨ – محمد أمين فكرى : الآثار الفكرية للمرحوم عبدالله فكرى باشا، المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م.

٩ – Lane- Poole, S., *Catalogue of the Collection of Arabic Coins Preserved in the Khedivial Library at Cairo*, London 1897.

١٠ – ابن الجَيْعان : **التحفة السنية فى أسماء البلاد المصرية**. نشره برنهارد موريتز مع مقدمة باللغة الفرنسية، المطبعة الأميرية ببولاق ١٨٩٨م، ١٩٦ + ٧١ + ٤ صفحة.

١١ – النابُلسى : **تاريخ الفيوم وبلاده**، نشره برنهارد موريتز مع مقدمة باللغة الفرنسية، المطبعة الأميرية ببولاق ١٨٩٩م، ٢٠٥ صفحة.

١٢ – *Catalogue de la section européenne* t - II L'Or ient المطبعة الأميرية ١٨٩٩م.

١٣ – *Catalogue de la section européenne* t - I- L 'Egypte (2ème édition)، المطبعة الأميرية ١٩٠١م.

١٤ – القَلْقَشَنْدى : **صُبْح الأعْشَى فى صناعة الإنشا**، الجزء الأول مع مقدمة باللغة الفرنسية، المطبعة الأميرية ١٩٠٣م.

١٥ - Moritz, B., *Arabic Palaegraphy. A Collection of Arabic Texts from the first century till the Year 1000*, Leipzig 1905.

١٦ - ابن الزيّات : **الكواكب السيّارة فى ترتيب الزيارة فى القرافتين الكبرى والصغرى**، المطبعة الأميرية ١٣٣٤هـ/ ١٩٠٧م، ٤١٠ صفحة . .

٢ - مطبوعات غير منَمَّرة

تنفيذاً لمشروع إحياء الآداب العربية

١ - **القلقشندى : صبح الأعشى فى صناعة الإنشا**، ١ - ١٤، طبعة ثانية، المطبعة الأميرية ١٣٣١ - ١٣٣٨هـ/ ١٩١٣ - ١٩١٩م.

٢ - الآمدى : **الإحكام فى أصول الأحكام**، ١ - ٤ مطبعة المعارف بالفجالة ١٣٣٢ - ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤ - ١٩١٥م.

٣ - يحيى بن حمزة : **الطّراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، ١ - ٣، مطبعة المقتطف ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.

٤ - الشاطبى : **الاعتصام فيما دخل على الإسلام من البدع**، ١ - ٣، مطبعة المنار ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.

٥ - ابن جنّى : **الخصائص فى اللغة**، جـ١، مطبعة الهلال ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م.

٦ - الجاحظ : **التاج فى أخلاق الملوك**، بتحقيق أحمد زكى باشا، المطبعة الأميرية ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.

٧ - ابن الكلبى : **الأصنام**، بتحقيق أحمد زكى باشا، المطبعة الأميرية، ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.

٣ - مطبوعات صدرت عن مطبعة دار الكتب المصرية

فى سنة ١٩٢٢م أنشأت دار الكتب مطبعة خاصة بها ألحقت ببدروم مبنى دار الكتب بباب الخلق، جمعت لها كل أسباب الجودة والإتقان وبدأت فى إخراج مطبوعات القسم الأدبى وغيره من مطبوعات الدار التى تعد علامة فى تاريخ الطباعة ونموذجًا على جَوْدَة الإخراج والضبط الصحيح والإتقان العلمى.

أ- القسم الأدبى

١ - الزَّمَخْشَرى : **أساس البلاغة**، ١-٢، هـ ١٩٢٢م.

٢ - النُّوَيْرى : **نهاية الأرب فى فنون الأدب**[١]، ١-١٨، ١٩٢٣ - ١٩٥٥م.

٣ - ابن فَضْل الله العُمَرى : **مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار**، الجزء الأول بتحقيق أحمد زكى باشا، ١٩٢٤م.

٤ - **المصحف الشريف** : جُمعَ ورُتِّب فى المطبعة الأميرية وطبع فى مصلحة المساحة بالجيزة سنة ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٥م.

(صدرت طبعة ثانية للمصحف عن مطبعة دارالكتب عام ١٩٥٢م)

٥ - ابن قُتَيْبَة الدينورى : **عيون الأخبار**، ١-٤، ١٣٤٣ - ١٣٤٩هـ/ ١٩٢٥ - ١٩٣٣م.

٦ - **ديوان مهيار الديْلمى** : ١-٤، ١٩٢٥ - ١٩٣٣م.

٧ - ابن الكلبى : **الأصنام**، بتحقيق أحمد زكى باشا، ١٩٢٤م. (صدرت له طبعة ثانية عام ١٩٩٥م).

٨ - أبو الفرج الأصْبَهانى : **الأغانى**[٢]، ١-١٦، ١٩٢٧ - ١٩٦١م.

---

(١) استكمل المجلس الأعلى للثقافة بالتعاون مع مركز تحقيق التراث إصدار بقية أجزاء الكتاب (انظر فيما يلى ص ١١٦).

(٢) أتمت الهيئة المصرية العامة للكتاب استكمال طبع بقية الأجزاء إلى الرابع والعشرين بإشراف العالم المحقق المرحوم محمد أبو الفضل إبراهيم

٩ - ابن تَغْرى بِرْدى : **النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة** [1]، ١ - ١٢، ١٣٤٨هـ/ ١٩٢٩م - ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م.

١٠ - **مختار ديوان عَلَم الدين الأيدمرى**، ١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م.

١١ - **ديوان جران العَوْد** ، ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م. (صدرت له طبعة ثانية عام ١٩٩٥م).

١٢ - **ديوان نابغة بنى شيبان**، ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م. (صدرت له طبعة ثانية عام ١٩٩٥م).

١٣ - **ديوان صَرَّدُرّ**، ١٩٣٤م. (صدرت له طبعة ثانية عام ١٩٩٥م).

١٤ - الجواليقى : **المُعَرَّب من الكلام الأعْجَمى على حروف المعجم**، بتحقيق أحمد محمد شاكر ١٣٦١هـ/ ١٩٤٢م. (صدرت له طبعة ثانية عام ١٩٦٩م، وطبعة ثالثة عام ١٩٩٥).

١٥ - أبو العباس ثَعْلَب : **شرح ديوان زهير بن أبى سُلْمى**، ١٣٦٣هـ/ ١٩٤٤م. (صدرت له طبعة ثانية عام ١٩٩٥م).

١٦ - **ديوان الهُذَليين**، ١ -٣، ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م - ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م.

١٧ - ابن الكَلْبى : **أنساب الخيل وأخبارها فى الجاهلية والإسلام**، بتحقيق أحمد زكى باشا، ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م.

١٨ - أبو سعيد السُكَّرى : **شرح ديوان كعب بن زهير**، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م. (صدرت له طبعة ثانية عام ١٩٩٥م).

١٩ - **ديوان حميد بن ثَوْر الهلالى**، بتحقيق عبدالعزيز الميمنى الراجكوتى، ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م.

٢٠ - **ديوان سُحَيْم عبد بنى الحَسْحاس**، بتحقيق عبدالعزيز الميمنى الراجكوتى، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م.

---

[1] استكملت الهيئة المصرية العامة للكتاب كذلك طبع بقية أجزاء النجوم الزاهرة إلى الجزء السادس عشر بتحقيق مجموعة من كبار المحققين.

٢١ - القفطى: **إنباه الرواه على أنباه النحاه**[١]، ١ - ٣، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٣٦٩ - ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٠ - ١٩٥٥م.

٢٢ - ابن تَغْرى بِرْدى: **المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى**، بتحقيق أحمد يوسف نجاتى، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م.

٢٣ - القُرْطُبى: **الجامع لأحكام القرآن**، ١ - ٢٠، ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥ - ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م (طبعة ثانية ١٩٥٢ - ١٩٦٧م).

٢٤ - المُبَرِّد: **الفاضل**، بتحقيق عبدالعزيز الميمنى الراجكوتى، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م. (طبعة ثانية عام ١٩٩٥م).

٢٥ - ابن جنِّى: **الخصائص**، ١ - ٣، بتحقيق محمد على النجار، ١٣٧١ - ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٢ - ١٩٥٦م. (صدرت له طبعة ثانية عام ١٩٨٥م).

٢٦ - الفَرّاء: **معانى القرآن**[٢]، جـ١، بتحقيق أحمد يوسف نجاتى و محمد على النجار، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.

٢٧ - **ديوان تميم بن المُعِزّ لدين الله الفاطمى**، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م. (طبعة ثانية عام ١٩٩٥م).

---

[١] اصدر الجزء الرابع بتحقيق المحقق نفسه عام ١٩٧٤ عن الهيئة المصرية العامة للكتاب.

[٢] استكملت الهيئة المصرية العامة للكتاب طبع الجزأين الثانى والثالث، الثانى بحقيق الشيخ محمد على النجار والثالث بتحقيق الدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبى.

ب – لجنة إحياء آثار أبى العلاء

١ – **تعريف القدماء بأبى العلاء**، جمعها وحققها مصطفى السقا، عبدالرحيم محمود، عبدالسلام هارون، إبراهيم الإبيارى، حامد عبدالمجيد، بإشراف طه حسين، ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٤م.

٢ – أبو العلاء المعرى : **شروح سقط الزند**، ١-٥، تحقيق مصطفى السقا، عبدالرحيم محمود، عبدالسلام هارون، إبراهيم الإبيارى، حامد عبدالمجيد، بإشراف طه حسين، ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م. (أعيد طبع الكتابين سنتى ١٩٦٦ و١٩٨٥ وصدرا عن المجلس الأعلى للثقافة).

ج – كتب عامة

Grohmann, A., *Arabic Papyri in the Egyptian Library,* 1 - 6, 1935 - 1962 -

– أدولف جروهمان : **أوْراق البَرْدى العربية بدار الكتب المصرية**، ترجمة الدكتور حسن إبراهيم حسن ومراجعة الأستاذ عبدالحميد حسن، ١ – ٥، ١٩٣٥ – ١٩٦٨م. (صدرت لها طبعة ثانية عام ١٩٩٤م).

– أدولف جروهمان . أربع محاضرات عن **الأوراق البردية العربية ومنها المحفوظ بالدار**، تعريب توفيق اسكاروس ١٣٤٨هـ/ ١٩٣٠م.

– **تذكار زيارة حضرة صاحب الجلالة «أمان الله خان» ملك الأفغان** (نبذة تاريخية فى أصل دار الكتب المصرية ومعرضها وحركة أعمالها ومطبوعاتها) رجب سنة ١٣٤٦هجرية – ديسمبر سنة ١٩٢٧ ميلادية، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م.

– **نبذة وجيزة عن دار الكتب المصرية**، ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م.

– **زيارة صاحب السمو الإمبراطورى لدار الكتب المصرية**، ١٩٤٤

– محمد فؤاد عبدالباقى : **المُعْجَم المُفَهْرَس لألفاظ القرآن الكريم**، ١٩٥٣م.

- محمد رمزى : **القاموس الجغرافى لأسماء البلاد المصرية فى عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥**، ١ - ٥، ١٩٥٥ - ١٩٦٣، الفهرس ١٩٦٨ .
- **دار الكتب فى عهد الثورة (يوليو ١٩٥٢ - يوليو ١٩٦٤)**، ١٩٦٤م.

د - الفهارس والببليوجرافيات

انظر أعلاه ص ٥٩ - ٨٢ .

هـ - مركز تحقيق التراث [١]

١ - برجستراسر : **أصول نَقْد النصوص ونَشْر الكتب**، إعداد وتقدم محمد حمدى البكرى، ١٩٦٩م (طبعة ثانية سنة ١٩٩٥م).

٢ - ابن ظَهيْرة : **الفضائل الباهرة فى محاسن مصر والقاهرة**، بتحقيق مصطفى السقا وكامل المهندس، ١٩٦٩م.

٣ - على مبارك : **الخطط التوفيقية الجديدة**، ١ - ١١، ١٩٦٩ - ١٩٩٢م.

٤ - المَقْريزى : **السُّلوك لمعرفة الدول والملوك**، ٣ - ٤ فى ستة أقسام، بتحقيق سعيد عبدالفتاح عاشور، ١٩٧٠ - ١٩٧٣م.

٥ - الصَّيْرَفى، **نُزْهَة النفوس والأبدان فى تواريخ الزمان**، ١ - ٤، بتحقيق حسن حبشى. ١٩٧٠ - ١٩٩٤م.

---

[١] بعد ضم «دار الكتب والوثائق القومية» إلى «الهيئة المصرية للتأليف والنشر» سنة ١٩٧١ باسم «الهيئة المصرية العامة للكتاب» ضُمَّت مطبعة دار الكتب إلى مطابع الهيئة وأصبحت الهيئة العامة للكتاب تنشر بعض كتب التراث استكمالاً لعمل هيئة النشر وبعضها الآخر عليه اسم «مركز تحقيق التراث» دون أن يكون للمركز دورٌ فيه، وتصدر جميعها عن مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٦- ابن سعيد المغربى : **النجوم الزاهرة فى حُلى القاهرة** ، بتحقيق حسين نصار ، ١٩٧٠م.

٧- ابن واصل : **مُفَرِّج الكروب فى أخبار بنى أيوب** ، ٤-٥ ، بتحقيق حسنين محمد ربيع، ١٩٧٢-١٩٧٧م.

٨-الذَّهبى : **التاريخ الكبير أو تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام**، الجزء الأول- القسم الأول [المغازى] ، بتحقيق محمد عبد الهادي شعيرة ، ١٩٧٥م.

٩ - ابن بَسَّام الشَّنْتَرينى : **الذَّخيرة فى محاسن أهل الجزيرة**، مج٢ ج١، بتحقيق لطفى عبدالبديع، ١٩٧٥ .

١٠ - ابن حبيب : **تذكرة النبيه فى أيام المنصور وبنيه**، ١ - ٣، بتحقيق محمد محمد أمين، ١٩٧٦ - ١٩٨٦م.

١١-ابن تَغْري برْدى : **المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى** ، ١-٧، بتحقيق محمد محمد أمين ونبيل محمد عبد العزيز ، ١٩٨٤-١٩٩٤م.

١٢-العَيْنى : **عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان** ،(عصر سلاطين المماليك)، ١-٤، ١٩٨٧-١٩٩٢م.

١٣-النابلسى : **الحقيقة والمجاز فى الرحلة إلى بلاد الشام والحجاز**، تقديم أحمد عبدالمجيد هريدى، ١٩٨٦ .

١٤ - **ديوان الخِرْنِق بنت بدر بن هَفّان**، بتحقيق حسين نَصّار، ١٩٦٩ .

١٥ - الكِنْدى : **رسالة الكندى فى خبر صناعة التأليف**، بتحقيق يوسف شوقى، ١٩٦٩ .

١٦ - **ديوان ابن الرومى**، ١ - ٦، بتحقيق حسين نَصّار، ١٩٧٣ - ١٩٨١ .

١٧ – الآبى : **نثر الدر فى المحاضرات**، ١ – ٧، بتحقيق محمد على قرنة وآخرين، ١٩٧٨ – ١٩٩٠.

١٨ – الزَّمَخْشَرى : **ربيع الأبرار ونُصوص الأخبار**، ج١ بتحقيق عبدالمجيد دياب، ١٩٩٢.

١٩ – **ديوان الملك الأمجد بهرام شاه الأيوبى**، بتحقيق غريب محمد على أحمد، ١٩٩١.

٢٠ – ابن السِّيد البطليوسى : **شرح المختار من لزوميات أبى العلاء**، ١ – ٢، بتحقيق حامد عبدالمجيد، ١٩٧٠ – ١٩٨٤(طبعة ثانية ١٩٩١).

٢١ – **شرح لزوميات أبى العلاء** (المنسوب للسَّرَقُسْطى)، ١ – ٣، بتحقيق سيدة حامد، منير المدنى، زينب القوصى، وفاء الأعصر بإشراف ومراجعة دكتور حسين نصّار، ١٩٩٢ – ١٩٩٤.

٢٢ – المَرْصَفى : **الوسيلة الأدبية إلى علوم العربية**، ١ – ٢، بتحقيق عبدالعزيز الدسوقى، ١٩٨٢ – ١٩٩١.

٢٣ – ابن سعيد الأندلسى : **المُقْتَطَف من أزاهر الطُّرَف**، بتحقيق سيد حنفى حسنين، ١٩٨٣.

٢٤ – مجهول المؤلف : **الشجرة ذات الأكمام الحاوية لأصول الأنغام**، بتحقيق وشرح غَطّاس عبدالملك خشبة وإيزيس فتح الله، ١٩٨٣.

٢٥ – المفضل بن سلمة : **كتاب الملاهى وأسمائها من قبل الموسيقى**، بتحقيق غَطّاس عبدالملك خشبة، ١٩٨٤.

٢٦ – الأرْمَوى : **الأدوار فى معرفة النغم والأدوار**، بتحقيق غَطّاس عبدالملك خشبة، ١٩٨٦.

٢٧ – المُبَرِّد : **المذكَّر والمؤنَّث**، بتحقيق رمضان عبدالتواب وصلاح الدين الهادى، ١٩٧٠.

٢٨ - ابن الأنباري : **البُلْغَة فى الفرق بين المُذكَّر والمؤنَّث**، بتحقيق رمضان عبدالتواب، ١٩٧٠.

٢٩ - السِّيرافى : **شرح كتاب سيبويه**، ١ - ٢ ، بتحقيق رمضان عبدالتواب ومحمود فهمى حجازى ومحمد هاشم، ١٩٨٦- ١٩٩٠.

٣٠ - التبريزى : **تهذيب إصلاح المنطق لابن السِّكِّيت**، بتحقيق فوزى عبدالعزيز مسعود، ١٩٨٧.

٣١ - الزَّمَخْشَرى : **أساس البلاغة**، ١ - ٢، طبعة ثانية مصححة، ١٩٨٦.

٣٢ - ابن الصَّلاح : **مقدمة ابن الصَّلاح فى علوم الحديث**، بتحقيق عائشة عبدالرحمن، ١٩٧٤.

٣٣ - القُشَيْرى : **لطائف الإشارات**، بتحقيق إبراهيم بسيونى ، ١٩٨٣.

٣٤ - أبو رشيد النَّيسابورى : **فى التوحيد - ديوان الأصول**، بتحقيق محمد عبدالهادى أبو ريدة، ١٩٦٩.

٣٥ - ابن تيمية : **دَرْءُ تعارض العَقْل والنَّقْل**، ج١، تحقيق محمد رشاد سالم، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

٣٦ - ابن قَيِّم الجَوْزية : **مدارج السالكين**، بتحقيق محمد كمال جعفر، ١٩٨٠.

٣٧ - ابن سينا : **المجموع أو الحكم العروضية فى معانى كتاب الشعر**، بتحقيق محمد سليم سالم، ١٩٦٩.

٣٨ - ابن رُشْد : **تلخيص السَّفْسَطة**، بتحقيق محمد سليم سالم، ١٩٧٢.

٣٩ - ـــــ : **تلخيص كتاب أرسطوطاليس فى العبارة**، بتحقيق محمد سليم سالم، ١٩٨٠.

٤٠ - ـــــ : **تلخيص كتاب أرسطوطاليس فى الجدل**، بتحقيق محمد سليم سالم، ١٩٨٠.

٤١ - ثامسطيوس : **رسالة ثامسطيوس إلى يوليان الملك فى السياسة وتدبير المملكة**، بتحقيق وشرح محمد سليم سالم، ١٩٧٠.

٤٢ - جالينوس : **الاستقساط على رأى أبُقْراط**، بتحقيق محمد سليم سالم، ١٩٨٦.

٤٣ - ـــــ : **الصناعة الصغيرة** (نَقْل حُنَيْن بن إسحاق)، تحقيق محمد سليم سالم، ١٩٨٨.

٤٤ - ـــــ : **فرق الطب للمتعلمين، (نَقْل حُنَيْن بن إسحاق)**، تحقيق محمد سليم سالم، ١٩٧٨.

٤٥ - ـــــ : **كتاب جالينوس إلى طوثرون فى النَّبْض للمتعلمين**، تحقيق محمد سليم سالم، ١٩٧٩.

٤٦ - حُنَيْن بن إسحاق (شرح وتلخيص) : **كتاب جالينوس إلى غلوقن فى التأتى لشفاء الأمراض**، بتحقيق محمد سليم سالم، ١٩٨٢.

٤٧ - أرسطوطاليس : **المقالة الرابعة عشر من كتاب طبائع الحيوان البحرى والبرى**، بتحقيق وتعليق عَزَّة محمد سليم سالم، ١٩٨٥.

٤٨ - ابن باجة : **تعليقات فى كتاب بارى أرميناس ومن كتاب العبارة للفارابى**، بتحقيق محمد سليم سالم، ١٩٨٦.

٤٩ - التيفاشي : **أزهار الأفكار في جواهر الأحجار**، تحقيق محمد يوسف حسن ومحمود بسيوني خفاجي، ١٩٧٧ .

٥٠ - الحسن بن الهيثم : **الشكوك على بطليموس**، بتحقيق عبدالحميد صَبْرَة ونبيل الشهابي، ١٩٧١ .

٥١ - النُّوَيْري : **نهاية الأرب في فنون الأدب**، ١٨ - ٣١، بتحقيق مجموعة من العلماء، ١٩٧٥ - ١٩٩٢ .

و - مطبوعات

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

١ - فؤاد كرم (جمع وترتيب) : **النظارات والوزارات المصرية**، ج ١ (١٨٧٨ - ١٩٥٣)، ١٩٦٩ .

٢ - محمد جمال الدين المَسَدّي : **دنشواي**، ١٩٧٤[1] .

٣ - **أوراق محمد فريد (مذكراتي بعد الهجرة)**، ١ - ٢، بتحقيق عاصم الدسوقي ومصطفى النحاس جبر، ١٩٧٨ - ١٩٨٦ .

٤ - رمزي ميخائيل : **الوحدة الوطنية في ثورة ١٩١٩**، ١٩٨٠ .

٥ - علي شلبي، مصطفى النحاس : **الانقلابات الدستورية**، ١٩٨١ .

٦ - **أوراق مصطفى كامل : (المراسلات)**، بتحقيق شوقي عطالله الجمل ١٩٨٢، **(الخطب)**، بتحقيق يواقيم رزق مرقص، ١٩٨٤، **(المقالات)** ١ - ٣، بتحقيق يواقيم رزق مرقص، ١٩٨٦ - ١٩٩٣ .

---

[1] طبعت مطبوعات مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر فيما عدا الكتاب رقم ١ على مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٧ - نبيل عبدالحميد: **شهداء ثورة ١٩١٩**، ١٩٨٤ .

٨ - **مذكرات محمد على عَلُّوبة (ذكريات اجتماعية وسياسية)**، إشراف وتقديم عاصم الدسوقى، ١٩٨٨ .

٩ - **مذكرات سعد زغلول**، ١ - ٦، بتحقيق عبدالعظيم رمضان، ١٩٨٧ - ١٩٩٣ .

١٠ - عبدالله النديم : **التنكيت والتبكيت**، بتحقيق عبدالمنعم إبراهيم الجميعى، ١٩٩٤ .

١١ - ـــــــــــــ : **مجلة الأستاذ**، تقديم عبدالمنعم إبراهيم الجميعى، ١ - ٢، ١٩٩٤ .

١٢ - عبدالعظيم رمضان (إعداد وتقديم): **ندوة ثورة يولية والعالم العربى**، ١٩٩٤ .

١٣ - محمد عبدالرحمن برج (إعداد وإشراف): **نصوص ووثائق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل**، ١٩٧٩ .

١٤ - **مذكرات عبدالرحمن فهمى**، ١ - ٢، إشراف وتحقيق يونان لبيب رزق، ١٩٨٨ - ١٩٩٣ .

١٥ - يواقيم رزق مرقص (إشراف وتقديم) : **الوزارات المصرية**، ج ٢ (١٩٥٣ - ١٩٦١)، ١٩٨٩ .

١٦ - نبيل عبدالحميد سيد أحد ويواقيم رزق مرقص (إشراف): **اغتيال أمين عثمان**، ١٩٩٢ .

١٧ - رمزى ميخائيل، **الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩**، ١٩٩٣ .

وذلك بالإضافة إلى اثنين وخمسين عددًا من سلسلة «مصر النهضة» التى يُشْرِفُ عليها الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق .

ز – مطبوعات للغَيْر

أخرجتها مطبعة دار الكتب المصرية

أَخَذَت مطبعة دار الكتب المصرية منذ إنشائها فى عام ١٩٢٢ فى الطباعة للأفراد والهيئات العلمية إلى جانب إخراج مطبوعاتها الخاصة. ونَصَّت المادة ٣٢/ ٣ من لائحتها الداخلية الصادرة عام ١٩٣٧ على أن تتولّى مطبعة الدار طَبْع مطبوعات الأفراد والهيئات العلمية والمصالح الحكومية التى تأذن الجهات المختصة بطبعها. كما نَصَّت المادة ٣٣ على أن «تُقَدَّر مصاريف الطبع والتجليد بحسب النفقات الفعلية على أساس متوسط الأجور فى الساعة وتُضَمّ إليها نسبة مئوية لا تقل عن ١٠٪ ولا تزيد على ٢٠٪ لاستهلاك الآلات والأدوات وتغطية مرتبات الموظفين وأجور المكافآت، ولايجوز خفض هذه النسبة إلا بقرار من المجلس الأعلى».

وعلى ذلك فقد قامت مطبعة دار الكتب بطَبْع العديد من الكتب الأدبية والتاريخية والأثرية المتميزة للأفراد ولبعض الهيئات العلمية امتازت جميعها بأناقة الإخراج وجودة الطباعة وجمال الحروف (الذى كان يُطْلَق عليه حرف دار الكتب)، وبذلك حَلَّت مطبعة دار الكتب – فيما يخص هذه النوعية من المطبوعات – محل المطبعة الأميرية خاصة وأن حرف مطبعة دار الكتب امتاز عن مطبعة بولاق الأميرية بتوافر الشكل الكامل. ومن هذه المطبوعات على سبيل المثال مرتبة ترتيبًا تاريخيًا:

١ – إلياس الأيوبى: **تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل (١٨٦٣ – ١٨٧٩)**، ١ – ٢، ١٣٤١هـ ١٩٢٣م.

٢ – محمد عبدالجواد الأَصْمَعى: **قلعة محمد على لا قلعة نابليون**، ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م.

٣ - أبو الحسين الخياط : **كتاب الانتصار والرد على ابن الراوندى الملحد**، مع مقدمة وتحقيق وتعليقات للدكتور نيبرج، ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م.

٤ - إبراهيم رفعت : **مرآة الحرمين**، ١ - ٢، ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م.

٥ - طه حسين : **فى الشّعر الجاهلى**، ١٩٢٦.

٦ - ـــــــ : **حديث الأربعاء**، ١ - ٣، ١٩٢٦.

٧ - أبو على القالى : **الأمالى**، على نفقة إسماعيل يوسف دياب، ١ - ٢، ثم **ذيل الأمالى والنوادر ويليه كتاب التنبيه** لأبى عُبَيْد البكرى، ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م.

٨ - محمد صبرى : **أدب وتاريخ**، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م.

٩ - محمد قاسم : **تاريخ القرن التاسع عشر فى أوربا**، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م.

١٠ - محمد إبراهيم الجزيرى (جمع وترتيب) : **آثار الزعيم سعد زغلول - عهد وزارة الشعب**، الجزء الأول، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م.

١١ - محمد فريد أبو حديد : **صلاح الدين الأيوبى وعصره**، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٣م.

١٢ - يوسف كمال : **يوسف كمال بالسفينة نار برو حول القارة الإفريقية**، ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م.

١٣ - أحمد فريد رفاعى : **عصر المأمون**، ١ - ٣، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٨م.

١٤ - أمين سامى : **تقويم النيل وأسماء من تولوا أمر مصر ومدة حكمهم عليها**. . ، ج٢ وج٣ والملحق، ١٣٤٦ - ١٣٥٥هـ/ ١٩٢٨ - ١٩٣٦م.

(صدر الجزء الأول عن المطبعة الأميرية عام ١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م)

١٥ - زكى الرشيدى ومحمد مبروك نافع : **الأطلس الجغرافى التاريخى**، ج١، ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٩م.

١٦ - عبدالحميد العجانى ورياض جندى ملطى : **تاريخ الفن الجميل من عصر النهضة إلى الوقت الحاضر**، ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٩م.

١٧ - مصطفى عبدالرازق : **البهاء زهير**، ١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م.

١٨ - محمد عبدالله عنان : **ديوان التحقيق والمحاكمات الكبرى**، ١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م.

١٩ - ______ : **مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية**، ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م.

٢٠ - ______ : **ابن خلدون حياته وتراثه**، ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م.

٢١ - ______ : **مواقف حاسمة فى تاريخ الإسلام**، ط٢، ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م.

٢٢ - محمد أحمد جاد المولى : **محمد المثل الكامل**، ١٣٤٩هـ/ ١٩٣١م.

٢٣ - ج. بتلر : **فتح العرب لمصر**، نقله إلى اللغة العربية محمد فريد أبو حديد. ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م.

٢٤ - أحمد الصاوى محمد : **باريس**، ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م.

٢٥ - المقريزى : **السلوك لمعرفة دول الملوك**، ق١ وق٢ من الجزء الأول، تحقيق محمد مصطفى زيادة ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م.

٢٦ - البوصيرى : **الكواكب الدرية فى مدح خير البرية**، ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م.

٢٧ - عبدالعزيز محمد : **تشطير البُرْدَة**، ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م.

٢٨ - زكى مبارك : **النثر الفنى فى القرن الرابع**، ١ - ٢، ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م.

٢٩ - محمد كُرْد على : **الإسلام والحضارة العربية**، ١ - ٢، ١٣٥٣ - ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٤ - ١٩٣٦م.

٣٠ - محمد صبرى : **تاريخ العصر الحديث - مصر، الولايات المتحدة، الاستعمار الأوربى**، ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م.

٣١ - محمود سليمان غَنَّام : **المعاهدة المصرية الإنجليزية ودراستها من الوجهة العلمية**، ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٦م.

٣٢ - محمد حسين هيكل : **فى منزل الوحى**، ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م.

٣٣ - شكيب أرسلان : **السيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة**، ١٩٥٦هـ/ ١٩٣٧م.

٣٤ - محمد صبرى : **الثورة الفرنسية ونابليون**، ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م.

٣٥ - محمد جمال الدين سرور : **الظاهر بيبرس وحضارة مصر فى عصره**، ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م.

٣٦ - أمين سامى : **مصر والنيل من فجر التاريخ إلى الآن**، ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م.

٣٧ - أحمد الصاوى محمد : **مأساة فرنسا**، ١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠م.

٣٨ - محمود عكُّوش : **مصر فى عهد الإسلام - خواطر فى تاريخها ونُبَذ عن آثارها**، ١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م.

٣٩ - **إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عامًا على وفاته**، ١٩٤٥م.

٤٠ - حسن عبدالوهاب : **تاريخ المساجد الأثرية التى صَلَّى فيها فريضة الجمعة صاحب الجلالة الملك الصالح فاروق الأول**، ١ - ٢، ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م.

٤١ - **ديوان العباس بن الأحنف**، بتحقيق عاتكة الخزرجى، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

٤٢ - ابن قُتَيْبَة : **المعارف**، بتحقيق ثروت عكاشة، ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م.

٤٣ - **أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة**، ١ - ٣، ١٩٧٠ - ١٩٧١م.

دارُ الآثار العربية

٤٤ - محمود عكُّوش: **تاريخ ووصف الجامع الطولونى**، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م.

٤٥ - على بهجت بك وألبير جابرييل: **كتاب حفريات الفسطاط**، نقله إلى العربية على بهجت ومحمود عكُّوش، ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م.

٤٦ - زكى محمد حسن: **الفن الإسلامى فى مصر**، ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م.

٤٧ - ـــــــ : **كنوز الفاطميين**، ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م.

٤٨ - ـــــــ : **الفنون الإيرانية فى العصر الإسلامى**، ١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠م.

٤٩ - محمود أحمد: **جوامع أحمد بن طولون والسلطان حسن والسلطان المؤيد بمناسبة تشريف حضرة صاحب السمو الامبراطورى «ولى عهد إيران» بزيارتها**، ١٩٣٩.

٥٠ - ـــــــ : **تاريخ ووصف مسجد محمد على باشا بالقلعة بمناسبة إتمام إصلاحه**، ١٩٣٩م.

٥١ - محمد عبدالعزيز مرزوق: الزخرفة المنسوجة فى الأقمشة الفاطمية، ١٩٤٢م.

دائرة المعارف العثمانية

بحيدر آباد - الدكن

٥٢ - ابن خالَوَيْه: **إعراب ثلاثين سورة من القرآن**، بتصحيح عبدالرحيم محمود، ١٣٦٠هـ/ ١٩٤٠م.

الجمعية الملكية للدراسات التاريخية

٥٣ - **ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ١٨٤٨ - ١٩٤٨**، مجموعة أبحاث ودراسات، ١٩٤٨م.

مَجْمَع اللغة العربية

٥٤ – الصَّاغانى : **التكْمِلَة والذَّيل والصِّلَة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية**، ١ – ٦، بتحقيق عبدالعليم الطحاوى، إبراهيم الإبيارى، محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٩٧٠ – ١٩٧٩.

ح – إعادة نَشْر مطبوعات

دار الكتب المصرية القديمة

مما تَقَدَّم يتَّضح القيمة الكبرى للمطبوعات التى أخرجتها دار الكتب المصرية حاملةً اسمها أو طبعت للغير على مطابعها. وقد أصبحت هذه الكتب الآن تراثًا مشاعًا للناشرين، وآن الآن لدار الكتب أن تهتم بإعادة نشر تراثها القديم وتيسيره للباحثين. وقد بدأتُ منذ أكتوبر ١٩٩٤ فى إعادة إصدار بعض العناوين ذات الجزء الواحد فى إخراج وتجليد مميز.

ونظرًا لأن رصيد دار الكتب من مطبوعاتها القديمة قد آل إلى الهيئة المصرية العامة للكتاب منذ عام ١٩٧١، كان يجب عند إتمام عملية فصل الدار وتحديد الأصول والممتلكات الخاصة بها، أن يُنَصّ على نَقْل رصيد الكتب التى أخرجتها الدار والموجود الآن لدى هيئة النشر (الهيئة المصرية العامة للنشر)، إلى دار الكتب حتى تتمكن من استكمال الناقص فيها وإعادة نشر مجموعات كاملة لموسوعاتها التى أخرجتها على امتداد أكثر من سبعين عامًا. ويمكن تدارك ذلك بعقد اتفاق بين الهيئتين تسترد بمقتضاه دار الكتب رصيدها من مطبوعاتها القديمة والموجود فى مخازن هيئة النشر، ثم القيام بإعادة نشر هذه الموسوعات وفق خطة وأولويات واضحة.

الكتاب الثاني

تطوير
دارِ الكتُبِ المصريّة



تمهيد

يتناول تطوير دار الكتب المصرية تطوير مبنى الدار الكائن بميدان باب الخلق والمبنى الكائن على كورنيش النيل . ويتَضَمَّن هذا التطوير وَضْع كراسة شروط ومواصفات لمقترحات التطوير فى المبنيين [1] تشمل : المبانى والأنظمة والأثاث والتجهيزات الفنية والمعدات وأماكن التخزين وقاعات الاطلاع والصيانة والحفظ والفهرسة الآلية وبناء قواعد البيانات ونواحى الأمن . . .

ويتَضَمَّن كذلك وَضْع تَصَوُّر واضح للارتقاء بمستوى العاملين عن طريق توفير وسائل التدريب اللازمة لهم فى الداخل والخارج ضمانًا لكفاءة الأداء واستمراريته .

كذلك وَضْع تَصَوُّر للإدارة السليمة لدار الكتب وكيفية رَسْم سياستها ووضع خططها وتحديد اختصاصات الجهاز الذى يُناط به تنفيذ هذه السياسات .

وفيما يخص مبنى دار الكتب بكورنيش النيل ، فينبغى عند تطوير إدارته توظيف المبنى توظيفًا كاملا بغرض استخدامه استخدامًا فَعّالا وكذلك تزويده بالأجهزة اللازمة للتحكم فى درجات الحرارة والرطوبة ، وتحديد نوعية الإضاءة بالنسبة للقاعات المختلفة للدار مع مراعاة دواعى الأمن فيما يتعلق بالمبنى والمقتنيات والأفراد .

على أن يُستعان طوال فترة مشروع التحديث والتطوير بخبرات استشارى فى مبانى المكتبات ومعداتها . وقد قُمْتُ أثناء إعداد كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بمبنى دار الكتب بباب الخلق بناء على موافقة السيد وزير الثقافة بزيارة لفرنسا وانجلترا زُرت خلالها مقر المكتبة الوطنية فى باريس وموقع العمل فى

مكتبة فرنسا الجديدة، وكذلك المكتبة الإنجليزية فى لندن بغرض جمع المعلومات والأفكار حول الأساليب الحديثة فى تخطيط مبانى المكتبات الوطنية والأنظمة المتبعة فيها.

ويجب أن يراعى فى ذلك التغييرات التى لابد من إدخالها فى المستقبل فيما يتعلّق بتوسيع المكان مع تزايد عدد المطبوعات وتنمية نوعية الخدمات والموظفين القائمين عليها، على أن يتّصف كل ذلك بقدر من المرونة بحيث يتكيّف مع التطورات المقبلة دون أن تفقد الدار طابعها الوظيفى.

ويتعين على مدير الدار بمساعدة معاونيه التأكد من أن المشروع يجرى تنفيذه وإنجازه على النحو الذى يفى بالاحتياجات الوظيفية للدار وأنه يتم فيه تخصيص المكان المناسب لكل وحدة من وحداته على ضوء تحقيق راحة المنتفعين وترابط الأداء مع الأخذ فى الاعتبار الاحتياجات الأمنية.

وحتى تتمكن المكتبات الفرعية التابعة لدار الكتب من متابعة عملها وتوفير ميزانية مناسبة لها للتزويد والصيانة والمرتبات، فقد اقْتُرِح فى الاجتماع الرابع للجنة الاستشارية العليا لتطوير دار الكتب بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٩٤ «العمل على دراسة موضوع استقلال المكتبات العامة الفرعية أو إنشاء هيئة قومية للمكتبات العامة تشرف عليها فنيًا دار الكتب المصرية باعتبارها بيت خبرة فى موضوع المكتبات» مما يخفّف عن كاهل دار الكتب عبء هذه المكتبات ويجعلها تُقَدِّم لها المعونة الفنية بما لها من خبرة مكتبية كبيرة، ويدخل فى هذه المنظومة سائر المكتبات العامة المنشأة فى مصر سواء التابعة للبلديات والمحافظات أو لصندوق التنمية الثقافية أو للأزهر الشريف.

وفيما يلى عرض للتقارير والدراسات التى أعددتها خلال السنوات (٩٢ - ١٩٩٥) بغَرَض تحديث تطوير أداء دار الكتب بأقسامها وأجهزتها المختلفة.

تقرير عن وضع دار الكتب المصرية

ومقترحات التطوير

قُدِّمَ إلى السيد الفنان وزير الثقافة

ورُفِعَ إلى السيدة الفاضلة قرينة السيد رئيس الجمهورية

فى أغسطس ١٩٩٢

دارُ الكتب المصرية أوَّل مكتبة وطنية على الطراز الأوربى تنشأ فى الشرق الأوسط . وتكونت مجموعاتها النادرة ابتداء من عام ١٨٧٠ . وكانت تضطلع بمهمة جَمْع وحفْظ المخطوطات القديمة والإنتاج الفكرى الوطنى ، وكذلك إثراء مجموعاتها بالمطبوعات والدوريات الأجنبية ، وتعمل على تيسير الانتفاع بهذه المقتنيات لجمهور المترددين عليها بتقديم الخدمات الببليوجرافية فى حدود الإمكانات المتاحة . وكانت لها على امتداد مائة عام (١٨٧٠ ـ ١٩٧١) شخصيتها الاعتبارية وميزانيتها المستقلة وكذلك أوقاف يُصْرَفُ من ريعها على خدماتها المختلفة .

وفى عام ١٩٧١ صَدَرَ القرارُ الجمهورى رقم ٢٨٢٦ بإنشاء الهيئة المصرية العامة للكتاب فأدمجت دار الكتب فى هذه الهيئة وفقدت استقلاليتها وشخصيتها الاعتبارية ، وتحوَّلت من جهاز ثقافى له عراقته فى مصر إلى مجرد

جهاز إدارى من بين أجهزة الهيئة تُملَى عليه نواحى إدارية أكثر مما تُملَى عليه النواحى الثقافية .

وتأثرت ميزانيتها تأثراً كبيراً بهذا الدمج ولم تعد قادرة على تزويد مقتنياتها بالإصدارات الجديدة والخدمات المكتبية ففقدت بذلك قيمتها التى أنشئت من أجلها .

وفى إطار مشروعنا لتطوير دار الكتب المصرية واستعادة دورها التاريخى ومواكبتها القفزات الهائلة فى مجال المعلومات والميكنة الفنية والإدارية الكاملة لأقسامها وإدارتها ، وبعد أن لمست مباشرة أوجه القصور والنقص التى تعوق أداء الدار لمهمتها التى أنشئت من أجلها ، أستطيع رسم صورة واضحة للوضع الراهن للدار وتقديم المقترحات الأولية التى ستتناولها بالدراسة اللجان الفرعية المتخصصة التى شُكِّلَت لهذا الغرض من خلال محاور التطوير واستراتيجيته المقترحة .

المبنى والوظيفة

المكتبة الوطنية هى مبنى مصمم على طراز معين يتيح حفظ التراث الثقافى والحضارى المكتوب بتوفير مخازن لحفظه وقاعات بحث واطلاع للاستفادة من هذه المقتنيات وأماكن لفهرستها ومكاتب إدارية للقائمين على النواحى الفنية والإدارية للمكتبة وأماكن للعرض المتحفى .

ومبنى دار الكتب المصرية التاريخى الذى وُضِعَ حَجَرُ أساسه عام ١٨٩٨ وافتتح عام ١٩٠٤ عبارة عن مبنى يقع فى وسط ميدان باب الخلق خُصِّصَ دوره الأرضى لدار الآثار العربية (متحف الفن الإسلامى) ودوره الأول بمدخل مستقل لدار الكتب المصرية . ورغم فخامة هذا المبنى وطرازه المعمارى الفريد ومساحاته الواسعة وارتفاعاته الشاهقة فإنه غير عملى من الناحية الوظيفية . وظل طوال فترة

وجود دار الكتب به يقوم على أساس مخازن، وقاعة كبرى للمطالعة وأقسام إدارية ومعرض للمخطوطات النادرة وأوائل المطبوعات. وبعد ثلاثة وثلاثين عاماً من إقامة هذا المبنى ضاق عن استيعاب مجموعات الكتب التى أخذت فى التزايد، وموظفيه ورواده من المطالعين والباحثين. فرأى المجلس الأعلى لدار الكتب بجلسته فى ١٧ أبريل ١٩٣٧ «أن الدار بحالتها الراهنة أصبحت غير صالحة بحال من الأحوال لأن تكون مكتبة يُطلَبُ إليها أداء رسالتها على الوجه اللائق فى هذا العصر، وأنه لابد من إنشاء مبنى جديد تتوافر فيه السُّبُل استيعاب نمو مقتنيات الدار والتوسع المستقبلى محافظة على سلامة مقتنياتها ومحتوياتها، وأن يكون هذا المبنى عنوانًا يتناسب مع ما تتَطلّع إليه مصر من الزعامة الثقافية فى الشرق».

وتمت الموافقة فى ٢٦ مارس ١٩٣٨ على عمل مسابقة عالمية لوضع التصميمات اللازمة للمبنى والتى تتفق مع حاجات المكتبات فى تلك الفترة، واعتمد للبدء فى تنفيذ الدار الجديدة ١٥٠٠٠٠ جنيه، وأقرت وزارة المعارف والجهات المختصة التصميمات بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٣٨ على أن يُبدأ فى البناء عام ١٩٣٩ غير أن نشوب الحرب العالمية الثانية عَوّقَ بدء البناء.

وقامت محاولاتٌ لإحياء فكرة بناء مبنى مستقل جديد لدار الكتب بعد انتهاء الحرب وفى أثنائها ولكن الفكرة لم توضع موضع التنفيذ إلا فى ٢٣ يولية سنة ١٩٦١ حينما وُضِعَ حَجَرُ الأساس لمبنى الدار الجديد على كورنيش النيل بمنطقة رملة بولاق.

وقد بدئ فى نَقْل رصيد الدار إلى المبنى الجديد تدريجيًا ابتداء من عام ١٩٧١ وحتى ١٩٧٨ ورغم مرور نحو عشرين عامًا على انتقال الدار إلى مبناها الجديد فإن هذا المبنى لم يُستَكمَل بعد وحتى التجهيزات الفنية التى صُمِّمَت فيه

(مثل أجهزة التكييف وشَفْط الهواء) ظَلّت هيكلاً ولم تعمل على الإطلاق وكذلك مصاعد نَقْل الكتب بين المخازن فى الأدوار المختلفة .

وقد صُمِّمَ هذا المبنى ليكون صالحًا لأداء الخدمات المكتبية الحديثة وليستعيض بمساحاته الضخمة فى توفير مخازن مناسبة ومكيفة لحفظ المخطوطات وأوراق البردى والمطبوعات والدوريات والميكروفلم والميكروفيش والمكتبات السمعية والبصرية ، بالإضافة إلى قاعات تستوعب العدد الضخم من المترددين على الدار وتخصيص أماكن للمراكز المتخصصة والمكاتب الإدارية لجهاز الدار الإدارى .

ومع ذلك فإن المبنى فى صورته النهائية ، التى لم تتم حتى الآن ، جاء أيضًا قاصرًا عن تحقيق هذه الأهداف لعدم اكتمال التجهيزات الفنية اللازمة له . وقد خُصِّصَ هذا المبنى فى الأساس لدار الكتب المصرية ومراكزها العلمية ومطبعتها الملحقة بها إلا أنه عند افتتاحه عمليًا لم يُخَصَّص لدار الكتب واستولت عليه الهيئة العامة للكتاب التى أنشئت فى عام ١٩٧١ لتضم دار الكتب المصرية ودار الوثائق القومية والهيئة المصرية العامة للنشر .

وهذا المبنى مُقَسَّم إلى أربع وحدات : وحدة رئيسية مكونة من سبعة طوابق تطل واجهتها على كورنيش النيل خُصِّصَت للقاعات والمكاتب الإدارية ، ووحدة تعرف بمبنى البرج وضع أساسها ليتحمل اثنين وعشرين طابقًا ولكنه لم ينجز منه سوى ثمانية طوابق خُصُصَت لمخازن دار الكتب المختلفة .

ووحدة خلفية متصلة بالمبنى البرج صُمِّمَت لتحوى المراكز العلمية المتعلقة بنشاط الدار (مركز تحقيق التراث - مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر - مركز الترميم والميكروفلم - المركز الببليوجرافى فى الطابقين العلويين) بينما يحوى الطابق الأرضى والبدروم مطبعة دار الكتب وإدارتها الفنية ، والوحدة الثالثة

ملاصقة للمبنى الرئيسى والبرج عن يساره مكونة من ثلاثة طوابق خُصِّصَت لدار الوثائق القومية فى عام ١٩٨٩ بعد أن كانت مخصصة فى الأساس لتكون مكتبة عامة ومكتبة للأطفال، وهكذا فإن التخطيط الأساسى لمُجَمَّع هذه المبانى كان مخصصًا لدار الكتب ومراكزها العلمية ومطبعتها الفنية ثم أضيفت إليه دار الوثائق القومية، ولم يكن للهيئة المصرية العامة للنشر أى وجود فيه.

ومع ذلك فقد تم استلام المبنى من الجهة المنشئة قبل الانتهاء من تجهيزاته لأداء مهمته كمكتبة وطنية وأعيد توزيع وحداته بعد أن آلت رئاسة المبنى للهيئة العامة للكتاب.

لذلك فإننا نجد :

- مواسير الشَّفْط والتهوية مركبة بمخازن المخطوطات والمطبوعات والدوريات ولكنها لا تعمل.

- المبنى كله غير مُكَيَّف.

- لم تكن بالمبنى أجهزة إنذار وإطفاء للحريق ورُكِّبَت فقط منذ نحو عام ١٩٩١ فى أعقاب الحريق الذى شَبَّ بمركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء، ورغم ذلك فقد استلمت ناقصة بحيث أنها لايمكن أن تعمل لنقص بعض التوصيلات الأساسية.

- لايوجد بالمبنى - على ما به من مقتنيات لا تُقَدَّر بثمن - أى إنذار ضد السرقة أو نظام مراقبة بالكاميرات لمعرض المخطوطات النادرة وقاعات المطالعة، الأمر الذى أدَّى إلى تعداد مرات سرقة المعروضات النادرة من المعرض (١٩٨٤ - ١٩٩٢) وفى المرة الأخيرة بدلا من إدخال نظام إنذار ورقابة حديث تم إغلاق المعرض ونقل مقتنياته إلى مخازن المخطوطات وهو حلٌ عاجزٌ لم يتعرض لمعالجة المشكلة بل أجَّلَها إلى أجيال قادمة.

ـ المصاعد التى تخدم بين مخازن الكتب فى الأدوار المختلفة لم تعمل منذ وجودها لخطأ فى التصميم.

ـ جميع دورات المياه الخاصة بقاعات المطالعة أو بالجهاز الإدارى للدار تخدم بنسبة ١٠٪ وفى حاجة إلى صيانة كاملة.

ـ ألواح الزجاج بأغلب مخازن الرصيد مكسورة أو غير موجودة مما يُسَهِّل ردم الكتب والمخطوطات بالأتربة وهى أكبر خطر يمكن أن يُهَدِّد الكتب.

المشاكل التى تعوق أداء دار الكتب

لعل المشكلة الرئيسية التى تعوق أداء دار الكتب لدورها كمكتبة وطنية هى تبعيتها الإدارية للهيئة العامة للكتاب واعتبارها قطاع من قطاعات الهيئة مثلها مثل القطاع المالى الاقتصادى وهو وضع لانظير له فى أى بلد من بلدان العالم، فللمكتبة الوطنية دور مخالف تمامًا لدور دار النشر القومية.

وقد أوصت الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقة النى عقدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأليكسو) فى دمشق عام ١٩٧١.

> «بإنشاء مكتبة وطنية فى كل قطر عربى تكون رائدة للمكتبات الأخرى بالنسبة للأنظمة والتطبيقات المكتبية وتعميمها على جميع الأنواع الأخرى من المكتبات كل فيما يهمه. وبوجوب تمتع المكتبة الوطنية بشخصية اعتبارية مستقلة داخل الإطار التنظيمى للأجهزة التنفيذية للدولة»
>
> (توصية رقم ٢١، ٢٢، ٢٤)

ورغم ذلك ففى الوقت الذى ظهرت فيه هذه التوصية وكانت مصر مشاركة فى أعمال هذه الحلقة، تم إلغاء الشخصية الاعتبارية المستقلة لدار الكتب المصرية

وتحويلها إلى جهاز إدارى تابع وحُرِمَت من ميزانيتها المستقلة التى تتيح لها متابعة ما ينشر فى مصر وخارج مصر واقتناء المطبوعات والدوريات العربية والعالمية وأصبحت تعتمد فقط على ما يضم إلى رصيدها عن طريق الإيداع القانونى والإهداء والتبادل .

أما الشراء وهو أساس إثراء مجموعات المكتبات العالمية فالميزانية المخصصة له هزيلة للغاية لارتباطها بميزانية الهيئة وعدم تخصيص ميزانية مستقلة للدار والنظر إليها بمنظور بيروقراطى بحت لا يعرف ما هى وظيفة المكتبة الوطنية واعتبارها قطاع خدمات يستنزف أموالاً ولايدر أرباحًا، دون النظر إلى دورها الريادى والحضارى والثقافى وتأثيرها على مثقفى مصر والعالمين العربى والإسلامى وأوساط المستشرقين .

وبذلك فقد فات دار الكتب طوال الربع قرن الماضى أهم ما يُطْبَع فى الخارج وأصبحت لاتعنى الباحث المدقق فى قليل أو كثير خاصةً وأن كثيرًا من المكتبات المتخصصة بمصر تقتنى دوريًا كل ما تطالعنا به دور النشر العالمية فى جميع مجالات التخصص خاصة وأنها أكثر استعدادًا وأكثر نظافة وأكثر راحة مثل مكتبات المعهد العلمى الفرنسى للآثار والجامعة الأمريكية ومكتبة المجموعات النادرة الملحقة بها ومعهد الدراسات الشرقية للآباء الدومنيكان، والمعهد الألمانى للآثار . وتقدر الميزانية المخصصة للشراء بدار الكتب سنويًا بحوالى ثمانين ألف جنيه مصرى تشترى بها من معرض الكتاب الدولى بالقاهرة عن طريق الهيئة العامة للكتاب ومن الخارج بواسطة مؤسسة الأهرام .

ـ وإذا علمنا أن الميزانية السنوية المخصصة لشراء مطبوعات ودوريات دار الكتب الوطنية بتونس ـ وهى لاتضارع دار الكتب المصرية تبلغ ثمانين ألف دولار أمريكى سنويًا، وأن المكتبة الوطنية بباريس اقتنت عام ١٩٨٠ عن طريق

الشراء ٣٨٦٥٣ كتابًا و ١٥٤٣٠٤٥ عددًا من ٣١٣٣٨ دورية علمنا ضآلة المبلغ المخصص للشراء لأكبر مكتبة وطنية فى الشرق الأوسط .

وبما أن مايشغل هيئة الكتاب هو مجال الطباعة والنشر وإصدار المجلات والسلاسل الثقافية ونشر المجموعات القصصية والدواوين الشعرية والتراجم عن الآداب العالمية وإقامة معارض الكتب والندوات الثقافية فقد أُهْمِلَ تمامًا تدعيم وتأثيث دار الكتب . فعلى سبيل المثال :

لايوجد فى قاعات المطالعة والمراجع والدوريات أية آلات للتصوير الفورى للمستندات ، وهى أدوات أساسية لاغنى عنها فى أية مكتبة فى العالم . كما أن قاعة المخطوطات لايوجد بها أى جهاز قارئ طابع للميكروفلم لمن يحتاج إلى طبع ما بين ورقة وخمسة عشرة ورقة للاستخدام العاجل . وقد استعيض عن ذلك بقسم تصوير مركزى حَدَّد كيفية الاستفادة منه القطاع المالى والاقتصادى لا الأقسام الفنية بدار الكتب بعد المرور بسلسلة مطولة من الإجراءات والموافقات الروتينية بأعلى فئات تصوير فى المكتبات المتخصصة فى مصر .

وهذا يدفع الباحثين إلى اللجوء إلى المكتبات الخاصة الأخرى السابق ذكرها مما يُفْقِد دار الكتب قسمًا كبيرًا من روادها ويحرمها فى الوقت نفسه من دخل كبير وخدمة واسعة كان يجب عليها أن تؤديها ويدل على عدم معرفة بوظيفة المكتبة الوطنية .

وكانت دار الكتب حتى عام ١٩٦٤ تقوم بإرسال بعثات لتصوير المخطوطات وتبادل صورها مع المكتبات العالمية . ونظراً مرة أخرى لعدم وجود ميزانية مخصصة للدار فقد توقف إرسال بعثات تصوير المخطوطات والتبادل رغم القفزات الهائلة فى تقنيات التصوير .

مشاكل أقسام الدار الفنية

قسم المخطوطات

١ ـ قلة العاملين المتخصصين بقسم المخطوطات والذين يبلغ عددهم ستة موظفين بينهم خمسة حاصلين على مؤهلات عليا اثنان فقط فى المكتبات يقومون بأعمال الفهرسة والإرشاد وخدمة الباحثين

٢ ـ عدم توافر مكتبة مراجع تخدم العاملين والمترددين على القسم (وهو الأمر الذى سيولى عناية خاصة فى مشروع التطوير) .

٣ ـ لايوجد ترميم تام للمخطوطات لأن مركز الصيانة والترميم لايوجد به العدد الكافى من العاملين ولا الإمكانات اللازمة .

٤ ـ مشروع تكييف مخزن المخطوطات على شكل شَفْط وطَرْد للهواء وضَبْط درجة الحرارة (١٧ ـ ٢١ درجة) ودرجة الرطوبة لايعمل . والمخطوطات محفوظة فى درجة حرارة عالية تؤثر على المخطوطات بالإضافة إلى كم الأتربة التى تحيط بالمخزن لعدم وجود زجاج على النوافذ يمنع تدفق هذه الأتربة .

٥ ـ لاتوجد أية وسيلة أمن لحفظ مقتنيات المخزن كما أن إنذار الحريق الذى رُكِّب حديثًا لايعمل لنقص بعض التوصيلات .

قسم البردى

عبارة عن مجموعة دواليب خشبية قديمة مضافة إلى مخازن المخطوطات يوجد بداخلها مجموعات البردى داخل أظرف من الورق وبعضها محاط بألواح زجاجية ومحفوظة فى درجة حرارة ورطوبة عالية وغير مناسبة ، كما لايوجد أى نظام صيانة أو تأمين أو تعقيم أو ترميم لهذه البرديات ، كما لايوجد كذلك أى

سجل يُعَرِّف بهذه البرديات فيما عدا سجل قديم وُضعَ بطريقة لاتعين على البحث .

وأخيرًا لاتوجد أية عمالة فنية تشرف على هذا القسم المضاف إلى قسم المخطوطات .

قسم الميكروفلم

نظرًا لأن إدارة دار الكتب فى أعقاب حادثة سرقة مخطوطات معرض القرآن الكريم الأولى عام ١٩٨٤ لجأت إلى حل عاجز هو منع الاطلاع على المخطوطات الأصلية ، فإن قسم الميكروفلم أصبح يقوم بالدور الرئيسى فى خدمة القراء والمترددين على قسم المخطوطات . وهذا الأسلوب غير معمول به فى أية مكتبة عالمية ويجعل من دار الكتب مكتبة ميكروفلمية مثل مكتبة معهد المخطوطات العربية . فالميكروفلم فى المكتبات العالمية مُعَدٌّ فقط لاستخراج النسخ المكبرة أو الميكروفلمية للعلماء والباحثين أو للتبادل ويكون عادة محفوظًا فى قسم التصوير الذى يقوم باستخراج النسخ المكبرة أو الميكروفلمية ويعمل نسخًا مكبرة للأفلام التى حصل عليها عن طريق التبادل أو البعثات تكون فى خدمة الباحثين والعلماء .

وفى الوضع الحالى فإن قسم المخطوطات يدل فقط الباحثين على الفهارس بينما يقوم قسم الميكروفلم بإعارة الأفلام للباحثين لقراءتها على الأجهزة القارئة .

وأفلام المخطوطات يوجد منها فيلم موجب معد لاطلاع القراء وآخر سالب يتم عن طريقه استخراج النسخ المكبرة أو طبع النسخ الميكروفلمية ، النسخة الموجبة محفوظة فى نفس مخزن المخطوطات فى ظروف غير مواتية بدون درجة الحرارة أو الرطوبة المناسبة وفى وضع خاطئ وللأفلام عمر افتراضى ، لذلك

يجب معالجتها من آن لآخر وحفظها حفظًا جيدًا . أما النسخة السالبة فمحفوظة فى قسم التصوير فى غرفة مكيفة وصالحة لحفظ الأفلام .

واستخدام الميكروفلم يحتاج لتوافر أجهزة قراءة للأفلام على درجة كبيرة من الجودة وهو فى الوقت نفسه يحد حجم المترددين على القسم لقلة عدد الأجهزة أو عدم صلاحيتها كلها للخدمة . كما أن مراجعة كتاب على الأجهزة القارئة يعد عملاً شاقاً فى البحث العلمى . بينما مراجعة المخطوط مباشرة فى قاعات معدة لذلك وعلى طاولات مجهزة لقراءة المخطوطات مع وجود ملاحظة دائمة فى القاعة هو الأسلوب الأكثر عملية والمعمول به فى كل المكتبات العالمية بلا استثناء .

قسم التزويد

هذا القسم يتبع إدارة الشئون الفنية ويقوم بتزويد دار الكتب والمكتبة المركزية والمكتبات الفرعية والمكتبات المتنقلة وعددها ٢٦ مكتبة بما تحتاج إليه من كتب ودوريات وذلك عن طريق : الإيداع القانونى ـ الشراء ـ التبادل ـ الهدايا .

ومهمة قسم التزويد هى : اقتناء الكتاب وتسجيله ثم تحويله إلى قسم الفهارس الذى يتولى الإعداد الفنى للكتاب من فهرسة وتصنيف ، ويشمل نشاط هذا القسم الأنشطة التالية :

الإيداع القانونى

وهو تنفيذ القانون ١٤ لسنة ١٩٦٨ ومنح رقم إيداع وترقيم دولى بالكتب التى تحت الطبع ثم مطالبة الناشرين والمطابع بإيداع عشر نسخ من الكتب المطبوعة فى مصر وإنذار من لم يودع منشوراته .

ونظرًا لضآلة الغرامة الخاصة بعدم الإيداع القانونى فإن الكثيرين من الناشرين يمتنعون عن وضع النسخ العشر المقررة فى الإيداع ، لذلك يجب أن

يُنَصّ على أن الغرامة لاتمنع من حتمية الإيداع ويمكن الاستغناء عن ذلك بدفع تأمين عند أخذ رقم الإيداع يسترد عند تسليم النسخ العشر المخصصة للإيداع .

الشــراء

تعترض قسم الشراء صعوبة أساسية هى ضآلة المبالغ المدرجة بالميزانية للشراء وقد بلغ المبلغ المدرج للشراء فى ميزانية ٩١/ ١٩٩٢ ٤٠ر٣٠١٢٤ جنيهاً صرف منها ١٢٢٠٩ جنيه لشراء دوريات محلية للمكتبات الفرعية و٤٠٠ر١٧٩١٥ جنيهاً لشراء كتب عربية وأجنبية .

وواضح أن المبالغ المدرجة لاتخص المكتبة الوطنية فقط وإنما هى لتزويد المكتبة المركزية والمكتبات الفرعية والمتنقلة أيضًا ويتم سنويًا تزويد ست مكتبات فرعية ببعض احتياجاتها ، أى أن المكتبات الفرعية تزود كل أربع سنوات ونصف ببعض احتياجاتها .

والأمر يقتضى تخصيص ميزانية مستقلة للمكتبة المركزية والمكتبات الفرعية بعيدة عن ميزانية المكتبة الوطنية .

ورغم ضآلة المبالغ المدرجة فى الميزانية لبند الشراء فإن فواتير الشراء يؤجل صرفها كل عام إلى ميزانية العام التالى نظرًا لتحويل هذه المبالغ لبنود أخرى خلال العام ولأن الشراء يتم عادة فى آخر شهر يناير أثناء معرض القاهرة الدولى للكتاب . وقد أدى تكرار تأخر صرف مستحقات الناشرين إلى رفض هؤلاء الناشرين التعامل مع دار الكتب .

لذلك يجب رفع الميزانية الخاصة بشراء الكتب ومضاعفتها خاصة بعد ارتفاع أسعار الكتب عالميًا وتخصيص ميزانية أخرى لشراء الدوريات العلمية الأجنبية والاشتراك الدورى بها ، بالإضافة إلى الميزانية المخصصة لتزويد المكتبة المركزية والمكتبات الفرعية والمتنقلة .

قسم الاشتراكات

يقوم هذا القسم بالاشتراك فى الدوريات العلمية الأجنبية التى يختارها قسم الدوريات عن طريق مؤسسة الأهرام وبلغ المبلغ المرصد لاشتراك الدوريات الأجنبية عام ٩١/ ١٩٩٢، ٢٢٥٩٧ جنيهاً اقتنت ثلاثين دورية فقط وهو رقم متواضع جداً بالنسبة لحجم الدوريات الأجنبية التى تصدر فى مجال الدراسات الإنسانية والاستشراقية والآثار ناهيك عن الدوريات العلمية والطبية والهندسية مع ملاحظة أن الميزانية المخصصة للاشتراك تخفض كل عام رغم ارتفاع أسعار الدوريات العالمية.

إدارة الفهارس والببليوجرافيا

تقوم هذه الإدارة بإعداد الفهارس العربية والشرقية والأجنبية وكذلك بإصدار نشرة الإيداع.

مشكلة هذا القسم هى عدم توافر العمالة الفنية القادرة على إنجاز هذا العمل فى أسرع وقت وأكمل وجـــه.

فالباحث لايستطيع أن يراجع مقتنيات دار الكتب إلا لمدة أربع سنوات سابقة لعدم إتمام فهرسة وتصنيف ما يرد إلى الدار فى حينه.

ـ فالمتخصصون فى اللغات الشرقية (الفارسية ـ التركية - الأردية) قليلين.

ـ والمتخصصون فى اللغات السلافية والألمانية والروسية شبه منعدمين.

قسم الموسيقى

الأستوديو الخاص بقسم الموسيقى لايليق بإمكانات القسم من الناحية الفنية.

كما أن أسلوب الحفظ فى حاجة إلى تحديث خاصة وأن مكتبة الأسطوانات الخاصة به تحوى تسجيلات قديمة ونادرة لكبار الملحنين لاتوجد فى أستوديوهات الإذاعة.

التجليد والترميم

التجليـد

يوجد قصور كبير فى عملية تجليد المقتنيات كما أن طريقة التجليد طريقة متخلفة ولاتدل على الكتاب أو الدورية وتستخدم فيها أقل الخامات جودة، وعملية مقارنة بين الكتب المجلدة قبل ثلاثين عامًا والكتب المجلدة فى السنوات الأخيرة تدل على مدى التخلف فيها.

الترميـم

يقوم بعملية الترميم مركز بحوث الترميم والصيانة والميكروفلم وهو أحد المراكز العلمية التى تخدم الدار ولأن عدداً غير قليل من الدوريات غير صالح للاستعمال أو الاطلاع مع وجود الكثير من حشرات الورق والأرَضَة بها وكذلك قسم كبير من المخطوطات والبرديات بحاجة إلى صيانة ومعالجة فورية بالإضافة إلى المطبوعات القديمة والتى يكثر طلبها، فإن المركز يحتاج لمواجهة ترميم وصيانة هذا الكم من الدوريات والمخطوطات والمطبوعات والوثائق إلى توفير الاعتمادات اللازمة له وشراء احتياجاته الضرورية وكذلك إلى زيادة عدد العاملين المدربين به وتحديث آلاته ومعداته.

التأثيث ـ النظافة

ـ صَمَّمَ أثاث قاعات المطالعة المختلفة (المخطوطات ـ الدوريات ـ المراجع ـ الرصيد العام) الشركة العامة للمقاولات (رولان) دون اتباع المقاييس الدولية للمكتبات.

فالمناضد مرتفعة جداً عن المقاعد خاصة فى قاعة الدوريات حيث لايستطع القارئ مسك الدورية فى يده فيضطر إلى الجلوس على مسند الكرسى ليتمكن من مطالعة الدورية أو يضعها على ساقيه ويسند عليها فتفسد الدورية، كما أصبحت المقاعد فى حالة بالغة من السوء.

جميع قاعات المطالعة (فيما عدا قاعة الموسيقى وقاعة الفنون) فى حالة سيئة من ناحية الفرش والتاثيث .

- لاتوجد أية أعمال نظافة يومية للقاعات أو المبنى لأن النظام الإدارى والمالى لايسمح بتعيين عمال نظافة دائمين لذلك يجب أن يُعْهَد إلى إحدى شركات النظافة بمهمة تنظيف الدار يوميا مع توفير عدد من ماكينات فرم الوثائق والمخلفات بحيث تخرج جميع المخلفات فى حالة متحلله تماما .

- جميع دورات المياة بلا استثناء فى حالة بالغة السوء بحيث لا تستطيع خدمة جمهور القراء والمطالعين والمترددين على الدار فضلا عن موظفى الدار والعاملين بها .

- لايوجد أى مُبَرِّد للمياه فى طوابق الدار السبعه وهى أقل خدمه يمكن أن تقدم للمطالعين والعاملين فى هذا الصيف الحار .

العـــاملون

تشكو أجهزة وأقسام الدار المختلفة من قلة عدد العاملين المتخصصين وإلى هجرة هؤلاء العاملين للعمل فى بلاد الخليج .

فأقسام الدار المختلفة تحتاج فى الأساس إلى متخصصين فى علم المكتبات فيما يخص الإرشاد والفهرسة والتصنيف ، وإلى متخصصين فى اللغات الشرقية والسلافية وبقية اللغات الأوربية للعمل فى فهارس اللغات الشرقية والأوربية .

وكذلك إلى متخصصين فى العلوم العربية والإسلامية للعمل فى قسم المخطوطات ، وإلى دارسين لعلوم البردى للعمل فى قسم البردى .

أما المراكز العلمية المتخصصة فتحتاج هى الأخرى إلى توصيف لوظائفها يغطى أوجه التخصص المختلفة بها .

ونظراً لعدم وجود حوافز أو علاوات متميزة للعاملين فى أقسام دار الكتب المختلفه رغم أنهم يقدمون خدمة علمية رفيعة للمترددين على الدار، فقد هَجَرَ أغلب المتخصصين العمل بالدار فى إعارات أو أجازات بدون مرتب ، وأصبح أغلبية العاملين بها من الإناث اللآئى لاتسمح لهن ظروفهن بالسفر للخارج .

كما أن خريجى أقسام المكتبات لايوجد لهم أمر تكليف من وزارة القوى العاملة ومن يقبل العمل منهم بالدار هم الذين عينوا بمكتبات مدرسية فى الأقاليم وفضلوا البقاء فى القاهرة . . وكلهم يعمل لمدة ستة أشهر ثم يحصل على أجازة بدون مرتب للسفر للعمل فى دول الخليج .

مقترحات التطوير

المبنــــى

وافقت اللجنة الاستشارية العليا لتطوير دار الكتب فى جلستيها بتاريخ ٢١/ ٥ و٢/ ٦/ ١٩٩٢ على ضرورة وأهمية تطوير دار الكتب والحفاظ عليها وترميم المبنى القديم للدار الكائن بميدان باب الخلق والحفاظ عليه لتطويره معمارياً بما يحافظ على قيمته الجمالية والأثرية وبما يحقق فى الوقت نفسه تطوير الأداء فى دار الكتب، على أن يقتصر المبنى القديم على المخطوطات العربية والشرقية ومصادرها ومراجعها ودورياتها المختلفة، وبالتالى قصر الدخول إلى هذا المبنى على العلماء والدارسين والباحثين.

كما أوْصَت بالعمل على ضَمّ مبنى متحف الفن الإسلامى (الذى يشغل الطابق الأرضى من المبنى) لدار الكتب مع نقل المتحف إلى باب العَزَب بالقلعة ضمن المشروع الخاص بذلك بحيث يكون المبنى القائم فى ميدان باب الخلق هو رمز المكتبة الوطنية المصرية .

(أ) المبنى القـديـم

فى أعـقـاب زيارة مـيـدانيـة لموقع دار الكتب فى باب الخلق ومـتـحف الفن الإسلامى اتضح لى الآتى : ـ

تشغل المكتبة المركزية قسماً من مساحة دار الكتب القديمة (فيما عدا قاعة المطالعة التى استولى عليها متحف الفن الإسلامى) وهى فى وضعها الراهن فى حالة بالغة من السوء والإهمال وتحتاج قبل الشروع فى وضع أى تصور إلى أن يُعْهَد إلى أحد شركات النظافة المتخصصة بشَفْط الكم الهائل من الأتربة التى تُغَطّى المطبوعات المكدسة بها سواء فى المخازن أو قاعة الاطلاع، ثم تحديد مكان يتم نقل هذه الكتب إليـه وتفـريغ المبنى كـاملاً من كل مـا به من مكاتب وأرفف ودواليب وكتب تمهيداً لبدء عملية الترميم والصيانة والتطوير وفى الوقت نفسه تبدأ الخطوات التالية : ـ

ـ السَّعْى لدى هيئة الآثار لبحث إمكانية نقل متحف الفن الإسلامى إلى المبنى الذى كانت تشغله دار الوثائق بالقلعة (كما جاء فى تصريح السيد وزير الثقافة للأهرام بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢١ الصفحة الثامنة) وتخصيص المبنى جميعه للدار . وإذا تَعَذَّرَ ذلك يعيد متحف الفن الإسلامى قاعة المطالعة الرئيسية التى استولى عليها عام ١٩٨٢ وحَوَّلها إلى قاعة للنسيج إلى دار الكتب، وإذا لم تعد هذه القاعة فسيكون من المتعذر تنفيذ المشروع على الوجه الأكمل .

ـ تصوير المبنى بالڤيديو بجميع أركانه وزواياه لتحديد سماته وجوانبه الأثرية مع رفع هندسى للمبنى بكامله ووضع وصف معمارى له .

ـ تحديد دعائم المبنى التى تحتاج إلى ترميم شامل باعتبار المبنى أثراً تاريخيًا له سماته ومميزاته الخاصة .

ـ عمل مجسات للتعرف على مدى تحمل أساسات المبنى .

- إعداد كراسة مواصفات تُطرَح فى مسابقة عالمية (يُتَقَدَّمْ إليها من الداخل والخارج) لتنفيذ المشروع من الناحية المعمارية والتنظيمية ويقدم المشروع فى تصورين للمبنى ككل ولمبنى دار الكتب متضمناً قاعة المطالعة الرئيسية .

- تحديد نوعيات وعدد المساحات الداخلية واستخداماتها : -

(قاعات اطلاع مفتوحة - مخازن - قاعة ميكروفلم - معامل تصوير وترميم وصيانة - عرض متحفى - قاعات محاضرات وأماكن لمولدات الطاقة - أماكن لأجهزة التحكم المركزى فى درجات الحرارة والرطوبة أجهزة الإنذار والرقابة) .

- المكاتب الإدارية والفنية - المراكز المتخصصة (وحدة للصيانة والترميم والميكروفلم ومركز تحقيق التراث) .

- التكلفة المالية والإجمالية والتفصيلية لمقترحات التطوير .

(ب) المبنى الجديد : -

أما بالنسبة للمبنى الجديد فتنحصر مشاكله فى : -

- تحديد حرم آمن خاص لدار الكتب .

- تشغيل أجهزة الشفط والتهوية فى المخازن وإدخال أجهزة ضبط الرطوبة .

- إدخال نظام تكييف مركزى .

- إصلاح وترميم دورات المياه .

- إصلاح المصاعد بين الأدوار .

- إصلاح وتشغيل المصاعد بين مخازن الكتب (تطبيق نظام المصاعد بين المخازن الموجود فى المكتبة الوطنية التونسية الجديدة وهو أول نظام من نوعه فى أفريقيا) .

- تشغيل أجهزة الإنذار ضد الحريق .

- إدخال نظام تأمين للمبنى والمقتنيات .

- تعيين أماكن المكاتب الإدارية والفنية الخاصة بالدار .

- صيانة المبنى وإعادة طلائه وتجهيزه .

المنطقة المحيطة بالمبنى القديم : -

التنسيق مع محافظة القاهرة بهدف تجميل المنطقة المحيطة بالمبنى وعمل تنسيق معمارى وحضارى عن طريق : -

- تحديد الأماكن القديمة والمبانى التى يمكن إزالتها وتعويض سكانها .

- تنظيف ميدان باب الخلق وتجميله ورفع الإشغالات منه .

- إعادة تخطيط المحاور الرئيسية للميدان ورسم الطرق المؤدية إليه أو الخارجة منه .

- تخصيص موقف للسيارات خاصة بالعاملين بالدار والمترددين عليها (التفكير فى الموضع الذى كانت تشغله محطة البنزين فى الجهة الشمالية الشرقية للدار المواجهة لمحكمة الاستئناف أو عمل جراج أسفل الميدان نفسه) .

تطوير نظام المكتبة

- إعداد قاعدة بيانات محملة على شبكة من الحاسبات الآلية لتسهيل عملية البحث والاسترجاع مما يرفع من مستوى الأداء ويزيد من الاستفادة الحقيقية من المقتنيات .

- تطوير نظام الفهرسة والتصنيف والتكشيف بالشكل الذى يُسَهِّل عملية التخزين والاسترجاع الآلى .

ـ نظام آلى لتأمين الإجراءات الإدارية اليومية ونظم التبادل والإهداء ونظم الإيداع .

ـ وضع نظم تأمين الوثائق والكتب لضمان التداول والتأمين من الفقد .

ـ توفير نظم خدمات معلومات إلكترونية للمستفيدين .

الشئون الفنية والتحديث

الصيانة والترميم

ـ تحديث إمكانات مركز الصيانة والترميم بالتعاون مع الجانب الأمريكى والجانب الأسبانى (التجهيزات الفنية والتقنية) .

ـ دعم المركز بالكفاءات والخبرات الفنية اللازمة .

ـ عمل دورات تدريبية مكثفة للعاملين الحاليين، وكذلك الذين سيستعان بهم بعد ذلك (خارجية وداخلية) على أن يُشْتَرَط عليهم أن يخدموا الدار فترة تعادل ضعفى مدة التدريب على الأقل .

ـ تخصيص ميزانية سنوية تلبى احتياجات المركز من المستلزمات والأدوات والأجهزة اللازمة لصيانتها وتطويرها وتجديثها .

ـ حصر المخطوطات والبرديات والرق والدوريات والوثائق والمطبوعات التى تحتاج إلى ترميم وإعداد جدول زمنى لصيانتها .

الميكروفلم

ـ تحديث وحدة الميكروفلم وتوفير آلات تصوير وطبع الميكروفلم الحديثة .

ـ توفير العمالة الفنية اللازمة .

ـ إعداد دورات تدريبية لهم .

الاسطوانات الضوئية : CD-ROM

محاولة تصوير مقتنيات دار الكتب من مخطوطات ودوريات قديمة على اسطوانات ضوئية CD-ROM كوسيلة حفظ متطورة واسترجاع للمعلومات .

التأثيث

الدواليب والأرفف

ـ وَضْع تَصَوُّر شامل لشكل دواليب ورفوف حفظ المخطوطات والبرديات والدوريات والمطبوعات والأشرطة والاسطوانات وارتفاعاتها كما هو معمول به فى المكتبات العالمية .

قاعات المطالعة والمراجع :

ـ تأثيث القاعات وفق المقاييس العالمية .

ـ تخصيص مكان مرتفع فى القاعه لرئيس القاعه ومكانين آخرين لاثنين من الملاحظين الفنيين .

ـ تصميم مناضد ومقاعد تتفق مع المقاييس العاليه (للمخطوطات ـ الدوريات ـ البرديات ـ المطبوعات) .

ـ تعيين مصادر الإضاءة المباشره .

ـ تحديد مواقع بالقاعات والمكاتب الرئيسية للحاسبات الآ لية التى سيستعاض بها عن الفهارس البطاقية .

ـ تعيين غرفة ملحقه بكل قاعة توفر بها عدد من أجهزة التصوير الفورى .

العرض المتحفى

تصميم قاعة كبرى للعرض المتحفى تسمح بعرض المخطوطات النادرة وأوائل المطبوعات والنقود التاريخية والمنمنمات والآلات الجغرافية وغيرها مع تجديد المعروضات بانتظام .

- وَضْع نظام مراقبة وتأمين للقاعه ضد السرقة والحريق .
- ضَبْط درجات الحرارة والرطوبة بالقاعة .
- تعيين نوع وحجم دواليب العرض وطرق إضاءتها وحفظها .
- نوع الإضاء ة اللازم لقاعة العرض .

قاعة الاجتماعات

تعيين قاعة كبرى فى المبنى القديم أو أكثر وأخرى فى المبنى الجديد لتكون قاعة اجتماعات مجهزه سواء :

- للاجتماعات الدورية .
- للمحاضرات .
- للعروض السمعية والبصرية .

المكتبات الملحقة والمضافة

تعيين قاعة كبرى فى المبنى الجديد تُخَصَّص لحفظ المكتبات التى يهديها أصحابها إلى دار الكتب ويحرصون على عدم تفتيت وحدتها وذلك بتوفير :

- رفوف لحفظ الكتب .
- مناضد مجهزة للاطلاع .
- إضاءة مناسبة .

- تأثيثها بشكل لائق.
- أماكن لرئيس القاعة وملاحظى الاطلاع .
- أماكن للحاسب الآلى وأجهزة التصوير الفورى .
- البدء فى فهرستها فهرسةً علمية وإعداد قاعدة بيانات تُعَرِّف بمقتنياتها .

العاملـــــــون

يكمن حل مشكلة العاملين فى دار الكتب فى وَضْع هيكلة جديدة للنظام الإدارى للعاملين الفنيين والإداريين تُوَصَّف فيه الوظائف الرئيسية والفنية والمساعدة، وتُحَدَّد فيه واجباتها ومسئولياتها والحد الأدنى من المؤهلات العلمية والخبرات العملية الواجب توافرها فى شاغلها واستقطاب الخبرات المصرية فى هذا المجال عن طريق تنفيذ توصية الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقة التى تنص على:

> «اعتبار المكتبيين المؤهلين من ذوى التخصصات النادرة ومعاملتهم وظيفيًا واعتباريًا على هذا الأساس، ومنحهم جميع الحقوق الممنوحة لذوى التخصصات النادرة». (توصية رقم ٣٢)

وكذلك توصية حلقة الدراسات الإقليمية لتطوير المكتبات فى البلاد العربية التى تنص على :

> «أن تعتبر المهنة المكتبية مهنة علمية لها ماللمهن العلمية الأخرى من مركز وكرامة ومرتبات».

مطبعة دار الكتب

عندما بدأت دار الكتب فى نَشْر فهارس لمقتنياتها فى أواخر القرن الماضى وكذلك فى نَشْر الموسوعات الضخمة (مثل صُبْح الأعْشَى للقَلْقَشَنْدى) كانت تعتمد على المطبعة الأ ميرية (مطبعة بولاق) ، حتى أنشأت مطبعة خاصة بها فى عام ١٩٢٠ كانت تشغل حتى عام ١٩٧٠ جزءًا من الطابق الأرضى وبدروم مبنى دار الكتب بباب الخلق .

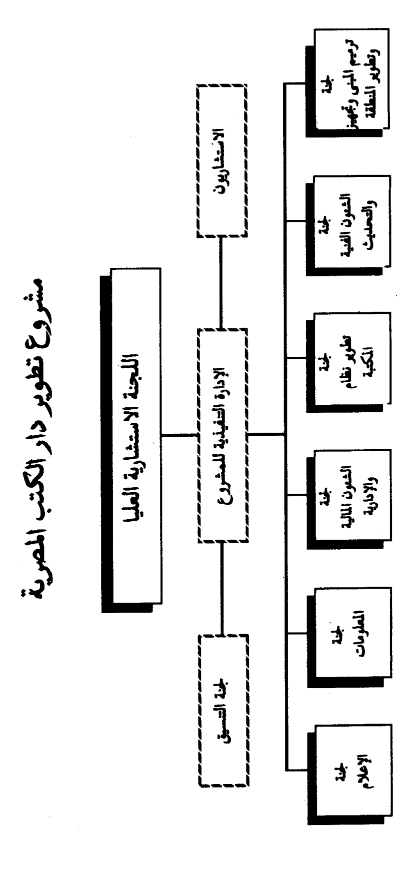
وقد تَوَلَّت هذه المطبعة على امتداد خمسين عامًا طَبْع فهارس دار الكتب المختلفة والقوائم الببليوجرافية المتخصصة التى كانت تعدها أقسام المخطوطات والفهارس الشرقية والإعداد الببليوجرافى، بالإضافة إلى سلسلة أُمَّهات كتب التراث التى كان يُصْدرُها القسم الأدبى ثم مركز تحقيق التراث .

وبعد دَمْج دار الكتب فى الهيئة المصرية العامة للكتاب نُقلَت مطبعة دار الكتب إلى منطقة المبيضة ثم أُدْمَجت نهائيًا فى مطابع الهيئة . وفى إطار عملية التطوير الشامل لدار الكتب فإن الحاجة أصبحت مُلحَّة لإيجاد مطبعة خاصة بدار الكتب تتولَّى نَشْر كتب التراث الصادرة عن مركز تحقيق التراث ومركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، وإعادة طبع الكتب النافدة من طبعاتها القديمة والتى يطلبها بإلحاح العلماءُ والباحثون الآن، وكذلك فهارس مخطوطاتها ومطبوعاتها ودورياتها والقوائم الببليوجرافية المتخصصة، وبطاقات الإعارة الداخلية وأوراق المكاتبات الخاصة بها، على أن تُجَهَّز بأحدث آلات طباعة الأوفست والجمع التصويرى والإعداد الفنى المتطور ، وتُخَصَّص فقط لما تُخْرجُه دار الكتب وتكون بعيدة عن خط الإنتاج التجارى الخاص بالهيئة التى تمثل دار النشر القومية .

مدير مشروع التطوير

٣١ أغسطس ١٩٩٢

دكتور أيمن فؤاد سيد


مشروع تطوير دار الكتب المصرية
اللجنة الاستشارية العليا
الاستشاريون
الإدارة التنفيذية للمشروع
لجنة التنسيق
لجنة ترميم المبنى وتجهيز وتطوير المنطقة
لجنة الشئون الفنية والتحديث
لجنة تطوير نظام المكتبة
لجنة الشئون المالية والإدارية
لجنة المعلومات
لجنة الإعلام

لجنة ترميم المبنى
وتجهيزه وتطوير المنطقة

* الرفع الهندسى .
* إعادة توزيع المساحات .
  - قاعات الاطلاع .
  - قاعات متعددة الأغراض .
  - مكاتب الإدارة .
  - المخازن .
  - كافتيريا .
  - دورات المياه .
* ضبط درجات الحرارة والرطوبة .
* الإضاءة ونظام التغذية الكهربائية .
* شبكة الاتصالات (التليفون - الفاكس - الاستدعاء - ساعات الحائط) .
* شبكة الحاسبات الآلية .
* المصاعد (للأفراد - للكتب) .
* نظام النقل الميكانيكى .
* مصادر الطاقة .
* تأمين المبنى والأفراد والمقتنيات .
* المراقبة الإلكترونية .

* التأثيث .
* تطوير المنطقة المحيطة بالمبنى .

لجنة تطوير نظام المكتبة

الفهرسة والتصنيف والتكشيف .

الإعداد المادى والترفيف .

إدخال آلى ومراجعة .

نُظُم وبرامج إدارة قواعد البيانات .

أنظمة خدمات المعلومات

مستلزمات التشغيل .

المعدات والآلات .

التدريب .

لجنة الشئون الفنية
والتحديث

* صيانة وترميم المقتنيات .
* العاملون وتخصصاتهم .
* الدورات التدريبية (خارجية/ داخلية) .
* وضع المخطوطات - البردى - الدوريات - المطبوعات - الأشرطة - المصغرات الفلمية .
* المعدات الفنية .

- أجهزة قراءة وطباعة مصغرات فلمية .

- أجهزة نسخ .
- أجهزة سمعية وبصرية .
- شبكة اتصالات .

لجنة المعلومات

* حصر كمى لما بالدار من كتب ومخطوطات ودوريات .
* عدد العاملين ونوعياتهم .
* عدد ونوع الأجهزة المتوفرة .
* حجم الزوار ونوعياتهم .

لجنة الشئون

المالية والإدارية

* مصادر التمويل .
* الهيكل الإدارى .
* الرواتب والمكافآت .
* النظام المالى .

قاعدة بيانات

مخطوطات دار الكتب المصرية

تمتلك دار الكتب المصرية كما ذكرت واحدةً من أكْمَل وأنْدَر مجموعات المخطوطات الشرقية فى العالم، وتتوزَّع هذه المجموعة على الرصيد العام للدار وعلى عدد من المكتبات الملحقة. وتوجد فهارس غير كاملة تعرِّف بهذا الرصيد العام ولكنها لا تُغَطِّى كل مقتنيات الدار وبالتالى لا تقدم فكرة واضحة عن هذه المقتنيات وخاصة فى حالة البحث باسم المؤلف (١).

ومن هذا المنطلق كان أول ما تم التفكير فيه فى «مشروع تطوير دار الكتب» الذى بدأ فى مايو ١٩٩٢، هو بناء نظام معلومات للمخطوطات العربية والإسلامية وإعداد قاعدة بيانات كاملة تُعَرِّف بهذا الرصيد الهام، قُمْت بتحديد عناصرها والبيانات اللازمة للباحثين الذين سيستخدمونها، وذلك بالتعاون مع مشروع التراث الحضارى بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء فى مصر والذى قام متخصصون فيه فى علم الحاسبات والبرامج بإعداد وبناء البرنامج المناسب لهذه المتطلبات (٢).

وستوفر هذه القاعدة التى تعد الأولى من نوعها عند اكتمالها تعريفًا كاملا بمخطوطات دار الكتب وأوصافها المادية وتحقيقًا لعناوينها، وستضع لأول مرة

---

(١) انظر أعلاه ص ٦٣ - ٧٤.

(٢) أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الدكتور محمد هشام الشريف المشرف على مركز المعلمات ودعم اتخاذ القرار والدكتور فتحى صالح مدير مشروع التراث الحضارى بالمركز اللذين تَحَمَّسا بفكرة بناء القاعدة ووفرا لها كل الإمكانات، وكذلك المهندس شريف الحكيم الذى تولَّى بكفاءة كبيرة إعداد البرنامج الخاص بقاعدة البيانات والمهندس وليد عبدالمنصف الذى تولَّى متابعة تنفيذ القاعدة.

تحت أيدى الباحثين بيانات ببليوجرافية كاملة عن مؤلفى هذه الكتب وعن ما نُشر منها سواء فى طبعات علمية محققة أو نشرات تجارية، وهى خدمة علمية ستوفر جهداً ووقتاً كبيراً للباحثين.

وعند إتمام هذه القاعدة سيتمكن المستفيدون منها من استرجاع بيانات عن مخطوطات دار الكتب عن طريق :

- العنوان أو العناوين البديلة مع الإحالة إلى الشروح والذيول الخاصة بالكتاب أو اختصاراته، أو عن طريق استدعاء كلمة واحدة فى عنوان الكتاب.
- اسم المؤلف أو كُنيته أو لقبه أو نسبته أو كلمة فى اسم المؤلف. ومعرفة قائمة بمؤلفات المؤلف المطلوب والموجودة فى القاعدة.
- الفن أو الموضوع وتفريعاته.
- تاريخ النسخ.
- المصاحف الشريفة.
- الإجازات العلمية.
- أسماء المحققين أو الناشرين للمخطوطات الموجودة فى القاعدة وسبق نشرها.

وحتى تخرج القاعدة بأسلوب علمى دقيق فإن ذلك تطلب توفر فريق من الباحثين يتولون البحث فى المصادر والمراجع لتحقيق عناوين المخطوطات وأسماء مؤلفيها وتوثيقها، وملء نماذج البيانات التى أعدت بعناية فائقة تمهيداً لإدخالها على الحاسب الآلى ثم مراجعتها وتدقيقها مما يعطى للقاعدة قدراً كبيراً من الجودة والتميز.

وحتى نتمكن من تقديم حصر علمى دقيق لمقتنيات دار الكتب من المخطوطات الشرقية فإنه تتم مراجعة بيانات المخطوط من خلال :

١ ـ سجلات التزويد وتحديد تاريخ إضافة المخطوط لرصيد الدار إن عُرف .

٢ ـ الفهارس المطبوعة لرصيد الدار أو المكتبات الملحقة .

٣ـ مطابقة ذلك على الرف .

وعند إتمام هذا العمل ستكون لدينا أول بيانات كاملة ودقيقة لمخطوطات الدار عن طريق معرفة :

١ ـ عدد العناوين .

٢ ـ عدد النسخ (أرقام الحفظ) .

٣ ـ عدد المجلدات .

٤ ـ المجاميع ومحتوياتها .

وفى سبيل تنفيذ المشروع تم تجهيز غرفتين ، واحدة لإعداد النماذج وواحدة لإدخال بيانات النماذج على الحاسب الآلى وجُهزت بالمعدات والنظم والإجراءات التى تكفل سهولة ودقة سير العمل . كما تم تدريب العاملين بدار الكتب لتنمية قدراتهم فى إعداد نماذج البيانات كما سيتم تدريبهم على تشغيل هذا النظام المتطور .

وفى خلال عام وحتى ١١ أغسطس ١٩٩٣ وهو تاريخ تشميع مخزن المخطوطات لأسباب أمنية ، تم إنجاز الآتى :

١ ـ فيما يخص الرصيد العام

ـ تم إدخال بيانات ٢٧٫٠٠٠ رقم حفظ روجع منها مراجعة نهائية على الرفوف ٣٥٠٠ ويحتاج الباقى وهو ٢٣٫٥٠٠ رقم حفظ أن يراجع مراجعة نهائية على الرفوف .

٢ ـ فيما يخص رصيد المكتبات الملحقة

ـ تم إدخال بيانات عدد أرقام الحفظ الآتية وكلها مراجعة مراجعة نهائية على الرفوف

ـ المكتبة التيمورية	٨٦٩٥	رقم حفظ
ـ مكتبة طلعت	١٣٥٧	رقم حفظ
ـ مكتبة حليم	٤٥	رقم حفظ
ـ المكتبة الزكية	٩	رقم حفظ

يكون المجموع الإجمالى لعدد أرقام الحفظ الموجودة فى قاعدة البيانات ١٠٦ر٣٧ رقم حفظ تم مراجعة ٦٠٦ر١٣ رقم حفظ من بينها ويبقى للمراجعة ٥٠٠ر٢٣ رقم حفظ بالإضافة إلى بقية الرصيد الذى لم يدخل القاعدة والذى يحتاج إلى إعداد النماذج الخاصة به ثم مراجعتها على السجلات والرف ثم إدخالها فى القاعدة .

قواعدُ الوَصْف المُطبَّقة

القواعد المطبقة هى الموضحة بنماذج إعداد البيانات المرفق نموذج لها علمًا بأنه سيضاف إليها :

١ ـ تحقيق عنوان الكتاب من : «الفهرست» لابن النديم و«كشف الظنون» لحاجى خليفة و«ذيله» لإسماعيل باشا البغدادى .

٢ ـ كتاب «تاريخ التراث العربى لفؤاد سزجين فيما يَخُصُّ المؤلفين الذى عاشوا قبل عام ٤٣٠هـ.

٣ ـ خانة خاصة بفاتحة المخطوط وأخرى خاصة بخاتمة المخطوط .

٤ ـ تحديد الإجازات والتَمَلُّكات والسَّماعات والوقفيات الموجودة على صفحة عنوان الكتاب (الظَّهْرِيَّة) . (انظر أعلاه ص ٦٧ – ٦٨) .

نواتج المشروع وإتاحتها

عند استكمال بناء القاعدة ستوفر فى قاعة المخطوطات لاستخدام المترددين وفى الأماكن التى يجب أن توجد فيها (مكاتب المسئولين ـ قاعات أخرى) ، كما يمكن للمشتركين الدخول على القاعدة فى نهايات طرفية تُحَدَّد طريقة استخدامها والاشتراك فيها ، كما يمكن بيع المنتج النهائى CD-ROM للمكتبات والأفراد الذين يريدون صورة من قاعدة البيانات[١] .

علمًا بأنه عند إتمام هذا العمل العلمى الكبير ستتحقق لأول مرة أول قاعدة بيانات آلية للمخطوطات العربية فى مصر تضم بيانات أكثر من ٥٠٠٠٠ عنوان و ٧٠٠٠ مؤلف محققة ومراجعة ، ويمكن الإضافة إليها فيما بعد فيما يخص بيانات بقية المخطوطات الموجودة فى مكتبات مصر والتى تقدر بنحو ٦٠٫٠٠٠ مخطوط . كما يمكن من خلالها بعد ذلك الوصول إلى «الفهرس الشامل للمخطوطات العربية فى العالم» من خلال إضافة بيانات المخطوطات الأخرى الموجودة فى المكتبات العالمية وهو هدف يجب أن نسعى إليه .

---

(١) تمت الاستفادة من بيانات المؤلفين وعناوين الكتب الموجودة فى هذه القاعدة أثناء إعداد قاعدة بيانات مكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج ومكتبة بلدية الإسكندرية يَسَّرَها للمعدين مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء علمًا بأن تحقيق بياناتها وهى لنحو ٧٠٠٠ مؤلف و ٢٧٠٠٠ألف عنوان قد تم تحقيقها بمعرفة دار الكتب وتحت إشرافى المباشر .

* * *

وبما أن دار الكتب المصرية هى المكتبة الوطنية لمصر فيجب أن ينص فى نص تشريعى على أن تحتفظ الدار بصور ميكروفلمية لجميع المخطوطات الموجودة فى مكتبات مصر (مكتبات البلديات - مكتبات المعاهد الدينية - مكتبات الجامعات - مكتبات الأوقاف) أو عند الأفراد (انظر فيما يلى مشروع قانون حماية المخطوطات)، وتوفرها لجميع الباحثين. وتعمل بما لها من إمكانات متطورة فى مجال الصيانة والترميم على معالجة وترميم هذه المخطوطات عند القيام بتصويرها. ولا شك أن ذلك سيعين على توفير قاعدة بيانات كاملة للمخطوطات العربية والشرقية المحفوظة فى مصر وتمكين أكبر عدد ممكن من الاستفادة من هذه المخطوطات وبعضها نسخ وحيدة ولم يتعرَّف عليها البحث العلمى بعد.

مشروع تطوير مبنى دار الكتب المصرية

بباب الخلق

بتكليف من اللجنة الاستشارية العليا لتطوير دار الكتب، التى وافقت على ترميم المبنى القديم لدار الكتب بباب الخلق والحفاظ عليه وتطويره معماريًا بما يحافظ على قيمته الجمالية والأثرية، قمت بوصفى مدير مشروع تطوير دار الكتب بالاشتراك مع المهندس الاستشارى جمال بكرى عضو اللجنة، بإعداد مشروع كراسة شروط ومواصفات لتطوير المبنى وتحديث إمكاناته تبعًا لما أقرته اللجنة.

وقد عرض مشروع الكراسة على اللجنة الاستشارية العليا فى اجتماعها الثالث يوم ١٣ مارس ١٩٩٣ حيث وافقت عليه وأقرته وطلبت طرحه فى مسابقة عالمية، وتكفَّل صندوق التنمية الثقافية بتمويل المسابقة وتوفير جوائزها المالية التى بلغت ٣٣٠ ألف جنيه وتم تشكيل لجنة تحكيم للفصل بين المتسابقين من سبعة أعضاء كنت واحدًا منهم.

وأُعلن عن المسابقة فى الندوة الدولية لتطوير دار الكتب التى عقدت تحت رعاية السيدة الفاضلة قرينة السيد رئيس الجمهورية بالمسرح الصغير بالأوبرا يوم ٧ يولية ١٩٩٣.

وقد اشترك فى المسابقة سبعة عشر بيت خبرة مصرى وأجنبى، انتهى رأى لجنة التحكيم التى درست هذه المشروعات على امتداد تسع جلسات إلى اختيار

المشروع الذى تقدم به المهندس المصرى أحمد مصطفى ميتو وأُعلن عن النتيجة فى الاجتماع الرابع للجنة الاستشارية العليا لتطوير دار الكتب يوم ٧ نوفمبر ١٩٩٤ وسُلمت الجوائز فى احتفال شهده السيد وزير الثقافة يوم ١٦ نوفمبر ١٩٩٤ .

١ ـ المهام الأساسية

أشارت كراسة الشروط والمواصفات إلى المهام الأساسية للمكتبة والغرض من المسابقة الذى تمثل فى تطوير مبنى دار الكتب المصرية بباب الخلق ليستوعب :

أولاً : الإدارة العامة للمخطوطات والبرديات والمسكوكات والميكروفلم وتحوى :

ـ المخطوطات العربية والإسلامية	نحو ٥٧ألف مجلد
ـ البرديات	نحو ٣٥٠٠بردية
ـ الميكروفلم أوالـ CD ROM	نحو ٥٧ألف ميكروفلم
ـ دراسات ومصادر ودوريات عربية وأجنبية ذات صلة بالدراسات الشرقية	نحو ٣٠ألف مجلد فى أرفف مفتوحة تمثل قاعة الاطلاع الرئيسية للمبنى قابلةللزيادة السنوية بنسبة٤٪
ـ خزانة للمسكوكات	نحو ١١ ألف قطعة

ثانيًا : مركز تحقيق التراث

مركز بحثى يشمل عددًا من العلماء والباحثين الشبان ومكتبة متخصصة

نحو ٣ آلاف مجلد قابلة للزيادةالسنوية بنسبة ٣٪

ثالثًا : وحدة ترميم وصيانة المخطوطات وتجليدها .

رابعًا : إدارة خدمات المعلومات .

خامسًا : مركز تصوير الميكروفلم أو الـ.

سادسًا : وحدة مركزية للحاسب الآلى .

سابعًا : معرضًا لتاريخ الكتاب والخط العربى والأجهزة والآلات العلمية التاريخية والمسكوكات .

ثامنًا : وحدة للشئون المالية والإدارية .

بالإضافة إلى المكاتب الإدارية الآتية :

١ ـ مدير المكتبة .
٢ ـ السكرتارية الفنية .
٣ ـ مكاتب لمديرى الإدارات المختلفة .
٤ ـ الشئون المالية والإدارية .
٥ ـ مكتب استقبال بمدخل المكتبة .
٦ ـ مكتب أمن وغرفة للتحكم الآلى والمراقبة .

٢ ـ أهداف التطوير

يهدف مشروع تطوير مبنى دار الكتب بباب الخلق إلى إعادة المكانة التاريخية والريادية لدار الكتب المصرية فى منطقة الشرق الأوسط ورأت اللجنة الاستشارية العليا أن تكون نقطة الانطلاق هى تطوير مبنى باب الخلق وجعله مكتبة للدراسات الشرقية تكون نموذجًا يحتذى به فى تطوير بقية أقسام وإدارات دار الكتب المصرية أو المكتبات المتخصصة الأخرى .

وتهدف عملية تحويل مبنى الدار بباب الخلق إلى مكتبة للدراسات الشرقية، إلى تطوير المنطقة المحيطة بالدار.وأن تكون الدار فى وسطها منطقة إشعاع ثقافى وحضارى ومهوى للأفئدة يؤمها العلماء والباحثون والمتخصصون من مصر ومن المنطقة العربية ومن العالم الإسلامى ومن أوساط المستشرقين.

وقد روعى فى كراسة الشروط والمواصفات ضرورة التكامل بين مكتبة الدراسات الشرقية وبقية أقسام وإدارات دار الكتب المصرية ومكتباتها الفرعية والإقليمية وكذلك المكتبات البحثية والجامعية، وستعنى المكتبة خاصة بالتراث القومى على امتداد أربعة عشر قرنًا هى عمر الحضارة العربية الإسلامية وبالمخطوطات والدراسات الشرقية، العربية والفارسية والتركية.

كما أن دار الكتب المصرية كمكتبة وطنية لها تاريخها ومكانتها ستعنى ببقية العلوم والفنون ومصادر المعرفة الأخرى، على أن يتم التنسيق بينها وبين المكتبات الجامعية والهيئات المتخصصة الأخرى (مكتبات كليات الطب ـ كليات الهندسة ـ المكتبة الزراعية ـ مكتبات أكاديمية البحث العلمى ـ النقابات والجمعيات المتخصصة) بما يكفل التكامل بينها لتحقيق الانسجام بين سياسات الاقتناء والتزويد فيها.

وستكون مكتبة الدراسات الشرقية بمبنى دار الكتب بباب الخلق وقفًا على العلماء والباحثين والدارسين فى مجال التراث والدراسات العربية والشرقية.

وفيما يخص وسائل تطوير وتحديث أداء المكتبة فسيتم اللجوء إلى أحدث الوسائل التقنية الحالية والمقبلة بحيث تدار على أسس وأنظمة مميكنة سواء للنواحى الفنية أو الإدارية، وسيستخدم الحاسب الآلى فى تسجيل وفهرسة جميع مقتنياياتها وكذلك سجلاتها الإدارية، وسيتعرف رواد المكتبة على مقتنياتها عن طريق شاشات الحاسب الآلى بنظام الـ OPAC فى مقر المكتبة، كذلك فى شتى المكتبات والمراكز البحثية التى ستتصل بنهايات طرفية بالمكتبة.

ولضمان حسن أداء المكتبة لوظائفها فستزود بجهاز فنى كفء ستوفر له من الآن وسائل التدريب اللازمة فى الداخل والخارج وذلك ضماناً لكفاءة الأداء واستمراريته .

٣ - الهيكل التنظيمى والإدارى

تعد مكتبة الدراسات الشرقية بباب الخلق قسماً رئيسياً من هيئة عامة لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة تسمى «دار الكتب والوثائق القومية» .

ويتولى مجلس إدارة الدار وضع الهيكل التنظيمى للمكتبة وإصدار اللوائح المنظمة للنواحى الفنية والمالية والإدارية بها ورسم السياسة العامة لها .

ويتولى مدير المكتبة تحت إشراف مجلس الإدارة تنفيذ السياسات والقرارات الصادرة من المجلس الذى يجب أن يشترك فى عضويته .

وتتوزع أنشطة مكتبة الدراسات الشرقية على عدد من الإدارات العامة والفرعية يتولى مسئولية كل منها مدير عام وتضم كل إدارة عدداً من الأقسام الفنية .

١ ـ الخدمات الفنية

(أ) الإدارة العامة للمخطوطات والبرديات والمسكوكات والميكروفلم .

وهى إحدى الإدارات الخمس الرئيسية التى تشكل الهيكل التنظيمى لدار الكتب المصرية ، تتولى أمانة المخطوطات والبرديات والمسكوكات وكذلك الميكروفلم أو الـCD ROM .

وتعمل على تسجيل هذه المقتنيات وفهرستها وإعدادها لاستخدام الباحثين وكذلك إرشادهم فى أبحاثهم ودراساتهم العلمية .

وتتولى هذه الإدارة كذلك من خلال قاعة المطالعة الرئيسية وبالتعاون مع وحدة التزويد توفير أهم المصادر والمراجع والدراسات الحديثة وفهارس المخطوطات والدوريات المتخصصة فى أرفف مفتوحة كأدوات أساسية لاستكمال أبحاث العلماء والباحثين المترددين على مكتبة الدراسات الشرقية، بحيث تكون قاعة بحث متكاملة على أحدث الأنظمة المكتبية الحديثة.

(ب) مركز تحقيق التراث

هذا المركز أحد المراكز الخمسة المتخصصة التى يضمها الهيكل التنظيمى لدار الكتب والوثائق القومية ومهمته تحقيق نصوص التراث القديمة فى مجالات العلوم والمعرفة العربية الإسلامية المختلفة والتى لايقوى الناشرون على نشرها وإصدارها فى نشرات علمية محققة ومفهرسة بإشراف عدد من الأساتذة المتخصصين يقومون بتدريب مجموعة من شباب الباحثين لإخراج جيل من العلماء المحققين.

(جـ) معرض تاريخ الكتاب والخط العربى

أحد الإدارات التى تتبع مباشرة مدير المكتبة ومهمته عرض أهم المصاحف الخزائنية والمزوقة والمخطوطات ذات القيمة التاريخية والفنية والمنمنمات وأوائل المطبوعات، وكذلك المطبوعات ذات القيمة الفنية، والآلات العلمية والجغرافية، والمسكوكات والمكاييل، واللوحات الفنية النادرة وخاصة ذات الصلة بالخط العربى وجمالياته.

(د) إدارة خدمات المعلومات

أحد الإدارات التى تتبع مباشرة مدير المكتبة وتتولى تزويد المترددين على الدار أو الذين يتصلون بها بالبيانات الإرشادية والببليوجرافية التى يحتاجون إليها فى بحوثهم، وتتولى كذلك الرد على طلبات التصوير

سواء على الميكروفلم أو على الورق التى يتقدم بها المترددون على الدار أو الأفراد والهيئات عن طريق البريد فى الداخل والخارج . وتقوم أيضًا بإصدار نشرات توضح نشاط المكتبة والخدمات التى تؤديها .

٢ ـ المرافق الداخلية

وتضم جميع الأقسام غير المفتوحة للجمهور والتى تضطلع بمهام التحضير للأنشطة المتصلة بالجمهور وتيسيرها ، وتتألف من الإدارات الثلاث التالية :

(هـ) المرافق الإدارية

تضم على الأخص مكاتب الإدارة وجميع الأقسام الإدارية البحتة وهى :

١ ـ وحدة الشئون المالية والإدارية وتشمل الحسابات وشئون الموظفين .

٢ ـ السكرتارية الفنية .

٣ ـ البريد والبرق والهاتف والفاكس .

وكذلك الخدمات المتعلقة بالمبنى وتشمل الوحدات الآتية :

١ ـ المخازن والتوريدات .

٢ ـ نظافة المبنى وصيانته .

(و) المرافق التقنية

وتتولى إعداد ماله صلة بالمطبوعات والدوريات من حيث التزويد والفهرسة وطلبات الشراء والتبادل وتضم الوحدات الآتية :

١ ـ وحدة التزويد والتبادل .

٢ ـ وحدة الفهرسة .

٣ ـ وحدة الحاسب الآلى التى تتولى إدخال البيانات التى تعدها وحدة الفهرسة .

(ز) المرافق المساندة العملية

وتضم الخدمات المتعلقة بالمكتبة ، وتشمل الوحدات الآتية :

١ ـ وحدة الصيانة والترميم للمخطوطات والبرديات .

٢ ـ وحدة تصوير الميكروفلم أو الـ CD ROM ، والاستنساخ .

(على مساحة ٤٥٠ مترًا مربعًا سيقوم بتجهيزها الجانب الأسبانى - انظر فيما يلى ص ١٨٨)

أما الأمن والمراقبة الإلكترونية والعلاقات العامة فيتبع مباشرة مدير المكتبة .

٣ ـ المرافق المكملة

وهى مرافق تكمل نشاط المكتبة وتضم :

١ ـ قاعة متعددة الأغراض .

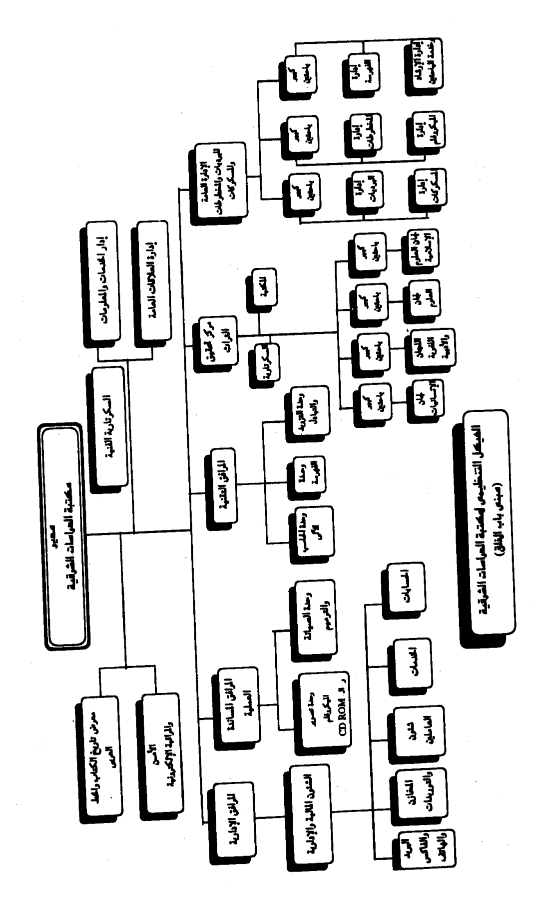
٢ ـ كافتريا .

٤ ـ بناء المجموعات

ستضم مكتبة الدراسات الشرقية المجموعات الآتية :

١ ـ مجموعة المخطوطات العربية والإسلامية سواء الموجودة فى الرصيد العام أو فى المكتبات المهداة والموقوفة وكلها مخزنية .

٢ ـ مجموعة أوراق البردى العربية وهى نحو ثلاثة آلاف وخمسمائة بردية وكلها مخزنية .


الهيكل التنظيمي لمكتبة الدراسات الشرقية
(مبنى باب الخلق)
مدير
مكتبة الدراسات الشرقية
السكرتارية الفنية
إدارة العلاقات العامة
المرافق الإدارية
المرافق الفنية
CD ROM

٣ ـ مجموعة الميكروفلم الخاصة بالمخطوطات، والميكروفيش الخاص بالبرديات، أو الـ CD ROM عندما يتم إدخاله وكلها مخزنة.

٤ ـ مجموعة المسكوكات والنقود والمكاييل وكلها فى خزينة خاصة.

وتوجد مجموعة المخطوطات وأوراق البردى والميكروفلم الآن فى مبنى كورنيش النيل فى الطابق الرابع، وسيتم نقلها بعد تجهيز المخازن الخاصة بها فى مبنى باب الخلق والموضح مكانها فى المشروع الفائز. على أن يُعْهَد بتعبئتها وتغليفها إلى شركات متخصصة تحت إشراف الدار وتنقل ليلاً فى حراسة الشرطة فى سيارات مؤمنة إلى مبنى باب الخلق على أن توضع مباشرة فى الأماكن المعدة لها ويتم إدخالها فى السجلات ومقابلتها على السجلات القديمة وإسقاطها منها.

أما خزانة المسكوكات فهى موجودة الآن فى مبنى باب الخلق.

٥ ـ مكتبة ذات أرفف مفتوحة تحتل دائر قاعة المطالعة الكبرى بالمبنى تضم نحو ٤٠ ألف مجلد من المصادر القديمة والدراسات والمراجع الحديثة والدوريات العلمية المتخصصة فى الدراسات الشرقية قابلة للزيادة السنوية بنسبة ٤٪.

وسيتم نقل القسم الأكبر من هذه المجموعة من رصيد الدار، ويتم نقلها من مبنى الكورنيش إلى مبنى باب الخلق بنفس الأسلوب السابق.

٦ ـ مكتبة مركز تحقيق التراث وتضم نحو ثلاثة آلاف مجلد قابلة للزيادة السنوية بنسبة ٣٪ وهى موجودة بالمركز وستنقل بنفس الأسلوب السابق.

٧ ـ مواد المعرض من غير المخطوطات والمصاحف (الموجودة ضمن رصيد قسم المخطوطات) مثل الأمشق ولوحات الخط العربي والآلات والخرائط والكور السماوية، يتم نقلها فى حراسة مشددة بعد إجراء عمليات الترميم اللازمة لها إلى المواضع المعدة لها فى المعرض (انظر المشروع).

كل هذه المجموعات تظل فى مكانها بمبنى كورنيش النيل حتى يتم الفراغ من تطوير مبنى باب الخلق وإعداده للتشغيل ويُبدأ فى تجهيزها بوقت كاف قبل نقلها إلى مواضعها الجديدة بمبنى باب الخلق وفق جدول زمنى يتم تحديده فى حينه.

على أن يتم إعداد قوائم تفصيلية بها لإسقاطها من رصيد مبنى كورنيش النيل وإضافتها إلى رصيد مبنى باب الخلق.

٥ ــ سياسة الاختيار والتزويد للكتب الجديدة

بالإضافة إلى الكتب التى سيتم اختيارها من رصيد الدار لضمها إلى قاعة البحث بمكتبة الدراسات الشرقية ـ وهى قاعة ذات أرفف مفتوحة ـ فإن استمرار تزويد القاعة بالإصدارات الجديدة يتطلب وضع سياسة واضحة لعملية الاختيار تتطلب:

١ ـ فتح قنوات للتبادل أو الاشتراك مع جميع المؤسسات والهيئات المهتمة بنشر التراث وإصدار الدراسات المتعلقة به مثل: المجامع العلمية ـ الجامعات ـ معاهد الاستشراق.

٢ – توفير نُسَخ مُكَبَّرَة بالتصوير من المخطوطات الهامة المحفوظة فى الدار والتى يكثُر استخدامها من الباحثين والدارسين، وتوفير هذه النُّسَخ فى الأرفف المفتوحة لقاعة المطالعة الرئيسية مثل نموذج المخطوطات المصورة التى أخرجها معهد تاريخ العلوم التابع لجامعة فرانكفورت والتى حصلت عليها دار الكتب.

٣ ـ استكمال فهارس المخطوطات والدوريات العلمية العربية والأجنبية التى ستوضع فى القاعة والاشتراك لدى الهيئات التى تصدر هذه الإصدارات .

٤ ـ إضافة نسخة من نسخ الإيداع القانونى ـ فيما يخص هذه النوعية من الكتب ـ لتضاف إلى رصيد قاعة البحث بمكتبة الدراسات الشرقية .

٥ ـ تخصيص ميزانية مناسبة لاقتناء بقية الكتب وفهارس المخطوطات والدوريات العلمية التى لايمكن الحصول عليها عن طريق : نسخ الإيداع أو الإهداء أو التبادل .

٦ ـ يراعى فى اختيار هذه الإصدارات أن تكون متعلقة بـ :

(أ) فهارس المخطوطات .

(ب) البيليوجرافيات العربية والإسلامية المتخصصة .

(جـ) الدراسات الإسلامية (علوم القرآن ـ الحديث ـ التفسير ـ علم الكلام ـ الفلسفة الإسلامية ـ التصوف . . . .) .

(د) الدراسات اللغوية والنحوية .

(هـ) التراجم والطبقات .

(و) الدراسات التاريخية والجغرافية .

(ز) الدراسات الأدبية .

(ح) العلوم الإسلامية (الطب ـ الفلك ـ الرياضيات ـ الكيمياء ـ الطبيعة . . .) .

(ط) الدراسات والنشرات الخاصة بعلم البردى وعلم النميات الإسلامية وتطور الخط العربى .

٦ ـ تدريب العاملين وميكنة الأعمال الفنية

روعى فى الاعتبار عند وضع كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بتطوير مبنى دار الكتب بباب الخلق وتحويله إلى مكتبة للدراسات الشرقية، اللجؤ إلى أحدث الوسائل التقنية الحالية والمقبلة بحيث تدار على أسس وأنظمة مميكنة سواء للنواحى الفنية أو الإدارية باستخدام الحاسب الآلى فى تسجيل وفهرسة جميع مقتنياتها وكذلك سجلاتها الإدارية بحيث يتعرف رواد المكتبة على مقتنياتها عن طريق شاشات الحاسب الآلى بنظام الـ OPAC=ONLINE PUBLIC ACCESS CAT-ALOGUE.

ونظراً للأهمية المتزايدة للتكنولوچيا بالنسبة لنظم المعلومات وبناء قواعد البيانات فقد اشترط فى كراسة الشروط والمواصفات مراعاة إمكانية إدخال تغييرات مستمرة على التركيبات والأسلاك الكهربائية وغير الكهربائية الخاصة بأجهزة نقل المعلومات بالحاسب الآلى ومعالجتها، وكذلك الخاصة بالاتصالات السلكية واللاسلكية الموجودة فى الأماكن المخصصة للجمهور والأماكن المخصصة للعاملين، وكذلك ضرورة تواجد نظام طوارئ يكفل حداً أدنى من تشغيل المكتبة فى حالة حدوث عطل كهربائى.

واقتُرِح لسهولة التشغيل شبكة حاسبات تتلائم مع سائر أنظمة المعلومات وفقًا للمواصفات الآتية:

Due to the Large distances encountered in the building and the yet undetermined type of computer system, it has been chosen to install a modular standard EIA / TIA 568 star wiring system that can support virtually any type of computer networking system, The supplier is to provide a complete plastic duct system in which the cables are to be installed. It is preferred that the outlets be integrated with plastic duct system. The network components specifications can be summarized in the following.

1. 25 network outlest: each outlet is an RJ 45 category 5 standard compliant complete with all accessories. A 4 - pair category 5 compliant unshielded twisted pair (UTP) cable runs into the duct system from the outlet to the distribution frame.
2. 19 - inch stadard data cabinet with a height of 36 inches.
3. Patch panel with 32 RJ 45 ports complying with category 5 standard (to be installed in the Cabinet above).

A sample of each network component must be submited for approval.

* * *

وبخصوص تدريب العاملين فإن من يقع عليهم الاختيار للالتحاق بمكتبة الدراسات الشرقية يجب أن نوفر لهم من الآن وسائل التدريب اللازمة فى الداخل والخارج لضمان كفاءة الأداء واستمراريته؛ بحيث يطّلعون على نظم الخدمة المكتبية المتطورة، وكيفية التعامل مع الحاسبات الآلية وسائر وسائل التكنولوچيا الحديثة. ويمكن تدبير هذا التدريب بالاتفاق مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء بالقاهرة.

٧ - المراكز العلمية المقترحة

داخل المكتبة

نظرًا لأن مكتبة الدراسات الشرقية تمثل وحدة متكاملة بإداراتها وأجهزتها ووحداتها المختلفة، فإن تبعية هذه الإدارات والأجهزة والوحدات يجب أن تكون مباشرة لمدير المكتبة.

ونظرًا أيضًا لأن المراكز العلمية التابعة للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية لايجمعها خط واحد سوى أنها جميعها يطلق عليها لفظ «مركز» حيث أنه لايوجد رابط واحد بين «مركز ثقافة وبحوث أدب الأطفال» و«مركز تاريخ

مصر المعاصر» أو بين «مركز الصيانة والترميم» و«مركز تحقيق التراث» على سبيل المثال فإن نقل بعض هذه المراكز ذات الصلة المباشرة بمكتبة الدراسات الشرقية إليها أوقع وأكثر عملية .

فمركز تحقيق التراث يعتمد على إدارة المخطوطات والبرديات وما توفره له من إمكانات فى تحقيق رسالته .

كما أن وحدة الصيانة والترميم ترتبط فى عملها مباشرة بالمواد التى تحتاج إلى ذلك من مقتنيات الدار .

كذلك فإن وحدة الحاسب الآلى والضبط الببليوجرافى تعتمد على المواد التى توفرها الشئون الفنية بالدار .

لذلك فإن نقل «مركز تحقيق التراث» و«وحدة الصيانة والترميم» ـ التى ستتكفل بإهدائها إلينا الحكومة الأسبانية بعد إعداد البنية الأساسية للموقع المختار فى مبنى باب الخلق تبعًا للكراسة التى أعدها الخبراء الأسبان ـ وكذلك وحدة الحاسب الآلى من شأنه تكامل عمل مكتبة الدراسات الشرقية وإنجاح رسالتها .

٨ ـ خدمات القراء

تتولى إدارة الإرشاد وخدمة الباحثين بالتعاون مع كل من إدارة المخطوطات وإدارة البرديات وإدارة المسكوكات وإدارة الميكروفلم مسئولية خدمة القراء، من حيث الإرشاد والاطلاع داخل القاعات ـ إعارة المخطوطات والميكروفلم وصور البرديات داخل القاعات، وتيسير عملية التصوير سواء على الميكروفلم أو الورق أو أية وسائط أخرى .

٩ ـ مركز معلومات التراث العربى

تعد قاعدة بيانات مخطوطات دار الكتب التى بدئ فى إعدادها بالتعاون بين دار الكتب وقسم التراث الحضارى بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء هى نواة هذا المركز . (انظر أعلاه ص ١٥٧-١٦٣) .

وقد وُضِعَ فى الاعتبار أثناء الإعداد لهذه القاعدة إدخال بيانات كل من كتابى «تاريخ الأدب العربى» لبروكلمان و«تاريخ التراث العربى» لفؤاد سزجين بحيث نستطيع أن نوفر للمستفيدين من المكتبة ما يمكن أن نطلق عليه الفهرس الشامل للتراث العربى المخطوط (أماكن وجوده ، وأرقامه فى المكتبات ، ما نشر منه . . . . . . الخ) .

١٠ ـ نُظُم العمل

واللوائح والتشريعات

يُطَبَّق على المكتبة اللوائح والتشريعات الحكومية المطبقة على دار الكتب والوثائق القومية .

أما نظم العمل فيقترح بشأنها الآتى :

ـ تفتح المكتبة أبوابها للجمهور يوميًا من الساعة التاسعة صباحًا وحتى الساعة التاسعة مساءاً صيفًا وحتى الساعة الثامنة مساءاً شتاء فيما عدا أيام الجمع والعطلات والأجازات الرسمية .

ـ تقتصر الاستفادة من المكتبة على العلماء والأساتذة والباحثين المسجلين بالدراسات الجامعية العليا من المصريين والعرب والمسلمين والمستشرقين .

ـ يكون ارتياد المكتبة مقابل اشتراك رمزى يستخرج بناء عليه بطاقة اشتراك مقابل الخدمة المكتبية المتطورة المقدمة وأقترح تحديده بالآتى :

١ ـ اشتراك لمرتين مجانًا خلال شهرين .

٢ ـ اشتراك لمدة ستة أشهر يكون للمصرى مقابل خمسة وعشرين جنيها وللأجنبى مقابل خمسة وعشرين دولاراً أمريكيًا أو ما يعادله .

٣ - اشتراك سنوى يكون للمصرى مقابل أربعين جنيهًا وللأجنبى مقابل أربعين دولارًا أمريكيًا .

معرض تاريخ الكتاب والخط العربى

يفتح معرض تاريخ الكتاب والخط العربى بابه للجمهور طوال أيام الأسبوع بما فيها يوم الجمعة . وتكون مواعيد ارتياده من الساعة التاسعة صباحًا وحتى الساعة السادسة مساءًا صيفًا وحتى الساعة الخامسة مساءًا شتاء . وتكون زيارته مقابل رسم دخول يعادل ما هو معمول به فى سائر المتاحف التى تتبع وزارة الثقافة .

أما المكاتب الإدارية الأخرى والمراكز التى لاعلاقة لها بالجمهور فتؤدى عملها فى مواعيد العمل الرسمية للدار من التاسعة صباحًا وحتى الثانية ظهرا .

١١ - مجالات التعاون العربى والدولى

تشبه مكتبة الدراسات الشرقية فى مهتمها الأقسام الشرقية فى المكتبات الوطنية العالمية ، وكذلك مراكز الأبحاث المشابهة فى الوطن العربى والعالم الإسلامى مما يتطلب البدء فى خلق علاقات تعاون بين مكتبة الدراسات الشرقية بباب الخلق وهذه الأقسام والمراكز من حيث تبادل المعلومات والمصورات والخدمات المكتبية فيها .

١٢ - إصدارات مكتبة الدراسات الشرقية

عند إتمام مكتبة الدراسات الشرقية وبدء نشاطها فإنه يجب أن يوكل إليها إصدار المطبوعات الآتي :

١ - فهارس المخطوطات .

٢ - فهارس البردى ونشراته .

٣ ـ فهارس المسكوكات ونشراتها .
٤ ـ إصدارات مركز تحقيق التراث .
٥ ـ حولية التراث العربى .
٦ ـ المجلة النقدية .

١٣ ـــ بعض المتطلبات المعمارية والتقنية المطلوبة للمكتبة

أشارت كراسة الشروط والمواصفات فيما يخص الجانب المعمارى للمكتبة بضرورة الاحتفاظ بالسمات الرئيسية للمبنى باعتباره ذا قيمة تاريخية والتركيز على الطابع الإسلامى فى التصميم على أن يراعى كذلك سهولة ارتياد الأماكن المصرح بها للمترددين على المكتبة بواسطة لافتات تقودهم إليها .

وفيما يخص قضايا الأمن

روعى أن يؤخذ بعين الاعتبار فى التصميم أن الأمن يجب أن يراعى فيه الاهتمام بـ : أمن الأفراد (رواد المكتبة وموظفيها) ـ أمن المقتنيات ـ أمن المبنى .

أما التدابير التى يجب اتخاذها للمحافظة على المقتنيات فهى :

ـ مراقبة مخارج قاعات القراءة .

ـ العمل على الحيلولة دون اختفاء الكتب من قاعات القراءة ومن الأماكن الملحقة بهاعن طريق النوافذ والشرفات وما إلى ذلك .

ـ الحد بقدر الإمكان من الأماكن المغلقة التى تكون بمنأى عن الأنظار فى قاعات القراءة عمومًا بالنظر إلى أن هذه الأماكن هى التى يجرى فيها عادة إتلاف الكتب والدوريات وهذا هو السبب فى ضرورة اختيار مواقع دورات المياه خارج نطاق قاعات القراءة .

ـ تيسير تصوير الكتب والمجلات داخل أماكن القراءة ذاتها .

ولتدعيم الوقاية من السرقة بالكسر يراعى عزل المخازن المعدة لحفظ المجموعات النفيسة والكتب النادرة مع ضرورة وجود كاميرات مراقبة دائمة للقاعات والمداخل .

وقد طلب كذلك مراعاة .

ـ توفير عدد من الأنظمة الآلية والإلكترونية والكهربائية يجرى التحكم فيها بطريقة مركزية ، بحيث ترسل جميع المعلومات إلى مركز المراقبة فى مدخل المكتبة ، مع إمكانية تشغيل الأنظمة على حدة فى مختلف قطاعات المكتبة .

ـ توفير التغذية الكهربائية بإمداد جميع أماكن العمل ومراكزه بالكهرباء علمًا بأن أماكن معالجة المعلومات تتزود بتيار مستقر ومكفول فى حالة الطوارئ .

ـ توفير نظام تبريد وتدفئة وضبط لنسبة الرطوبة يكفل الظروف المناخية التى يتطلبها كل مكان .

ـ توفير نظام أمن يكشف عن نشوب الحريق فى أى قسم من المبنى علمًا بأن استخدام الماء كوسيلة لإخماد الحرائق أمر محظور فى حالة المكتبات .

ـ أن يسمح تصميم المبنى بتركيب نظام ميكانيكى آلى لنقل المخطوطات والكتب أفقيًا ورأسيًا من المخزن إلى قاعة الاطلاع والبحث والعكس .

كذلك فقد طلب مراعاة الاعتبارات

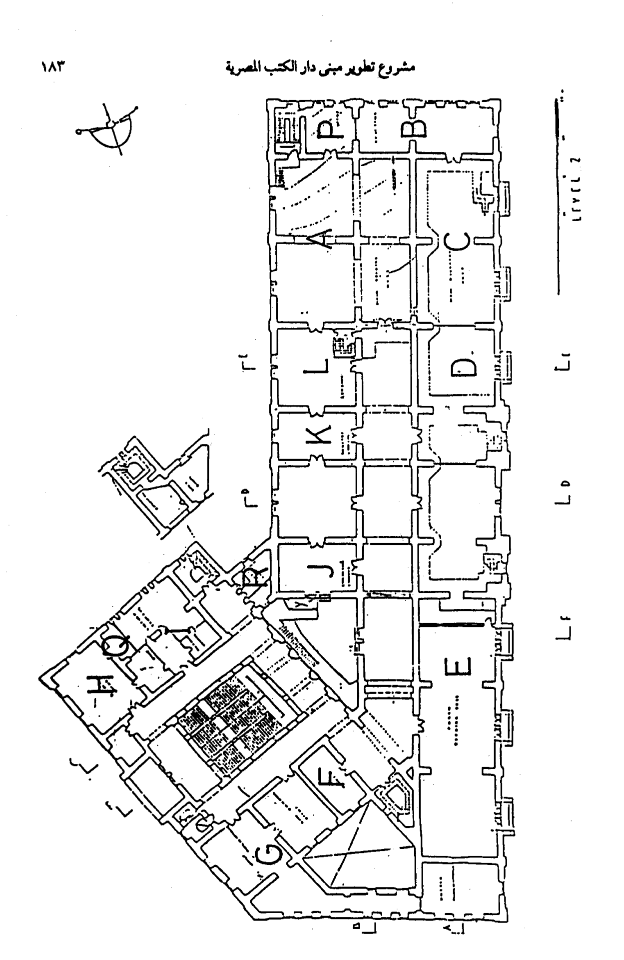
الاقتصادية الآتية

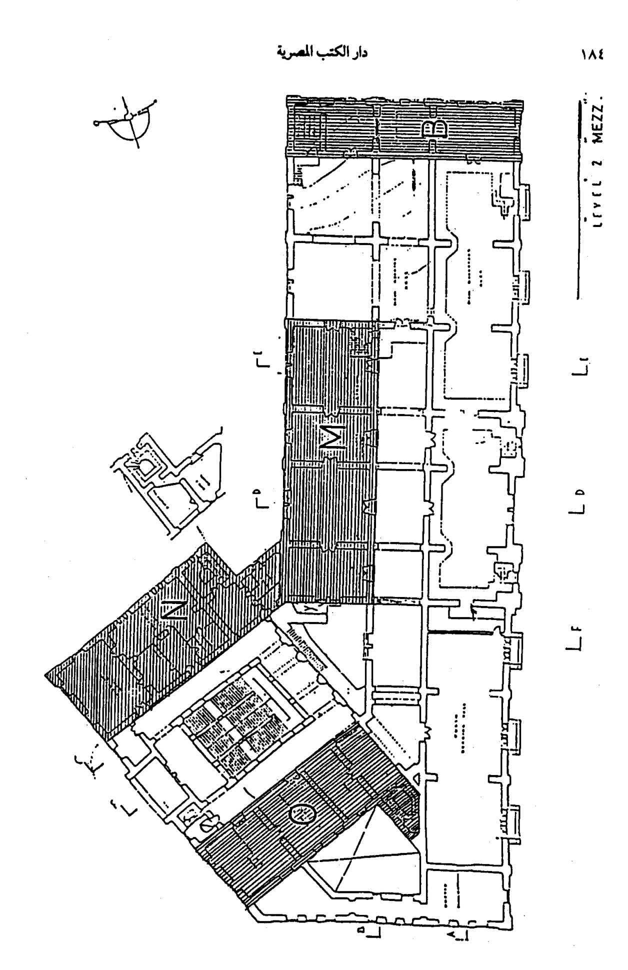
ـ أن تكون تكاليف الاستثمار فى المشروع واستغلاله مدروسة بعناية فائقة وذلك باستخدام تكنولوجيا مناسبة لإمكانات التنفيذ والصيانة فى مصر ،

مع الاهتمام الخاص بمعالجة حوائط المبنى الخارجية المعرضة للأتربة التى تمثل ظاهرة فى القاهرة، وكذلك تغيرات الحرارة والمناخ، وكفاءة استخدام الطاقة والتحكم فيها، والتحكم أيضًا فى الضوضاء الخارجية ومواجهتها فنيًا.

A قاعة المطالعة الرئيسية
B مخزن المخطوطات (فى الطابق الثانى والطابق المسحور)
C مخزن وقاعة الميكروفلم
D قاعة البردى
E معرض تاريخ الكتاب والخط العربى
F مدير المعرض
G مركز تحقيق التراث
H حجرة مدير المكتبة
I سكرتارية مدير المكتبة والعلاقات العامة
J التزويد والفهرسة
K الحاسب الآلى
L قاعة الـ OPAC
M وحدة الترميم والصيانة
N وحدة التصوير
O وحدة الشئون المالية والإدارية
P إدارة المخطوطات
Q حمام ملحق بمكتب مدير المكتبة
R دورة المياه الرئيسية

شرح الخريطة الملحقة


A
B
C
D
E
F
G
H
J
K
L
P
Q
R



مركز الصيانة والترميم

والميكروفلم

يُعَدُّ مركز الصيانة والترميم والميكروفلم أحد المراكز التطبيقية الهامة فى دار الكتب المصرية، فهو الذى يتولَّى ترميم وصيانة جميع المقتنيات الموجودة بالدار (مخطوطات - رَقّ - بَرْدى - دوريات - كتب - خرائط - لوحات).

ويرجع تاريخ هذا المركز إلى عام ١٩٦٢ عندما استقدمت الدار خبيرة روسية فى أعمال ترميم وصيانة المخطوطات والوثائق تنفيذًا للمعاهدة الثقافية بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتى. وقد بدأت الخبيرة عملها فى الدار فى ٦ يناير ١٩٦٢ حتى ٤ يولية ١٩٦٢، ثم عادت مرة أخرى من ٨ مارس ١٩٦٣ وحتى آخر إبريل ١٩٦٤، وقامت بتدريب بعض موظفى الدار الفنيين على أعمال الترميم فى مختلف أنواعه من الورق والرَّق وإرشادهم إلى أصوله وفق برنامج أعد لهذا الغرض. وفى أعقاب ذلك أنشأت الدار قسمًا خاصًا بأعمال الصيانة وترميم المخطوطات زوَّدَته بالأجهزة والأدوات العلمية [1].

ومع الوقت تطور القسم وزادت إمكاناته وتَحَوَّل فى عام ١٩٧٤ إلى مركز علمى ضمن مجموعة المراكز العلمية الملحقة بالدار ولكن حجم العمل والأخطار التى تتعرض لها المقتنيات مع الوقت نتيجة لعوامل طبيعية خارجية أهمها الحشرات التى تستغل محيط الكتاب أو المخطوط كالضوء والرطوبة والخشب، وعوامل ذاتية تسببها الأحماض الموجودة فى الورق نفسه

---

[1] عبدالمنعم عمر: دار الكتب فى عهد الثورة ٣٩ - ٤٠.

وبعض مواد الحبر أو هشاشةالأوراق (مثل أوراق الصحف)والاستخدام أو عدمه فى أحيان أخرى كان يتطلب زيادة إمكانات المركز وتحديثها حتى تغطى الاحتياجات العملية لجميع أقسام دار الكتب.

أما قسم الميكروفلم فيرجع تاريخه إلى عام ١٩٣٠ عندما أنشأت الدار قسمًا للتصوير تابعًا لمطبعة دار الكتب لتصوير المخطوطات على ورق حسّاس بطريقة الفوتوستات. وفى عام ١٩٥١ زُود القسم بوحدة متنقلة لتصوير الميكروفلم زادت إلى ثلاثة آلات عام ١٩٦٩ وأصبح قسمًا مستقلا يُعرف بـ «قسم التصوير».

وبدأت الدار منذ عام ١٩٥٤ عملية تصوير رصيدها من المخطوطات على الميكروفلم والتى تم من خلالها حتى الآن تصوير نحو ٥٤,٠٠٠ ألف ميكروفلم من نسختين واحدة سالبة تستخدم فى الاستنساخ والأخرى موجبة تستخدم للقراءة على الآلات القارئة.

وقد قامت عدة محاولات للنهوض بالمركز وتطوير إمكاناته، حيث زارت الدار خبيرة أمريكية فى عام ١٩٩٢ لدراسة وضع مجموعات دار الكتب وقدّمت تقريرًا تناول الإمكانات الموجودة ووسائل تحديثها.

Debra Meckern, *Preservation Needs Assessment: The National Library of Egypt,* Report based on a study of the Dar al-Kutub collections November 1991- April 1992, 30+ 11 pages.

ولكن بفضل جهود وزير الثقافة المصرى الفنان فاروق حسنى وأثناء زيارته لأسبانيا فى عام ١٩٩٢ واطلاعه على تطور أساليب الصيانة والترميم هناك، تم عقد بروتوكول للتعاون الثقافى بين مصر وأسبانيا أتُّفق فيه على أن تقدم حكومة

أسبانيا الأجهزة والمعدات المتطورة للصيانة والترميم والتدريب اللازم عليها، على أن تقوم الحكومة المصرية بتجهيز البنية الأساسية للمركز تبعًا للمواصفات التى يتقدم بها الجانب الأسبانى.

وبالفعل فقد زار مصر فى الفترة من ٨ - ١٠ مارس سنة ١٩٩٣ وَفْدٌ من وزارة الثقافة الأسبانية يضم السادة Vicente Vinas رئيس جهاز خدمات الكتاب والتوثيق و Mr. Julio Simonet رئيس أعمال التدقيق و Mr. Fernando Suarez المصور بـ I. C. R. B. C. وصحبتهم بوصفى مديراً لمشروع التطوير فى زيارة لدار الكتب لوضع خطة لإنشاء مركز قومى لترميم وصيانة الكتب بمصر. وتقتضى هذه الخطة التجديد والتطوير الشامل لمعامل وورش الترميم والصيانة الموجودة بالدار.

وبعد المعاينة الشاملة للموقع ومقابلة المسئولين فى الدار انتهى الوفد إلى أن: الموارد الموجودة قليلة جداً وأن الطرق المستخدمة فى ورش الصيانة تشتمل على أساليب عتيقة لم تعد تستخدم، كما أن عدداً قليلا من المعدات والأجهزة الموجودة صالح للاستعمال غير أنه بإعادة توزيع مساحات المركز والاستغلال الأمثل لحجراته يمكن مواكبة متطلبات عملية التحديث عن طريق التعديلات والتوسعات التى يقدمها المشروع الأسبانى وبما سيوفره من معدات وأجهزة متطورة.

وتبلغ المساحة الإجمالية لمركز الصيانة والترميم والميكروفلم بمبنى كورنيش النيل ١٤٤٠ متراً مربعًا، أعاد الجانب الأسبانى توزيعها بعد إضافة مساحة السطح إلى المركز وتقسيمها على النحو التالى:

١ - منطقة إدارية قدرها ٢٨٨ متراً مربعًا (٢٠٪ من المساحة الكلية).

٢ - منطقة الأبحاث وتشغل ٣٩٦ م^{٢} (٢٧,٦٪ من المساحة الإجمالية)

وتشمل: معامل الفيزياء والكمياء والأحياء، وغرفة مكافحة الحشرات وإبادة الجراثيم والتطهير، ومخزن حفظ المنتجات والمواد، وغرفة حفظ الأعمال ومكتب التسجيل.

٣ - منطقة الترميم، وتشغل مساحة قدرها ٤٣٢ مترًا مربعًا (٣٠٪ من المساحة الإجمالية)، وتشمتل على: قطاع المعالجات السُّمِّيَّة، وقطاع المعالجات ذات القاعدة المائية، وقطاع سبك الصفائح، وقطاع المعالجات اليدوية، وقطاع الترقيق، وقطاع التجليد.

٤ - منطقة الميكروفلم والاستنساخ وتشغل مساحة قدرها ٢٨٨ مترًا مربعًا موزعة على: غرفة الكاميرا، والقسم المعملى، وقسم الاستنساخ الديازوى، واستوديو التصوير الفوتوغرافى.

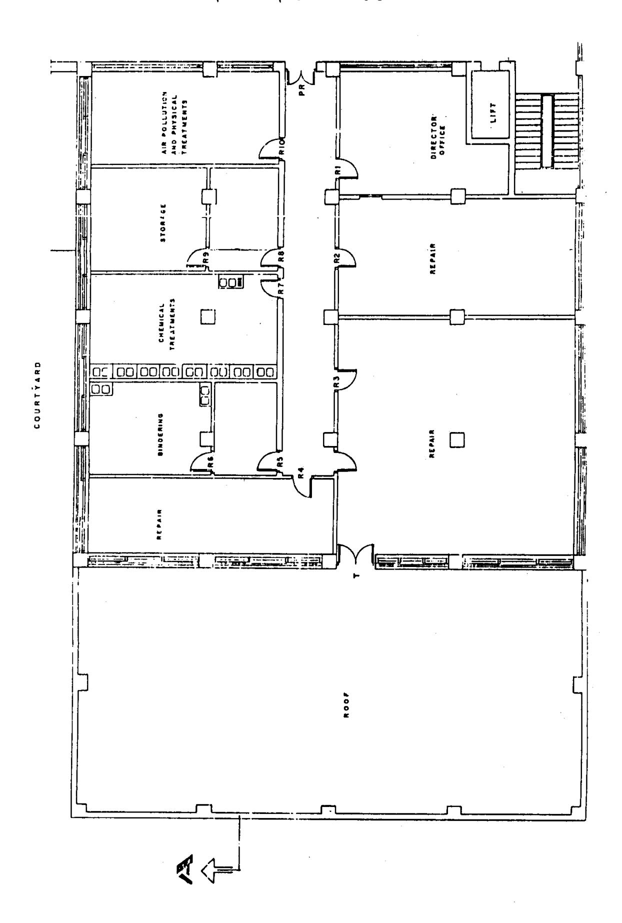
وقد قَدَّم الجانب الأسبانى رَفْعًا هندسيًا للمساحة المقترحة والتعديلات المطلوبة فى بنيتها الأساسية ليقوم الجانب المصرى بتجهيزها (الأعمدة - الفواصل - الأرضيات - الحوائط - الأسقف - الأبواب - النوافذ - الصرف الصحى - التهوية، بالإضافة إلى الإضاءة والتكييف والوقاية ضد الحريق والتأمين).

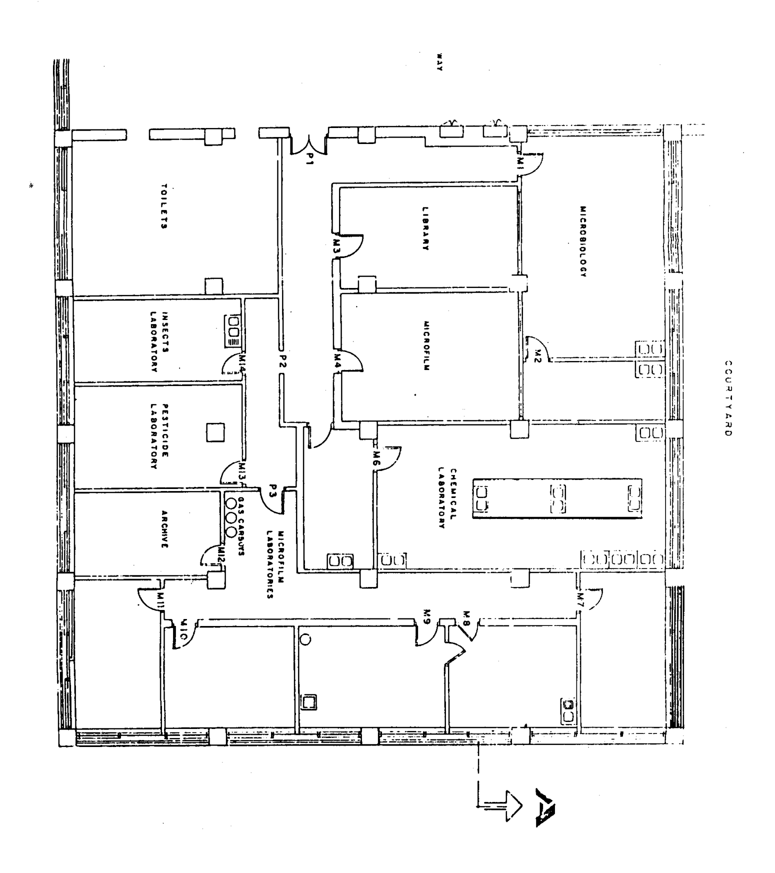
وقام بتمويل عملية البنية الأساسية للمركز صندوق التنمية الثقافية بوزارة الثقافة بتكلفة بلغت نحو نصف مليون جنيه مصرى.

وسيقوم الجانب الأسبانى بإهداء جميع الأجهزة والمعدات الحديثة التى اتفق عليها. علمًا بأنه عند افتتاح هذا المركز فى ربيع عام ١٩٩٦ سيكون أكبر وأحدث مركز لصيانة وترميم الورق والرَّق فى الشرق الأوسط (١).

---

(١) سيقوم الجانب الأسبانى كذلك بتوفير وحدة للصيانة والترميم على مساحة ٤٥٠ مترًا مربعًا فى مبنى دار الكتب بباب الخلق بنفس الشروط الخاصة بهذا المركز (انظر تطوير مبنى باب الخلق).


AIR POLLUTION AND PHYSICAL TREATMENTS
STORAGE
CHEMICAL TREATMENTS
BINDERING
REPAIR
DIRECTOR OFFICE
LIFT
REPAIR
REPAIR
ROOF
COURTYARD
PR
R1
R2
R3
R4
R5
R6
R7
R8
R9
R10
T


WAY
TOILETS
LIBRARY
MICROBIOLOGY
INSECTS LABORATORY
MICROFILM
PESTICIDE LABORATORY
CHEMICAL LABORATORY
ARCHIVE
MICROFILM LABORATORIES
COURTYARD
P1
P2
P3
M1
M2
M3
M4
M6
M7
M8
M9
M11
M12
M13
M14

الندوة العلمية

لتطوير دار الكتب المصرية

القاهرة ٧ – ٨ يولية ١٩٩٣

تحت رعاية السيدة سوزان مبارك وبدعوة من وزارة الثقافة بمناسبة الاحتفال ببدء مشروع تطوير دار الكتب وطرح المسابقة الدولية لتطوير مبنى الدار بباب الخلق، عُقدت بالمسرح الصغير بدار الأوبرا المصرية الندوة العلمية لتطوير دار الكتب المصرية فى الفترة من ٧ – ٨ يولية ١٩٩٣ . افتتحت الندوة فى العاشرة والنصف صباح الأربعاء ٧ يولية ١٩٩٣ السيدة سوزان مبارك، وتحدث فى حفل الافتتاح السيد الفنان فاروق حسنى وزير الثقافة والأستاذ إبراهيم شبوح مستشار وزير الثقافة التونسى ممثلا عن ضيوف الندوة والدكتور أيمن فؤاد سيد مدير مشروع التطوير، وشارك فى أعمال الندوة التى عقدت أربع جلسات كل من السادة :

الأستاذ إبراهيم شبوح

مدير عام – مستشار وزير الثقافة التونسى – تونس

الدكتور يحيى ساعاتى

مدير مكتبة الملك فهد

الرياض – السعودية

الأستاذ غسّان اللّحّام

مدير مكتبة الأسد – دمشق

الدكتور جمعة شيخة

مدير المكتبة الوطنية - تونس

M. Jean Arnault

Sous Directeur de la Bibliothièque Nationale Francaise

Mr. H. G. Goodacre

Department of Oriental Manuscripts and Printed Books - British Library

Ms. Belen Altuna

Biblioteca Nationale- Spain

Mr. Jose Losada

Expert de Restoration - Spain

من خارج مصر

ومن مصر :

الدكتور أيمن فؤاد سيد

مدير مشروع تطوير دار الكتب

الدكتور عبدالستار الحلوجى

رئيس قسم المكتبات - جامعة القاهرة

الدكتور فتحى صالح

الأستاذ بكلية الهندسة - جامعة القاهرة

الدكتور شعبان خليفة

الأستاذ بقسم المكتبات - جامعة القاهرة

الدكتور سعد الهجرسى

الأستاذ بقسم المكتبات - جامعة القاهرة

الدكتور حسن الباشا

أستاذ الفنون بكلية الآثار - جامعة القاهرة

الأستاذ فهيم محمد شلتوت

وكيل وزارة الثقافة سابقًا

المهندس جمال بكرى

المهندس الاستشارى

الأستاذ عبدالمنعم محمد عمر

وكيل وزارة الثقافة سابقًا

الدكتور محمد محمد خضر

أستاذ الوثائق - جامعة القاهرة

الدكتورة أمنية صادق

أستاذ بقسم المكتبات - جامعة المنوفية

الأستاذة إجلال بهجت

مدير مكتبة مركز المعلومات برئاسة مجلس الوزراء .

الأستاذ أحمد خليفة

مدير المكتبة الأزهرية

الدكتور شكرى العنانى

أستاذ المكتبات - جامعة طنطا

وناقش المجتمعون ستة محاور تتناول استخدام التكنولوچيا الحديثة فى مجالات بناء قواعد المعلومات والحفظ والتصوير ، وأساليب العرض المتحفى ، والوسائل المتقدمة فى الصيانة والترميم والتخزين ، ودراسة وضع العاملين بالدار ثم وسائل التبادل بين دار الكتب والمكتبات والمراكز العلمية المماثلة .

كما صاحب الندوة تنظيم معرض مُصَوَّر لأهم مخطوطات دار الكتب ونماذج توضح مطبوعاتها وأناقة إخراجها وخاصة المصحف الشريف وأوراق البردى والفهارس ومطبوعات القسم الأدبى .

وفى نهاية أعمال الندوة بارك المجتمعون الخطوة السديدة بإعادة الشخصية الاعتبارية لدار الكتب المصرية وأوصوا بما يلى :

١ - تدعيم اللجنة الاستشارية العليا لتطوير دار الكتب بعدد من المتخصصين فى مجال المكتبات والوثائق والمعلومات .

٢ - الإسراع بتنفيذ المادة ١٢ من القرار الجمهورى رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ الخاص بفصل أصول وممتلكات دار الكتب والوثائق عن الهيئة العامة للكتاب حتى يمكن البدء الفعلى فى عملية التطوير .

٣ - وضع خطة زمنية لتطوير سائر إدارات دار الكتب المصرية باعتبارها المكتبة الوطنية لمصر بالتوازى مع إدارة الدراسات الشرقية .

٤ - تخصيص ميزانية كافية لدار الكتب لا تقتصر على الأجور وإنما تَسْمَح للدار بشراء مصادر المعلومات غير المصرية والتى لايمكن الحصول عليها إلا بالثمن ولصيانة المجموعات والمبانى والأجهزة والبشر .

٥ - ربط دار الكتب بشبكات المعلومات بالمكتبات الوطنية والعربية والعالمية المناظرة .

٦ - ضرورة عقد اجتماع لخبراء مراكز المخطوطات المتخصصة للاتفاق على توحيد للمداخل والبيانات المستخدمة فى بناء قاعدة معلومات متكاملة تساعد على تحقيق الخطوات الأساسية نحو الفهرس الشامل للتراث العربى المخطوط .

٧ - للحفاظ على الأصول المخطوطة يتم اطلاع الباحثين أساسًا على نسخ مصورة أو مكبرة. أما الأصول نفسها فلا يسمح باستخدامها إلا في أضيق الحدود التي يقدرها مدير قاعة الاطلاع.

٨ - الاهتمام بمعرض تاريخ الكتاب والخط العربي بما يُبْرز القيمة الفنية للتراث العربي المخطوط مع مراعاة الأصول العلمية في تأسيس هذا المعرض.

٩ - ضرورة تدعيم مركز الصيانة والترميم بكل الإمكانات الحديثة وتوفير المواد الخام الضرورية التي تتيح له القيام بمسئولياته في إطار سياسة تُرْسَم لهذا الغرض. مع ضرورة توفير الكفاءات البشرية وتنمية مهاراتها عن طريق الابتعاث للخارج أو استقدام خبراء لتدريبهم في الداخل.

١٠ - الترحيب بمبادرة الجانب الأسباني الخاصة بتدعيم مركز الصيانة والترميم بالأجهزة والمعدات المتقدمة الضرورية. وضرورة مسارعة الجانب المصري بتوفير البنية الأساسية للمركز على ضوء المواصفات التي حَدَّدَها الجانب الأسباني في أقرب وقت ممكن.

١١ - النظر العاجل والجدي في أوضاع العاملين بالدار من ناحية تأهيلهم وأجورهم بحيث يُطَبَّق عليهم ما يُطَبَّق على مراكز البحوث العلمية في الدولة من حيث التسميات الوظيفية والتدرج والرواتب حتى تستقطب العناصر المتميزة من المتخصصين مع توسيع الهيكل وفتح باب الترقي.

١٢ - توسيع مفهوم التبادل بدار الكتب بحيث لا يقتصر على مطبوعات الدار والهيئات الحكومية التي تتعامل معها وإنما يشمل كل ما يصدر في مصر من مطبوعات ويضم إلى رصيد الدار عن طريق الإيداع القانوني.

١٣ - بما أن القرار الجمهورى رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ قد نص على إنشاء هيئة عامة تسمى «دار الكتب والوثائق القومية» ونظراً لاختلاف طبيعة كل منها من حيث المقتنيات والخدمات والعاملين ونوعية المشاكل ، فإن المجتمعين يوصون بتشكيل لجنة خاصة لإعداد خطة دقيقة لتطوير دار الوثائق القومية بهدف أن تحقق منزلتها باعتبارها ذاكرة مصر وأرشيفها الوطنى .

١٤ - ضرورة تخصيص ميزانية مستقلة لدار الوثائق تفى باحتياجاتها .

وفى الختام قرر المجتمعون إرسال برقيتا شكر لكل من السيد رئيس الجمهورية والسيدة قرينة السيد رئيس الجمهورية على رعايتهما للندوة واستضافتهما لها .

قواعد تحقيق النصوص ونشر التراث
للاسترشاد بها فى عمل مركز تحقيق التراث

هذه قواعد لتحقيق النصوص العربية القديمة ونشرها بغرض استرشاد شباب الباحثين بمركز تحقيق التراث بها جمعتها من تجارب كبار المحققين السابقين ومن تجربتى الطويلة فى تحقيق ونشر النصوص القديمة والتاريخية منها بوجه خاص.

وتحقيق النصوص هو تأدية النص القديم صحيحًا كما تركه مؤلفه ويتم ذلك عن طريق جمع واستقصاء المخطوطات الكاملة للكتاب.

وقد عرف العلماء العرب القدماء ما نطلق عليه اليوم التحقيق بما اتبعوه من قواعد انتهت بهم إلى ما أثبتوه من علوم الحديث عن طريق إثبات صحة السند وعلم الجَرْح والتعديل، وما قام به علماءُ اللغة والشعر من توثيق للنص القديم ومن التثبت عن صحة نَسَب النَّصّ الذى يعتمدون عليه إلى قائله.

كما كان العلماءُ يعتمدون فى مراجعاتهم على العديد من المخطوطات العتيقة ويطلقون عليها «النسخة».

ولكن تحقيق النصوص بمعناه الحديث بدأ على أيدى المستشرقين عندما بدأوا فى بدايات العصور الحديثة فى التعرف على الشرق وعلى آداب العربية وذلك امتدادًا لما اتبعوه عند نشر التراث اليونانى واللاتينى.

وتَعَرَّف الأوربيون على التراث العربى منذ عصر الحروب الصليبية ولكنهم لم يبدأوا فى تكوين مجموعات ضخمة من المخطوطات إلا منذ القرن السادس

عشر عندما بدأ قناصل الدول والرحالة والمغامرون فى جمع المخطوطات الشرقية والعديد من الممتلكات الثقافية الأخرى التى استقرت فى مكتبات ومتاحف أوربا .

أما علم نَقْد النصوص القديمة فقد بدأ فى أوربا منذ القرن الخامس عشر الميلادى عندما أهتم الأوربيون بإحياء الآداب اليونانية واللاتينية ، فكانوا يجمعون النسخ المتعددة للكتاب ويقابلون بينها وكلما اختلفت النسخ فى موضع من المواضع اختاروا إحدى الروايات المختلفة ووضعوها فى نص الكتاب وقيدوا ما بقى من الروايات فى الهوامش .

وكان كل ذلك يتم دون منهج معلوم ولا قواعد متبعة ، ولم تظهر الأصول العلمية لنقد النصوص ونشر الكتب القديمة إلا فى أواسط القرن التاسع عشر الميلادى .

ثم استخدم المستشرقون بعد ذلك تلك الأصول والقواعد فى نقد الكتب العربية والشرقية .

المحاولات الأولى لوضع قواعد وأصول لنقد الكتب العربية

أسبق المحاولات فى هذا المجال هى محاولة المستشرق الألمانى برجستراسر الذى ألقى محاضرات على طلبة الماجستير بقسم اللغة العربية فى كلية الآداب - جامعة القاهرة عام ١٩٣١ نشرها فى عام ١٩٦٩ المرحوم الدكتور محمد حمدى البكرى باسم «أصول نقد النصوص ونشر الكتب» وصدرت عن مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية .

وعندما صدر كتاب «قوانين الدواوين» لابن مَمّاتى عن الجمعية الزراعية الملكية سنة ١٩٤٣ بتحقيق الدكتور عزيز سوريال عطية عرض الدكتور محمد

مندور لهذه النشرة فى مجلة الثقافة عام ١٩٤٤ متحدثًا عن نقد النصوص الكلاسيكية.

ثم وضع بلاشير وسوفاجيه قواعداً لنشر وترجمة النصوص العربية عام ١٩٤٥ بعنوان

Règles pour éditions et traductions des textes arabes, Paris 1945.

وعندما بدأ المَجْمَع العلمى العربى فى دمشق سنة ١٩٥١ فى نَشْر «تاريخ مدينة دمشق» لابن عساكر وَضَعَ قواعد موجزة يعتمد عليها فى نَشْر الكتاب وتحقيقه. كما وَضَعَ الدكتور إبراهيم مدكور بعض قواعد لنشر الكتب القديمة للجنة التى أُنيط بها إخراج كتاب «الشِّفاء» لابن سينا عام ١٩٥٣.

أما أكمل المحاولات التى تمت لوضع قواعد ثابتة لتحقيق النصوص العربية ونشرها، فهى كتاب «تحقيق النصوص ونشرها» للأستاذ عبدالسلام هارون الذى صدرت طبعته الأولى عام ١٩٥٣، وهو محاضرات ألقاها على طلبة كلية دار العلوم وإن كان تناول إلى جانب تحقيق النصوص إشارات مطولة إلى العلوم المساعدة على تحقيق النصوص.

ثم «قواعد تحقيق النصوص» التى وضعها الدكتور صلاح الدين المُنَجِّد ونشرت لأول مرة فى مجلة معهد المخطوطات العربية عام ١٩٥٥(١ (١٩٥٥) ٣١٧ - ٣٣٧)، وقَدَّمَها إلى مؤتمر المجامع العلمية الذى انعقد بدمشق عام ١٩٥٦ والذى وافق عليها واعتبرها دليلا للمحققين عندما ينشرون النصوص القديمة، وقد اعتمد الدكتور المُنَجِّد فى وضع هذه القواعد إلى جانب تجربته الشخصية فى التحقيق على القواعد التى وَضَعَتْها جمعية المستشرقين الألمان DMG لنشر سلسلة النشرات الإسلامية التى تصدرها Bibliotheca Islamica، وطَبَّقَتْها جمعية غيوم بودة Associatio Guillaume Budé فى فرنسا ونشرها بلاشير وسوفاجيه فى الكتاب السابق الإشارة إليه.

ثم ظهرت بعد ذلك كتبٌ تناولت قواعد تحقيق النصوص وتاريخ نشر التراث العربى اعتمادًا على التجربة الشخصية والممارسات العملية للتحقيق والتعامل مع المكتبة العربية أهمها :

١ - «مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى» للدكتور محمود محمد الطناحى، القاهرة - مكتبة الخانجى ١٩٨٤ .

٢ - «مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين» للدكتور رمضان عبدالتواب ، القاهرة - مكتبة الخانجى ١٩٨٧ .

٣ - «تحقيق التراث العربى - منهجه وتطوره» للدكتور عبدالمجيد دياب ، القاهرة - دار المعارف ١٩٩٣ .

قواعد تحقيق التراث

تتمثل القواعد العامة لتحقيق ونشر النصوص العربية القديمة فى تقديم المخطوط صحيحًا كما وَضَعَهُ مؤلفه وهو غاية التحقيق، ويتحقق ذلك عن طريق :

أولاً - جَمْع الأصول وضَبْط النَّصّ وتأديته :

١ - السعى إلى معرفة نسخ الكتاب المختلفة ومعرفة أقدارها وذلك عن طريق مراجعة «تاريخ الأدب العربى» لبروكلمان - «تاريخ التراث العربى» لفؤاد سزجين - فهارس المكتبات التى لم يتح لبروكلمان الاطلاع عليها أو للفترات التى لم يصل إليها كتاب سزجين بعد - وكتاب «نوادر المخطوطات العربية فى مكتبات تركيا» لرمضان سيشن .

وتتفاوت أقدار النُّسَخ الخطية، فمنها مالا قيمة له أصلا فى تصحيح نَصٍّ الكتاب، ومنها ما يُعَوَّلُ عليها ويوثَقُ به، ووظيفة المحقق أن يُقَدِّر قيمة كل نسخة

من النُّسَخ ويفاضل بينها وفق قواعد الاختيار الآتية :

- النُّسَخ الكاملة أفضَلُ من النُّسَخ الناقصة .
- النُّسَخ القديمة أفضَلُ من الحديثة .
- النُّسَخ التى قوبلت بغيرها أحسن من التى لم تقابل .
- أحسن نسخة تُعْتَمَد للنشر هى النسخة التى كتبها المؤلف نفسه (ويُطْلَق عليها حينئذ النسخة الأم) ولكن فى هذه الحالة يجب معرفة إذا كان المؤلف ألَّف كتابه على مراحل أو دفعة واحدة لنتأكد أن النُّسْخَة التى بين أيدينا هى آخر صورة كتب المؤلف بها كتابه، وأنها ليست المُسَوَّدَة أو التأليف الأول للكتاب الذى زاد فيه وغَيَّر مع نضوجه وذلك عن طريق ما يذكره القدماء عن الكتاب ونقولهم منه ومقابلته بسائر نُسَخ الكتاب إن وجدت .

وبعد نُسْخَة المؤلف تأتى نُسْخَة قرأها المُصنِّف أو قُرئت عليه وأثْبَت بخطه أنها قرئت عليه .

ثم نُسْخَة نُقلَت عن نُسْخَة المؤلف أو عورضت بها وقوبلت عليها .

ثم نُسْخَة كتبت فى عصر المؤلف عليها سماعات على علماء .

ثم النُّسَخ المتأخرة المنسوخة عن نسخة المؤلف رأسًا أو من نُسْخة من عصر المؤلف .

وإذا لم يتوافر أحد هذه الشروط يفاضل المحقق بين النُّسَخ المتوافرة من الكتاب ويعتمد على ما يثق فى أصالته وقيمته .

ولا يجوز إطلاقًا نَشْر كتاب عن نسخة واحدة إذا كانت له نُسَخٌ أخرى معروفةٌ كما أن قدمَ النسخة ليس وحده مبررًا لتفضيلها .

وفى حالة الكتب ذات النُّسَخ الخطية الكثيرة فيتم ترتيب النُّسَخ فئات والمقابلة بينها على هذا الأساس .

وإذا كانت النُّسْخَة أُمًّا كتبها المؤلف بخطه تُثْبَت كما هى، ودائمًا فى حالة وصول نُسْخَة المؤلف إلينا يجب إثباتها كما هى حتى لو تخللتها أخطاءٌ إملائية أو نحوية أو فى الرَّسْم ويُثْبَت الصواب فى الهامش لأنها دليلٌ على ثقافة المؤلف وتعبيراً عن عصره .

٢ - التَّحَقُّق من صحة عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه عن طريق المصادر البيليوجرافية القديمة : كالفهرست لابن النديم وكَشْف الظنون لحاجى خليفة وذيوله وكتب التراجم والطبقات التى ترجمت للمؤلف أو نقول المتأخرين عنه .

٣ - مقابلة نُسَخ الكتاب المختلفة بعد اعتماد أحد النُّسَخ أصْلا وإثْبات نَصِّها وإعطاء رموز لسائر النُّسَخ يشار إليها فى الهامش لتحديد اختلاف القراءات بين النُّسَخ والتصحيف والتحريف والخطأ ، والاستغناء عن ذكر أوْهام الناسخ .

٤ - ضَبْط النَّصِّ وشَكْله وخاصةً الأعلام والمواضع والمُصْطَلحات الحضارية والآيات القرآنية التى تُثْبت بالرسم العُثْمانى وأبيات الشعر والحديث النبوى، ويشار فى المقدمة إذا كان الأصل مضبوطًا أو أن الضَّبْط من عمل محقق الكتاب .

٥ - تحديدُ مصادر المؤلف ومعارضة النصوص التى نَقَلَها على أصولها ويشار فى الهامش بإيجاز إلى ما فيها من زيادة أو نقص .

٦ - إذا لم يشر المؤلف إلى مصادره وتَمَكَّن المحقق من التعرف عليها فيشار إلى ذلك أيضًا وهذا من شأنه الاطمئنان إلى صحة النص .

٧ - أية إضافة عن صُلْب النَّصِّ يوردها المحقق سواء من المصادر أو يقتضيها السياق فيجب أن تكون بين قوسين معقوفين هكذا [ ] .

٨ - يتطلَّبُ تحرير النَّصّ وتأديته تقسيم الكتاب إلى فقرات ووَضْع علامات الترقيم (من نُقَط وفواصل وأقواس وعلامات تنصيص وتَعَجُّب واستفهام) ورَسْم الكلمات بقواعد الإملاء الحديث من وَضْع للهمزات وإثبات أسماء الأعلام المحذوفة كما تكتب اليوم، مثل سليمان وحارث ومعاوية فيما عدا أسماء الأعلام التى وردت فى القرآن فتبقى وحدها - على رسمها القديم.

٩ - تُثْبَت الآيات القرآنية برَسْم المُصْحَف العُثْمانى وتوضع بين قوسين مزهرين أو أقواس عزيزية ﴿ ﴾ ويذكر بعدها ببنط أصغر بين قوسين معقوفين [ ] رقم الآية واسم السورة.

ثانيًا - التعليقات والهوامش :

يظهر العمل العلمى للمحقق والذى يُمَيِّزُ بين محقق وآخر ويدل على ثقافته، من كتابة الهوامش والتعليقات. فتحقيق النُّصوص علمٌ وصناعةٌ وفَنٌّ واصطلاحٌ وممارسةٌ هى التى تفاضل بين محقق وآخر. وتختلف كذلك كتابةُ التعليقات والهوامش؛ باختلاف موضوع الكتاب وفنه، فالتراث العربى متنوعٌ بين التاريخ والجغرافيا والبلدان والفقه والأصول والحديث وعلم الكلام والأدب واللغة والشعر والعروض والطب والكيمياء والصيدلة والفلك . . . . . . الخ.

وإذا كان ضَبْطُ النَّصّ وتأديته لا يختلف كثيرًا بين كتاب وآخر، فإن التعليق على التراث العربى يختلف من فن إلى فن ومن موضوع إلى آخر وفقًا لعلم المحقق وثقافته ومعرفته لحركة المكتبة العربية واطلاعه على مضادرها.

ومن خلال تجربتى الطويلة فى مجال نشر النصوص وتحقيقها، أُفَضِّل دائمًا الفصل فى هوامش الكتاب بين: المقابلات وفروق النسخ والتعليق العلمى والتخريجات. (راجع تحقيقاتى لـ: المُسَبِّحى: أخبار مصرو القاهرة - المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية ١٩٧٨؛ ابن الطوير: نزهة المقلتين فى أخبار

الدولتين، بيروت - شتوتجارت - سلسلة النشرات الإسلامية رقم ٣٩، ١٩٩٢، المقريزى : مُسَوَّدة المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار، لندن - مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامى ١٩٩٥).

حقيقةً أن هناك أشياءً يجب اتباعها عند تحقيق أى كتاب مثل تخريج الأعلام المشهورة فيه، والمواضع والبلدان بما يعين على فَهْم النَّصّ، والأبيات والشواهد الشعرية والآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمْثال وشرح المُصْطلحات الغريبة مع الإشارة إلى مراجع التعليق، إلا أن كل كتاب يتطَلّب طريقة فى التعامل معه يفرضها موضوعه بحيث أن المكتبة التى يعتمد عليها محقق كتب الحديث مثلا تختلف عن المكتبة التى يعتمد عليها محقق كتب التاريخ أو الطب أو الفقه أو الأدب.

لذلك فإن الاعتناء بتهيئة المصادر القديمة ونشرها نشرًا علميًا صحيحًا وفْقًا للقواعد السالف الإشارة إليها من شأنه أن يتيح للدراسات الجادة الظهور، فلا يمكن كتابة دراسات ذات طابع علمى جاد دون توفير الأصول القديمة وتأديتها تأدية صحيحة وهو العمل العلمى الذى يقوم به المحققون.

ثالثًا : الفهارس التحليلية (الكشافات)

بعد الانتهاء من جمع الكتاب وتصفيفه فى صفحات، يقوم المحقق بإعداد الفهارس التحليلية للكتاب. فكتب التراث بدون فهارس هى كنزٌ بلا مفتاح. فالفهارس تُيَسِّر الاستفادة مما فى الكتاب المنشور وجعل ما فيه فى متناول كل باحث.

وتختلف الفهارسُ وأنواعُها باختلاف موضوع الكتاب مثلما يختلف التعليق على النصوص القديمة باختلاف موضوعاتها، ولكن هناك فهارس تقليدية يجب أن تكون فى كل كتاب محقق هى :

- فهرس الأعلام .
- فهرس المواضع والأماكن والبلدان .
- فهارس لأسماء الكتب الواردة فى النص .
- فهرس للقبائل والأمم والفرق .
- فهرس المصطلحات .

ثم نضع لكل كتاب فهارس (كشّافات) تبعًا لموضوعه ، فكتاب أدب يتطلّب فهرسًا للقوافي وكتاب خطط يتطلّب فهرسًا للمحال الأثرية والطبوغرافية ، وكتاب فقه يتطلّب فهرسًا للمسائل الفقهية وهكذا . . . .

رابعًا - مقدمة التحقيق :

يقوم المحقق بكتابة مقدمة علمية للكتاب بعد الفراغ من طبع النص قد يحتاج إلى ذكر صفحات من الكتاب ، ويجب أن تتضمَّن المقدمة الإشارة إلى :

- أهمية الكتاب ولماذا ينشره المحقق .
- موضوع الكتاب وما أُلِّفَ فيه من قبل ، تتناول الإشارة إلى الكتب التى أُلِّفَت فى نفس الموضوع من قبل ومدى استفادة المؤلف منها أو اطلاعه عليها ومكانة كتابه بين هذه الكتب وما يقدمه من جديد .
- نُقُول المتأخرين من الكتاب ومدى معرفتهم به واعتمادهم عليه وإلى أى عصر ظَلَّ الكتابُ معروفًا .
- مؤلِّفُ الكتاب (حياته - نشأته - ثقافته - مؤلفاته الأخرى ومواضعها - وفاته . وأهم المصادر التى ترجمت له) .

مخطوطات الكتاب ، ويشار فيها إلى المخطوطات التى اعتمد عليها المحقق وأماكنها وأرقامها ووَصْفها المادى وتاريخ نسخها وما عليها من سماعات أو

إجازات أو تَمَلُّكات أو توقيفات والعنوان المثبت عليها وتحديد للنسخة التى اعتمدها أصلا ورموز سائر النُّسَخ التى قابل عليها .

المنهج الذى اتبعه فى إخراج النص وضبطه والتعليق علي .

خامسًا - ثَبَتُ المصادر والمراجع :

يجب أن يُذَيِّل المحقق كتابه بثَبَت بأسماء المصادر والمراجع التى اعتمد عليها فى كتابة المقدمة وتحقيق النص وتأديته مرتبةً على أسماء المؤلفين ، وإن كان هناك من يفضلون ذكر أسماء الكتب على أن تُوَحَّد الطريقة فى سائر الكتاب .

***

ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند نشر المخطوطات القديمة القيمة العلمية للكتاب وتَنَوُّع الموضوعات وتقديم الأصول على الفروع وعلى المختصرات ، وتقديم ما لم يُنْشر على إعادة ما نُشر إلا فى ظروف خاصة مع ضرورة أن يولى التراث العلمى عنايةً خاصة .

ضرورة توفير المتخصصين فى هذا المجال عن طريق توجيه طلاب الدراسات العليا نحو تحقيق التراث واعتبار العمل فيه جزءاً من متطلبات الحصول على الدرجات العلمية العالية وتخصيص أستاذ لمادة تحقيق المخطوطات العربية فى الجامعات العربية لتدريس هذه المادة .

الإكثار من الدورات التدريبية لصَقْل المبتدئين فيها وتدريبهم على اكتساب الخبرة فى هذا المجال عن طريق الممارسة والتعرف على المكتبة العربية .

حوليات التراث العربى

والمجلة النَّقْدِيَّة

تُعَدُّ دار الكتب المصرية - كما هو معروف - أكبر وأقدم مكتبة وطنية ، كما تعد مجموعاتها من أقيم وأشمل المجموعات سواء فى مجال المخطوطات أو البرديات أو الدوريات والكتب المطبوعة .

وبما أن دار الكتب لم يسبق لها على امتداد أكثر من مائة وعشرين عامًا أن أصدرت دوريةً علميةً تُعَرِّفُ بنشاطها ومقتنياتها وتنشر الأبحاث العلمية الجادة فى مجال الخدمات المكتبية والمخطوطات والبرديات وأنشطة الدار المختلفة فقد آن الأوان بعد استقلال الدار أن تصدر دوريةً علمية عن التراث العربى تحمل اسمها وتعبر عن قيمة دار الكتب ومكانتها الريادية فى المنطقة ، وتتميز عن سائر المجلات المماثلة من حيث المادة العلمية والإخراج الفنى والطباعى .

لذلك فيجب أن تصدر الدار مجلة علمية باسم «حوليات التراث العربى» نصف سنوية (يونية/ نوفمبر) بحيث يتكون العدد من مجلد واحد مُتَّصل الترقيم وتشتمل عل الأبواب الآتية التى يمكن تبادلها فى كل عد منها .

المخطوطات العربية فى العالم

يُعْرَض فيه لأهم مجموعات المخطوطات العربية فى العالم وتكوينها وقيمتها وفهارسها ونوادرها .

(مصر - تركيا - فرنسا - انجلترا - ألمانيا - أسبانيا . . . .)

أوراق البردى العربية فى العالم

يُعْرَض فيه لأهم مجموعات البردى العربية فى العالم وما نُشر منها .

(دار الكتب - ڤيينا - هايدلبرج - باريس . . . .)

التعريف بالمخطوطات

يتم فيه التعريف بأحد المخطوطات وعلى الأخص مخطوطات دار الكتب مع صور ملونة لها ونشر لأقسام منها .

التعريف بأوراق البردى :

يتم فيه نَشْر لأهم أوراق البردى فى دار الكتب مع صور لها .

المكتبات المهداة :

ينشر فى كل عدد عرض لأحد المكتبات المهداة للدار وتعريف بصاحبها وحجمها وأهم نوادرها .

نشاط دار الكتب :

يعرض فيه لنشاط الدار فى مجال المخطوطات والبردى ونشر التراث .

شكل المجلة :

«حوليات التراث العربى» مجلة سنوية تصدر فى عددين متصلى الترقيم (يونية - نوفمبر من كل عام) يتراوح حجم كل عدد من بين ١٢ و١٥ ملزمة مقاس ٢٠ × ٣٠ سم على ورق ٨٠ جرام أربعة لون . يطبع من العدد الواحد ألف نسخة للبيع بالإضافة إلى ثلاثين مستلا من كل بحث تقدم إلى كاتب المقال .

هيئة التحرير :

يرأس تحرير المجلة مدير دار الكتب ، ويتولى سكرتارية التحرير مدير عام مركز تحقيق التراث وتعرض البحوث والمقالات المقدمة للمجلة على محكمين متخصصين لإجازة نشرها .

مكافآت التحكيم والنشر :

تمنح للمُحكِّم مكافأة نظير قراءته البحوث المقدمة وإجازتها للنشر قيمتها خمسون جنيها . ويمنح كاتب المقال حسب حجمه وقيمة الكاتب مكافأة تتراوح بين ٨٠ جنيهًا و١٢٠ جنيهًا .

المجلـة النقديــة

نظرًا للزيادة المطردة فى حركة نشر التراث العربى سواء فى البلاد العربيةأو الإسلاميةأو معاهد ومراكز الاستشراق وحتى يتمكن الباحثون والدارسون من متابعة هذا النشاط المتزايد والذى من شأنه أن يؤدى إلى توحيد الجهود وعدم تكرار النشر ، ونظرا لعدم وجود دورية متخصصة تعرض لهذه الكتب فأقترح أن تقوم دار الكتب بمكانتها الريادية وتاريخها الطويل فى مجال نشر التراث بإخراج دورية سنوية تتولى عرض أهم الكتب المحققة بأقلام أساتذة متخصصين .

تُرْسل سكرتارية المجلة خطابًا إلى دور النشر الخاصة ومراكز تحقيق التراث والجامعات والجمعيات الاستشراقية والمجامع العلمية تُعَرِّفُهم فيه بفكرة المجلة وأهدافها وتطلب إليهم أن تزود إدارة المجلة بنسخة من الكتاب المطلوب عرضه .

تعرض الكتب الواصلة إلى المجلة فى اجتماع سنوى لمجلس إدارة المجلة المكون من ستة من المتخصين فى المجالات المختلفة للتراث العربى ، وتحدد اللجنة الكتب التى سيتم عرضها واقتراح العلماء الذين سيتولون عرض هذه الكتب وترسل إليهم إذا كانوا يقبلون كتابة عرض نقدى لهذه الكتب وفى حالة قبولهم تُوَجَّه إليهم نسخة من الكتاب المطلوب عرضه .

ويمكن لبعض الأفراد أن يتوجهوا مباشرة إلى إدارة المجلة بطلب عرض أحد الكتب وفى هذه الحالة لا توجه لهم الإدارة - إذا وافقت على ذلك - نسخة من الكتاب .

تُقَسَّم المجلة إلى أبواب رئيسية يعرض من خلالها لهذه الكتب على أن تكون البداية لما صدر فى الأعوام الثلاثة الأخيرة (٩٢ - ١٩٩٤) ثم يتم العرض بعد ذلك سنة بسنة .

وهذه الأبواب هى :

- اللغة والنحو والعروض .
- الأدب .
- التاريخ والجغرافيا .
- الفلسفة والتصوف وعلم الكلام .
- العلوم (الطب والفيزياء والنبات . . .) .
- المعارف العامة .

ويشمل العرض صورة لصفحة عنوان الكتاب وبيانات ببليوجرافية كاملة عنه وأهمية الكتاب والنسخ التى اعتمد عليها المحقق ومدى التزامه بالقواعد العلمية فى التحقيق من كتابة المقدمة ومقابلة النسخ والتعليق على الكتاب وصناعة الكشافات التحليلية إلى غير ذلك .

مبادئ توجيهية
لتطوير أداء
دار الكتب المصرية

أُقَدِّم فيما يلى بعض المبادئ التى يجب أن تُؤْخَذ بعين الاعتبار عند اكتمال تطوير أداء دار الكتب المصرية.

فالمكتبة الوطنية تقوم باقتناء كافة المصنفات المنتجة على الصعيد الوطنى بغرض توفير مجموعة كاملة من المؤلفات الوطنية وجعلها فى متناول القراء وحفظها للأجيال القادمة.

وتشمل هذه المصنفات كذلك: المؤلفات التى ينشرها المواطنون فى الخارج، ومساهمات المؤلفين أو الفنانين الوطنيين فى المطبوعات الأجنبية، والكتب أو المطبوعات الأخرى التى تَخُصّ البلد أو تتعلق بأحد الموضوعات الوطنية بالإضافة إلى التسجيلات الأجنبية لحفلات الفنانين الوطنيين.

ولكن تظل المكتبة الوطنية مسئولة بالكامل عن ضمان حفظ كل ما ينتج على الصعيد الوطنى من إنتاج فكرى أو فنى، سواء تم هذا الحفظ فى مخازن المكتبة الوطنية أو فى مؤسسة أخرى على أن تكون المكتبة الوطنية (دار الكتب) مسئولة عن تنسيق هذه العملية التى يجب أن تتم تحت إشرافها.

الشئون الفنية

ينبغى لكل بلد أن يضمن تسجيل كافة المطبوعات الوطنية على الوجه الملائم بحيث يمكن تعريف من يحتاج إليها بوجودها حيثما كانت. ويتم ذلك فى الأساس اعتماداً على الإيداع القانونى.

الإيداع القانونى

يهدف الإيداع القانونى إلى عدة أهداف أهمها :

- جمع وحفظ مجموعة وطنية من جميع أنواع مواد المكتبات.
- نشر الببليوجرافيا الوطنية.
- المراقبة الإحصائية لحركة النشر وإثراء المكتبات الأخرى فى البلد.

وينبغى أن تغطى التشريعات واللوائح الخاصة بالإيداع القانونى مجموع ما يطبع على الصعيد الوطنى، أى جميع أشكال المصنفات التى تنتج فى البلد للتوزيع العام سواء أكان المؤلف من مواطنى البلد أو أجنبيًا.

وتشمل هذه المصنفات : الكتب والكتيبات والدوريات والصحف اليومية والمسلسلات والمدونات الموسيقية والخرائط والتسجيلات الصوتية والبصرية وأسطوانات الفونوغراف والشرائط والأفلام والشرائح المصورة والمصغرات الفلمية واسطوانات الليزر وقواعد بيانات الحاسب الآلى.

وينبغى كذلك أن يحدد التشريع الخاص بالإيداع القانونى الأساليب التى يجب اتباعها فى الإيداع فيما يخص عدد النسخ وعلى الأخص بالنسبة للطبعات الفاخرة الباهظة التكاليف أو الأفلام أو الاسطوانات المليزرة.

وأن يشتمل قانون الإيداع على نص يؤكد ضرورة أن تحتفظ المكتبة الوطنية بمجموعات متكاملة من طوابع البريد الوطنية والقطع النقدية الجديدة.

المصنَّفات الأجنبية

يجب على المكتبة الوطنية أن تقوم بعملية تنسيق الخطة الوطنية لاقتناء المطبوعات لتضمن التكامل بين أكبر عدد ممكن من مجموعات المؤلفات المستخدمة فى البحوث أو لتضمن تقليل الازدواج إلى أكبر حد ممكن، حتى يتم استخدام مجموع الأموال ومجموع الموارد البشرية والمادية المتاحة على أفضل نحو ممكن.

وهذا يعنى أن تقوم المكتبة الوطنية بإجراء استعراض لمجموعات المؤلفات المستخدمة فى البحوث وباستيفائها.

وعلى ذلك فينبغى فى الحالات المثالية أن لا تحتوى مجموعات المكتبات الوطنية على نُسَخ مكرَّرة لمجموعات من المؤلفات الأجنبية موجودة فى مكتبات أخرى. كما ينبغى أن تتأثر مجموعات المكتبات الوطنية باحتياجات المنتفعين أكثر من أى عامل آخر.

الضبط البيليوجرافى والبيليوجرافيا الوطنية

لما كانت مهمة إدارة البيليوجرافيا هى تجميع البيليوجرافيا الوطنية فيجب أن تتولى الإشراف على إدارة الإيداع القانونى وأن تقع على رأس أولوياتها تجميع ونشر البيليجرافيا الوطنية الحديثة وعلى ذلك فيجب أن نوفر لها الموارد البشرية والتقنية اللازمة للاضطلاع بهذه المهمة وأن يَتَّصف العاملون بها بأعلى مستوى من الكفاءة ضمانًا لإعداد البيليوجرافيا الوطنيَة (نشرة الإيداع) بالقدر الكافى من الدقة والتفصيل وأن تكون شاملة قدر الإمكان.

على أن يُتَّبع فى ذلك المعايير الدولية للوصف البيليوجرافى ISBD والمعايير الخاصة سواء بالمونوجرافات («M» ISBD) أو المسلسلات («ISBD«S) أو الخرائط («ISBD «CM) أو المدونات الموسيقية المطبوعة («ISBD«PM) أو للمواد الأخرى

غير الكتب («ISBD«NBM) والتى أخرجها مكتب الضبط الببليوجرافى العالمى التابع لمنظمة IFIA (الإتحاد الدولى لرابطات المكتبات بالإضافة إلى الترقيم الدولى الموحد للكتب (ISBN) والترقيم الدولى الموحد للدوريات ISSN اللذين من شأنهما تسهيل تحديد بلد النشر واللغة والناشر والمطبوع نفسه . ومن شأن توحيد معايير الوصف الببليوجرافى الإسهام فى تخفيض تكاليف الفهرسة فى داخل كل بلد وفى الخارج وفى تيسير إمداد المنتفعين بخدمات المكتبات . حيث أنه يمكّن بذلك المكتبات من إدراج البيانات فى فهارسها الخاصة بدون تغييرات أو إضافات إلا ما ندر .

وفى سبيل إنشاء فهارس تقرأ بالحاسبات الآلية ، فإن الحاجة أشد إلحاحًا لتوحيد معاييرها لإمكانية تبادلها بين النظم الآلية . وقد استحدثت أشكال وطنية من أجل معالجة هذه الأنظمة الآلية وبالتالى أصبحت الحاجة ملحة لإيجاد صورة دولية من نظام مارك MARC المستخدم فى هذه الأشكال ، لتيسير تبادل السجلات على المستوى الدولى دون اللجوء إلى برامج تحويلية .

وقد قام برنامج UBC/ IM التابع لمنظمة IFLA بتجميع الأعمال الجارية على الصعيد الدولى بهدف استحداث معايير ببليوجرافية فى كلا الشكلين اليدوى والآلى وتحسينها وترويجها .

ويستدعى الأمر للحصول على معلومات تفصيلية حول تطبيق هذه المعايير الاتصال بمكتب مارك الدولى التابع للضبط الببليوجرافى العالمى (UBC/ IM) والواقع مقره فى المكتبة البريطانية بلندن British Library - London .

ويوصى دائمًا بأن يتم ترتيب العناوين فى الببليوجرافيات الوطنية وفقًا لأحد أنظمة التصنيف المعمول بها دوليًا مثل : التصنيف العشرى العالمى UBC أو تصنيف مكتبة الكونجرس أو تصنيف ديوى العشرى مع العلم بأن تصنيف ديوى

العشرى هو الأكثر استخدامًا فى جميع أنحاء العالم . إلا أنه يفضل عند البحث فى الفهارس الآلية اتباع نهج أكثر تطوراً مثل نهج خلاصة المكتبة البريطانية أو غيرها من القوائم البالغة التطور فى فهرسة عناوين الموضوعات .

وينبغى أن تقوم إدارة الببليوجرافيا الوطنية بفرض الضبط الببلوجرافى على المطبوعات الصادرة قبل إنشاء الببلوجرافيات الوطنية حيث سبقت الطباعة بزمن بعيد تجميع ببليوجرافيات وطنية بالمعنى الحديث (ويمكن الإستعانة فى هذا الصدد بجهود يوسف إلياس سركيس وإدوارد فنديك وعايدة إبراهيم نصير) .

كما أن الحاجة أصبحت ماسة الآن لتعاون إدارة الببليوجرافيا مع الناشرين لتطبيق نظام الفهرسة أثناء النشر ومن شأن هذا النظام أن يوفر قبل صدور المطبوعات وَصْفًا ببليوجرافيًا مؤقتًا يعد استنادًا إلى صفحات الكتاب وينشر فى المطبوع نفسه . وقد نَشَرَ مكتب مارك الدولى التابع للضبط الببليوجرافى العالمى UBC/ IM معايير موصى بها للفهرسة أثناء النشر .

كذلك فإن على إدارة الببليوجرافيا العمل على ترويج الالتزام بالمعايير الدولية المتعارف عليها واستخدامها فى المكتبات الأخرى داخل البلد عن طريق قيامها بعقد دورات تدريبية وحلقات عمل لأمناء المكتبات الأخرى لتشجيعهم على اعتماد هذه المعايير فى عمليات الضبط الببليوجرافى .

خدَمات القُرَّاء

تستند الخدمات الأساسية التى تقدمها المكتبات الوطنية إلى القراء إلى مجموعات المصنفات المتوافرة لديها . على أن هذه الخدمات يجب أن تشتمل كذلك على تيسير إمكانات الانتفاع بموارد مكتبات أخرى عن طريق الفهارس الموحدة أو نُظُم المعلومات المعتمدة على الحاسبات الآلية ، وكذلك عن طريق تنسيق السياسات والمجموعات والخدمات . على أن الخدمات التى يمكن أن

تقدمها المكتبة الوطنية كتسهيلات للانتفاع بمجموعات وخدمات أخرى يتعين تطويرها تدريجيًا وفقًا لأولويات تحدد على أساس احتياجات المستفيدين يتطلب تحديدها إجراء دراسات استقصائية جيدة مع إعطاء الأولوية للخدمات التى تسد أكثر الاحتياجات إلحاحًا .

وتتطلب الحاجة إلى إنشاء مجموعة كبيرة من الخدمات المتنوعة والمتطورة، تحديد الأولويات مع توفير المرافق الأساسية والضرورية التى يجب توفيرها أولا ، مما يتطلب تطوير الخطط قصيرة الأجل وطويلة الأجل واستعراضها فى الوقت نفسه لكى تؤدى الخطوات الأولى إلى تيسير التطورات فى المستقبل لا إلى عرقلتها .

ولا تعتبر المكتبات الوطنية مكتبات يُلجأ إليها فى المقام الأول إذ ينبغى أن يستخدم القراء المكتبات العامة والجامعية أولا وألا يستخدموا مواد المكتبة الوطنية إلا عندما تكون غير متاحة فى هذه المكتبات ، الأمر الذى يتطلب العناية بهذه المكتبات وإثراء مجموعاتها .

وبالنظر إلى مسئولية المكتبة الوطنية فى حفظ مقتنياتها وتوفيرها للجيل الحاضر والأجيال القادمة فيمكنها أن تفرض قيودًا بصورة شرعية على المنتفعين بها وكذلك على المصنفات المتاحة للاستخدام، ويقتضى هذا الاستخدام قدرًا مناسبًا من التسهيلات والإشراف .

وينبغى أن تتضمن الكتيبات التعريفية والبيانات الإعلامية الصادرة من المكتبة تحديدًا لمن يحق لهم الانتفاع بخدمات المكتبة الوطنية وشروط وأحوال الانتفاع، وما إذا كان القراء بحاجة إلى بطاقة عضوية : والطريقة التى يمكن بها الحصول على الخدمات المختلفة وأماكن الانتفاع بها، وطريقة استخدام الفهارس، وكيفية حفظ مواد للاستخدام فى أيام تالية وكيفية الحصول على نسخ

مصورة للمقتنيات، وعدد المصنفات التى يجوز استعارتها فى المرة الواحدة، والقيود المفروضة على استنساخ المواد المشمولة بالحماية المقررة لحقوق المؤلف، والرسوم المفروضة على مختلف الخدمات إن وُجدَت، ومواعيد عمل المكتبة والأيام التى تُعَطَّل فيها فى السنة.

القاعات

يجب أن تُوَفَّر بالمكتبة الوطنية القاعات التالية:

قاعة الاطلاع

قاعة الدوريات

قاعة المراجع

قاعة المخطوطات

قاعة المطبوعات النادرة (Reserve).

قاعة الفنون.

قاعة التسجيلات الموسيقية

قاعة الخرائط وطوابع البريد

ويمكن أن يضاف إليها قاعات: للمطبوعات الحكومية - مطبوعات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

وعادة ما تكون السياسات والإجراءات المتعلقة بالانتفاع بالمجموعات الخاصة أكثر تقييداً من تلك التى تنظم الانتفاع بالمصنفات من المجموعات العامة. وينبغى عرض هذه القيود بوضوح فى بيانات وكتيبات تعريفية.

ويجب أن يوضح كذلك خدمات التصوير والاستنساخ المتاحة والمصنفات التى لا يمكن استنساخها بسبب سرعة تعرضها للتلف أو بسبب شمولها بالحماية المقررة لحقوق المؤلف.

وينبغى كذلك التأكيد على أهمية عدم إساءة استعمال المواد حتى تظل متاحة لمنتفعين آخرين فى الوقت الحاضر أو فى وقت لاحق .

وينبغى التعريف بجميع مقتنيات المكتبة وتدريب المستفيدين على استخدامها لأنه تَبَيَّن أن فى مكتبات كثيرة لايتم استعمال مجموعات عديدة بالقدر المتوقع نظرًا لأن المستفيدين المحتملين ليسوا على علم بوجودها أو بالمساعدة التى يمكن أن يُقَدِّمَهَا إليهم أمناء القاعات .

التعاون بين المكتبات

من خلال توسيع علاقة المكتبة الوطنية بمكتبات وطنية أخرى فيمكن الاستفادة من العديد من قواعد البيانات المتوفرة فى هذه المكتبات عن طريق الاتصال المباشر بالحاسب (مقابل رسم معين) ويمكن الاستفادة بهذه الخدمة من أجل إجراء بحوث عن مؤلفات أقدم عهدًا لاستخلاص بيانات من أجل دراسات متعلقة بموضوع محدد من قاعدة أو عدة قواعد بيانات ، أو لتوفير خدمات توعية جارية طبقًا لجدول يبين الاهتمامات . وبذلك تتم إحاطة العملاء الذين يهمهم الأمر علمًا بشكل دورى بما يصدر فى مجال عملهم .

كذلك فإن خبرة أمناء المكتبة المسئولين عن المراجع تعد أحد موارد المكتبة مثلهم مثل المسئولين عن المجموعات الخاصة والقادرين بفضل خبرتهم على زيادة الفائدة من استعمال هذه الموارد إلى أقصى حد .

خدمات المعاقين

يجب أن تمثل الخدمات المقدمة للقراء المعاقين بدنيًا أو بصريًا قسمًا من خدمات المكتبة الوطنية ولذلك يجب توفير قاعة مناسبة توفر لهم الكتب المعدة بطريقة بريل أو المطبوعة بحروف كبيرة أو الكتب المسجلة على كاسيتات (مع

توفير أجهزة الاستماع). ويتطلب ذلك إعداد وصيانة فهرس موحد وطنى لمواد المكتبات المتاحة لهذا النوع من المتفعين.

الحفظ والصيانة

ظلّت أنشطة الحفظ داخل المكتبات مقصورة حتى وقت قريب على الترميم اليدوى للمخطوطات ولأقدم المطبوعات وغيرها من الكتب القيمة النادرة والخرائط والمطبوعات والمجلدات الفاخرة.

وفى الآونة الأخيرة أصبح واضحًا تمامًا أن المسئولين عن المكتبات الكبرى إنما يُشْرفون على مجموعة لاتنفك تتحلل بهدوء تحللاً تدريجيًا طيلة ٢٤ ساعة فى اليوم سواء بفعل الاستعمال أو سوء الاستعمال، وبفعل العناصر الحمضية الموجودة فى تركيب الورق نفسه ،وفى بعض المكتبات نتيجة لارتفاع درجة الرطوبة وعدم توفر البيئة المناسبة للحفظ.

ولاشك فى أنه إذا لم تُتَّخَذ إجراءات سريعة فى هذا المجال فإن العواقب الناتجة عن ذلك يستحيل تداركها بالنسبة للأجيال المقبلة، لذلك فينبغى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان صيانة جزء أساسى من التراث الفكرى لجميع الأمم.

ويَنْبَغى الاسترشاد فى اختيار وتحديد برامج الصيانة بما تمليه طبيعة المجموعات وعمرها، ومجموعات دار الكتب تستدعى مجهود خبراء فى صيانة الوَرَق والرَّق والبَرْدى ومجلدين وأخصائيين فى ترميم المخطوطات والمطبوعات والدوريات والصور الفوتوغرافية واللوحات والخرائط والمصغرات الفلمية.

وعلى ذلك فإن المكتبة الوطنية ينبغى أن تتولّى تنفيذ برامج حفظ تَضْمَن بها صيانة مجموعاتها، إما فى شكلها الأصلى أو نُسَخْ مصغرة أو فى كلا الشكلين(١).

ولاشك أن مركز الصيانة والترميم المتكامل الذى سيهديه الجانب الأسبانى إلى الدار يعدإسهامًا كبيرًا فى هذا المجال سيساعد على ترميم وصيانة قسم كبير من المقتنيات وفى زمن مناسب (٢).

---

(١) انظر ، سيلفستر ، غى : مبادئ توجيهية للمكتبات الوطنية ، باريس - الرياض ١٩٩٢

(٢) انظر أعلاه ص١٨٥ - ١٨٩ .

إدارة

دار الكتب المصرية

إذا كانت القطاعات والهيئات الحكومية تَخْضَع لقوانين أو مراسيم عامة مثل قانون الهيئات العامة وقانون الإدارة المالية وقانون العاملين المدنيين فى الدولة وغيرها، فإنه لابد من استثناء المكتبة الوطنية (دار الكتب المصرية) من تطبيق هذه القوانين العامة سواء كليًا أو جزئيًا وأن يُنَصَّ على هذه الاستثناءات صراحةً فى نَصٍّ (مثل القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٧ بأعادة تنظيم دار الكتب المصرية) تشريعى. ومن شأن ذلك الإسهام فى مَنْح دار الكتب المصرية وَضْعًا رسميًا أرْفَع ومزيدًا من الاستقرار ومن المكانة السامية.

ويُفَضَّلُ أن تكون الوثيقة التأسيسية لدار الكتب مُفَصَّلَةً بالقدر الذى يكفى لتفادى نشؤ أى إشكال أو أى التباس فيما يتعلق بمهام المكتبة أو بواجبات المدير أو أى مسئول كبير آخر، ولكن دون أن يكون التفصيل إلى درجة يصبح فيها مديرها التنفيذى مقيدًا تقييدًا يُعَرْقِلُ أعماله.

ويجب أن تتناول الوثيقة التأسيسية للدار كل أو بعض الأمور التالية :

الاقتناء والمبادلات - الإيداع القانونى - إعداد الفهارس - إخراج الببليوجرافية الوطنية - الخدمات المرجعية - النشر العلمى - تنسيق المكتبات الأخرى الخاضعة لنفس السلطة - سلطة إبرام الاتفاقات والعقود مع المؤسسات

والهيئات الأخرى المناظرة - إدارة شئون الموظفين بما فى ذلك تعيينهم وترقيتهم وفصلهم من الخدمة - الإدارة المالية بما فى ذلك إدارة أموال الودائع والهبات والمنَح .

وينبغى أن تُبَيِّن الوثيقة التأسيسية الجهة المسئولة عن تعيين المدير ورئيس مجلس الإدارة وأعضائه والمجلس الاستشارى فى حالة وجوده .

كما ينبغى أن يُبَيِّن القانون صلاحيات وواجبات جميع الموظفين الوارد ذكرهم فى القانون بغية تجنب أية خلافات قد تنشأ .

خلاصة القول يجب أن تَنُصّ الوثيقة التأسيسية (أو القانون) على الأحكام العامة المتعلقة بمهام الدار وإدارتها وعلى اعتماد النُّظُم اللازمة لمعالجة الشئون المعرضة للتغييرات التى قد تستدعى إدخال تعديلات متكررة يُسْتَحْسَن ألا تؤدى فى كل مرة إلى الرجوع إلى السلطة التشريعية لتعديل القانون .

وتقع مسئولية إدارة دار الكتب إما على المدير الذى يُفَوِّض سلطاته بدوره إلى مساعديه وإلى مديرى الفروع ، أو على مجلس الإدارة الذى يُفَوِّض بدوره إلى المدير الإدارة اليومية للدار .

ومن الأهمية بمكان توضيح مسئوليات كل من مجلس الإدارة والمدير بغية تفادى حدوث نزاعات تجعل من الإدارة السليمة للدار أمرًا مستحيلاً . كما يجب أن تَحَدَّد وتُبَيَّن بوضوح المسئوليات التى لايرغب الوزير المختص فى تفويضها سواء إلى المجلس أو إلى المدير .

وتفترض الإدارة السليمة أن يَتَمَتَّع المديرون على كافة المستويات بقدر من السلطة التقديرية فى إدارة شئون الموظفين والبرامج ، وذلك ضمن الحدود التى يفرضها القانون أو أى قرار يُتَّخَذ على مستوى أعلى . ذلك أن التنظيم الذى

يتّسم بطابع التَدَرُّج الرئاسى ويقوم على توزيع المهام والخدمات التى ينبغى تأديتها من شأنه أن يُيَسِّر الإدارة السليمة والاتصالات الجيدة التى تُعَدُّ من الأمور الأساسية لتحقيق إنتاجية عالية وبعث معنويات مرتفعة .

ويبقى مدير الدار فى نهاية المطاف هو المسئول عن نجاح أو فَشَل مختلف الأنشطة التى يَتَكَوَّن منها برنامج الدار باعتباره المسئول التنفيذى الأول بها حتى فى حال وجود مجلس للإدارة .

لذلك فإن مدير الدار يضطلع بدور أساسى وينبغى أن يحظى بدعم الحكومة التى تتحكم فى توفير الموارد البشرية والمالية التى تُمكِّنه من إعداد خطط لتنمية المكتبة ترتكز على دراسات وافية، عادة ما تكون خططًا خمسية .

وسواءٌ أكانت واجباتُ مدير الدار مُحَدَّدَة فى نَصّ قانونى أو قائمة على العُرْف، فيجب أن يشترك المدير فى اللجان المختصة بالتربية والثقافة والعلوم وهو الذى يُمَثِّل البلد فى الخارج لمناقشة المبادلات المكتبية على أساس ثنائى وفى المنتديات الدولية سواء أكانت دولية حكومية مثل «اليونسكو» UNESCO و«الأليكسو» ALECSO و«الإسيسكو» ISISCO، أو غير حكومية مثل « الاتحاد الدولى لرابطة المكتبات» IFLA وأمثاله . وينبغى دائمًا أن يكون مدير الدار عضواً فى مجلس إدارة الدار أو فى أية لجان وطنية مسئولة عن أمور المكتبات وذلك بالنظر إلى الدور الأساسى الذى تضطلع به دار الكتب وبالنظر كذلك إلى أن المدير هو المسئول التنفيذى الأول فيها .

ويكون مدير الدار مسئولا أمام مجلس إدارة يشترك فى عضويته . ويتعين على مدير الدار أن يتيح لمجلس الإدارة دَعْم المكتبة الوطنية بحيث تتمكن من تأدية مهامها بفاعلية .

ومقابل ذلك يَتَعَيَّن على أعضاء مجلس الإدارة أن يساندوا المدير الذى يَتَعَيَّن عليه أن يبقى دائمًا المسئول التنفيذى الأول فى الدار والذى ينبغى ألا يتعدى أى شخص على صلاحياته فى مجال تنفيذ السياسات وإدارة الموارد.

ويتولّى «مجلس الإدارة» اعتماد الهيكل التنظيمى للدار والسياسات العامة والموازنة والإشراف على تنفيذ البرنامج، غير أن المدير يظل هو المسئول عن تنفيذ قرارات المجلس. ويمكن أن يكون هناك أيضًا «مجلسًا استشاريًا» يُكَلَّف بإسداء المشورة إما إلى الوزير المختص أو إلى مدير الدار فيما يَتَعَلَّق بسياسات المكتبة وبرامجها وإداراتها بما فى ذلك علاقاتها بالمكتبات الأخرى. كما يتولّى مدير الدار تعيين لجان أو فرق عمل بهدف الحصول على وجهة نظر خبراء خارجيين بشأن السياسة أو المسائل التقنية قيد النظر.

وحتى يمكن تنفيذ ذلك فإنه يَتَعَيَّن تعديل المادتين رقمى ٥ و٦ من القرار الجمهورى رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ ليحل محلها مادة تنص على أن :

«يكون مدير الدار مسئولا عن تنفيذ سياسة الدار التى يضعها «مجلس الإدارة» (أو«المجلس الأعلى»)، ويتولى متابعة تنفيذ قراراته وتصريف شئون الدار وفقًا للقانون ولأحكام هذا القرار وتحت إشراف «مجلس الإدارة» (أو «المجلس الأعلى») وفى حدود الاختصاصات الأخرى المُخَوَّلة له فى لوائح الدار».

وفى هذه الحالة يكون مجلس الإدارة مثل المجلس الأعلى للدار الذى كان موجودًا فى السابق ويتولّى رئاسة جلساته الوزير المختص. وهو النظام الذى أخذت به كذلك مكتبة الإسكندرية Bibliotheca Alexendrina (القرار الجمهورى رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٨٨). وأخذت بهذا النظام كذلك جميع المكتبات الوطنية سواء فى أوربا أو فى البلاد العربية (نموذج مكتبة الملك فهد الوطنية بالسعودية)، وكانت تأخذ به دار الكتب المصرية فى عصر ازدهارها.

الكتاب الثالث

القوانين واللوائح التي نظمت دار الكتب المصرية



مدخـــــل

كان أوّلُ القوانين واللوائح التى نَظَّمَت دار الكتب هو : «قانون الكتبخانة الخديوية» واللائحة التنفيذية له التى وضعها على باشا مبارك .

وقد حَدَّد هذا القانون مقر الكتبخانة فى الدور الأسفل لسراى مصطفى فاضل باشا بدرب الجماميز ، وحَدَّدَ حَجْم استيعابها بثلاثين ألف مجلد على أن تنقسم إلى أربعة أقسام :

- الكتب المطبوعة بالإضافة إلى الخرائط والمجموعات المتعلقة بالجغرافيا .
- الكتب المنسوخة (المخطوطات) .
- الرسوم ونماذج الآلات .
- الأجهزة والآلات الهندسية والطبيعية والكيميائية .

وجَعَلَ حَقُّ استخدام مقتنياتها لمن كان بالغًا سن الرشد ولطلبة المدارس العليا .

وتدل هذه اللائحة على تَصَوُّر متقدم للخدمة المكتبية وكيفية حفظ المقتنيات وتداولها وتيسيرها للمترددين .

واستمر العمل بهذا القانون إلى ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٧م حينما استبدلت نظارة المعارف العمومية به قانونًا آخر استرشدت فيه بنظام دور الكتب فى أوربا .

ثم أصدر الخديو محمد توفيق باشا أمرًا عاليًا فى ٢٩ شعبان سنة ١٣٠٦هـ (٣ إبريل سنة ١٨٨٩م) بإيقاف بعض أطيان غير واردة بالجداول يُقَدَّر إيرادها بمبلغ ألفى جنيه مصرى على الكتبخانة الخديوية تكون تحت إدارة نظارتى المالية

والمعارف العمومية . ونَصَّت المادة الأولى للأمر العالى على أن الميزانية السنوية لمصروفات الكتبخانة ، اعتيادية كانت أو غير اعتيادية ، تقررت بمبلغ ألفين وخمسمائة جنيه مصرى (إيراد الوقف يمثل الميزانية العادية) ، أما الميزانية غير العادية) وقدرها خمسمائة جنيه مصرى فتشترك بها فى ميزانية الدار إدارة عموم الأوقاف من إيرادات الأوقاف الجائز صرفها شرعًا على أمور خيرية كالكتبخانة الخديوية .

وفى حالة نقص إيراد الأطيان عن مبلغ الألفى جنيه أو تأخر إدارة عموم الأوقاف عن دفع شىء من مبلغ الخمسمائة جنيه ، يُسَدَّد الفرق من طرف الحكومة من ميزانيتها الإدارية . أما الزيادة وما يتوفر من المبلغ المذكور فيتكون منها احتياطى للكتبخانة الخديوية .

وفى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٦م وُقِّعَت اتفاقية بين وزارة المالية ووزارة المعارف لتنظيم الإشراف المالى على دار الكتب .

كذلك فقد كان مديرو الدار يرفعون تقارير سنوية إلى وزارة المعارف عن حالة الكتبخانة يتضمن الميزانية والإدارة والواردات والتجليد والانتفاع بالرصيد والمعرض والمطبوعات . . .

ثم كان القانون رقم ٨ لسنة ١٩١١ (١٩ إبريل سنة ١٩١١) بتنظيم كيفية إدارة الدار من الجهة المالية والإدارية ، فأصبحت وزارة المالية تتولى الإشراف على النواحى المالية فى الدار ، أما النواحى الإدارية فيتولاها «مجلس أعلى للدار» يعقد جلساته فى مقر الدار تحت رئاسة وزير المعارف ، ويتكون من سبعة أعضاء ، خمسة منهم يعينون بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المعارف ، والعضوان الآخران يحضران بحكم القانون وهما : مدير دار الكتب ومندوب وزارة المالية .

وقد بدأ المجلس الأعلى للدار أولى جلساته فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩١١م بوضع لائحة جديدة للدار عُمِلَ بها من أول فبراير سنة ١٩١٢م بصفة مؤقتة إلى أن صَدَّق عليها مجلس الوزراء .

ثم صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٧ بإعادة تنظيم دار الكتب محدداً أغراض الدار وجعل لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة تصدر بقانون ، وجعل إدارتها لمدير الدار والمجلس الأعلى للدار . وقد وُسِّعَ حجم المجلس الأعلى للدار وأصبح يتكون من : وزير المعارف ووكيلها ووكيل وزارة المالية ومدير الدار وأستاذ الأدب العربى بالجامعة المصرية وكبير مفتشى اللغة العربية بوزارة المعارف وثمانية أعضاء يعينون بقرار من مجلس الوزراء ممن لهم اهتمام بأغراض الدار ويكون تعيينهم لمدة خمس سنوات ويجوز إعادة تعيينهم ، ويرأس المجلس وزير المعارف .

ونص القانون على أن يكون للدار وكيل يعينه وزير المعارف يقوم مقام المدير عند غيابه .

وقد رَكَّزَت اللائحة الداخلية للدار التى صدرت فى أعقاب صدور هذا القانون على أهمية قيام الدار بإحياء الآداب العربية بما تنشره من أمهات الكتب وأن يتم تقدير أثمان هذه المطبوعات بما لا يقل عن نفقاتها الفعلية وكذلك فيما يخص أجور التصوير الفوتوستاتى (مادة ٣٣) .

وضماناً للحفاظ على عُهْدَة الدار من المطبوعات ومخطوطات وغيرها كانت وزارة المالية تندب مفتشاً للعمل على جرد رصيد الكتب بالدار ويقدم تقارير أسبوعية إلى مدير الدار وتقارير شهرية لوزارة المالية على أن يتم جرد رصيد الدار فى خلال خمس سنوات مرة واحدة على الأقل (المادة ١٦) .

ونصت المادة ٢١ على أن يُعَدّ للمخطوطات بالإضافة إلى فهارس الموضوع والعنوان والمؤلف فهرساً رابعاً تاريخى تُرَتَّب فيه المخطوطات بحسب التاريخ

الهجرى لكتابة النُسَخ، وللأسف فلم يتحقق إنجاز هذا الفهرس الهام والذى نقوم بإعداده الآن من خلال قاعدة بيانات مخطوطات الدار (انظر أعلاه ص١٥٧ - ١٦١).

غير أن صدور القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٠ بإلغاء المواد ٥ و ٦ و ٧ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٧ أزال عن دار الكتب المصرية شخصيتها الاعتبارية تبعاً لزوال ما تستلزمه الشخصية من وجود ميزانية مستقلة.

وبعد قيام ثورة يولية سنة ١٩٥٢ صدر القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٦ بإعادة تنظيم دار الكتب بغرض منح الدار شخصية اعتبارية وما يترتَّب على ذلك من استقلال مالى وميزانية مستقلة، ونص على أن يشكل المجلس الأعلى للدار من: وزير التربية والتعليم ووكيل وزارة التربية والتعليم ووكيل وزارة المالية والاقتصاد ووكيل وزارة الشئون البلدية والقروية ووكيل وزارة الإرشاد القومى ومستشار إدارة الفتوى والتشريع لوزارة التربية والتعليم ومدير دار الكتب المصرية ورئيس قسم المكتبات بكلية الآداب جامعة القاهرة بالإضافة إلى ثمانية أعضاء يعينون بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التربية والتعليم ممن لهم اهتمام بأغراض الدار. ويرأس المجلس وزير التربية والتعليم، وصدرت له لائحة تنفيذية بقرار وزير التربية والتعليم رقم ٨٤١ لسنة ١٩٥٧.

وبعد نحو عشر سنوات صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء دار الكتب والوثائق القومية الذى نَصَّت مادته الأولى على تعديل تسمية دار الكتب المصرية إلى «دار الكتب والوثائق القومية»، لتضم دار الوثائق التاريخية القومية التى أنشئت بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤[1]، ونص القرار على تبعية الدار إلى وزير الثقافة على أن يُشكَّل لها مجلس أعلى برئاسة وزير الثقافة وعضوية كل من:

---

[1] انظر المقدمة ص ١.

(١) رئيس إدارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة .

(٢) مدير الدار .

(٣) أحد وكلاء الوزارة من كل من الوزارات الآتية يختاره الوزير المختص :

- وزارة التربية والتعليم .
- وزارة التعليم العالى .
- وزارة الإرشاد القومى .
- وزارة السياحة والآثار .
- وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية .

(٤) اثنين من رؤساء الأقسام العلمية بالجامعات يختارهما المجلس الأعلى للجامعات لمدة سنتين قابلة للتجديد .

(٥) سبعة أعضاء على الأكثر يعينون بقرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب وزير الثقافة ممن لهم خبرة يستفاد بها فى تحقيق أغراض الدار وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد .

ثم كان القرار الجمهورى رقم ٢٦٢٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة المصرية العامة للكتاب بحيث تضم دار الكتب والوثائق القومية ودار التأليف والنشر والذى أدَّى إلى مَسْخ صورة دار الكتب المصرية وحدَّ من إمكاناتها [١] .

وكان يجب الانتظار أكثر من عشرين عامًا لتصحيح الوضع والعودة بدار الكتب إلى ماكانت عليه قبل عام ١٩٧١ وهى تضم دار الوثائق القومية . ولا شك أن نجاح الدارين يتَطَلَّب سرعة الفصل بينهما حتى تتمكن كل منهما من أداء دورها على الوجه الأكمل .

---

(١) انظر المقدمة ص٥ .



قانون الكتبخانة الخديوية المصرية

مقدمـــــة

لما سنح لخاطر ولى النعم الخديو الأعظم جمع المشتت من الكتب الموجودة بالجهات الميرية وخزائن الأوقاف وحفظها من التلف فى مكان مخصوص، تعلقت إرادته السنية بإنشاء كتبخانة عمومية ليتأتى فيها صيانة هذه الكتب وغيرها من الآلات الهندسية والرسومات والأدوات اللازمة لعموم الأشغال، وعند تمام إنشائها بسراى درب الجماميز عرض للأعتاب بصددها من سعادة الباشا مدير المدارس فى ١٥ من ذى الحجة سنة ١٢٨٧ نمرة ٢ عما سيأتى بيانه وهو أنه لما كانت الأماكن المعدة بالمحروسة وغيرها من مدن الديار المصرية للاحتواء على الكتب التابعة للأوقاف وخلافها ليست مستوفية للشروط اللازمة لوقايتها من التلف وكان تَشَتُّتُ هذه الكتب فى جهات متعددة مع عدم الالتفات إليها والاعتناء بحفظها مما يستوجب ضياعها وعدم الانتفاع بها.

صدر لنا فى العام الماضى النطق السامى بإنشاء داركتب نفيسة بحيث تكون فيها سعة كافية للاحتواء على تلك الكتب المشتتة بالجهات الميرية والأوقاف الخيرية، وتكون فيها لياقة تامة لحفظها وصيانتها وفيها يسهل على الراغبين مداولة العلوم والفنون واجتناء ثمرات منطوقها والمفهوم، بادرنا على موجب هذا المنطوق الشريف إلى مباشرة هذا العمل المنيف حتى تم الآن بمنه تعالى فى ظل ولى النعم وصارت سعة دارالكتب المذكورة كافية للاحتواء على نحو ثلاثين ألفًا من المجلدات، وهذا فضلا عما يتأتى حفظه ببعض أماكنها المتسعة من

الآلات الهندسية والرسومات وغيرها من الأدوات الضرورية اللازمة لعموم الأشغال والمدارس، وذلك كالأرانيك العملية المساعدة على تفهيم القواعد العلمية الجارى تلقينها للتلاميذ والطلبة وكافة هذه الأشياء النافعة جار تداركها جميعًا بتلك الكتبخانة وخوجات المدارس والتلامذة والراغبون من غير اشتثناء.

وقد نقل الآن بالفعل إلى هذه الكتبخانة المستجدة العظيمة جميع الكتب التى كانت فى الكتبخانة الخديوية القديمة وغيرها من الكتب الميرية التى اشتراها ديوان محافظة مصر بمعرفته مع كتب الأوقاف الجارى فرزها من خزنها، وحيث أن ترتيب هذه الكتب وتوضيبها ووضعها فى الدواليب المعدة لها يحتاج إلى مستخدمين لأجل القيام بنظافتها وحفظها وصيانتها وتغييرها لكل من أراد مطالعتها والانتفاع بها مع استمرار الكتب الموقوفة على ذمة الأوقاف حتى لا يطرأ عليها بتوالى الدهور وتعاقب العصور أدنى تبديل ولا تغيير، فقد رأينا حالة الكتبخانة المذكورة على عهدة ديوان الأوقاف مع بقائها تحت نظارة مدير المدارس خصوصًا وأنه يوجد بها لتمام المنفعة محل للتدريس العمومى يفتح فى أوقات معينة على موجب القوانين المدونة لتلقين العلوم النافعة وقُبِلَ فيه كل من أراد التحصيل من جميع الناس على اختلاف مللهم وأجناسهم، وليست تلك الحالة قاصرة على كتب الأوقاف وحدها بل هى جامعة لكافة ما يدخل فى الكتبخانة المذكورة من الكتب بأى لغة وأى فن ومن أى جهة وأن تكون جميعها تابعة لديوان الأوقاف وموقوفة من طرف الحضرة الخديوية على المنفعة العامة الخيرية لكافة الناس، وينظم فى هذا السلك سائر كتب الكتبخانة الخديوية القديمة من كتب كتبخانتى ديوانى الأشغال والمدارس. وما يرد إلى هذه الكتبخانة المستجدة من الآن فصاعدًا من الكتب، كل ذلك يكون موقوفًا من لدن المكارم الخديوية على عموم نفع البرية، ولما كان لا يتيسر إجراء مثل هذه المصلحة الخيرية إلا

بالأمر الكريم نروم عرض الكيفية على الأعتاب العلية كى إذا تحسن تصدره الإرادة السنية بالإجراء .

فصدر الأمر العالى فى ٢٠ من شهر ذى الحجة ١٢٨٦ نمرة ٦٦ من لدن الخديو الأعظم والداورى الأفخم إلى سعادة الباشا المشار إليه كالمسطر بعد .

صورة الإرادة السنية الصادرة من لدن الأعتاب الخديوية

قد علمنا من أنهاكم الرقيم ٥ ذى الحجة سنة ١٢٨٦ نمرة٢ أنه بناء على ما تعلقت به إرادتنا صار إنشاء وتنظيم كتبخانة بسراى درب الجماميز كفاية نحو ثلاثين ألف مجلد لجميع الكتب تعلق الأوقاف والميرى بها وحفظها ووقايتها من التلف وهو توارد تلك الكتب إليها مع ما تر أى لزوم حفظه بمحلاتها من الآلات الهندسية والرسومات وغيرها من الأدوات اللازمة لعموم الأشغال والمدارس ، ولكون توضيب هذه الكتب وجمعها ونظافتها يحتاج لخدمة لحفظها وتغييرها لكل من أراد المطالعة مع استمرار الكتب الموقوفة على ذمة الأوقاف حتى لا يطرأ عليها تغيير ولا تبديل قد استصوبتم إحالة هذه الكتبخانة على عهدة ديوان الأوقاف مع بقائها تحت نظارة مدير المدارس ، وأنها تكون جامعة لكافة ما يدخل بها من سائر كتب الكتبخانة القديمة وكتبخانتى الأشغال والمدارس وغيرها مع ما يرد إليها من الآن فصاعداً من الكتب بأى نوع وأى لغة من أى جهة ، وتكون جميعها تابعة لديوان الأوقاف وموقوفة من طرفنا على المنفعة العامة ، كما وأنه لإتمام المنفعة يصير إيجاد محل فيها للتدريس العمومى يفتح فى أوقات معينة ويُقْبَل فيه كل من أراد التحصيل من جميع الناس على اختلاف مللهم وأجناسهم لآخر ما انهيتموه من ذلك ، فقد أحاط علمنا تفصيلا ووافق إرادتنا الإجراء

بمقتضاه ولزم إصدار أمرنا لكم بما ذكر لاعتماد الاجراء بموجبه حسب ما تعلقت به إرادتنا.

وقد عقدت جمعية بديوان المدارس تحت رياسة سعادة مديرها فيما يختص بخدماء الكتبخانة وعمل رابطة مستحسنة لتسهيل الدخول فى الكتبخانة المذكورة على كل من أراد المطالعة فى كتبها أو استعارة شىء منها أو نحو ذلك، فانحط رأيها على وضع القانون المشتمل على البنود الآتية بعد وهو.

قانون الكتبخانة الخديوية المصرية

بنــــد ١

تنقسم الكتبخانة الخديوية المصرية بحسب الأمكنة والوضع إلى أربعة أقسام:

أولا: الكتب المطبوعة عربية كانت أو أجنبية والخريطات والمجموعة الجغرافية.

ثانيًا: الكتب المنسوخة بخط اليد.

ثالثًا: أرانيك الآلات.

رابعًا: الآلات الهندسية والطبيعية والكيماوية.

الفصل الأول فيما يختص بالخدمة وما يجب عليهم

بنــــد ٢

لابد من إحالة إدارة الكتبخانة الخديوية المصرية على ناظر عمومى يكون تحت رياسة سعادة مدير المدارس.

بنـــــد ٣

تنصيب ناظر الكتبخانة ورفعه يكونان بمعرفة سعادة المدير المشار إليه وناظر هذه المصلحة ملزوم بالإقامة فيها على الدوام بحيث لا يسوغ له أن يتركها بدون استئذان .

بنـــــد ٤

الكتبخانة الخديوية المصرية تفتح فى جميع أيام السنة ما عدا الجمع والمواسم والأعياد كعيدى الفطر والأضحية .

بنـــــد ٥

مدة المطالعة بالكتبخانة لاتزيد عن ست ساعات بحيث أن ثلاثة منها تكون قبل الظهر وثلاثة بعده .

بنـــــد ٦

يتعين لكل من أقسام الكتبخانة معاون ، مغير للكتب وفراش .

بنـــــد ٧

تنصيب الذين يتوظفون بوظائف الكتبخانة المذكورة ورفعهم منها يكونان بمعرفة مدير عموم المدارس ، ولا ينبغى إلحاق أحد بهذه الوظائف ما لم يكن بيده شهادة بلياقته وحسن أطواره كما أنه لا يلزم استخدام أحد ابتداء من الدرجات التى فوق الدرجة الثالثة بالكتبخانة ما لم يسبق له الخدمة مدة سنتين لا أقل فى إشغال هذه الدرجة الثالثة .

بنـــــد ٨

لا يجوز لأحد المستخدمين بالكتبخانة أن يجمع فيها بين وظيفتين .

بنـــــد ٩

ناظر الكتبخانة منوط بإدارة جميع جزئياتها وكلياتها وملاحظة ما ينشأ عنه حفظها ووقاية ما فيها وبقاؤه على أحسن حال وعليه أن يعرض لمحل الاقتضاء فى جميع ما يلزم لها .

بنـــــد ١٠

إذا غاب الناظر أو منعه مانع عن مباشرة وظائفه فله أن يطلب الإذن لذلك حتى يتعين من ينوب عنه فى مدة غيابه .

بنـــــد ١١

يجب على ناظر الكتبخانة أن يقدم قوائم بالمصاريف اللازمة لتجليد الكتب أو أجرة ما يلزم نقله إلى الكتبخانة .

بنـــــد ١٢

يعقد مجلس كل شهر مرة للاستشارة فى شأن ما يلزم الكتبخانة الخديوية المصرية وهذا المجلس يكون مشكلا من ناظرها ووكيلها والمغيرين الأربعة .

بنـــــد ١٣

على كاتب الكتبخانة مباشرة جميع الأشغال ومواد الكتابة المتعلقة بها وعليه تحرير دفتر واضح البيان يكون مشتملا على جميع موجوداتها ويسجل به كل ما يستجد بها .

بنـــــد ١٤

صراف الأوقاف مكلف بقبول ما يرد للكتبخانة من النقود وصرف ماهيات مستخدميها فى آخر كل شهر من إيراد العشرة آلاف فدان المنعم بها على الأوقاف من لدن الحضرة الخديوية على موجب الأذونات التى تحرر له .

بنـــــــد ١٥

يجب على كل من معاونى أقسام الكتبخانة الخديوية المصرية أن يهتم فى قسمه بالضبط الداخلى ويلاحظ حركة جميع الخدمة التابعين له ويخبر الناظر بالطرق المقتضى اجراؤها والأشغال اللازم تنجيزها .

بنـــــــد ١٦

المعاونون منوطون بالالتفات إلى تسجيل الأشياء التى تدخل فى كل من أقسام الكتبخانة سواء كانت من قبيل الوديعة أو المشترى أو الهدية أو المبادلات ويهتم بتسجيلها فى الدفاتر التى تحت يد كاتب الكتبخانة بمجرد ورودها إليها .

بنـــــــد ١٧

يجب على المعاونين أن يختموا بختم الكتبخانة الخديوية المصرية كل ما ورد إليها من كتب مطبوعة أو منسوخة بخط اليد ومن خريطات أو رسوم أو غير ذلك مما يدخل فى كل قسم من أقسامها وأن يبادروا بالختم عليها قبل دخولها .

بنـــــــد ١٨

يجب على جميع مستخدمى الكتبخانة الخديوية المصرية أن يكونوا موجودين بها فى جميع الأوقات المقررة للأشغال وأن يكون كل واحد منهم قائمًا بأداء الوظيفة الموكولة لديه .

بنـــــــد ١٩

معاونو أقسام الكتبخانة مع باقى خدمائها ملزومون برد الكتب وغيرها إلى أماكنها بعد فراغ الواردين إلى هذه الكتبخانة من مطالعتها ، وذلك عقب كل جلسة من مجالس المطالعات المعينة الأوقات .

بنـــــد ٢٠

يجب على كل من مستخدمى الكتبخانة أن يحضر كل يوم فى الأوقات المعينة وأن يداوم على الإقامة بها إلى انتهاء مدة الشغل المقررة، ولا يرخص لأحد منهم فى الغياب بلا إذن من الناظر وأن يكون اشتغال كل واحد منهم فى الأوقات المقررة للتشغيل قاسرة على ما يتعلق بها مع الاعتناء بالضبط الداخلى بقسمه، والحفظ التام على ما يكون فى أيدى المطالعين من متعلقات الكتبخانة من نحو كتب أو غيرها، ولايسوغ لأى معاون منهم أن يتسلم فى أدنى شىء من متعلقاتها إلا بإذن ناظرها.

بنـــــد ٢١

إذا اقتضى الحال لمساعدة وقتية فى أى قسم من الكتبخانة فعلى الناظر أن يأمر من يلزم من باقى أقسامها بالاشتراك فى الشغل مع معاون القسم المحتاج إلى المساعدة.

بنـــــد ٢٢

يجب على كل من تأخر بمنزله عن الحضور إلى محل خدامته بالكتبخانة لمرض أو لأى مانع من الموانع الحقيقية التى تطأ بغتة أن يشعر الناظر بذلك فى الحال.

بنـــــد ٢٣

لا يسوغ لأحد من خدمة الكتبخانة أن يغيب عن محل خدامته إلا فى أوقات الفسحة التى لا يكون فيها اشتغال.

بنـــــد ٢٤

لا يجوز لأحد من المستخدمين بالكتبخانة أن يحوز لنفسه شيئا من الأصناف والأشياء النادرة الموجوده فى قسمه، وذلك منعًا للشبهه ودفعًا للريبة.

بنـــــد ٢٥

لايُصَرَّح لأحد من مستخدمى الكتبخانة المذكورة أن ينسخ بنفسه أو يستنسخ غيره أى كتاب من كتبها أو يترجم أو يرسم شيئًا فى مقابلة دراهم يأخذها من الغير .

بنـــــد ٢٦

يجب على كل فراش أن يهتم بنظافة الأماكن المحتوى عليها القسم الذى يكون مستخدمًا به وأن يكون مطيعًا للمعاون الذى فوقه وأن يكون جميع الفراشين مستعدين لمساعدة بعضهم بعضًا عند الاقتضاء، لا سيما عند احتياج الكتبخانة إلى أشغال عمومية .

بنـــــد ٢٧

لا يسوغ لخدمة القسم المشتمل على الآلات الدخول لتأدية الاشغال المطلوبة منهم إلا مع أحد المعاونين .

بنـــــد ٢٨

خَدَمَة الكتبخانة ممنوعون من أخذ شىء على سبيل الإنعام ممن تدعوهم الرغبة وحب المطالعة إلى الحضور بها وأن كل من تجارى منهم على ذلك يعاقب بالرفت .

بنـــــد ٢٩

يجب على خدمة الكبتخانة بعد الفراغ من أشغال النظافة وغيرها مما تدعو إليه وظائفهم أن يشتغلوا فى تسوية وتنظيم موجوداتها على حسب اللزوم، بحيث يضعون كل شىء فى المكان المختص به دون غيره، ويكون اجراء ذلك فى الأوقات المقررة لمثل هذه الأشغال .

بنـــــد ٣٠

يجب على ناظر الكتبخانة أن يلاحظ جميع ما يوجد بها من قاعات وطرقات وسلالم، كذلك وكل محل ليس له باب يغلق عليه ليكون على يقين من وجود كل شيء في مكانه ومن إحكام إقفال الأبواب، بحيث يكون آمنًا على الكتبخانة المذكورة من وقوع أدنى خلل بها وأن يحتفل بالنظافة والكنس والتنفيض وأن يجرى ذلك كله بغاية الدقة.

بنـــــد ٣١

إذا احتاجت الكتبخانة إلى صرف مصاريف جزئية من ناظرها، فذلك لايكون إلا بعد الإذن.

بنـــــد ٣٢

لا ينبغى فتح أبواب الكتبخانة البرانية الكبيرة إلا فى الأوقات المعينة لذلك.

بنـــــد ٣٣

يجب على من يتعين لمحافظة أبواب الكتبخانة البرانية الكبيرة المذكورة أن يكون موجودًا خارجها من ابتداء فتح الكتبخانة لغاية قفلها، وأن يلاحظ بغاية الالتفات كل من يدخل الكتبخانة أو يخرج منها فى أى وقت كان يجب، بحيث لا يترك أدنى شيء يخرج منها من كتب أو مقويات أو غير ذلك إلا بموجب تذاكر مسوغة لذلك يكون عليها علامة الناظر وعند انقضاء أشغال الكتبخانة وقفلها تجمع التذاكر المذكورة فى يومها ويتسلمها الناظر المذكور.

بنـــــد ٣٤

يجب على خَدَمَة الكتبخانة أن تكون ملابسهم موافقة لوظائفهم فى مدة الشغل بتمامها.

بنـــــد ٣٥

كل من حصل فى حقه شكوى من مستخدمى الكتبخانة إما بسبب قبح سلوكه أو بانقطاعه عن أشغاله، فلابد من تأديبه بالقصاصات التأديبية الآتية بعد وهى:

أولا - المجازاة بالزجر والتوبيخ.

ثانيًا - بقطع شئ من استحقاقه.

ثالثًا - بالرفت والإبعاد من خدامة الكتبخانة.

بنـــــد ٣٦

المجازاة بقطع شيء من الاستحقاق أو الرفت، لا تكون إلا بناء على تقرير يتقدم من ناظر الكتبخانة، ويجب عليه عند العرض برفت المرتكب للذنب أن يمنع فى أثناء مدة العرض برفته عن الدخول إلى داخل الكتبخانة ويتركه على هذه الحالة حتى يصدر له الإذن فى حقه بما يوافق الأصول.

بنـــــد ٣٧

لا يسلم لأحد من الطالبين فى شيء من الفهارس ولا فى قوائم الجرد إلا بإذن خصوصى من ناظر الكتبخانة.

بنـــــد ٣٨

لا يجوز تسليم وتسلم الأشياء الموجودة بكل من أقسام الكتبخانة إلا فى الأماكن المخصصة لأشغال الواردين والمترددين عليها.

بنـــــد ٣٩

إذا امتنع معاون الكتبخانة أو الغير من إعطاء أى كتاب لأى أحد من الطالبين، فللناظر أن يستجوبه عن السبب الذى حمله على المنع.

بنـــــد ٤٠

لا ينبـغى التـسليم فى الكتب لأحـد من الطالبين إلا إذا كـانت مـحبـوكـة مجلدة .

بنـــــد ٤١

لا يسلم لأحـد من المترددين على الكتبخانة فى شىء من الكتب النفيسة المنسوخة بخط اليد إلا بالإذن .

بنـــــد ٤٢

لا يرخص لأحد من مستخدمى الكتبخانة فى نسخ شىء من موجوداتها أو رسمه إلا بإذن صريح .

بنـــــد ٤٣

لا يسلم لأحـد فى شىء مما يطلبـه من الرسـومـات والصـور الموجـودة بالكتبخانة قبل جمعها وتجليدها بما يحفظها من سريان التلف إليها .

بنـــــد ٤٤

إذا اتفق أحد من الواردين على الكتبخانة أنه أسرع فى مراجعة أشياء كثيرة وتواترت طلباته للكتب ، فعلى معاون القسم أن يخبر ناظر الكتبخانة بذلك .

بنـــــد ٤٥

يجب بعد الفراغ من مراجعة الكتب وخلافها أن ترد إلى أماكنها بالكتبخانة بمعرفة من سلمها لطالبيها .

بنـــــد ٤٦

لابد من وجود دفاتر عمومية لتسجيل جميع الكتب الموجودة بالكتبخانة بحيث يكون تسجيلها فيها مرتبًا على حروف المعجم مع بيان أسماء مؤلفيها .

بنـــــد ٤٧

يؤذن بقبول المتفرجين على الكتبخانة إذنا عامًا فى يوم الاثنين وفى يوم الخميس فقط من كل أسبوع إذا لم يكن هناك مانع يمنع من ذلك .

بنـــــد ٤٨

يجب أن تكون الدواليب التى فى الطرقات بالكتبخانة مقفولة بحيث لا تفتح إلا عند الاقتضاء .

بنـــــد ٤٩

ينبغى منع بعض المتفرجين عن الاجتماع أمام الدواليب أو أمام الأشياء الظاهرة للعيان من داخل الزجاج إن كان هذا الاجتماع مضرًا بالبعض الآخر ومانعًا لهم من المعاينة والتمكن من الفرجة أو مما يشم منه رائحة الميل إلى سوء النية وخبث الطوية .

بنـــــد ٥٠

الخَدَمَة الذين يترتبون للكتبخانة هم كالمشروح أدناه، وتكون ماهياتهم حسب ما يتراءى لسعادة مدير المدارس .

عدد

١ ناظر

وكيل

معاونين لأقسام الكتبخانة

عدد

١ يكون له إلمام باللغات الأجنبية

يكون له إلمام بفن الهندسة

٤ مغيرين
٤ فراشين

كتاب

عدد

١ أول

ثانى

١ بواب

سقا

الفصل الثانى فيما يختص بالقراءة والمطالعة بداخل الكتبخانة

(ما يجب على الداخل بها من الشروط الآتى بيانها)

بنـــــد ٥١

يجب على كل من أراد الحضور إلى الكتبخانة أن يأخذ من ناظرها تذكرة بالتصريح له بالقبول فيها، بحيث تكون هذه التذكرة مشتملة على بيان جنس أشغاله التى أتى من أجلها، وتكون محتوية على اسمه ووظيفته ومحل سكنه، هذا إن كان من أبناء الوطن، وأما إن كان أجنبيًا فإنه ينبغى له أن يأتى بوصية من طرف أحد الأعيان المشاهير المعروفين، وهذا لا يمنع من كونه يأخذ من ناظر الكتبخانة تذكرة بالتصريح بقبوله.

بنـــــد ٥٢

يسوغ لمعاونى أقسام الكتبخانة عند الضرورة أن يعافوا الأجانب مؤقتًا من الإتيان بالوصايا متى تحققت عندهم معرفة كل من تردد من هؤلاء الأجانب على

الكتبخانة المذكورة للاستحصال على مرغوبه منها ، فإن حصل لأى إنسان من الطالبين منع من الدخول فللممنوع أن يعرض فى هذا المخصوص لمدير ديوان المدارس لينظر فى أمره بما يوافق فى شأنه .

بنـــــد ٥٣

التذكرة المذكورة ببند ٥١ لا تقبل من حامليها إلا إذا كانت أسماؤهم مكتوبة فيها وعليهم أن يشهروا تذاكرهم للمعاينة متى أريد ذلك منهم .

بنـــــد ٥٤

لا يسوغ لأحد بيده تذكرة القبول بالكتبخانة أن يعيرها لخلافه ، فإن تجارى على ذلك جوزى بلغو تذكرته وحرمانه من الحصول على تذكرة مستجدة .

بنـــــد ٥٥

يجب على كل من تَصَرَّح له بالدخول فى الكتبخانة أن يكون متابعًا للأوامر ومنقادًا للقوانين المدونة بخصوصها فيما يتعلق بحسن الانتظام والضبط اللازم فى القسم الذى ترخص له بالدخول فيه أو فيما يختص بالتحفظ على ما يطلبه ويسلم إليه من موجودات هذا القسم .

بنـــــد ٥٦

لا يسوغ لأحد ممن يُتَصَرَّح لهم بالدخول فى الكتبخانة أن يشوش على الواردين والمترددين عليها للقراءة بنحو مسامرة أو غير ذلك مما يترتب عليه التعطيل عن المطالعة والأشغال .

بنـــــد ٥٧

لا يسوغ لأى إنسان من المصرح لهم بالدخول والشغل فى داخل الكتبخانة أن يتناول بنفسه شيئًا من موجوداته ويستحوذ عليه فى نحو دولاب أو تختة أو

محفظة، ما عدا الأشياء التى يكون مرخصًا فيها للعامة بناء على مقصد مخصوص كما أنه لايتناول أيضًا أى شىء ما يكون موضوعًا بمحلات مستخدمى الكتبخانة .

بنـــــد ٥٨

لا يُرَخَّص لأحد من المأذون لهم بالشغل فى داخل الكتبخانة أن يضع ما يكتب فيه أو يرسم عليه من الورق وغيره فوق ما يعطى له من موجودات الكتبخانة لقضاء أشغاله من نحو كتاب أو محفظة أو غير ذلك من سائر الموجودات، بل يجب عليه أن يضع لوازمه بمكان مخصوص متباعد عما يُسَلَّم إليه من متعلقات الكتبخانة .

بنـــــد ٥٩

لا يجوز لأحد من المأذون لهم بالدخول فى الكتبخانة أو يكون معه عند خروجه منها كتاب أو نحو ذلك من موجوداتها إلا إذا استحصل على رخصة بذلك .

بنـــــد ٦٠

لا يجوز لأحد أن يشرب الدخان فى أى جهة من جهات الكتبخانة .

بنـــــد ٦١

يجب على كل من يدخل الكتبخانة للشغل أو للمطالعة أن يتحصل عند خروجه منها على التأشيرة فى تذكرة القبول بخلو طرفه مما يتسلم إليه من موجودات الكتبخانة .

بنـــــد ٦٢

كل من تَحَصَّل على تذكرة القبول فى أى قسم من أقسام الكتبخانة يعطى له بعد الدخول فيها ورقة مخصوصة من معاون هذا القسم ليكتب فيها ما يبتغيه من

الكتب، فإذا لم يتحصل على ما طلبه فى هذه الورقة من الكتب، فله أن يخبر ناظر الكتبخانة عند الاقتضاء.

بنـــــد ٦٣

لا يسوغ لأحد من المأذون لهم بالدخول فى أى قسم من أقسام الكتبخانة أن يطلب أكثر من خمسة مجلدات فى المدة المقررة لفتح الكتبخانة فى اليوم الواحد.

بنـــــد ٦٤

كل من أراد من المأذون لهم بالقبول فى أى قسم من الأقسام المذكورة أن يستغرق جميع المدة المقررة فى اليوم الواحد لفتح الكتبخانة فى القراءة والمراجعة حسبما تقتضيه أشغاله يترخص له فى ذلك، فإن المدة المذكورة كافية له فى يومه وأراد الرجوع فى غد فعليه أن يخبر معاون هذا القسم ليضع له الكتاب الذى يروم الاستمرار فيه على القراءة فى دولاب مخصوص ويجعل عليه قطعة من عاج أو من سن فيل أو ورقة يكتب فيها اسمه وتاريخ حضوره بالكتبخانة.

بنـــــد ٦٥

إذا تأخر هذا الراغب عن الحضور إلى الكتبخانة فى غد كما أراد، فللمعاون أن يرد الكتاب إلى مكانه الأصلى.

بنـــــد ٦٦

الكتب الكبيرة الحجم المحتوية على الصور والأشكال التى تطلب للاستعمال بداخل الكتبخانة يجب وضعها عند استعمالها على تختات مخصوصة معدة لذلك بمحل القراءة، وينبغى عدم استعمال الحبر فى الكتابة أو الرسم على هذه التختات واستعواضه بالأقلام الرصاص فى نقل هذه الصور والرسم للمأذون بذلك، ولا يسوغ لأحد أن ينسخ صورة أو شكلا أو شيئًا من الرسوم الموجودة فى الكتب أو خلافها إلا بإذن خصوصى من ناظر الكتبخانة.

بنـــــــد ٦٧

يجب وضع الكتب المدخرة بالكتبخانة متى أريد استعمالها على تختات مخصوصة بمحل القراءة .

بنـــــــد ٦٨

لا يجوز لأحد أن ينسخ شيئًا من الكتب المنسوخة بخط اليد الموجودة بالكتبخانة ولا يرخص له بأخذه لطبعه بدون الحصول على إذن من سعادة مدير المدارس .

بنـــــــد ٦٩

كل من أراد نسخ كتاب من الكتب الموجودة بالكتبخانة بقصد طبعه أو أراد أخذ الكتاب نفسه ليطبع منه فعليه فى الحالتين أن يتعهد بتوريد نسختين منه من بعد الطبع إلى الكتبخانة .

بنـــــــد ٧٠

كل من أراد من الواردين على الكتبخانة نسخ ملخص أى كتاب من الكتب الموجودة بها أو نقل بعض عباراته يرخص له فى ذلك بعد الاستئذان .

(الفصل الثالث فيما يختص بالخريطات والرسومات

والمجموعات الجوغرافية ونحو ذلك)

بنـــــــد ٧١

إذا أراد أحد من الواردين على الكتبخانة أن ينسخ صورة أو شكلا ، أو نحو ذلك مما يحتاج إليه متى أخذ بذلك ترخيصًا من ناظر الكتبخانة أن يستعمل سوى

الأقلام الرصاص والورق النباتى ولا يسوغ استعمال الورق الخوشق أو الورق المزيت منعًا لاتلاف نفس الأشكال والرسومات التى تنقل صورها، وناظر الكتبخانة لا يأذن بذلك إلا بعد الحصول على إذن من سعادة مدير المدارس.

بنـــــد ٧٢

وضع البيكار فوق الخريطات الجوغرافية ممنوع بالكلية.

بنـــــد ٧٣

نقل الصور الدقيقة بالرسم لا يجوز إلا بواسطة استعمال الأقلام الرصاص دون غيرها، وأما نقلها بالألوان فلا يُصَرَّح به إلا إذا جعلت النسخة الأصلية المقتضى النقل منها فى وقاية لتقيها من التلف ولمزيد من الصيانة يلزم أن تكون هذه الوقاية محكمة بالزجاج.

بنـــــد ٧٤

نقل الرسومات والصور بواسطة الورق الشفاف المؤدى إلى تلفها ممنوع بالكلية.

(الفصل الرابع فيما يختص بإعارة الكتب)

بنـــــد ٧٥

لا يسوغ بأى وجه كان الترخيص بإعارة شىء من الرسومات والصور ولا الخريطات والمجموعات الجغرافية المطبوعة، وإنما تجوز إعارة الكتب المطبوعة أو المنسوخة بالشروط الآتى بيانها.

بنـــــد ٧٦

إن إعارة الكتب المطبوعة تجوز فى كل كتاب يوجد منه بالكتبخانة بالأقل نسختان بشرط أن لا يكون هذا الكتاب من قبيل الكتب المدخرة بها، ولا من الكتب الغالية الأثمان، ولا من معجمات اللغات أى الكتب اللغوية المعبر عنها بالقواميس، ولا من الوقايع ولا من الجرنالات ولا من الملح ولا من المجلدات التى هى أجزاء من مؤلفات كبيرة، أو من المؤلفات المشتملة على الخريطات والأشكال التى تطوى وتنشر .

بنـــــد ٧٧

وإعارة الكتب المنسوخة بخط اليد جائزة إن لم تكن هذه الكتب نادرة الوجود أو عتيقة أو كانت بخط مؤلفها، أو كانت مشتملة على رسومات نفيسة دقيقة أو غير ذلك، وعلى كل حال فالإعارة لا تكون إلا بإذن .

بنـــــد ٧٨

ينبغى تسجيل أسماء الكتب المستعارة فى دفتر مخصوص ويتأشر على هامشه من المستعير ويكون هذا الدفتر دفتر قسيمة لتبقى به إحدى القسيمتين والأخرى بيد المستعير، وهذه الإعارة لا يرخص فيها إلا للمعروفين من أبناء الوطن، وأما الأجانب الذين يريدون استعارة الكتب من الكتبخانة فلا يصرح لهم إلا بموجب خطابات يأتون بها إلى ديوان المدارس من وكلاء بلادهم بشرط أن يتوضح بها أن هؤلاء الوكلاء هم الذين يكونون ضامنين ومتكفلين برد جميع ما يستعيره أتباعهم إلى محله على أحسن حال حينما يطلب .

بنـــــد ٧٩

لا يجوز للأجانب أن يستعيروا إلا من الكتب المنسوخة بخط اليد دون غيرها .

بنـــــد ٨٠

لا يجوز لشخص واحد أن يستعير فى الدفعة الواحدة زيادة عن مجلد واحد، فإن زاد المقدار المستعار فى الدفعة الواحدة عن مجلد وجب العرض للحصول على الإذن من سعادة مدير المدارس.

بنـــــد ٨١

ينبغى التنبيه فى الدفتر المعد لتسجيل الكتب المستعارة على المدة المحددة لإعادة ما يستعار، ويلزم أن لا تمتد هذه المدة إلى أكثر من شهر واحد ولناظر الكتبخانة أن يطلب مثل هذه المستعارات قبل مضى تلك المدة على حسب ما يدعو إليه صالح المصلحة، فإن وقع عدم امتثال لذلك من أحد من المستعيرين قوبل على مخالفته بشطب اسمه من دفتر الاستعارات.

بنـــــد ٨٢

كل من حصل منه تقصير فى رد الكتب التى استعارها عند طلبها أو بعد فراغ الأجل المحدد لذلك يلزم أن يكون ممتثلا لما يترتب عليه حسب القانون، وكل من ردها واتضح بعد فرزها عند استلامها منه أنه أتلف منها شىء فهو ملزم باستبداله بكتاب آخر، فإن تعذر عليه الاستبدال، فعليه أن يدفع قيمة هذا بالثمن المقرر فى دفاتر الكتبخانة.

بنـــــد ٨٣

يجب على مستخدمى الكتبخانة الانقياد للأوامر المتعلقة بمادة الإعارة وهم كغيرهم ممنوعون منعًا كليًا من أن يأخذوا معهم إلى خارج الكتبخانة أى كتاب من الكتب إلا بعد تسجيله فى دفتر الاستعارات على حسب الأصول المربوطة لذلك، وكل من وقع منه مخالفة يجرى مجازاته.

واستقر الرأى على العمل فى الكتبخانة العامرة بمقتضى هذا الترتيب .

تحريراً فى يوم الخميس غرة جمادى الأول سنة ١٢٨٧هـ.

وعلى نسخة الأصل أختام أعضاء الجمعية المذكورين بعد.

مديـر ديـوان مـدارس مصريـة	ناظر قلم هندسة بديـوان الأشغال
وكيـل ديـوان مـدارس مصريـة	مفتـى ديـوان أوقـاف مصريـة
وكيـل إدارة مـدارس مصريـة	مأمور فرز كتبخانات أوقاف مصرية
شيخ خدمة الجامع الشريف بالقلعة	ناظـر كتبخانـة خديويـة مصريـة
وكيل ديوان أوقاف مصرية [1]	

---

(١) الوقائع المصرية أرقام ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ٣٨١ ٤ رجب الفرد سنة ١٢٨٧هـ (٢٩ سبتمبر ١٨٧٠م) - ٢ شعبان سنة ١٢٧٨هـ (٢٧ أكتوبر ١٨٧٠م) .

تنظيم الكتبخانة الخديوية

(قرار من نظارة المعارف العمومية)

(ناظر المعارف)

بعد الاطلاع على قانون الكتبخانة الخديوية الصادر عليه الأمر العالى لديوان المدارس بتاريخ ٢٠ ذى الحجة سنة ١٢٨٦ نمرة ٦٦ وعلى ما عرضه علينا ناظر الكتبخانة المشار إليه بتاريخ ٢ صفر سنة ١٣٠٤ (٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٦) نمرة ٣٨ قررنا ما هو آت.

(الباب الأول)

(فى تقسيم أعمال الكتبخانة)

(المادة الأولى)

تشتمل أعمال الكتبخانة الخديوية على قلمين قلم علمى وقلم إدارى.

(الباب الثانى)

(فى أشغال القلم العلمى وأعمال موظفيه)

(المادة الثانية)

أعمال القلم العلمى هى القيد فى اليومية والتسجيل فى السجلات المرتبة على حسب العلوم وفهرست الأوراق وعمل الفهرست العلمية وإعارة الكتب.

(المادة الثالثة)

(فى القيد باليومية والتسجيل العام)

جميع الكتب التى ترد إلى الكتبخانة يلزم أن تقيد فى اليومية، ثم توضع عليها النمرة العمومية وهذا القيد يكفى لجميع الكتب المكتوبة بالحروف العربية (سواء كانت هذه الكتب عربية، وتركية، وفارسية أو ما أشبه ذلك) أما الكتب

الأورباوية فيلزم أن يكون قيدها على نوعين الأول فى اليومية باللغة العربية الثانى فى دفتر واردات الكتب الأورباوية باللغة المؤلف بها الكتاب بحيث أن النمرة اليومية المقيد بها الكتاب فى اليومية توضع فى الدفتر المذكور.

والواردات المستمرة (مثل الكتب الغير الكاملة والجرنالات والكتب التى ترد أجزاء وما أشبه ذلك) سواء كانت عربية أو أورباوية بعد أن تقيد فى اليومية وفى دفتر واردات الكتب الأورباوية كما توضح آنفا تسجل فى سجلات مخصوصة توضح فيها نفس النمرة العمومية المدونة فى اليومية لإلحاق ما يرد مكملا للأجزاء أو الكراريس أو ما أشبهها بما سبق حضوره منها بنمرته حتى يتيسر بذلك ملاحظة إلحاق النشرات الغير كاملة بما ورد منها بغير صعوبة وبدون ضياع الوقت.

(المادة الرابعة)

(فى سجلات العلوم والتسجيل الخاص)

بعد قيد الكتب المكتوبة بالحروف العربية فى اليومية ووضع النمرة العمومية عليها تسجل فى السجلات المخصوصة المرتبة على العلوم (ولم ترتب على الحروف إلى الآن)، وأما الكتب الأورباوية، فإنها تقيد فى سجلات مخصوصة مرتبة على الحروف والكتب التى تطبع بالحروف العربية فى البلاد الأجنبية ويكون لها أيضًا عنوان بلغة أجنبية تسجل فى سجلات الكتب العربية وتنمر بنمرها حسب المعتاد وتسجل أيضًا فى سجل الكتب الأورباوية بدون وضع نمرة لها إنما يتنبه عليها فى سجلات الكتب الأورباوية.

(المادة الخامسة)

(فى فهرست الأوراق)

على الموظف المنوط بالقيد فى السجلات المرتبة على العلوم أن يقيد أيضًا أسماءالكتب فى فهرست الأوراق التى تعتبر فهرست علمية لحد معين بمعنى أن يدوّن فيها جميع البيانات المتعلقة بأسماء الكتب وتراجم مؤلفيها والملحوظات

الخصوصية النافعة لأعمال موظفى الكتبخانة، ففهرست الأوراق المختصة بالكتب المكتوبة بالخط العربى يلزم ترتيبها على طريقتين إحداهما أن ترتب على حسب عنوان الكتب (ولابد أن تحذف العنوانات العمومية مثل كتاب وشرح وحاشية ومختصر ورسالة وتاريخ وتفسير وما أشبه ذلك عندما ترتب على حروف الهجاء إن كان للكتاب المذكور عنوان خصوصى، فإن لم يوجد ذلك العنوان فلابأس من استعمال أحد العنوانات المذكورة حسب موضوع الكتاب) ثانيتهما أن ترتب على حسب أسماء المؤلفين.

وفهرست الأوراق المتعلقة بالكتب الأورباوية ترتب على حسب أسماء المؤلفين هذا إذا كان الاسم معلومًا وأما إذا كان مجهولا فيكتب أول اسم (علم) مذكور فى عنوان الكتاب.

وحيث أن السجلات المخصوصة (الفهارس المرتبة على حسب العلوم الموجودة بالكتبخانة) لم يكن لها كشوف، فتقوم فهرست الأوراق هذه مقام تلك الكشوف وينبغى أن يراعى الاعتناء الزائد فى تدبير وترتيب فهرست الأوراق بحيث أنها تؤدى الغرض الأصلى المتعلق بأعمال كل فهرست ويتحقق بواسطتها وجود الكتاب المطلوب ويتيسر إحضاره بكل سرعة.

(المادة السادسة)

(فى طريقة التنبيهات)

حيث أن الطريقة المستعملة التى سبق توضيحها تحتاج إلى تنبيهات كثيرة فى السجلات الخصوصية وفى فهرست الأوراق لتسهل الصعوبات فى إحضار كل كتاب من هذه الكتبخانة الجسيمة، فى كثير الاحتياج إلى هذه التنبيهات فى الكتب المجهولة الاسم أو المسماة بأسماء مخترعة أو الكتب التى لمؤلفها اسمان أولها عنوانان، فبعد أن ينتخب لفهرست الأوراق من أسماء مؤلفى الكتب

المكتوبة بالحروف العربية أشهر اسم للمؤلف سواء كان علمًا أو كنية أو لقبًا أو نبذًا أو نسبه تكتب بقية الأسماء الغير المشهورة فى فهرست الأوراق المتعلقة بالتنبيهات .

(المادة السابعة)

(فى الفهرست العلمية)

يعطى لموظفى الكتبخانة الخديوية المنوطين بعمل الفهارس العلمية للملحوظات الخصوصية عن كيفية السير والغرض من الفهرست العلمية المتعلقة بالكتب المكتوبة بالخط العربى .

(المادة الثامنة)

(فى إعارة الكتب)

على ملاحظ أودة المطالعة العامة الموجود عند دفتر المطالعين أن يقدم لناظر الكتبخانة فى كل يوم خميس من كل أسبوع عدد الكتب التى أحضرت للمطالعة ، أما إعارة الكتب من الكتبخانة الخديوية إلى الخارج فلا تكون إلا بمقتضى إذن رسى تصدره نظارتى المعارف العمومية التابعة لها الكتبخانة المذكورة (طبقاً للبند ٦٨ من قانون الكتبخانة)

(المادة التاسعة)

(فى وظيفة وكيل الكتبخانة)

وكيل الكتبخانة منوط بتأدية الأشغال الآتية :

أولا : أن يحرر فهرست العلوم الطبيعية وهى (الرياضة والطبيعة والفلك والكيمياء) أعنى السجلات الخصوصية العربية من سجل ٢٤ إلى سجل ٢٩ .

ثانيًا : أن يسجل كل ما يرد إلى الكتبخانة من الكتب العربية والتركية والفارسية .

(المادة العاشرة)

(فى وظيفة مغيرى الكتب العربية والتركية والفارسية)

هؤلاء المغيرون منوطون بتأدية الأعمال الآتية :

أولا : فرز وتثمين الكتب التى ترد إلى الكتبخانة بقصد إضافتها على موجوداتها من الكتب المكتوبة بالحروف العربية سواء كانت طبعًا أو خطًا .

ثانيًا : تحرير الفهرست العربية والتركية والفارسية المرتبة على الحروف الهجائية .

ثالثًا : الفرز والبحث فى الدشوت التى وردت وترد من المساجد .

رابعًا : إحضار ما يستعار من هذه الكتب فى داخلية الكتبخانة وخارجيتها .

(المادة الحادية عشر)

(فى وظيفة مغير الكتب الأورباوية)

مغير الكتب الأورباوية منوط بالأعمال الآتية :

أولا : فرز وتثمين الكتب الأورباوية وتسجيلها فى سجلها الخصوصى المرتب على الحروف وفى فهرست الأوراق الأورباوية أيضًا .

ثانيًا : تعريب كافة الأوراق الرسمية المتعلقة بالكتبخانة الخديوية .

ثالثًا : إحضار الكتب الأورباوية المطلوبة للإعارة فى داخلية الكتبخانة وخارجيتها .

رابعًا : تفرجة الزائرين على الكتبخانة .

(الباب الثالث)

(فى أشغال القلم الإدارى وأعمال موظفيه)

(المادة الثانية عشر)

(فيما يتعلق بوكيل الكتبخانة من الأعمال الإدارية)

يقوم وكيل الكتبخانة فى حالة غياب ناظرها بمباشرة الأعمال الإدارية والنظامية .

(المادة الثالثة عشر)

(فى وظيفة المعاونين)

المعاونون منوطون بتأدية الأعمال المتنوعة مثل إحضار كتب من الجهات لقلم المطبوعات بالداخلية ومطبعة بولاق والمساجد وغيرها .

(المادة الرابعة عشر)

(فى وظيفة ملاحظى أودة المطالعين)

ملاحظو أودة المطالعين منوطون بملاحظة أودة المطالعة وعليهم تأدية الأعمال المبينة فى المادة الثامنة .

(المادة الخامسة عشر)

(فى وظيفة الأمين)

أمين الكتبخانة منوط بما يأتى :

أولا : مسئوليته عن كتب الرصيد وكتب البيع الموجودة بالكتبخانة التى فى عهدته .

ثانيًا : ملاحظة الفراشين فيما يختص بالكنس والتنظيف والخفراء فيما يختص بخفر أبواب الكتبخانة وعليهم طاعته .

ثالثًا : حفظ النقود الواردة تحت يده وصرفها عند الحاجة وقيدها فى دفتر خاص

رابعًا : ينوب فى ملاحظة أودة المطالعين إذا اقتضى الحال ذلك .

(المادة السادسة عشر)

(فى وظيفة رئيس الكتاب)

الكاتب الأول منوط بما يأتى :

أولاً : مباشرة أعمال التحريرات العربية ونظامها بالاعتناء التام .

ثانيًا : حفظ الأوراق الرسمية العربية المتعلقة بالكتبخانة بكل صداقة وذمة بحيث تكون مرتبة على حسب موضوعاتها مع مراعاة التواريخ .

ثالثًا : ملاحظة نظام الكتاب الثوانى الموجودين معه وهو مسئول عنهم وعليهم طاعته .

(الخاتمة)

(فى تطلعات متنوعة)

الأول : على الفراش النوبتجى أن يستلم جميع الجرنالات والمكاتبات والطرود التى ترد برسم الكتبخانة الخديوية ويحضرها إلى ناظرها بمجرد وصولها إليه .

الثانى : على موظفى الكتبخانة أن يراعوا ساعات الحضور والانصراف منها وأن يلتفتوا كل الالتفات إلى أشغالهم المختصة بكل منهم وليس لهم

أن يتركوا مراكزهم المعينة لهم إلا فى الساعات المقررة للصلاة، ولا يجوز لهم أن يتكلموا بما لا طائل تحته سواء كان مع بعضهم أو مع الأجانب ويلزمهم أن يتجنبوا المشاحنات والمخاصمات التى توجب تشويش البال وتعطيل الأشغال .

الثالث : على موظفى القلم العلمى أن يقدموا إلى حضرة ناظر الكتبخانة فى أوائل كل شهر أفرنكى كشفًا بالأعمال التى أجروها فى الشهر الماضى وعدد الكتب التى وردت وأضيفت على موجودات الكتبخانة مرتبة على العلوم .

على ناظر الكتبخانة الخديوية تنفيذ هذا القرار .

فبراير سنة ١٨٨٧

وكيل المعارف

(الإمضاء)

(يعقوب أرتين)

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المكاتبات التى تبادلت بين نظارة المالية وصندوق الدين العمومى بخصوص إيقاف بعض أطيان غير واردة بالجداول على الكتبخانة الخديوية .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هو آت :

المـــــادة الأولى

الميزانية السنوية لمصروفات الكتبخانة الخديوية اعتيادية كانت أو غير اعتيادية قد تقررت بمبلغ ألفين وخمسمائة جنيه مصرى .

المـــــادة الثانية

الأطيان المبينة بالكشف المرفق بأمرنا هذا المقدر إيرادها بمبلغ ألفين جنيه مصرى يصير وقفها على الكتبخانة الخديوية .

وهذا المبلغ هو عبارة عن ميزانية الكتبخانة العادية .

المـــــادة الثالثة

الوقف المذكور يكون تحت إدارة نظارتى المالية والمعارف العمومية .

المـــــادة الرابعة

تشترك إدارة عموم الأوقاف فى مصروفات الكتبخانة بمبلغ قدره خمسمائة جنيه مصرى فى كل سنة تؤديه الإدارة المذكورة للحكومة لهذا الغرض .

ويؤخذ هذا المبلغ من إيرادات الأوقاف الجائز صرفها شرعًا فى أمور خيرية كالكتبخانة الخديوية .

المـــــادة الخامسة

إذا نقص إيراد الأطيان عن مبلغ الألفين جنيه المقدر له أو تأخرت إدارة عموم الأوقاف عن دفع شىء من الخمسمائة جنيه المكلفة بتأديته سنويًا فقيمة الفرق تسدد من طرف الحكومة محسوبة من ميزانيتها الإدارية ، أما الزيادة التى تظهر عن مبلغ الألفين وخمسمائة جنيه وكذلك ما يتوفر من المبلغ المذكور يتكون منهما مبلغ احتياطى للكتبخانة الخديوية .

المـــــادة السادسة

ميزانية الكتبخانة وحساباتها يصير نشرها سنويًا بصفة ملحق بميزانية الحكومة العمومية .

المـــــادة السابعة

على ناظرى المالية والمعارف العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

(صدر بسراى عابدين فى ٢٩ شعبان سنة ١٣٠٦ (٣٠ إبريل ١٨٨٩) [١] .

(محمد توفيق)

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر المالية

(رياض)

ناظر المعارف العمومية

(على مبارك)

---

(١) الوقائع المصرية نمرة ٥١ الأربعاء غرة رمضان المعظم سنة ١٣٠٦هـ (أول مايو سنة ١٨٨٩م) .
وانظر حجة أطيان دار الكتب المصرية البالغ مقدارها ١٨٠٦ فدانًا تحت رقم ٣١٣٠ - ٣١٣٢ تاريخ وكذلك حجة استبدال من أطيان وقف دار الكتب المصرية مقدارها ٣ أسهم و١٩ قيراطًا برقم ٦٩٢٧ح .

قانون نمرة ٨ لسنة ١٩١١

قانون

بتنظيم دار الكتب الخديوية

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر الكريم الصادر فى ٥ ذى الحجة سنة ١٢٨٦هـ وعلى الأمر العالى الصادر فى ٢٩ شعبان سنة ١٣٠٦ (٣٠ أبريل سنة ١٨٨٩).

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس النظار.

أمرنا بما هو آت

الباب الأول

أحكام عمومية

المادة الأولى

الغرض الأساسى من دار الكتب الخديوية هو :

أولا - حفظ وصيانة الكتب العربية.

ثانيًا - تسهيل استفادة الجمهور من هذه الكتب.

المادة الثانية

يكون فى دار الكتب الخديوية أقسام تختص بما يأتى :

أولا - المؤلفات التركية والفارسية وغيرها من المصنفات المكتوبة بالحروف العربية .

ثانيًا - كتب العلوم والآداب المدونة بالانكليزية أو الفرنسية أو غيرها من اللغات وخصوصًا المؤلفات التى تبحث فى شئون مصر وفى الحضارة العربية .

ثالثًا - معرض للذخائر الثمينة والآثار النفيسة المختصة بالكتب والمخطوطات .

رابعًا - حفظ النقود والأنواط المسكوكة بالحروف العربية وكذلك أوراق البردى العربية .

الباب الثانى

إدارة دار الكتب الخديوية

المادة الثالثة

تكون دار الكتب الخديوية تابعة فى نظامها وإدارتها وسائر أعمالها لنظارة المعارف العمومية . أما حساباتها فتكون تحت مراقبة نظارة المالية .

المادة الرابعة

يكون لدار الكتب الخديوية مجلس أعلى تحت رئاسة ناظر المعارف العمومية ويتألف من سبعة أعضاء :

خمسة يعينون بقرار من مجلس النظار بناء على طلب ناظر المعارف العمومية ، والعضوان الآخران هما مدير دار الكتب الخديوية ومندوب عن نظارة المالية .

المادة الخامسة

اختصاصات المجلس الأعلى لدار الكتب الخديوية هي :

أولا - تقرير شراء الكتب المدونة باللغة العربية سواء كانت قديمة أو حديثة وسواء كانت مخطوطة أو مطبوعة .

ثانيًا - تقرير شراء الكتب المدونة باللغات الأجنبية التي يرى فيها فائدة لتعميم المعارف وترقية العلوم .

ثالثًا - تقرير شراء النقود والأنواط وأوراق البردى .

رابعًا - تكميل النواقص فى الكتب والمجموعات الموجودة واستنساخ الكتب العربية القديمة أو أخذ صورها بطريقة التصوير الشمسى (الفوتوغرافيا) سواء كانت فى مصر أو الخارج .

خامسًا : تقرير طبع الكتب المقيدة على ذمة دار الكتب الخديوية وخصوصًا ما كان وجوده نادرًا .

سادسًا - تقرير بيع الكتب التى يزيد عددها فى دار الكتب الخديوية على خمس نسخ سواء كانت مطبوعة أو مخطوطة أو المبادلة عليها ويسوغ للمجلس أيضًا توزيع العدد الزائد مجانًا على المعاهد العلمية والمدارس، وذلك كله مع عدم الإخلال بشروط الواقفين .

سابعًا - تحضير مشروع الميزانية السنوية لإيرادات ومصروفات دار الكتب الخديوية لعرضه على الحكومة للتصديق عليه .

ثامنًا - النظر فى جميع المسائل الأخرى التى يحيلها عليه ناظر المعارف العمومية .

المادة السادسة

ينعقد المجلس الأعلى مرة واحدة فى كل شهر وذلك فيما عدا شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر . ويجوز انعقاده فوق الحاجة متى دعت الحاجة إلى ذلك .

ولا تكون قراراته صحيحة إلا بحضور خمسة من أعضائه على الأقل .

المادة السابعة

فى أثناء الثلاث الشهور المذكورة تقوم باختصاصات المجلس الأعلى لجنة من مدير دار الكتب ومن عضو من أعضاء هذا المجلس تحت رئاسة ناظر المعارف العمومية .

وتقدم هذه اللجنة تقريراً بأعمالها إلى المجلس الأعلى فى أول جلسة يعقدها فى شهر أكتوبر .

المادة الثامنة

يرفع مدير دار الكتب الخديوية فى آخر كل سنة تقريراً لناظر المعارف العمومية ببيان حركة دار الكتب الخديوية وأعمالها وإحصائياتها وما استجد فيها من التقدم وما يراه موجبًا لاطراد التحسين والارتقاء .

الباب الثالث

العهدة والجرد

المادة التاسعة

تكون الكتب كلها وجميع الأدوات والموجودات المحفوظة بدار الكتب الخديوية فى عهدة الأمين مع مساعديه .

ويجب على هؤلاء العمال تقديم ضمانة يكون تقدير قيمتها باتحاد نظارتى المالية والمعارف العمومية حسب المدون بالقانون المالى من الاشتراطات المختصة بضمانات عمال الحكومة المعهود إليهم نقود أو أدوات .

المادة العاشرة

بمجرد صدور هذا القانون تشرع دار الكتب الخديوية فى عمل الجرد التفصيلى عن كل موجوداتها ثم يتجدد هذا الجرد بعد ذلك مرة واحدة كل ثلاث سنين.

ويحصل على يد لجنة أو جملة لجان يكون بين أعضائها مندوب عن نظارة المالية، وأما الباقون فيعينهم ناظر المعارف العمومية.

ويكون إجراؤه بحسب التعليمات التى يصدرها ناظر المعارف العمومية لهذا الغرض بالاتفاق مع نظارة المالية.

المادة الحادية عشر

يعمل جرد جزئى عن موجودات دار الكتب الخديوية آخر كل سنة لم يكن حصل فى أثنائها جرد تفصيلى

ويحصل هذا الجرد الجزئى على يد لجنة يختارها ناظر المعارف العمومية لهذا الغرض ويكون بين أعضائها مندوب عن نظارة المالية.

الباب الرابع

الأملاك والتبرعات

المادة الثانية عشر

تعهد إدارة الأعيان الموقوفة على دار الكتب الخديوية إلى نظارتى المالية والمعارف العمومية.

المادة الثالثة عشر

يجوز لدار الكتب الخديوية أن تقبل جميع التبرعات والهدايا العلمية أو الأدبية من أى نوع وبأى لغة كانت كما يجوز لها أن تقبل الهيئات المالية والأملاك التى يوقفها عليها أهل البر الراغبون فى نشر أنوار العرفان.

ولكن ذلك القبول يكون معلقًا على تصديق المجلس الأعلى .

الباب الخامس

الإيرادات والمصروفات والاحتياطى

المادة الرابعة عشرة

تتكون إيرادات دار الكتب الخديوية من الوجوه الآتية :

١ – غلة الأعيان الموقوفة عليها .

٢ – إعانة سنوية من ديوان عموم الأوقاف .

٣ – ما يتحصل من بيع الكتب ومن بيع الاستنساخ بطريقة التصوير الشمسى أو غيرها من الطرق .

٤ – تبرعات أهل الخير .

المادة الخامسة عشرة

تشتمل المصروفات على :

أولاً – مرتبات المستخدمين الداخلين هيئة العمال والخارجين عنها .

ثانيًا – شراء الكتب وطبعها وصيانتها واستنساخها وأخذ صورها بطريقة التصوير الشمسى (الفوتوغرافيا) .

ثالثًا – شراء النقود والأنواط وأوراق البردى .

رابعًا – المصاريف النثرية وغير المنظورة .

المادة السادسة عشرة

يتكون الاحتياطى لدار الكتب الخديوية من زيادة الإيرادات عن المصروفات فى كل سنة .

ولا يجوز الصرف منه إلا بمقتضى قرار من المجلس الأعلى وموافقة نظارتى المالية والمعارف العمومية .

الباب السادس

أحكام ختامية

المادة السابعة عشرة

يلغى كل ما كان مخالفًا لنصوص هذا القانون من أحكام القوانين والأوامر العالية واللوائح والقرارت المعمول بها الآن فى دار الكتب الخديوية .

المادة الثامنة عشر

على ناظر المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون .

ويسوغ له أن يصدر كل ما يراه لازما لذلك من الأحكام التكميلية أو اللوائح بعد تصديق مجلس النظار .

صدر بسراى القبة فى ٢٠ ربيع الثانى سنة ١٣٢٩هـ (١٩ أبريل سنة ١٩١١م .

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر المعارف العمومية	رئيس مجلس النظار
أحمد حشمت	**محمد سعيد**

قانـــون

رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٧

بإعادة تنظيم دار الكتب المصرية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدَّقنا عليه وأصدرناه :

المـــادة ١

أغراض دار الكتب المصرية هى :

(أولا) جمع وحفظ الكتب والمحفوظات المدوَّنة باللغة العربية .

(ثانيًا) جمع وحفظ الكتب والمخطوطات المدوَّنة باللغات الأجنبية وعلى الأخص ما كان له علاقة بشئون مصر والحضارة الإسلامية .

(ثالثًا) تيسير استفادة الجمهور من هذه الكتب والمخطوطات .

(رابعًا) نشر الآداب والمصادر العربية .

المـــادة ٢

يحتفظ بالدار بقسم لعرض التحف النادرة أو النفيسة من الآثار المخطوطة أو المطبوعة وأوراق البردى العربية .

المـــــادة ٣

تكون لدار الكتب شخصية معنوية قانونًا خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية وتكون لها الأهلية الكاملة للتقاضى ولها أن تقبل التبرعات التى ترد إليها عن طريق الوقف والوصاية والهبات وغيرها بشرط ألا تتعارض مع أغراض الدار.

المـــــادة ٤

تدير الدار بنفسها أموالها مع مراعاة النصوص القانونية وشروط الواقفين فى مسائل الوقف.

المـــــادة ٥

تكون ميزانية دار الكتب المصرية مستقلة وتصدر بقانون وكذلك الحساب الختامى وتتبع فيهما الأحكام المقررة لميزانية الدولة والحساب الختامى.

المـــــادة ٦

تتكون ميزانية إيرادات دار الكتب المصرية مما يأتى :

(١) الإعانة المخصصة للدار فى ميزانية الدولة.

(٢) ريع الأطيان المُحَبَّسَة على الدار.

(٣) ثمن ما يباع من الأطيان وغيرها.

(٤) إيراد المطبعة.

(٥) ما يستقطع من الماهيات للمعاش.

(٦) بدل الدمغة المستقطعة من الماهيات والمصروفات الأخرى.

(٧) الإيرادات المنوَّعة من الهبات والوصايا وغيرها.

المـــــادة ٧

يتكون احتياطى لدار الكتب المصرية من زيادة الإيرادات على المصروفات فى نهاية كل سنة، ولا يجوز الصرف منه إلا بقرار من المجلس الأعلى وموافقة وزير المالية.

المـــــادة ٨

يتبع فى حسابات دار الكتب المصرية القواعد التى تجرى عليها حسابات الحكومة وهى خاضعة فى حساباتها إلى تفتيش ومراجعة وزارة المالية.

المـــــادة ٩

القواعد المتبعة فى إدارة الأموال العمومية تطبق على الأموال الخاصة بدار الكتب التى تعتبر من جميع الوجوه أموالا عمومية مع مراعاة نصوص اللوائح التى تُقَرَّر خاصة لدار الكتب ولو كانت مخالفة لتلك القواعد.

المـــــادة ١٠

هيئات دار الكتب المصرية التى تباشر إداراتها هى :

(١) مدير الدار.

(٢) المجس الأعلى للدار.

المـــــادة ١١

يعين مـدير دار الكتب المصـرية بمرسـوم بناء على عـرض وزير المعـارف العمومية.

المـــــادة ١٢

يؤلف المجلس الأعلى لدار الكتب المصرية على الوجه الآتى :

(١) وزير المعارف العمومية.

(٢) وكيل وزارة المعارف العمومية

(٣) وكيل وزارة المالية .

(٤) مدير الدار .

(٥) أستاذ الأدب العربى بالجامعة المصرية .

(٦) كبير مفتشى اللغة العربية بوزارة المعارف العمومية .

(٧) ثمانية أعضاء يعينون بقرار من مجلس الوزراء ممن لهم اهتمام بأغراض الدار ، ويكون تعيينهم لمدة خمس سنوات ويجوز إعادة تعيينهم .

المـــادة ١٣

تكون رياسة المجلس الأعلى لوزير المعارف العمومية أو لمن ينيبه عنه من أعضاء المجلس .

المـــادة ١٤

يتولى المدير الإدارة العامة للدار ويمثلها فيما لها وعليها ، ويختص بما يأتى :

(١) تنفيذ القرارات التى يصدرها المجلس الأعلى للدار .

(٢) تحضير ميزانية الدار والمجلس الأعلى الختامى وعرضها على المجلس الأعلى .

(٣) اتخاذ جميع الأعمال التحفظية اللازمة لصيانة أموال الدار .

المـــادة ١٥

يتولى المدير تدبير أعمال الموظفين والمستخدمين فى الدرجتين السابعة والثامنة . وأما غير هؤلاء من الموظفين والمستخدمين فيكون تعيينهم بأمر من وزير المعارف العمومية بناء على طلب المدير وعرض المجلس الأعلى للدار .

المـــــادة ١٦

وتسرى على جميع موظفى الدار القواعد العامة المتعلقة بشروط التوظف المعمول بها بالنسبة لجميع الموظفين المستخدمين فى الحكومة .

المـــــادة ١٧

يكون للدار وكيل يعينه وزير المعارف العمومية ، ويقوم مقام المدير عند غيابه .

المـــــادة ١٨

ينظر المجلس الأعلى للدار المسائل الآتية :

(١) تقرير شراء الكتب والآثار المخطوطة والمطبوعة وأوراق البردى واستنساخها وتكميل النواقص من المجموعات وغير ذلك من الشئون التى تتصل بأغراض الدار وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

(٢) تكوّن أموال الدار والتصرف فيها .

(٣) إعداد مشروعات قوانين الميزانية والحساب الختامى .

(٤) ترشيح الموظفين والمستخدمين من الدرجة السادسة فما فوق واقتراح ترقيتهم ونقلهم . وفيما يتعلق بالامتلاك وبالنزول عن الملك والمبادلة والقروض وقبول الهبات والوصايا والأوقاف لا تكون قرارات المجلس الأعلى نهائية إلا بعد تصديق مجلس الوزراء .

المـــــادة ١٩

لا تكون مداولات المجلس الأعلى للدار صحيحة إلا إذا حضر نصف الأعضاء على الأقل وتصدر القرارات بأغلبية الآراء ، فإذا تساوت رُجِّحَ رأى الجانب الذى فيه الرئيس .

المـــــادة ٢٠

يضع المجلس الأعلى لائحة داخلية تتضمن القواعد التى تتبع فى إدارة العمل فيها وإدارة أموالها وبالجملة جميع الوسائل التى تمكن الدار من القيام بأغراضها، وتصدر هذه اللائحة بقرار من وزير المعارف العمومية .

المـــــادة ٢١

يلغى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١١ الخاص بتنظيم دار الكتب الخديوية .

المـــــادة ٢٢

على وزيرى المعارف العمومية والمالية تنفيذ قرار هذا القانون كل فيما يخصه، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدول وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة :

صدر بسراى عابدين فى ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦هـ (٣١ يوليه سنة ١٩٣٧م)[1] .

فـــــاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء — وزير المالية

مصطفى النحاس — **مكرم عبيد**

---

[1] الوقائع المصرية – العدد ٧٣ فى ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦هـ (١ أغسطس ١٩٣٧م) .

قرار وزير المعارف العمومية

رقم ٤٩٠٦ بتاريخ ١٨ يونية لسنة ١٩٣٨

بإصدار اللائحة الداخلية لدار الكتب المصرية

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على المادة ٢٠ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٧ بإعادة تنظيم دار الكتب المصرية .

وبعد الاطلاع على مشروع اللائحة الداخلية لدار الكتب المصرية الذى أقرّه المجلس الأعلى للدار بصفة نهائية بتاريخ أوّل يونية سنة ١٩٣٨ .

المـــادة ١

يُعْمَل باللائحة الداخلية لدار الكتب المصرية المرافقة لقرارنا هذا .

المـــادة ٢

على مدير دار الكتب المصرية تنفيذ هذا القرار ، ،

إمضاء

محمد حسين هيكل

اللائحة الداخلية

أغراض دار الكتب المصرية

المـــــادة ١

تقوم دار الكتب المصرية مع السلطات المخوَّلة لها بمقتضى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٧ بالإشراف الفنى على مكتبات الأقاليم وتغذيتها بما يتيسر لها من الكتب .

المجلس الأعلى لدار الكتب المصرية

المـــــادة ٢

يقوم المجلس الأعلى لدار الكتب المصرية مع السلطات المخوَّلة له تطبيقًا للمادة الـ١٨ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٧ بإعادة تنظيم دار الكتب المصرية بما يأتى :

(١) تكوين لجنة من أعضائه لفحص واقتراح كل ما يحقق أغراض الدار من نشر الآداب والمصادر العربية ، ولهم حق الاستعانة بغيرهم من ذوى الاختصاص .

(٢) تكوين لجنة لفحص صلاحية الكتب التى يقدّمها الأفراد والهيئات للطبع فى مطبعة الدار .

المـــــادة ٣

يجتمع المجلس الأعلى للدار بدعوة من رئيسه مرة كل شهرين على الأقل على أن تصل الدعوة حضرات الأعضاء قبل الانعقاد بثلاثة أيام على الأقل وأن يرفق بها جدول الأعمال وخلاصة القرارات التى اتخذها المجلس فى الجلسة السابقة .

المـــــادة ٤

يعدّ دفتر خاص لتدوين محاضر المجلس الأعلى للدار وذلك بعد توقيعها من الرئيس ومدير وكاتم أسرار المجلس، على أن تحفظ أوراق الجلسة فى ملف خاص بقسم المحفوظات بدار الكتب المصرية .

مدير دار الكتب المصرية

المـــــادة ٥

يقوم المدير مع السلطات المخوّلة له طبقًا للمادة ١٤ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٧ بما يأتى :

(١) شراء الكتب بدون مناقصة لغاية مائة جنيه مصرى فى الدفعة الواحدة، وما يزيد على ذلك يكون بتصديق المجلس الأعلى للدار .

(٢) قبول الهدايا الفردية من الكتب، وأما إهداء المكتبات وغيرها من الأموال والعقار إلى الدار فيعرض أمر قبولها على المجلس الأعلى .

(٣) إهداء مطبوعات إحياء الآداب العربية إلى دور الكتب والجمعيات العلمية بشرط ألا تزيد الهدية من الكتاب على نسختين لكل هيئة وللمدير أن يودع دور الكتب فى مصر ما يزيد من الكتب على حاجة الدار .

(٤) إهداء مطبوعات إحياء المطبوعات العربية إلى الأفراد الممتازين والأشخاص الذين يعاونون الدار فى مهمتها ويؤدون لها بعض الخدمات بما لا يزيد على نسخة واحدة لكل منهم .

(٥) الإذن بإعادة طبع الكتب التى سبق أن وافق المجلس الأعلى للدار على طبعها فى مطبعة الدار إذا دعت الضرورة، على ألا يزيد العدد المطبوع على ألفى نسخة .

(٦) تقدير أثمان المطبوعات التى تخرجها الدار بشرط ألا تقل عن نفقاتها الفعلية، وتقدير هذه النفقات يكون بالطريقة المبينة بالمادة ٣٣ من اللائحة.

(٧) إسقاط التالف أو المفقود من الكتب المطبوعة من الرصيد بشرط ألا يزيد ثمنها على خمسة جنيهات فى الدفعة الواحدة، وما عدا ذلك يكون من اختصاص المجلس الأعلى.

(٨) تحديد أجور التصوير على آلة التصوير (الفوتوستات) بشرط ألا تقل عن النفقات الفعلية.

(٩) التجاوز لبعض الأفراد الممتازين أو للجمعيات العلمية ودور الكتب العامة عن نفقات الصور التى تستحقها الدار بمقتضى المادة ٣٦ من هذه اللائحة.

(١٠) إصدار التعليمات والإرشادات التى يتعين على المطالعين والمستعيرين داخل الدا وخارجها التزامها فى بحوثهم وتكفل المحافظة على مقتنيات الدار ومتعلقاتها.

(١١) إقرار نماذة الدفاتر والاستثمارات التى يرى ضرورة طبعها لضمان حسن سير العمل بالدار طبقًا لهذه اللائحة.

قسم الإدارة والمستخدمين

المـــادة ٦

رئيس قسم الإدارة والمستخدمين مسئول عن إدارة أعمال هذا القسم طبقًا للقانون المالى ولائحة المخازن وتعليمات المالية. ويقوم القسم المذكور بالأعمال الآتية:

(١) المحفوظات الكتابية «الأرشيف»

(٢) القيودات الواردة والصادرة .

(٣) جميع الأعمال المخزنية ما عدا مخازن رصيد الكتب بالدار .

(٤) المستخدمين .

(٥) المكاتبات الخاصة بإدرة الأطيان الموقوفة على الدار .

(٦) المسائل الإدارية الأخرى .

قسم الحسابات

المـــــادة ٧

رئيس قسم الحسابات مسئول عن إدارة أعمال هذا القسم طبقًا للقانون المالى واللوائح والتعليمات المالية ، ويقوم القسم المذكور بالأعمال الآتية :

(١) القيد فى الدفاتر الحسابية .

(٢) عمل التسويات الحسابية واستثمارات الخصم والإضافة والحسابات الشهرية ويقوم بإرسالها للجهات المختصة شهريًا مشفوعة بالمستندات .

(٣) مراجعة مستندات الصرف وسحب أذون الصرف والصكوك (الشيكات) .

(٤) صرف الماهيات والأجور والمرتبات .

(٥) توريد متحصلات خزينة الدار وفقًا للتعليمات المالية .

(٦) الأعمال الحسابية الأخرى .

رصيد الكتب

المـــادة ٨

يتجمع رصيد الكتب بالدار من الموارد الآتية :

(١) ما يرد من إدارة المطبوعات للدار من الكتب .

(٢) مجاميع الدوريات التى ترد إلى الدار من المحافظات والمديريات .

(٣) الكتب والمجموعات التى تهدى للدار .

(٤) الكتب التى تشتريها الدار .

(٥) ما تستنسخه الدار من المؤلفات بالقلم أو التصوير .

(٦) الموارد الأخرى .

المـــادة ٩

يؤلف المدير لجنة يمثل فيها قسم الفهارس العربية وقسم التوصيات والتسجيل لتقرير الكتب العربية التى يرى ضرورة شرائها للدار ، وكذلك يؤلف لجنة أخرى يمثل فيها قسم الفهارس الأفرنجية وقسم التوصيات والتسجيل لتقرير ما يرى شراؤه من الكتب الأفرنجية .

المـــادة ١٠

الأعمال الإدارية الخاصة بهاتين اللجنتين يقوم بها قسم التوصيات والتسجيل وإليه تقدّم جميع الاقتراحات الخاصة بالمشتريات .

المـــادة ١١

فى الأحوال المستعجلة يكون لرئيس قسم التوصيات والتسجيل ، بعد موافقة المدير وتصديقه ، شراء الكتب الضرورية مباشرة بما لا يزيد على جنيه واحد ، ولرئيسى لجنتى تقرير الكتب العربية والأفرنجية كذلك شراء الكتب بما

لايزيد على جنيهين اثنين ، وأما الكتب أو مجموعات الكتب التى تزيد أثمانها على الجنهين فتعرض على الجهات المختصة .

المـــــادة ١٢

يؤلف المجلس الأعلى للدار لجنة من أعضائه تشرف على التموين المنظم للدار وتكميل ما قد يكون من نقص فى الكتب والمجموعات والمجلات الدورية ، ولأعضاء هذه اللجنة حق الاسعانة بغيرهم من ذوى الاختصاص .

المـــــادة ١٣

يخصص بدار الكتب المصرية بهو أو غرف لعرض الكتب النفيسة النادرة والصور والرسوم وأوراق البردى والقراطيس المتضمنة عهوداً أو براءات وغير ذلك من المقتنيات التى لها قيمة تاريخية أو أدبية أو فنية .

المـــــادة ١٤

المقتنيات المعروضة لاتعار ولا تفتح صناديقها لأحد من الزائرين ألا فى ظروف استثنائية بشروط واحتياطات يقرّرها المدير .

المـــــادة ١٥

تعدُ للمخطوطات مخازن خاصة .

المـــــادة ١٦

يقوم مفتش من وزارة المالية ينذب للعمل باستمرار بجرد رصيد الكتب بالدار ، ويقدم تقارير أسبوعية للمدير وتقارير شهرية لوزارة المالية بنتيجة عمله بالدار خلال هذه المدّة مشفوعة بالملاحظات التى تعن له لضمان المحافظة على العهدة ، وعلى أن يتم جرد رصيد الدار فى خلال خمس سنوات مرة واحدة على الأقل .

المـــــادة ١٧

قسم الأمناء مسئول عن مخازن الرصيد ومن واجباته أن يتخذ الإجراءات اللازمة لوقاية الكتب والمحافظة عليها .

قسم التوصيات والتسجيل

المـــــادة ١٨

يقوم قسم التوصيات والتسجيل برصد الكتب فى اليوميات وفى سجلات الفنون العامة حسب الرسوم المرسومة ويسلمها إلى قسم الأمناء على هذه السجلات ، وعلى هذا القسم الأخير أن يخطر قسم الفهارس بما تسلمه من الكتب أولا فأولا حتى يتخذ اللازم لتصنيفها وعمل الفهارس لها .

المـــــادة ١٩

يحتفظ قسم التوصيات والتسجيل بسجلات يرصد فيها ما يزيد على حاجة الدار من الكتب والدوريات وغيرها مما يَصحّ أن يتصرف فيها بالإهداء إلى المكتبات العامة أو الجمعيات العلمية .

الفهـــــارس

المـــــادة ٢٠

فهارس الكتب والمحفوظات المدوّنة باللغة العربية واللغات الأخرى على ثلاثة أنواع :

(أ) فهارس العلوم والفنون .

(ب) فهارس عامة بأسماء المؤلفين .

(جـ) فهارس عامة بأسماء الكتب .

المـــادة ٢١

يُعَدُّ للمخطوطات المدوّنة باللغة العربية مع الأنواع الثلاثة المذكورة فى المادة السابقة فهرس رابع تاريخى للمخطوطات ترتب فيه بحسب التاريخ الهجرى لكتابة النسخ .

المـــادة ٢٢

يجرى العمل فى هذه الفهارس جميعًا وفقًا لدستور العلوم والفنون الذى تقرّر الدار اتباعه فى تصنيف الكتب وطبقًا للقواعد التفصيلية التى توضع للسير عليها فى القسم العربى وغيره .

المـــادة ٢٣

يجوز إيجاد أنواع أخرى من الفهارس .

المـــادة ٢٤

يؤلف المجلس الأعلى للدار لجنة من أعضائه للإشراف على تنظيم الفهارس ولهم حق الاستعانة بغيرهم من ذوى الاختصاص .

المطالعة والإستعارة

المـــادة ٢٥

تفتح قاعات الإستعارة والمطالعة فى جميع أيام الأسبوع فى المواعيد التى يعينها المدير ما عدا يوم الاثنين من كل أسبوع فإنه عطلة الدار الأسبوعية ، فإن أريد تغيير يوم العطلة الأسبوعية كان ذلك بقرار من المجلس الأعلى .

المـــادة ٢٦

يشترط فى إعارة الكتب خارج الدار أن يتحقق فى المستعير أحد الشروط الآتية :

(١) أن يكون المستعير معروفًا شخصيًا للدار .

(٢) أن يكون موظفًا فى الحكومة أو مضمونًا بأحد موظفيها .

(٣) فإذا كان من الأجانب كان ضمانه بتزكية القنصلية التابع لها .

(٤) أن يدفع تأمينًا على الكتاب حسب تقدير دار الكتب .

المـــادة ٢٧

يعامل معاملة موظفى الحكومة أرباب المعاشات ومستخدموا المعاهد العلمية والشركات المالية والمحال التجارية التى ترى إدارة الدار فى نظامها ما يضمن حقوقها قبل هؤلاء المستخدمين .

المـــادة ٢٨

الإستعارة شخصية فلا يجوز للمستعير أن يسلم ما استعاره من الكتب لغيره .

المـــادة ٢٩

يضع المدير القواعد التى تضمن صيانة الكتب المعارة وردها فى الأوقات المحدّدة والتعويض عند فقدها .

القسم الأدبى

المـــادة ٣٠

يقوم القسم الأدبى بإعداد أصول الكتب التى يُقَرِّر المجلس الأعلى إخراجها وهو الذى يهيئها للطبع ويصحح تجاربها .

المـــادة ٣١

لدار الكتب المصرية أن تكلف الأخصائيين من غير موظفيها بتصحيح بعض الكتب التى تخرجها نظير مكافأة تقدّر قيمتها بقرار من المجلس الأعلى للدار .

المطبعة

المادة ٣٢

تتولى مطبعة دار الكتب الأعمال الآتية :

(١) طبع الكتب التى تخرجها الدار بإذن المجلس الأعلى .

(٢) طبع الاستمارات والدفاتر الخاصة بالدار .

(٣) طبع مطبوعات الأفراد والهيئات العلمية والمصالح الحكومية التى تأذن الجهات المختصة بطبعها .

(٤) تجليد كتب الرصيد وغيرها .

(٥) أخذ الصور بآلة التصوير (الفوتوستات) وآلة الطبع (الجستتنر) .

المادة ٣٣

تقدّر مصاريف الطبع والتجليد بحسب النفقات الفعلية على أساس متوسط الأجور فى الساعة، ويضم إليها نسبة مئوية لا تقل عن ١٠٪ ولا تزيد على ٢٠٪ لاستهلاك الآلات والأدوات وتغطية مرتبات الموظفين وأجور المكافآت، ولا يجوز خفض هذه النسبة إلا بقرار من المجلس الأعلى .

المادة ٣٤

جميع الأعمال المتعلقة بالمطبعة ترسل إليها عن طريق قسم الإدارة والمستخدمين، على أن يكون فى هذا القسم دفتر خاص لحصر تجارب مطبوعات إحياء الآداب العربية التى يرسلها القسم الأدبى إلى المطبعة مع بيان تاريخ إرسال كل تجربة منه للمطبعة وتاريخ إعادتها إليه .

المادة ٣٥

يؤلف المجلس الأعلى للدار لجنة من أعضائه للإشراف على أعمال المطبعة ولهم حق الاستعانة بغيرهم من ذوى الاختصاص .

أحكام مختلفة

المـــادة ٣٦

لمدير الدار أن يأذن للراغبين فى أخذ صور من كتب أو مقتنيات بالتصوير أو النسخ بالتصوير وله أن يأذن باستعمال الآلات الخاصة فى التصوير.

ويجوز للمدير طلب نسخة للدار تعمل على حساب الطالب.

المـــادة ٣٧

كل من حصل على صورة كتاب من دار الكتب المصرية، بالتصوير أو بالنسخ، ثم طبعه هو مباشرة أو بوساطة شخص آخر أو طبع ترجمته أو طبع بحثًا يتعلق بهذا الكتاب بأى لغة من اللغات وجب عليه تقديم خمس نسخ من الكتاب المطبوع لدار الكتب المصرية.

المـــادة ٣٨

يقدّر رسم قدره عشرون قرشًا عن كل صفحة من الصور الرسمية التى تصدّق عليها الدار.

المـــادة ٣٩

يضع المدير النظم التى تتبع لضمان المحافظة على كرامة الدار وحرمتها.

قانـــون

رقم ١ لسنة ١٩٤٠

بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٩ – ١٩٤٠

نحن الملك فاروق الأول ملك مصر

قرّر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدّقنا عليه وأصدرنا :

المــــادة ١

تقـرّرت ميـزانيـة مصـروفـات الدولة للسنة الماليـة ١٩٣٩ – ١٩٤٠ بمبلغ ٤٢,١٢٤,٨٠٠ جنيه (اثنين وأربعين مليونا ومائة وأربعة وعشرين ألفا وثمانمائة جنيه)

المــــادة ٢

تقـرّرت مـيـزانيـة إيرادات الدولة للسنة الماليـة ١٩٣٩ – ١٩٤٠ بمبلغ ٤٠,٥٩٤,٨٠٠ جنيه . (أربعين مليونا وخمسمائة وأربعة وتسعين ألفا وثمانمائة جنيه) على حسب الجدول حرف (ب) المرفق بهذا القانون .

المــــادة ٣

يؤخذ الفـرق بين الإيرادات والمصـروفـات وقـدره ١,٥٣٠,٠٠٠ جنيـه (مليونا وخمسمائة وثلاثون ألف جنيه) من المال الاحتياطى .

المـــــادة ٤

أن وجود اعتماد لغرض معين فى جدول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يعفى المصالح أو الإدارات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيمايتعلق باستخدام هذا الاعتماد .

المـــــادة ٥

تلغى المواد ٥ ، ٦ ، ٧ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٧ بإعادة تنظيم دار الكتب المصرية .

المـــــادة ٦

تعدّل المادة الأولى من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٠ الصادر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٠ على الوجه الآتى :

تحدّد الماهيات السنوية العادية لضباط وصف ضباط وعساكر الجيوش البرية والبحرية والجويّة والماهيات السنوية والخصوصية لضباط وصف ضباط وعساكر الجيوش البرية بالسودان فى الخدمات المتنوّعة بالجيش حسب المقادير المبينة فى الجدول الآتى :

قانـــون
رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٦
بإعادة تنظيم دار الكتب المصرية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش؛

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتخويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية؛

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٧ بإعادة تنظيم دار الكتب المصرية المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٤٠؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة؛

وبناء على ما عرضه وزير التربية والتعليم؛

أصدر القانون الآتى:

مـــادة ١

تكون لدار الكتب شخصية اعتبارية ويكون مقرها مدينة القاهرة.

مـــادة ٢

أغراض دار الكتب المصرية هى :

(أولا) جمع وحفظ المطبوعات والمخطوطات والمصورات والسجلات، لا سيما ما يتصل منها بشئون مصر والحضارتين الإسلامية والشرقية.

(ثانيًا) تيسير استفادة الجمهور من هذه المقتنيات.

(ثالثًا) العمل على إحياء التراث العربى.

(رابعًا) التعامل مع مختلف المكتبات بشتى الوسائل لتيسير الانتفاع بمقتنياتها.

مادة ٣

تكون لدار الكتب ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة يقرها المجلس الأعلى للدار ويصدر بها قانون.

مادة ٤

تطبق فى إدارة أموال دار الكتب المصرية القواعد المتبعة فى إدارة الأموال العامة وذلك مع مراعاة القواعد التى تقرر خاصة للدار.

مادة ٥

تتولى دار الكتب المصرية إدارة أموالها بنفسها وتدرج فى ميزانيتها الاعتمادات المخصصة لها بميزانية الدولة وغَلّة أموالها المنقولة والثابتة وحصيلة الرسوم والإعلانات وغيرها من الإيرادات إيا كان مصدرها ووفورات السنوات السابقة.

مادة ٦

يتولى إدارة الدار مدير يعين بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التربية والتعليم.

ويكون للدار وكيل يقوم بمعاونة المدير ويحل محله فى اختصاصاته عند غيابه .

مادة ٧

يختص المدير بالإشراف على الدار وإدارتها وتمثيلها أمام الهيئات المختلفة وتنفيذ قانونها ولائحتها الداخلية وقرارات المجلس الأعلى وإعداد الميزانية والحساب الختامى وعرضهما على المجلس الأعلى ، وتعيين الموظفين والمستخدمين لغاية الدرجة السابعة وترقيتهم ومنحهم العلاوات ونقلهم .

مادة ٨

يكون للمدير بالنسبة للموظفين والمستخدمين الفنيين والإداريين والكتابيين سلطة رؤساء المصالح المنصوص عليها فى قانون نظام موظفى الدولة .

وتسرى على موظفى الدار ومستخدميها وعمالها جميع القوانين واللوائح المعمول بها فى شأن موظفى الحكومة ومستخدميها وعمالها .

مادة ٩

يشكل مجلس تأديب موظفى الدار ومستخدميها من :

وكيل الدار . . . . رئيسًا

رئيس قسم المكتبات بكلية الآداب بجامعة القاهرة . . . . } عضوين

مندوب أول من وزارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة .

ويصدر المدير قرار الإحالة على المحكمة التأديبية ويكون استئناف قرارات مجلس التأديب من المدير أو الموظف أو المستخدم أمام المجلس التأديبى الاستئنافى لوزارة التربية والتعليم .

مـــادة ١٠

يكون للدار مجلس أعلى يشكل على الوجه الآتى :

(١) وزير التربية والتعليم.

(٢) وكيل وزارة التربية والتعليم.

(٣) وكيل وزارة المالية والاقتصاد.

(٤) وكيل وزارة الشئون البلدية والقروية.

(٥) وكيل وزارة الإرشاد القومى.

(٦) مستشار إدارة الفتوى والتشريع لوزارة التربية التعليم.

(٧) مدير دار الكتب المصرية.

(٨) رئيس قسم المكتبات بكلية الآداب بجامعة القاهرة.

(٩) ثمانية أعضاء يعينون بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التربية والتعليم ممن لهم اهتمام بأغراض الدار. ويكون تعيينهم لمدة خمس سنوات ويجوز إعادة تعيينهم.

ويرأس هذا المجلس وزير التربية والتعليم ويحل محله عند غيابه وكيل وزارة التربية والتعليم.

مـــادة ١١

يختص المجلس الأعلى للدار بالمسائل الآتية :

(١) رسم السياسة العامة المحققة لأغراض الدار ووسائل تنفيذها.

(٢) شئون أموال الدار والتصرف فيها عدا ما يختص به المدير طبقًا للائحة.

(٣) إقرار مشروع الميزانية والحساب الختامى.

(٤) تعيين الموظفين والمستخدمين وترقيتهم ونقلهم فيما عدا ما يكون من ذلك داخلا فى اختصاص المدير .

(٥) قبول التبرعات للدار عن طريق الوصية أو الهبة وغيرها بشرط ألا تتعارض مع الغرض الذى أنشئت من أجله الدار .

وتكون قرارات المجلس الأعلى نهائية إلا فيما يتعلق بالتملك وبالنزول عن الملك والمبادلة والقروض وقبول الهبات والوصايا والأوقاف وتعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم فلا تكون قرارات المجلس الأعلى فى شأنها نهائية إلا بتصديق وزير التربية والتعليم عليها .

مـادة ١٢

لا تكون اجتماعات المجلس الأعلى صحيحة إلا إذا حضرت الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء على الأقل وتصدر القرارات بأغلبية الآراء، فإذا تساوت رُجِّحَ رأى الجانب الذى فيه الرئيس .

مـادة ١٣

يؤلف المجلس الأعلى من بين أعضائه أو غيرهم من ذوى الخبرة لجانًا دائمة أو مؤقتة لدراسة ما يحيله عليها المجلس من شئون الدار .

مـادة ١٤

يضع المجلس الأعلى لائحة تتضمن القواعد التى تتبع فى تنظيم العمل بالدار وإدارة أموالها وكل ما يتعلق بشئونها وجميع الوسائل التى تمكن الدار من القيام بأغراضها وتصدر هذه اللائحة بقرار من وزير التربية والتعليم .

مـادة ١٥

يلغى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٧ بشأن إعادة تنظيم دار الكتب المصرية .

مـــادة ١٦

على وزير التربية والتعليم والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه، ويعمل من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ١٤ رمضان سنة ١٣٧٥ (٢٥ إبريل سنة ١٩٥٦)

وزير التربية والتعليم
كمال الدين حسين صاغ (أ. ح)

رئيس مجلس الوزراء
جمال عبدالناصر حسين

وزير المالية والاقتصاد
عبدالمنعم القيسونى

قرار وزير التربية والتعليم
رقم ٨٤١ لسنة ١٩٥٧
بإصدار اللائحة الداخلية لدار الكتب المصرية

وزير التربية والتعليم

بعد الاطلاع على المادة ١٤ من القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٦ بإعادة تنظيم دار الكتب المصرية ؛

وعلى مشروع اللائحة الداخلية لدار الكتب المصرية الذى أقره المجلس الأعلى للدار ؛

قـــرر

المـــادة ١

يعمل باللائحة الداخلية لدار الكتب المصرية المرافقة لقرارنا هذا .

المـادة ٢

على مدير دار الكتب المصرية تنفيذ هذا القرار .

وزير التربية والتعليم

(إمضاء)

٢٨ أكتوبر ١٩٥٧

كمال الدين حسين

اللائحة الداخلية

المجلس الأعلى

مـــادة ١

للمجلس الأعلى للدار أن يقرر

(أ) ما تقوم الدار بنشره من كتب إحياء التراث العربى والإذن بإعادة طبع ما سبق تقريره.

(ب) شراء المخطوطات والمطبوعات وغيرها مما تقتنيه الدار دون مناقصة (بأوامر مباشرة) فيما يزيد على ٢٠٠ جنيه فى الدفعة الواحدة على أن يكون لرئيس المجلس حق الترخيص بصرف الثمن مقدمًا فيما يزيد على ٢٠٠ جنيه.

(جـ) إسقاط المفقود من مقتنايت الدار.

مـــادة ٢

يجتمع المجلس الأعلى بدعوة من رئيسه مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل على أن تصل الدعوة إلى الأعضاء قبل الانعقاد بأسبوع على الأقل وأن يرفق بها جدول الأعمال وخلاصة القرارات التى اتخذها المجلس فى الجلسة السابقة.

مـــادة ٣

يتولّى مدير الدار سكرتارية المجلس الأعلى ويشرف على إعداد أعماله وتحرير محاضر الجلسات ويعاونه فى ذلك من يختاره من موظفى الدار، وعلى السكرتارية إعداد ما يتصل بمحاضر الجلسات وتدوينها فى السجلات الخاصة بذلك بعد توقيعها من الرئيس والسكرتير على أن تحفظ أوراق الجلسة ومستنداتها والمحاضر المعتمدة فى ملفات خاصة بمحفوظات الدار (الأرشيف).

مـــادة ٤

يُكَوِّن المجلس من بين أعضائه أو غيرهم من ذوى الخبرة لجاناً تعمل على تحقيق أغراض الدار وهذه اللجان هى:

(أ) اللجنة المالية وتختص ببحث:

١ ـ مشروع ميزانية الدار قبل عرضه على المجلس الأعلى.

٢ ـ الحساب الختامى لإيرادات الدار ومصروفاتها عن السنة المنتهية قبل عرضه على المجلس الأعلى.

٣ ـ الموضوعات التى تحال عليها من المجلس الأعلى بما يتصل بشئون الدار المالية.

(ب) لجنة التزويد:

وتختص برسم سياسة تزويد الدار بمقتنياتها المختلفة وتُعْنَى على الأخص بتنسيق الجهود بين المكتبات المختلفة فى اقتناء المطبوعات الأجنبية.

(جـ) لجنة حماية التراث:

وتختص برسم سياسة الدار فى جمع التراث وحفظه وفهرسته ومعاونة الجهات التي تتولى التحقيق والنشر واقتراح ما تراه جديراً بالتحقيق والنشر.

(د) لجنة الفهارس:

وتختص بتوجيه الدار فى أعمال الفهرسة ونُظُم التصنيف وتنسيق الجهود بين المكتبات والهيئات فى ذلك.

ويكون لكل لجنة من هذه اللجان سكرتارية من موظفى الدار المختصين، وتقدم هذه اللجان تقاريرها إلى المجلس الأعلى.

مدير دار الكتب

مـــــادة ٥

لمدير دار الكتب المصرية :

(أ) الإذن بشراء المخطوطات والمطبوعات وغيرها مما تقتنيه الدار دون إجراء مناقصة (بأوامر مباشرة) فى حدود ٢٠٠ جنيه فى الدفعة الواحدة على أن يرخص له بصرف سلفة مؤقتة لمن يختاره من الموظفين لهذا الغرض فى حدود ١٠٠ جنيه .

(ب) الإذن بطبع الفهارس وغيرها من النشرات ذات الصلة بأغراض الدار .

(جـ) إهداء مطبوعات الدار إلى دور الكتب والجمعيات العلمية والأدبية والهيئات التى تعمل على نَشْر الثقافة فى مصر والخارج وإلى العلماء والأفراد الذين يعاونون الدار فى أداء رسالتها فى حدود عشرة جنيهات لكل إهداء .

(د) تبادل المطبوعات بين دار الكتب والهيئات الأخرى فى مصر والعالم بما يحقق أغراض الدار على أن تَحْفَظ الدار سجلا خاصًا بهذا التبادل .

(هـ) الإذن بإعطاء صور ضوئية لما تقتنيه الدار للأفراد أو الهيئات وتقدير الأجور المناسبة لذلك فى حدود النفقات الفعلية والتجاوز عن كل أو بعض هذه الأجور فى الحالات المتصلة بالتعاون الثقافى بما يحقق أغراض الدار .

(و) تشكيل اللجان الداخلية لتنفيذ سياسة الدار .

إسقاط المفقود من المطبوعات - لا المخطوطات ولا الكتب النادرة - التى تقتنيها الدار بما لا يزيد عن ١٠٠ جنيه فى كل سنة مالية .

مـــــادة ٦

يُلحَق بمكتب مدير الدار مكتب للشئون العامة يقوم بما يأتى :

(أ) التعريف بالدار عن طريق الصحف والإذاعة والسينما وغير ذلك من وسائل النشر ويكون حلقة الاتصال بين هذه الهيئات وبين الدار لامدادها بمختلف البيانات المتصلة بالأحداث الداخلية والعالمية الهامة .

(ب) إبراز مقتنيات الدار النفيسة وعرضها على الجمهور بكافة الوسائل .

(جـ) تلقى ملاحظات واقتراحات وشكاوى الجمهور عن نظم الدار تمهيداً لرفعها لمدير الدار واقتراح النظم المؤدية لتيسير أداء الدار لخدماتها للجمهور .

(د) تقديم الاقتراحات الخاصة بتنظيم وتجميل أروقة وحجرات الدار ومبناها الخارجى وكذلك المكتبات الفرعية .

وكيل دار الكتب

مـــــادة ٧

لوكيل دار الكتب المصرية بإشراف مدير الدار :

(أ) رئاسة لجان التزويد الداخلية .

(ب) رئاسة لجان شئون العمال .

(جـ) الإذن بطبع الاستمارات والدفاتر اللازمة لحسن سير العمل بالدار .

(د) اعتماد مستندات الصرف طبقًا للتعليمات المالية .

(هـ) اعتماد المناقصات المحلية بشأن الأصناف المدرجة بالمقايسة السنوية طبقًا للائحة المناقصات والمزايدات .

(و) تقرير أثمان المطبوعات التى تنشرها الدار بشرط ألا تقل عن النفقات الفعلية .

(ز) عمليات الجرد وما يتصل بالعُهَد .

(ح) إصدار التعليمات والقرارات التى تَكْفُل المحافظة على مقتنيات الدار وتساعد على تحقيق أغراضها .

(ط) الإشراف على الإعداد والتدريب المهنى .

(ى) ما يحيله عليه مدير الدار من موضوعات .

مـــادة ٨

يُوَزَّع العمل بالدار على الإدارات الآتية :

(أ) إدارة الشئون المكتبية .

(ب) إدار الخدمات المكتبية .

(جـ) إدارة الشئون الإدارية والمالية .

إدارة الشئون المكتبية

مـــادة ٩

تختص إدارة الشئون المكتبية بالعناية بتزويد الدار بالقديم والحديث من المطبوعات والمخطوطات والمصورات والمسجلات وغيرها . ثم فهرسة محتويات الدار فهرسة علمية تعين الدارسين على الاستفادة منها وكذلك جمع ونشر التراث القومى وإعداده لانتفاع الباحثين .

مـــادة ١٠

يختص مدير الشئون المكتبية بالإشراف على توجيه العمل وتنسيقه بين أقسام هذه الإدارة وهى :

(أ) قسم التزويد والتعاون الثقافى .

(ب) قسم الفهارس العربية والشرقية والأفرنجية .

(جـ) قسم إحياء ونشر التراث العربى

مـــادة ١١

يختص قسم التزويد باقتناء المطبوعات والمخطوطات وغيرها وتسجيلها وتنفيذ ما نصت عليه المادة ٤٨ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وتوثيق الصلات بين الدار والمكتبات والهيئات لاقتناء ما يحقق غرض الدار .

مـــادة ١٢

يَتَكوَّن قسم التزويد من الشُّعَب الآتية :

(أ) شعبة الاقتناء : وتعمل على اقتناء كل ما يحقق أغراض الدار .

(ب) شعبة الإيداع : وتعمل على تنفيذ ما نصت عليه المادة ٤٨ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف .

(جـ) شعبة الدوريات : وتختص بتنظيم ما يتصل بالدوريات واستكمال مجموعاتها .

(د) شعبة التسجيل : وترصد مقتنيات الدار فى السجلات وفق الأنظمة الفنية .

(هـ) شعبة التعاون الثقافى : وتعمل على توثيق الصلات العلمية والثقافية مع دور الكتب والهيئات الأخرى فى مصر والأقطار العربية وغيرها . وعلى الأخص إهداء أو تبادل المصورات والمطبوعات توثيقًا للصلات الثقافية .

مـــــادة ١٣

يكون للتزويد لجنة أو لجان تؤلف بقرار من مدير الدار. وتختص بتقرير تزويد الدار بمطبوعات ومخطوطات وغير ذلك مما تقتنيه الدار وتضع هذه اللجان النظم والقواعد التى تتبعها بما يؤدى إلى تحقيق أغراض الدار.

مـــــادة ١٤

يختص قسم الفهارس بتيسير الانتفاع برصيد الدار وذلك بعمل ونشر الفهارس المُنَوَّعة وكذلك تصنيف مقتنيات الدار وفق النظم الفنية، ، وإصدار نشرتا دورية بما يودع فى دار الكتب تنفيذًا لقانون الإيداع وذلك بالتعاون مع قسم التزويد وإصدار النشرات البيليوجرافية التى تتفق وأغراض الدار.

مـــــادة ١٥

يُعدّ قسم الفهارس الفهارس الآتية:

(أ) فهارس المؤلفين.

(ب) فهارس العلوم والفنون.

(جـ) فهارس عناوين الكتب.

(د) فهارس بالمقالات التى تتصل بمصر والعالم العربى مما ينشر بالدوريات باللغات المختلفة.

ولمدير الدار أن يُكلِّف القسم بعمل فهارس أخرى.

مـــــادة ١٦

يختص قسم إحياء ونشر التراث العربى بجمع هذا التراث أينما وجد، وتوثيق المخطوطات وإعداد الفهارس لها ثم تحقيق ونشر ما يُقَرِّر المجلس الإعلى نشره منها.

إدارة الخدمة المكتبية

مـــادة ١٧

تختص هذه الإدارة بكل ما يتصل بخدمة الباحثين من إرشاد فنى وتيسير الاطلاع عن طريق الإعارة داخليًا وخارجيًا ونشر الثقافة عن طريق إنشاء المكتبات الفرعية والإشراف عليها، وعرض المختار من الذخائر الفنية فى المناسبات المختلفة وفى المعرض الدائم.

مـــادة ١٨

يختص مدير الخدمة المكتبية بالإشراف على تنظيم وتيسير الخدمات المكتبية وتوجيه وتنسيق العمل بين أقسام هذه الإدارة وهى :

(أ) قسم الإعارة.

(ب) قسم الإرشاد.

(جـ) قسم المكتبات الفرعية.

مـــادة ١٩

يقدم مدير إدارة الخدمة المكتبية اقتراحاته بشأن إسقاط المفقود من مقتنيات الدار أو المكتبات الفرعية فى حدود ما نَصَّت عليه الفقرة ٣ من المادة الأولى والفقرة ٧ من المادة الخامسة من هذه اللائحة.

مـــادة ٢٠

يتكون قسم الإعارة من وحدتين :

(أ) وحدة عهدة مقتنيات الدار.

(ب) وحدة الإعارة الداخلية والخارجية.

مـــــادة ٢١

يتسلم أمناء الدار ما يقتنيه قسم التزويد من مطبوعات ومخطوطات وغيرها، وهم مسئولون عن تنظيمه بالمخازن مع سائر المقتنيات وصيانة كل ذلك بجميع الوسائل العلمية والمعاونة على انتفاع رواد الدار به .

مـــــادة ٢٢

رئيس الأمناء والأمناء مسئولون بالتضامن عن المحافظة على مقتنيات الدار ، ولمدير الدار الحق فى تجزئة عهدة هذه المقتنيات وتحديد من يكون مسئولا عن هذه العهدة فى المخازن والمعارض .

مـــــادة ٢٣

تختص وحدة الإعارة الدخلية والخارجية بما يأتى :

(أ) تلبية الطلبات التى يتقدم بها جمهور الباحثين المستعيرين وتيسير سبل البحث مع الاستعانة بالأقسام الأخرى .

(ب) المحافظة على ما يصرف من مخارن المقتنيات بقاعات البحوث والمطالعة مع الاستعانة بمن يكلف بالمعاونة فى ذلك .

مـــــادة ٢٤

لا تعار خارج الدار مطلقًا المخطوطات والكتب النادرة والمصورات التى لا أصل لها فى الدار ، والدوريات ودوائر المعارف والأطالس والمراجع العامة ، وفيما عدا المخطوطات يجوز لمدير الدار فى حالات خاصة أن يأذن بالإعارة على أن يقدم المستعير للدار التأمين الذى تراه ضامنًا للحصول على نسخة مما يعرض .

مـــــادة ٢٥

يشترط فى إعارة الكتب خارج الدار ومكتباتها الفرعية أن يتحقق فى المستعير أحد الشرطين الآتيين :

(أ) أن يكون موظفًا فى الحكومة أو مضمونًا من أحد موظفيها .

(ب) أن يكون من أرباب المعاشات أو من مستخدمى المعاهد العلمية أو الشركات أو المحال التجارية أو غيرها من الهيئات التى ترى الدار فى نظامها ما يضمن حقوقها قبل هؤلاء المستعيرين .

مـــادة ٢٦

لا يجوز لمن يستعير كتبًا خارج الدار أو إحدى مكتباتها الفرعية أن يعيرها لغيره .

مـــادة ٢٧

يقرر مدير دار الكتب القواعد التى تُتّبع فى إعارة مقتنيات الدار والمكتبات الفرعية مع مراعاة ما جاء بأحكام المادة ٢٤ من هذه اللائحة وعليه أن يضع من القواعد ما يضمن صيانة الكتب المعارة وردها فى الأوقات المحددة .

مـــادة ٢٨

لمدير الدار حق حرمان من يخالف تعليمات الدار ونظمها أو النظام والآداب العامة حرمانًا دائمًا أو موقوتًا من الانتفاع بخدمات الدار .

مـــادة ٢٩

قسم الإرشاد هو مرجع الاستعلامات العلمية والفنية وهو المسئول عن إرشاد جمهور الباحثين والمستعيرين ويختص بما يأتى :

(أ) تيسير استخدم الجمهور للفهارس وإرشا د الباحثين للانتفاع بها .

(ب) إعداد مجموعات المراجع فى مختلف العلوم والفنون بمختلف اللغات وتيسير استخدامها .

(جـ) إعداد القوائم الببليوجرافية فى الموضوعات الخاصة التى يتطلبها البحث العلمى .

(د) التعاون مع الأقسام الفنية الأخرى فى إعداد المعارض الدائمة والمؤقتة وما يتصل بها من نشرات طبقًا للتعليمات التى يصدرها مدير الدار .

مـــادة ٣٠

يختص قسم المكتبات الفرعية بما يأتى :

(أ) الإشراف على سير العمل فى المكتبات الفرعية وتوجيهها .

(ب) اقتراح تعديل الأنظمة المتبعة فى هذه المكتبات أو إدخال أنظمة حديثة وفق تطور النظم الفنية .

(جـ) الإشراف على تنفيذ الجرد السنوى الذى تقوم به المكتبات الفرعية .

مـــادة ٣١

أمين المكتبة الفرعية مسئول عن سير العمل بها وعلى الأخص خدمة البيئة ثقافيًا واجتماعيًا وتشجيع النشء على القراءة والاطلاع وهو مسئول بالتضامن مع موظفى المكتبة على سلامة العهدة وصيانتها وحسن الانتفاع بها .

إدارة الشئون الإدارية والمالية

مـــادة ٣٢

تختص إدارة الشئون الإدارية والمالية بما يتصل بشئون الإدارة والحسابات وشئون الموظفين وتكون من الأقسام الآتية :

(أ) الحسابات .

(ب) المستخدمين .

(جـ) التوريدات والمخازن عدا مخازن المقتنيات .

(د) الإدارة والسكرتارية والمحفوظات .

مـــادة ٣٣

مدير إدارة الشئون الإدارية والمالية مسئول مع رؤساء أقسام هذه الإدارة عن أعمالهم طبقًا للقانون المالى واللائحة المالية للميزانية والحسابات وقوانين ديوان الموظفين ولائحة المخازن والمشتروات ولائحة المناقصات والمزايدات وجميع القوانين واللوائح الأخرى التى تصدر فى هذا الشأن وتعليمات وزارة المالية وديوان المحاسبة مع مراعاة القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٦ بإعادة تنظيم الدار وما نص عليه فى هذه اللائحة .

أحكام عامة

مـــادة ٣٤

يحدد المجلسس الأعلى مواعيد العمل بالدار .

مـــادة ٣٥

يشكل مدير دار الكتب لجنة أو أكثر من غير موظفى الدار لجرد مقتنياتها على أن يتم ذلك كل ثلاث سنوات .

ويراعى تسليم ما يتم جرده من عهدة المقتنيات إلى الأمناء ورئيسهم أولا بأول بمحاضر مُوَقَّع عليها منهم ومن أعضاء لجنة الجرد وذلك فقط بالنسبة لأول جرد يتم بعد العمل بأحكام هذه اللائحة .

ويُقَدِّم مدير الدار فى أول يناير من كل عام إلى المجلس الأعلى تقريراً عن أعمال الجرد على أن يقدم التقرير النهائى خلال الشهر التالى لإتمام عملية الجرد .

ويراعى فى عملية الجرد أحكام لائحة المخازن بشرط ألا تتعارض مع أحكام هذه اللائحة .

مـــادة ٣٦

لمدير الدار أن يأذن للراغبين فى أخذ صور من كتب أو مقالات من مقتنيات الدار بالتصوير وله أن يأذن باستعمال الآلات الخاصة فى التصوير وأن يفرض ثمنًا على أخذ الصور ، واستعمال آلات التصوير بالدار ويلزم المؤلف الذى لا يخضع لأحكام القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بأن يقدم للدار نسختين من المؤلف الذى انتفع به بهذه الصورات . .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٦٦
بإنشاء دار الكتب والوثائق القومية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٦ بإعادة تنظيم دار الكتب المصرية ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء دار الوثائق التاريخية القومية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بتشكيل الوزارة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧١٨ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم قطاع الثقافة والإرشاد القومي والسياحة والآثار ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم وزارة الثقافة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـــــرر

المـــــادة ١

تعدل تسمية دار الكتب المصرية إلى «دار الكتب والوثائق القومية» وتكون لها الشخصية الاعتبارية ومقرها مدينة القاهرة وتتبع وزارة الثقافة .

المـــــادة ٢

تُضَمّ دار الوثائق التاريخية القومية وإدارة المكتبات إلى دار الكتب والوثائق القومية .

المـــــادة ٣

تهدف دار الكتب والوثائق القومية إلى المساهمة فى نشر الثقافة بين قوى الشعب بتيسير الاطلاع على الإنتاج الفكرى من ثمار المعرفة الإنسانية وتعميم الخدمات المكتبية لتصل إلى المواطنين على المستوى المحلى كما تساهم فى إحياء التراث الفكرى بجمع أصوله وتيسير دراسته والإفادة منه ولها فى سبيل ذلك أن تقوم بما يأتى :

(أ) جمع المطبوعات والمخطوطات والمصورات والسجلات ، وكذلك الوثائق التى تعد مادة للتاريخ القومى وما يتصل به فى جميع العصور وغير ذلك من وسائل المعرفة وحفظها وتهيئتها للانتفاع بها .

(ب) إنشاء هيئة فنية من الخبراء المتخصصين لتهيئة مقتنيات الدار للانتفاع العام وتقويمها وفهرستها وما إلى ذلك .

(ج) التعاون مع مختلف المكتبات والهيئات العلمية والثقافية داخل الجمهورية العربية المتحدة وخارجها .

(د) المحافظة على المقتنيات وتصويرها وطبعها طبقًا للقواعد التى تقررها اللائحة .

(هـ) الإشراف على تنفيذ القوانين والقرارات الخاصة بالإيداع القانونى .

(و) العمل على تيسير إطلاع الجمهور على الكتب والمطبوعات القومية والثقافية والأدبية والفنية وما إليها بما يحقق الخطط المقررة فى مجال نشر الثقافة وذلك عن طريق تعميم إنشاء المكتبات الفرعية وتزويدها بالكتب والمطبوعات وتيسير الاستعارة منها .

(ز) إنشاء مركز قومى لتسجيل المخطوطات العربية والتعريف بها .

(ح) إنشاء مركز قومى للخدمات الببليوجرافية .

(ط) إنشاء مركز قومى لتبادل المطبوعات .

المـــــادة ٤

يشكل المجلس الأعلى لدار الكتب والوثائق القومية برئاسة وزير الثقافة وعضوية كل من :

(١) رئيس إدارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة .

(٢) مدير الدار .

(٣) أحد وكلاء وزارة كل من الوزارات الآتية يختاره الوزير المختص .

- وزارة التربية والتعليم .
- وزارة التعليم العالى .
- وزارة الإرشاد القومى .
- وزارة السياحة والآثار .
- وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية .

(٤) اثنين من رؤساء الأقسام العلمية بالجامعة يختارهما المجلس الأعلى للجامعات لمدة سنتين قابلة للتجديد .

(٥) سبعة أعضاء على الأكثر يعينون بقرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب وزير الثقافة ممن لهم خبرة يستفاد بها فى تحقيق أغراض الدار وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد .

المــــادة ٥

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار .

المــــادة ٦

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ إصداره ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ شوال سنة ١٣٨٥ (٥ فبراير سنة ١٩٦٦)

جمال عبدالناصر

قرار وزير الثقافة

رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٦

بإنشاء مركز دراسات تحقيق التراث القومى ونشره

وزير الثقافة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٦٦م بتنظيم وزارة الثقافة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٩ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء المعاهد التابعة لوزارة الثقافة ؛

وعلى ميزانية وزارة الثقافة للسنة المالية ١٩٦٦/ ١٩٦٧ ؛

وعلى مذكرة وكيل وزارة الثقافة بشأن إنشاء مركز للتدريب على تحقيق التراث القومى ونشره ؛

وموافقتنا على ما جاء بهذه المذكرة .

قــــرر

مـــــادة ١

ينشأ بديوان عام وزارة الثقافة «مركز تحقيق التراث القومى ونشره» ويكون مقره دار الكتب وتخصص المبالغ اللازمة لتكاليف هذا المركز خلال سنة مالية من الاعتمادات المقابلة فى ميزانية الديوان العام ، ويكون لوكيل الوزارة المشرف على المركز التصرف فى شئونه المالية فى حدود هذا المبلغ وطبقًا لأحكام اللائحة الداخلية للمركز .

مـــادة ٢

يتولى هذا المركز تدريب الأجيال الجديدة من المثقفين الذين تتوافر فيهم الخصائص وتزكو فيهم الملكات التى تؤهلهم للتمرس على أعمال التحقيق والنشر العلمى ويتلقون الأصول الصحيحة والتدريب السليم على ذلك العمل عن أساتذة متخصصين لهم دراية وسليقة وسبق فى هذا المضمار .

مـــادة ٣

يشرف على إدارة هذا المركز السيد عبدالمنعم محمد عمر وكيل وزارة الثقافة .

مـــادة ٤

يصدر باللائحة الداخلية للمركز قرار من وزير الثقافة .

مادة ٥

على وكلاء الوزارة المختصين تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

وزير الثقافة

(توقيع)

دكتور سليمان حزين

٨ أغسطس ١٩٦٦

قرار وزير الثقافة

رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٦

بإنشاء لائحة مركز دراسات وتحقيق التراث القومى ونشره

وزير الثقافة

بعـد الاطلاع على القـانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٦م بتـاريخ ٨/٨/١٩٦٦ بإنشاء مركز دراسات تحقيق التراث القومى ونشره .

قــــرر

مــــادة ١

تصدر أحكام اللائحة المرافقة بهذا القرار شأن مركز دراسات تحقيق التراث القومى ونشره .

مــــادة ٢

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

وزير الثقافة

(توقيع)

دكتور سليمان حزين

٣١ أغسطس ١٩٦٦

اللائحة الداخلية

الفصل الأول

أهداف المركز ومدة الدراسة فيه

مــادة ١

يهدف المركز إلى تدريب أجيال جديدة من المثقفين على تحقيق التراث العربي ونشره من مخطوطات ووثائق وذلك عن طريق تقديم دراسات علمية وأخرى تطبيقيه على الوجه التالى :

أولاً : الدراسة العلمية :

(أ) دراسة الخط العربى وتطوره خلال العصور فى كل من المشرق العربى والمغرب العربى .

(ب) دراسة مناهج توثيق النصوص عند العرب .

(جـ) دراسة مناهج تحقيق النصوص ونشرها وما اتّبعه المستشرقون قديمًا وحديثًا وما سلكه العلماء العرب المعاصرون .

(د) دراسة المراجع العربية العامة وبخاصة كتب اللغة والببليوجرافيا العربية والسير والطبقات والتراجم وماعجم البلدان .

ثانيًا : الدراسة التطبيقية :

تتناول الاستفادة من سابق خبرة وإنتاج العلماء والأساتذة المشتغلين بالتحقيق والنشر فى الجمهورية العربية المتحدة . والبلاد العربية الشقيقة .

مادة (٢)

مدة الدراسة بالمركز عامان ، وتبدأ السنة الدراسية فى أكتوبر وتنتهى فى يونية من كل عام . فإذا أتم الدارس هذه الدراسة بنجاح يكلف بتحقيق نَصٌ من

نصوص التراث بإشراف أحد أساتذة المركز ويمنح بعد أتمام التحقيق إجازة بأنه أتم الدراسة التدريب بنجاح .

الفصل الثانى

شروط القبول للدارسين بالمركز

مادة (٣)

يشترط للقبول بالمركز :

(أ) أن يكون الدارس من بين خريجى الكليات الجامعية الآتى بيانها (كلية اللغة العربية وكلية الشريعة بجامعة الأزهر وكلية دار العلوم بجامعة القاهرة - أقسام اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا بالكليات الجامعية والمعاهد المعنية بالتراث فى الجمهورية العربية المتحدة وفى البلاد العربية والإسلامية .

(ب) أن يكون الدارس مجيداً للغة واحدة على الأقل من اللغات الأجنبية الأوربية .

(جـ) أن يجتار الدارس الاختبارات التى يجريها المركز .

الفصل الثالث

خطة المركز

مـــادة ٤

تكون الدارسة فى المواد العلمية والتطبيقية الموضحة فى المادة الأولى من هذه اللائحة وفقًا للمنهج الذى يضعه السيد المشرف على المركز قبل بدء السنة الدراسية .

مـــادة ٥

يعين المشرف على المركز اللجان اللازمة من الأساتذة المتخصصين لاختبار الدارسين الجدد فى بداية كل عام ولامتحان الدارسين فى نهاية كل عام .

الفصل الرابع

إدارة المركز

مـــادة ٦

يشرف على إدارة المركز السيد عبدالمنعم محمد عمر وكيل وزارة الثقافة المختص بشئون دار الكتب والوثائق القومية .

ويختص بما يأتى :

أ - ينتدب الأساتذة والمدرسين من بين أساتذة الجامعات المعنيين بالدارسات التى يهدف المركز إلى تطبيقها أو من بين المشتغلين فعلاً بالتحقيق والنشر ، وكذلك ينتدب العاملين اللازمين لإدارة المركز ويقترح المكافآت المالية التى تمنح لكل منهم فى حدود المبالغ المخصصة للمركز .

ب - يضع نظام مواعيد العمل بالمركز ويحدد النصاب المخصص للأساتذة .

جـ - يكون له سلطة وكيل الوزارة ورئيس المصلحة فيما يتعلق بشئون المركز الإدارية والمالية .

مـــادة ٧

تخصص المبالغ اللازمة لتكاليف هذا المركز خلال كل سنة مالية من الاعتمادات المقابلة فى ميزانية الديوان العام للوزارة ويكون للسيد المشرف على المركز تصريف الشئون المالية فى حدود هذه المبالغ .

الفصل الخامس

النظام التأديبى:

مـــادة ٨

مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية يباشر التحقيق مع أعضاء هيئة التدريس للمركز وكذلك مع الدارسين فيه السيد المشرف على المركز أو من ينتدب عنه.

مـــادة ٩

يخضع الدارسون المقيدون بالمركز للجزاءات الآتية:

١ - التنبيه شفويًا أو كتابة.

٢ - الإنذار.

٣ - الحرمان من حضور الدرس لمدة لا تتجاوز أسبوعين.

٤ - الفصل النهائى من المركز ويجب إبلاغ القرار كتابةً إلى الدارس.

مـــادة ١٠

تعتبر مخالفة تأديبية:

١ - الأعمال المخلة بنظام المركز والامتناع المدبر عن حضور الدرس.

٢ - كل فعل يخل بالشرف والكرامة أو يمس السير والسلوك داخل المركز.

٣ - كل إخلال بنظام الامتحانات.

٤ - كل تنظيم لجمعيات أو لاجتماعات داخل المركز بغير ترخيص من المشرف على المركز.

مـــادة ١١

تسرى أحكام اللائحة الداخلية للمعاهد العليا التابعة للوزارة فيما لم يرد به نص خاص بهذه اللائحة .

مـــادة ١٢

على وكلاء الوزارة المختصين تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه .

وزير الثقافة

توقيع

سليمان حزين

قــرار
رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٢٨٢٦ لسنة ١٩٧١
بإنشاء «الهيئة المصرية العامة للكتاب»

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء دار الوثائق التاريخية القومية ؛

وعلى القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٦ بإعادة تنظيم دار الكتب المصرية ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٠ لسنة ١٩٧١ بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي ؛

قـــرر

المـــــادة الأولى

تنشأ هيئة عامة تسمى «الهيئة المصرية العامة للكتاب» مركزها مدينة القاهرة تكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتتبع وزير الثقافة والإعلام وتضم :

– دار الكتب والوثائق القومية .

– دار التأليف والنشر بدلا من الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر .

(المـــــادة الثانية)

تهدف الهيئة إلى المشاركة فى التوجيه القومى وتنفيذ مسئوليات وزارة الثقافة والإعلام فى مجالات المكتبات القومية والتراث والمخطوطات والوثائق القومية والتأليف والترجمة والنشر ، وذلك عن طريق :

(١) تيسير الاطلاع على الإنتاج الفكرى من ثمار المعرفة الإنسانية وتعميم الخدمات المكتبية لتصل إلى المواطنين .

(ب) المساهمة فى إحياء التراث الفكرى بجمع أصوله وتيسير دراسته والإفادة منه .

(جـ) جمع المخطوطات والمصورات والمجلات وحفظها وتحقيقها للانتفاع بها .

(د) جمع الوثائق التى تعد مادة للتاريخ القومى وما يتصل به فى جميع العصور وحفظها وتهيئتها للإنتفاع بها .

(هـ) تأليف وترجمة الكتب القومية والثقافية والدينية والعالمية وطبعها ونشرها وترتيبها .

(المـــــادة الثالثة)

تتكون موارد الهيئة من :

(أ) الاعتمادات التى تخصصها الدولة .

(ب) حصيلة الرسوم الخاصة بالهيئة .

(جـ) الإعانات والهبات والتبرعات التى يقبلها مجلس إدارة الهيئة .

(د) ما تعقده الهيئة من قروض .

(هـ) حصيلة إيرادات الهيئة الناتجة عن نشاطها .

(و) أية موارد أخرى .

(المـــــادة الرابعة)

يشكل مجلس إدارة الهيئة على النحو الآتى :

- رئيس مجلس الإدارة - ويصدر بتعيينه وتحديد مرتباته قرار من رئيس الجمهورية .
- مدير عام الهيئة .
- وكيل وزارة الثقافة والإعلام .
- وكيل وزارة التربية والتعليم .
- وكيل وزارة التعليم العالى .
- وكيل وزارة الأوقاف وشئون الأزهر .
- رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة .
- أربعة من مديرى القطاعات بالهيئة يصدر بتعيينهم قرار من وزير الثقافة والإعلام بناء على ترشيح رئيس مجلس إدارة الهيئة .

– أربعة أعضاء من ذوى الرأى يصدر بتعيينهم قرار من وزير الثقافة والإعلام لمدة سنتين قابلة للتجديد بناء على ترشيح رئيس الهيئة .

(المـــادة الخامسة)

مجلس إدارة الهيئة هى السلطة المسئولة عن شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التى تسير عليها وتنتقل إليه الاختصصات المخولة للمجلس الأعلى لدار الكتب والوثائق القومية ، وله أن يصدر من القرارات ما يراه لتحقيق الأغراض التى قامت من أجلها وعلى الأخص :

(أ) وضع الهيكل التنظيمى للهيئة وجداول مقرراتها الوظيفية .

(ب) إصدار اللوائح المنظمة للنواحى الفنية والمالية والإدارية وشئون العاملين والمخازن والمشتريات دون التقيد باللوائح والقواعد الحكومية .

(جـ) الموافقة على مشروع الميزانية والحساب الختامى للهيئة .

(د) إقترح الاتفاقات والمعاهدات الدولية وإقامة معارض الكتاب والمؤتمرات وحلقات البحث المتصلة بأنشطة الهيئة .

(هـ) وضع قواعد أسعار بيع ما تنتجه الهيئة وتقرير مقابل أداء الخدمات أو استعمال مرافق الهيئة وقواعد الإهداء والإعفاء منها .

(و) عقد القروض وقبول الهبات التى ترد للهيئة من الجهات المختلفة .

(ز) النظر فى كل ما يرى وزير الثقافة والإعلام أو رئيس الهيئة عرضه من مسائل تدخل فى اختصاص الهيئة .

ويجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد إليها ببعض اختصاصاته ، وله أن يفوض أحد أعضائه فى القيام بمهمة محددة .

وللمجلس أن يشكل مجالس أو لجاناً متخصصة فى الأجهزة التابعة للهيئة وتحديد اختصاصاتها فى حدود ما تقضى به القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها.

(المـــــادة السادسة)

يتولى رئيس المجلس إدارة الهيئة وتصريف شئونها ويمثل الهيئة فى صلاتها بالأشخاص الأخرى وأمام القضاء ويكون مسئولا عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أهداف الهيئة وتنفيذ قرارات المجلس، وله أن يفوض عضواً بالمجلس أو أكثر فى بعض اختصاصاته.

ويعاون رئيس المجلس فى ذلك مدير عام الهيئة، وتحدد اختصاصاته بقرار من مجلس الإدارة، ويحل محل رئيس المجلس فى اختصاصاته فى حالة غيابه.

(المـــــادة السابعة)

يجتمع مجلس إدارة الهيئة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه ولوزير الثقافة والإعلام أن يدعو المجلس للانعقاد كلما رأى ضرورة لذلك، ولا يكون انعقاد المجلس صحيحًا إلا إذا حضره أغلبية الأعضاء. وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى به الرئيس.

وتدون محاضر الجلسات والقرارات التى يصدرها المجلس فى سجل يؤسسه الرئيس.

(المـــــادة الثامنة)

تبلغ قرارات مجلس إدارة الهيئة إلى وزير الثقافة والإعلام لاعتمادها. وتعتبر قرارات المجلس نافذة إذا لم يعترض عليها خلال شهر من تاريخ إبلاغه بها.

(المـــــادة التاسعة)

يكون للهيئة ميزانية خاصة مكونة من فروع لكل نشاط يتبع فى وضعها القواعد المعمول بها فى الميزانية العامة للدولة .

(المـــــادة العاشرة)

يكون للهيئة - تحقيقًا لأغراضها - حق اتخاذ إجراءات التنفيذ المباشر والحجز الإدارى وفقًا لأحكام القانون .

(المـــــادة الحادية عشر)

لوزير الثقافة والإعلام أن يضم من أجهزة الوزارة وما يخصها من الوظائف والاعتمادات المالية والعاملين إلى الهيئة ما يراه متصلا بنشاطها .

(المـــــادة الثانية عشر)

ينقل العاملون بكل من دار الكتب والوثائق القومية والهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر إلى الهيئة بأوضاعهم ومرتباتهم الحالية .

(المـــــادة الثالثة عشر)

تظل القواعد واللوائح والاتفاقات الدولية والقرارات الدولية المعمول بها فى «دار الكتب والوثائق القومية» و«الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر» سارية بما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار لحين صدور القواعد واللوائح والقرارات الخاصة بالهيئة .

(المـــــادة الرابعة عشر)

تشكل برئاسة ممثل لجنة لوزارة الثقافة والإعلام وعضوية ممثل لكل من مجلس الدولة ووزارة الخزانة والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة والجهاز المركزى للمحاسبات واثنين من الهيئة، وتختص بتقييم أصول وخصوم كل من دار

الكتب والوثائق القومية والهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ومتابعة وتصفية الإنتاج السابق على إلغائهما واقتراح نقل العاملين الذين يُستَفاد بهم فى جهات أخرى بدرجاتهم وفئاتهم وكفاءاتهم على أن تعتمد اقتراحات اللجنة من وزير الخزانة .

(المـــادة الخامسة عشر)

يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٦٦ ورقم ١٧٨١ لسنة ١٩٦٩ المشار إليهما .

(المـــادة السادسة عشر)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٩ رمضان سنة ١٣٩١ (٧ نوفمبر سنة ١٩٧١)[1] .

(أنور السادات)

---

[1] الجريدة الرسمية - العدد ٤٦ فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧١، ٦٨٨ - ٦٨٩ .



قرار

وزير الثقافة

رئيس المجلس الأعلى للثقافة

رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٢

بتشكيل اللجنة الاستشارية العليا لتطوير دار الكتب

وزير الثقافة :

رئيس المجلس الأعلى للثقافة

بعد الاطلاع على نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٨ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء وتنظيم المجلس الأعلى للثقافة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة المصرية العامة للكتاب ؛

قــرر

المـــادة الأولى

تشكل لجنة برئاستنا وعضوية كل من السادة :

الأستاذ عمر عبدالآخر

الدكتر ر محمد سمير جابر سرحان

الأستاذ أنيس منصور

الدكتور عبدالعظيم رمضان

الدكتور حسن الباشا

الدكتور جمال بكرى

الدكتور يونان لبيب رزق

الأستاذ رجاء النقاش

الدكتور حمدى السكوت

الأستاذ مصطفى نبيل

الدكتور أيمن فؤاد سيد «أمينًا للجنة»

الأستاذة إجلال بهجت

الأستاذ محمد محمد غنيم

الأستاذ سمير غريب

وللجنة الاستعانة بمن تراه من الخبرات المتخصصة فى هذا المجال .

المـــــادة الثانية

تكون مهمة اللجنة كالآتى :

* وضع استراتيجية عمل لتطوير دار الكتب المصرية تطويرا شاملا بما يحقق استقلال الدار ورفع مستوى الأداء والخدمات بها للوصول إلى أفضل مستوى على أن تقوم بوضع نظام لعملها فى أول اجتماع لها .
* إصدار المقترحات والتوصيات اللازمة لذلك .
* متابعة تنفيذ الاستراتيجية بما يكفل نجاح المشروع وحل ما يعترضه من مشاكل .

** اختيار الجهاز التنفيذى الذى يتولى تنفيذ توصيات وقرارات اللجنة .

المـــــادة الثالثة

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

وزير الثقافة

رئيس المجلس الأعلى للثقافة

(توقيع)

فاروق حسنى

صدر بتاريخ ١٢/ ٥/ ١٩٩٢ .

وأضيف إلى عضوية اللجنة بمقتضى قرارى السيد وزير الثقافة رقمى ١٤١ لسنة ١٩٩٢ و٣٢٥ لسنة ١٩٩٣ السادة :

الدكتور عبدالستار الحلوجى

الدكتور عبداللطيف إبراهيم

الدكتور أحمد الشامى

تَصَوُّر لخطة عمل

تطوير دار الكتب المصرية

كما عرضها السيد الفنان وزير الثقافة فى الاجتماع الأول

للجنة الاستشارية العليا لتطوير دار الكتب فى ١٩٩٢/٥/٢١.

١ - إعداد قاعدة بيانات واقعية (معلومات وصور فوتوغرافية - ڤيديو) وتشمل:

- المبنى كأثر.

تاريخه - استخداماته - سماته.

- المبنى كعمارة

رفع هندسى - وصف معمارى - مساحات داخلية - سمات.

- المبنى كدار كتب.

* وصف وحصر كمى لما بالدار من كتب، وثائق، مخطوطات، مقتنيات أخرى.
* عدد الزوار ونوعياتهم وأعمارهم.
* عدد العاملين ونوعياتهم.
* الأجهزة والمعدات الموجودة.
* المشاكل القائمة التى تعوق العمل كدار للكتب.

- المنطقة المحيطة بالمبنى .

* الشوارع والميادين - أماكن الجوار الملاصقة والقريبة .

* سمات عامة .

٢ - وضع تصور متكامل بناء على قاعدة البيانات السابقة لتطوير المبنى كدار للكتب ويشمل :

(أ) التصور الخاص بوظيفة دار الكتب :

* نوعيات وعدد الساحات الداخلية المطلوبة واستخداماتها (قاعات اطلاع - معامل - قاعات تدريب - مخازن - أماكن إدارة . . . إلخ) .

* التجهيزات المطلوبة (أجهزة كمبيوتر - ميكروفلم - ميكروفيش - أجهزة ضبط درجات الحرارة والرطوبة . . . إلخ) .

(ب) التصور الخاص بترميم الكتب والوثائق والمخطوطات (التجهيزات المطلوبة - التدريب - العمالة . . . إلخ) .

(ج) التصور الإدارى للدار (طرق الاطلاع والاستعارة - النظام المالى والإدارى . . إلخ) .

(د) التصور المعمارى (الترميم - الحلول المعمارية الملائمة للمبنى ليحقق غرضه الأساسى بناء على المعلومات السابقة) .

(هـ) التنسيق المعمارى والحضارى للمنطقة المحيطة بالمبنى .

(و) دراسة جدوى لتحديد التكلفة المالية الإجمالية والتفصيلية بناء على هذا التصور .

٣ - أسلوب التنفيذ ويشمل :

(أ) توفير الميزانية المطلوبة وعناصر التمويل اللازمة .

(ب) إعداد مجموعات عمل متخصصة وعلى أعلى مستوى تختص كل مجموعة بفرع من فروع التصور السابق لدراسته وإعداده .

(ج) وضع جدول زمنى للعمل فى المشروع بشكل عام ولكل فرع بشكل خاص على أن يتم العمل فى كل الفروع بالتوازى وفى نفس الوقت .

(د) تكوين جهاز تنفيذى يومى من المسئولين عن مجموعات العمل السابقة للإشراف على التنفيذ وحل المشاكل التى تواجهه .

قـــــرار
وزير الثقافة
رئيس المجلس الأعلى للثقافة
رقم ١٢٨ لسنة ١٩٩٢
بتسمية مدير مشروع تطوير دار الكتب

وزير الثقافة

رئيس المجلس الأعلى للثقافة

بعد الاطلاع على نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء وتنظيم المجلس الأعلى للثقافة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة المصرية العامة للكتاب ؛

وعلى قرار وزير الثقافة ورئيس المجلس الأعلى للثقافة رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٢ بتشكيل لجنة تطوير دار الكتب المصرية ؛

قـــرر

المــادة الأولى

يتولى السيد الأستاذ الدكتور محمد جابر سمير سرحان رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للكتاب أعمال مقرر لجنة تطوير دار الكتب المصرية الصادر بتشكيلها القرار الوزارى رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٢ المشار إليه .

المــادة الثانيــة

تعدل المادة الأولى من القرار الوزارى رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٢ فيما تضمنته من أن السيد الدكتور أيمن فؤاد سيد أمينًا للجنة ليكون مديراً لمشروع تطوير دار الكتب المصرية الجديدة .

المــادة الثالثة

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار

وزير الثقافة

رئيس المجلس الأعلى للثقافة

صدر بتاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٩٢

(توقيع)

فاروق حسنى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣

فى شأن إنشاء دار الكتب والوثائق القومية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة المصرية العامة للكتاب ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء المجلس الأعلى للثقافة ؛ وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـــــرر

مـــــادة ١

تنشأ هيئة عامة تسمى «دار الكتب والوثائق القومية» تكون لها الشخصية الاعتبارية ومقرها مدينة القاهرة وتتبع وزير الثقافة.

وتستمر الهيئة المصرية العامة للكتاب فى مباشرة اختصاصها فى مجالات التأليف والترجمة والطباعة والنشر[١] طبقًا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٦ لسنة ١٩٧١ وبما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار.

مـــــادة ٢

تهدف الدار إلى نشر الثقافة بين أفراد الشعب بتيسير الاطلاع على الإنتاج الفكرى والأدبى والعلمى للحضارة الإنسانية، وتعميم الخدمات المكتبية وتوصيلها إلى المواطنين، وكذلك إحياء التراث الفكرى بجميع أحواله وتيسير دراسته والإفادة منه، وذلك عن طريق :

(أ) جمع المخطوطات والمطبوعات والدوريات والمصورات والسجلات ووثائق التاريخ القومى وما يتصل به فى جميع العصور وغير ذلك من وسائل المعرفة والحفاظ عليها بكل السبل.

(ب) تهيئة هذه المقتنيات لتوضع تحت تصرف العلماء والباحثين والجمهور للاطلاع عليها والانتفاع بها فى مقر الدار ومكتباتها الملحقة، وتقويمها وإعدادها وفهرستها وغير ذلك.

---

(١) نظرًا لأن اسم «الهيئة المصرية العامة للكتاب» جاء نتيجة لدمج «دار الكتب والوثائق القومية» مع «الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر» فكان ينبغى أن يعود إلى دار النشر اسمها الأصلى، لأن المقصود بالاسم الذى أطلق عليها عام ١٩٧١ هو أن تضم الهيئة الجديدة كل ما له علاقة بالكتاب قراءة ومطالعة ونشرًا، وبما أن القرار الجديد فصل دار الكتب والوثائق القومية عنها فكان يجب أن ينص على استمرارها فى عملها بالاسم الأصلى لأن اسم الهيئة المصرية العامة للكتاب يضفى عليها حقوقًا وواجبات غير حقيقية.

(ج) التعاون مع مختلف المكتبات والمؤسسات العلمية والثقافية فى الداخل والخارج .

(د) الإشراف على تنفيذ القوانين والقرارات الخاصة بالإيداع .

(هـ) إنشاء وإدارة المراكز العلمية المتخصصة فى مجالات عملها .

مـــادة ٣

يشكل مجلس إدارة الدار برئاسة رئيس مجلس الإدارة وعضوية :

رئيس إدارة الفتوى بمجلس الدولة .

أمين عام المجلس الأعلى للثقافة .

مدير الدار .

رئيس قطاع بوزارة التعليم يختاره الوزير المختص .

رئيس قطاع بوزارة الإدارة المحلية يختاره الوزير المختص .

أربعة من رؤساء الأقسام العلمية ذات الأهمية بأهداف ونشاط الدار بالجامعات يختارهم المجلس الأعلى للجامعات لمدة سنتين قابلة للتجديد .

اثنين من شاغلى الوظائف الإدارية العليا بالدار يصدر بتعيينهما قرار من وزير الثقافة بناء على ترشيح رئيس مجلس الإدارة .

أربعة من رجال الفكر والثقافة يعينهم وزير الثقافة لمدة سنتين قابلة للتجديد .

ويصدر بتعيين رئيس مجلس الإدارة وتحديد مرتباته وبدلاته قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الثقافة .

مـــــادة ٤

مجلس الإدارة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة التى تسير عليها وله أن يتخذ من القرارات ما يراه لازمًا لتحقيق الأغراض التى قامت من أجلها وعلى الأخص :

(أ) وضع الهيكل التنظيمى للدار وجداول توظيف الوظائف بها طبقًا للقانون .

(ب) إصدار اللوائح المنظمة للنواحى الفنية والمالية والإدارية وشئون العاملين والمخازن والمشتريات دون التقيد باللوائح والقواعد الحكومية .

(ج) الموافقة على مشروع الميزانية والحساب الختامى للدار .

(د) عقد المؤتمرات والندوات وحلقات البحث واقتراح الاتفاقيات المتصلة بأغراض وأنشطة الدار .

(هـ) قبول الإعانات والهبات والتبرعات من الداخل أو الخارج بما لا يتعارض مع أغراض الدار .

(و) النظر فى كل ما يرى وزير الثقافة أو رئيس مجلس الإدارة عرضه من مسائل تدخل فى اختصاص الدار .

ويجوز لمجلس الإدارة أن يعهد إلى لجنة من بين أعضائه أو إلى رئيس المجلس أو مدير الدار ببعض اختصاصاته ، وله أن يفوض أحد أعضائه بالقيام بمهمة محددة .

مـــــادة ٥

يتولى رئيس مجلس إدارة الدار إدارتها وتصريف شئونها ويمثل الدار فى صلاتها بالغير وأمام القضاء ، ويكون مسئولا عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة

لتحقيق أهداف الدار، وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة، وله أن يفوض عضواً بالمجلس أو أكثر فى بعض اختصاصاته.

مــــادة ٦

يصدر بتعيين مدير الدار وتحديد مرتباته وبدلاته قرارٌ من رئيس مجلس الوزراء.

ويعاون مدير الدار رئيس مجلس الإدارة فى مباشرة اختصاصاته ويحل محله عند غيابه.

مــــادة ٧

يجتمع مجلس إدارة الدار مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه، ولوزير الثقافة أن يدعو المجلس للانعقاد كلما رأى ضرورة لذلك، ولا يكون انعقاد المجلس صحيحًا إلا إذا حضره أغلبية الأعضاء.

وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين، وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى فيه الرئيس.

وتُدَوَّن محاضر الجلسات والقرارات التى يصدرها المجلس فى سجل خاص، ويوقَّع عليه من الرئيس وأمين السر.

مــــادة ٨

تُبلَّغ قرارات مجلس إدارة الدار إلى وزير الثقافة لاعتمادها، وتعتبر قرارات المجلس نافذة إذا لم يعترض عليها خلال شهر من تاريخ وصولها إليه.

مــــادة ٩

تتكون موارد الدا ر من :

(أ) الاعتمادات التى تخصصها الدولة.

(ب) حصيلة الرسوم المقررة طبقًا للقانون ومقابل الخدمات التى تؤديها الدار .

(جـ) الإعانات والهبات والتبرعات .

(د) ما يُعْقَد لصالح الدار من قروض .

مـــادة ١٠

تكون للدار موازنة خاصة يُتَّبَع فى وضعها القواعد المعمول بها فى شأن الموازنة العامة للدولة ، وتبدأ السنة المالية للدار ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها .

مـــادة ١١

للدار فى سبيل اقتضاء حقوقها اتخاذ إجراءات التنفيذ المباشر والحجز الإدارى وفقًا لأحكام القانون .

مـــادة ١٢

تتخذ الإجراءات اللازمة قانونًا لنقل الاعتمادات المالية المخصصة لدار الكتب والوثائق القومية من موازنة الهيئة المصرية العامة للكتاب لموازنة الدار ، وينقل إليها جميع العاملين بها بذات أوضاعهم الوظيفية ومرتباتهم ومزاياهم .

وتؤول إلى الدار جميع الأصول والموجودات والحقوق والالتزامات الخاصة بها والتى يصدر بتحديدها قرار من وزير الثقافة بناءًا على تقييم لجنة تشكل من مندوبين عن إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة ووزارة الثقافة ووزارة المالية والجهاز المركزى للمحاسبات والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة والهيئة المصرية العامة للكتاب .

مـــــادة ١٣

يستمر العمل بالقواعد المطبقة حاليًا بالنسبة إلى الدار إلى أن تصدر اللوائح المنفذة لأحكام هذا القرار[١].

مـــــادة ١٤

يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مـــــادة ١٥

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى من تاريخ نشره . ، ، ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ١١ ذى القعدة سنة ١٤١٣هـ

الموافق ٣ مايو سنة ١٩٩٣م[٢]

حسنى مبارك

---

[١] الم تصدر إلى الآن اللوائح المنفذة لأحكام هذا القرار ، والتى يجب أن تأخذ فى الاعتبار ما ذكرته أعلاه ص ٢٢١ - ٢٢٤ عن كيفية إدارة الدار .

[٢] الجريدة الرسمية - العدد ١٩ فى ١٣ مايو سنة ١٩٩٣ ، ص ١١٠٢ - ١١٠٦ .

لجنة تقييم الأصول والموجودات

والحقوق والالتزامات

تنفيذًا لما وَرَدَ فى المادة ١٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ بإنشاء دار الكتب والوثائق القومية، شكّل السيد وزير الثقافة بالقرار رقم ١٦٥ لسنة ١٩٩٣ لجنةً تتولّى تقييم الأصول والموجودات والحقوق والالتزامات الخاصة بدار الكتب والوثائق القومية برئاسة السيد الأستاذ عاطف منصف رئيس قطاع شئون الإنتاج الثقافى بوزارة الثقافة وعضوية كل من :

ممثل لإدارة الفتوى بمجلس الدولة .

ممثل لوزارة المالية .

ممثل للجهاز المركزى للمحاسبات .

ممثل للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

ممثل للهيئة المصرية العامة للكتاب .

وأجاز القرار للجنة الاستعانة بمن تراه من المختصين لأداء مهمتها .

وقد عَقَدَت اللجنة فى الفترة من ٢٢/٨/١٩٩٣ إلى ١٩/١٢/١٩٩٢ عشرة اجتماعات وانتهت إلى :

١ - أن تؤول إلى الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية المنشآت والأراضى الآتية والتى صدر بها قرار السيد وزير الثقافة رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ :

- الأرض المقام عليها مبنى دار الكتب بباب الخلق ومساحتها ٣٦٤٠م٢ والمبانى المقامة عليها .

- الأرض المقام عليها مبنى دار الوثائق القومية بكورنيش النيل والمبانى المقامة عليها.

- تخصيص الأرض والمبنى الكائن بالمبيضة والمملوك للهيئة العامة للكتاب، لإنشاء مطبعة خاصة بالهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.

٢ - تخصيص الطابق السابع بمبنى الهيئة العامة للكتاب بكورنيش النيل لإعداده مقراً لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية والإدارات المعاونة له. (انظر التخطيط المرفق).

وصدر بذلك قرار السيد وزير الثقافة رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٤.

وأوصت اللجنة بأن يراعى مستقبلاً تخصيص الأرض الكائنة بشارع فيصل والمملوكة للهيئة المصرية العامة للكتاب لتكون مقراً مستقلاً للهيئة تنتقل إليه إداراتها ومطابعها الموجودة حاليًا بالمبنى الكائن بكورنيش النيل.

ورغم الجهد الكبير الذى بذلته اللجنة وفى وقت قياسى لإنجاز عملية الفصل بين الهيئتين وتقييم أصولهما، فإن اللجنة لم تَتَعَرَّض فى قراراتها إلى ملكية المبنى الكائن بكورنيش النيل والذى وُضعَ حجرُ أساسه مع المبنى الذى تشغله الآن دار الوثائق القومية فى ٢٣ يولية سنة ١٩٦١ باسم دار الكتب المصرية بحيث يكون المبنى الرئيسى هو المكتبة الوطنية بمراكزها ومطبعتها، والمبنى الذى تشغله الآن دار الوثائق هو مبنى المكتبة العامة الملحقة بالمكتبة الوطنية[1].

ففى البداية رأت اللجنة ضرورة إجراء تعديلات فى هذا المبنى بما يسمح بأن يكون لكل هيئة حَرَمٌ آمن ومستقل بها، وكذلك الفصل بين المرافق والخدمات

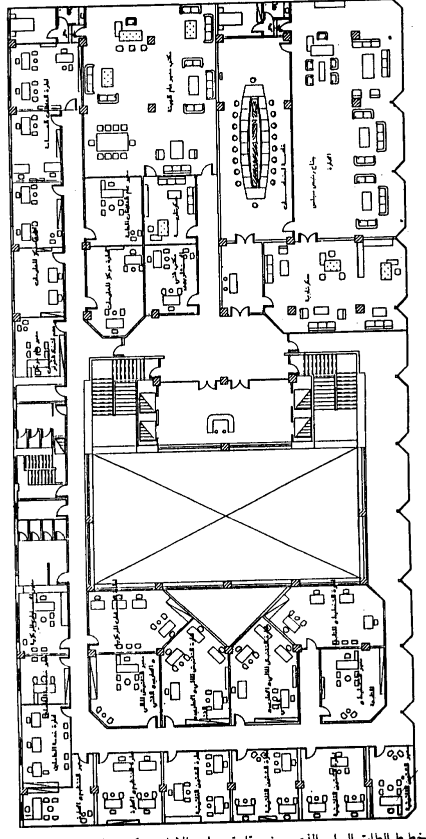
[1] عبدالمنعم عمر: دار الكتب فى عهد الثورة ٧ - ١١.

الموجودة بالمبنى [١]، وذلك ضمانًا لحسن سير العمل فيهما وتأمينًا لهما ولتحديد المسئولية عن المبنى الذى يضم الهيئتين [٢]، ولكنها لم تصل إلى نتيجة واضحة فى هذا الأمر ولم تُقَدِّم أية اقتراحات عملية لعَمَل حرم آمن لدار الكتب بما تمتلكه من ذخائر ومقتنيات لا تُقَدَّر بثمن، وتَحَدَّثت عمومًا عن «التعارض مع ما يقتضيه الصالح العام فى هذا الأمر». إلا أنها طالبت بوضع نظام بين الهيئتين فيما يتعلّق باحتياجات المبنى من صيانة وإنارة ونظافة وأمن، وأن يضع رئيس كل هيئة تصوره للحالة الأمنية للمكان!

وقد أدَّى عدم استقلال «دار الكتب» بمبناها أو تحديد حَرَم آمن لها بالمبنى إلى تَعَذُّر إيجاد لافتة باسم «دار الكتب» على واجهة المبنى، وإلى تأخُّر تصميم شعار خاص بها يُثْبَت على واجهة المبنى وعلى مطبوعاتها. فما زال إلى الآن وبعد مرور أكثر من ثمانية عشر شهراً على استقلال الدار لا يوجد على واجهة المبنى وعلى سائر مبانى المكتبات الفرعية التابعة لدار الكتب سوى اللافتة القديمة الخاصة بـ «الهيئة المصرية العامة للكتاب» GEBO وشعارها!.

---

[١] التقرير صفحة ٧.
[٢] التقرير صفحة ١٦



تخطيط الطابق السابع الذى سيضم قاعة مجلس الإدارة ومكتب المدير التنفيذى للدار والإدارات المعاونة للمجلس

مشروع قانون

بشأن حماية المخطوطات

المــــادة الأولى

يعد مخطوطًا محميا فى مفهوم هذا القانون، بشرط أن يكون ذا قيمة فكرية أو فنية، ما يلى:

١ - كل ما دُوِّن بخط اليد على شكل كتاب أيا كان حجمه أو لغته أو المادة المكتوب عليها أو الشكل الذى يتخذه ويكون قد مضى على كتابته خمسون سنة فأكثر.

٢ - النسخة الأصلية من كل إنتاج فكرى أو فنى معاصر مما أنتجه المؤلفون سواء كان منشورًا أم غير منشور.

المــــادة الثانية

تعد الإدارة العامة للمخطوطات بالهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية دون غيرها، الجهة الإدارية المختصة بشأن كل ما يتعلق، بصورة مباشرة، بالمخطوطات الخاضعة لأحكام هذا القانون، ويشار إليها فيما يلى بالجهة الإدارية المختصة.

• هذا المشروع مستمد من «القانون النموذجى لحماية المخطوطات فى البلاد العربية» الذى أقره المؤتمر الحادى عشر للآثار سنة ١٩٨٧ الذى تنظمه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والذى قَدَّمْتُه إلى دار الكتب فور تكليفى بالقيام بأعمال مدير دار الكتب والوثائق القومية. وراجع، التراث الحضارى العربى الإسلامى خارج الوطن العربى، تونس - الأليكسو ١٩٩١، ١٩٢ - ١٩٣، ٢١٧ - ٢٢٠.

المـــادة الثالثة

يلتزم كل من لديه مخطوط أو أكثر بإبلاغ الجهة الإدارية المختصة عنه، خلال مهلة زمنية مدتها عام واحد من تاريخ العمل بهذا القانون حتى يتم تسجيلها ويجوز مد هذه المهلة لعام آخر بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.

المـــادة الرابعة

يلتزم كل من يعثر على مخطوط بإبلاغ الجهة الإدارية المختصه عنه خلال فترة زمنية لا تتجاوز ثلاثين يومًا محسوبة من تاريخ العثور.

ويجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية بقرار مسبب قبول أى بلاغ يتم التقدم به بعد فوات هذه المدة.

المـــادة الخامسة

يلتزم كل من يحوز مخطوطًا بالمحافظة عليه بما يضمن عدم تعرضه للفقد أو التلف أو التشويه.

وفى حالة وقوع فقد أو تلف أو تشويه يلتزم حائز المخطوط بإخطار الجهة الإدارية المختصة بفقد المخطوط فور علمه به، حتى يتسنى لهذه الإدارة ما تراه مناسبًا من إجراءات لحماية المخطوط.

المـــادة السادسة

يحظر على من يحوز مخطوطًا أن يتصرف فيه بأية صورة من صور التصرف، المادى أو القانونى إلا بعد إخطار الجهة الإدارية المختصة بخطاب مسجل مصحوب بعلم وصول.

المـــادة السابعة

يحظر على من يحوز مخطوطًا أن يخرجه من جمهورية مصر العربية إلا بعد الحصول على إذن كتابى مسبق من الجهة الإدارية مشروط بأن يكون الخروج لغرض الترميم أو العرض وأن يقدم حائز المخطوط ما تراه الجهة الإدارية المختصة كافيًا لإعادة المخطوط فى الميعاد المحدد فى الإذن .

المـــادة الثامنة

يجوز للجهة الإدارية المختصة أن تصدر قرارًا مسببًا بإلزام حائز المخطوط بتسليمه إليها لمدة زمنية معينة ابتغاء تحقيق مصلحة عامة .

المـــادة التاسعة

تلتزم الجهة الإدارية المختصة بعدم منح نسخة للغير من أى مخطوط يودع حائزه نسخة منه إيداعًا مشروطًا بعدم النسخ للغير . وفى كل الأحوال لا يجوز أن تتجاوز مدة حظر النسخ خمس سنوات إلا لسبب مقبول ترتضيه الجهة الإدارية المختصة .

المـــادة العاشرة

يجوز للجهة الإدارية المختصة أن تتملك أى مخطوط فى حيازة الغير بقرار مسبب نظير سداد تعويض عادل مقدمًا لحائزه .

المـــادة الحادية عشرة

يعاقب بالحبس الذى لا تقل مدته عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه مصرى ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من أخَلَّ بالمواد ٢ ، ٣، ٤ ، ٥ ، أو امتنع عن الامتثال لقرار

الجهة الإدارية المختصة الصادر طبقًا للمادتين ٧ و٩ .

وتكون العقوبة الحبس الذى لا يقل عن سنة والغرامة التى لا تقل عن خمسة آلاف جنيـه، ولا تزيد عن عـشـرة آلاف جنيـه عند إخـراج المخطوط خـارج جمهورية مصر العربية دون إذن كتـابى مسبق من الجهة الإدارية المختصة أو الإخلال بشروط الإذن الذى يحصل عليه طبقًا للمادة (٦)، وكذلك إذا ما ثبت توافر العَمْد لدى الحائز فى فقد أو إتلاف أو تشويه المخطوط .

وفى كل الأحوال تضاعف الحدود الدنيا والقصوى للعقوبات المنصوص عليها فى هذه المادة مرة واحدة فى حالة العودة فضلا عن مصادرة المخطوط .

مشروع هيكل تنظيمى

لدار الكتب المصرية

من خلال عملى كمدير لمشروع تطوير دار الكتب (مايو ١٩٩٢ - مايو ١٩٩٤) ثم تكليفى للقيام بأعمال مدير دار الكتب والوثائق القومية (يونية ١٩٩٤ - يولية ١٩٩٥) ثم عملى كمستشار لدار الكتب والوثائق القومية منذ يولية ١٩٩٥م أقدم فيما يلى مشروعًا للهيكل التنظيمى لدار الكتب المصرية يمثل - فى رأيى - الأسلوب الأمثل لإدارة دار الكتب المصرية والذى يقوم على حشد موظفين أكفاء يعاونون مديرها التنفيذى ويُفَوّض إليهم سلطاته كل فيما يخصه .

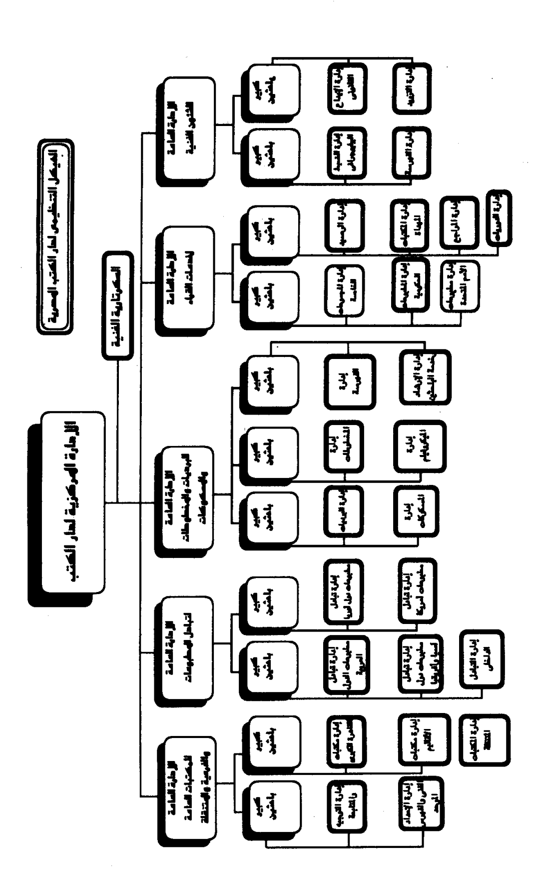
وإذا كانت المكتبات الوطنية بحاجة إلى أن يكون كبار موظفيها من الإخصائيين المهنيين فى مجال تخصصهم ، فإنها تحتاج كذلك إلى أخصائيين مؤهلين فى مجال الإدارة المالية وإدارة شئون الموظفين ، وكذلك فى تحليل النظم وبرمجة الحاسبات الآلية ، وإلى خبراء فى مجال الحفظ والصيانة والمصغرات الفلمية .

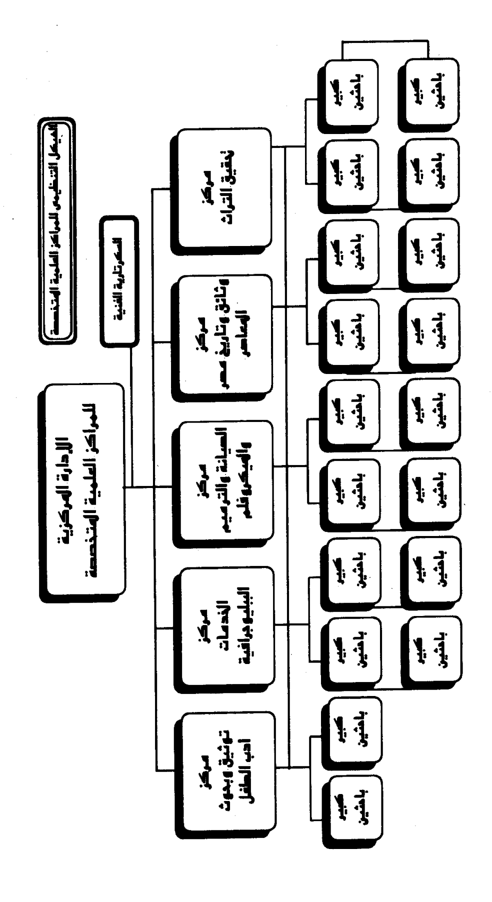
على أن يكون الإداريون على كافة المستويات على وعى بالسياسات العامة للدار وأولوياتها ، وذلك عن طريق مشاركتهم فى اجتماعات دورية تناقش احتياجات الإدارات المختلفة وتُوَصِّل إليهم القرارات التى تتخذ على مستويات أعلى والتى من شأنها مساعدة كبار الموظفين على اتخاذ قرارت أفضل على جميع المستويات ، والمساعدة على حل المشاكل والعقبات التى قد تواجه تنفيذ

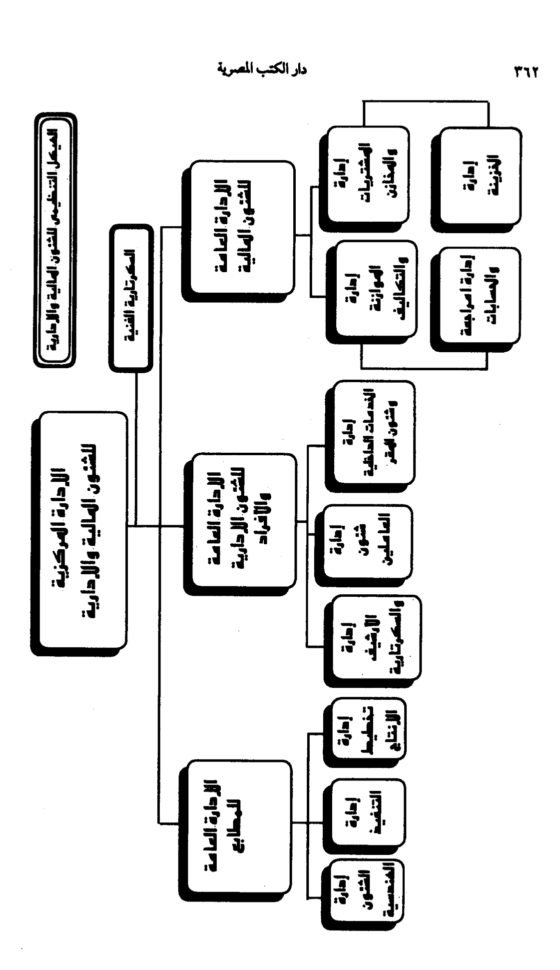
هذه السياسات . فلا يمكن المحافظة على المعنويات المرتفعة للموظفين دون إدارة سليمة أو عندما لا يدركون أسباب مواصلة السياسات أو تعديلها أو تغيير الأولويات أو الإجراءات أو إعادة توزيع الموارد لمواجهة ضغوط ميزانية أو قيود جديدة . فمن شأن الروح المعنوية العالية زيادة الحوافز لدى الموظفين ورفع مستوى الإنتاجية .

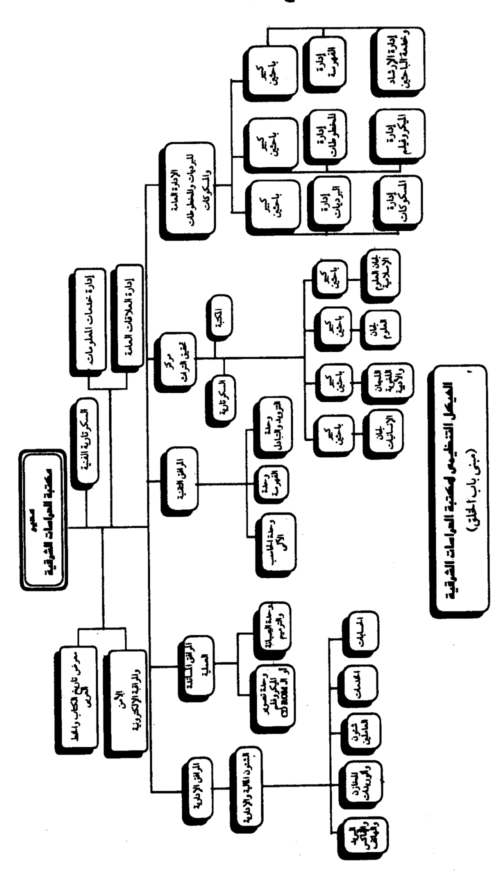
وفيما يلي أقدم هيكلا مقترحًا لأداء دار الكتب المصرية ومراكزها العلمية المتخصصة يعبر عن هذا التصور .

الهيكل التنظيمى لدار الكتب المصرية


الهيكل التنظيمي لدار الكتب المصرية
الإدارة المركزية لدار الكتب


الهيكل التنظيمى للمراكز العلمية المتخصصة
الإدارة المركزية للمراكز العلمية المتخصصة
السكرتارية الفنية
مركز تحقيق التراث
مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر
مركز الصيانة والترميم والميكروفلم
مركز الخدمات الببليوجرافية
مركز توثيق وبحوث ادب الطفل
كبير باحثين
كبير باحثين
كبير باحثين
كبير باحثين
كبير باحثين
كبير باحثين
كبير باحثين
كبير باحثين
كبير باحثين
كبير باحثين
كبير باحثين
كبير باحثين
كبير باحثين
كبير باحثين
كبير باحثين
كبير باحثين
كبير باحثين
كبير باحثين


الهيكل التنظيمي للشئون المالية والإدارية
الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية
السكرتارية الفنية
الإدارة العامة للشئون المالية
إدارة المشتريات والمخازن
إدارة الموازنة والتكاليف
إدارة الخزينة
إدارة المراجعة والحسابات
الإدارة العامة للشئون الإدارية والأفراد
إدارة الخدمات الداخلية وشئون المقر
إدارة شئون العاملين
إدارة الأرشيف والسكرتارية
الإدارة العامة للمطابع
إدارة تخطيط الإنتاج
إدارة التنفيذ
إدارة الشئون الهندسية


الهيكل التنظيمي لمكتبة الدراسات الشرقية
(مبنى باب الخلق)

ثَبَت المصادر والمراجع وبيان طبعاتها

إبراهيم شبُّوح .

«بعضُ ملاحظات على خط البرديات العربية المصرية المبكرة ومدى تأثرها بحركات إصلاح الكتابة»، الندوة الدولية لألفية القاهرة ١٩٧٠ ، ١٣ - ٤٧ .

أحمد لطفي السيد .

«مذكرة عن دار الكتب السلطانية»، القاهرة ١٩١٦ .

ابن أبي أُصَيْبِعَة (موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم بن خليفة الخزرجي) المتوفى سنة ٦٦٨هـ/ ١٢٧٠م .

«عيون الأنباء في طبقات الأطباء»، بتحقيق موللر، القاهرة ١٨٨٤م .

أيمن فؤاد سيد .

«المدارس في مصر قبل العصر الأيوبي» في كتاب **«تاريخ المدارس في مصر الإسلامية»**، القاهرة ١٩٩٢ ، تاريخ المصريين ٥١ ، ٨٧ - ١٣٦ .

«نحو خطة عمل عربية لاسترداد الممتلكات الثقافية» ، في كتاب **«التراث الحضاري العربي الإسلامي خارج الوطن العربي»**، تونس - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٩١ ، ١٧٣ - ١٩٧ .

توفيق إسكاروس .

«دليل موجز لزائري دار الكتب المصرية»، القاهرة - المطبعة الأميرية ١٩٢٧ .

خوليان ريبيرا .

«المكتبات وهواة الكتب فى أسبانيا الإسلامية»، ترجمة جمال محرز، مجلة معهد المخطوطات العربية ٤ (١٩٥٨)، ٧٧ - ٩٦ .

الزركلى، خير الدين .

«الأعلام - قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين»، ١ - ٨، الطبعة الرابعة؛ بيروت - دار العلم للملايين ١٩٧٩ .

سلفستر، غى .

«مبادئ توجيهية للمكتبات الوطنية»، اليونسكو - مكتبة الملك فهد الوطنية، باريس - الرياض ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

شعبان خليفة .

«دار الكتب القومية فى رحلة النشوء والارتقاء والتدهور»، القاهرة - العربي للنشر والتوزيع ١٩٩١ .

عبدالسلام هارون .

«التراث العربى»، القاهرة - دار المعارف ١٩٧٨ (سلسلة كتابك عدد ٣٥).

عبدالمنعم عمر .

«دار الكتب فى عهد الثورة»، القاهرة - دار الكتب المصرية ١٩٦٤م.

على مبارك .

«الخطط التوفيقية الجديدة»، ١ - ١١؛ الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية - مركز تحقيق التراث ١٩٦٩ - ١٩٩٣ .

فؤاد سيد.

«مخطوطات دار الكتب»، مجلة معهد المخطوطات العربية ١ (١٩٥٥)، ٦٢ - ٦٧.

«نصان قديمان فى إعارة الكتب»، مجلة معهد المخطوطات العربية ٤ (١٩٥٨)، ١٢٥ - ١٣٦.

«نوادر المخطوطات فى مكتبة طلعت»، مجلة معهد المخطوطات العربية ٣ (١٩٥٧)، ١٩٧ - ٢٣٦.

محمود محمد الطناحى.

«الفهرس الوصفى لبعض نوادر المخطوطات بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية»، الرياض ١٩٩٣.

«مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى»، القاهرة - مكتبة الخانجى ١٩٨٤.

المقريزى (تقى الدين أبو العباس أحمد بن على بن عبدالقادر) المتوفى سنة ٨٤٥هـ/ ١٤٤١م.

«المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار»، ١ - ٢، القاهرة ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٣م.

نصر الله مُبَشِّر الطرازى.

«الفهرس الوصفى للمخطوطات الفارسية المزينة بالصور والمحفوظة بدار الكتب المصرية»، القاهرة - دار الكتب المصرية ١٩٦٨.

***

La Bibliothèque Nationale, Paris s. d.

Eche, Y., *Les bibliothèques arabes publiques et semi - publiques en Mésopotamie, en Syrie et en Egypte au moyen - âge*, Damas - IFEAD 1967.

Khoury, R. G., *EI*^{2}., art. Papyrus VIII, pp. 268-272.

Stchoukine, I., «Les manuscrits illustrés musulmans de la bibliothèque du Caire», *Gazette des Beaux - Arts* XIII (1935), pp. 138-158.

LA BIBLIOTHEQUE NATIONALE EGYPTIENNE

(DĀR AL-KUTUB AL-MIṢRIYYA)

SON HISROIRE ET SON EVOLUTION

par

AYMAN FU'ĀD SAYYID



٢٠٠٥/١٨٢١٣

I.S.B.N. 977-01-9860-9